مبادرة الإصلاح العربي
ARI

سِلسلَة السّياسَات البيئيّة



تجذير السيادة:
نضالات من أجل العدالة الغذائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تحرير:
خوليا شقير بيثوسو

تجذير السيادة:

نضالات من أجل العدالة الغذائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تحرير:

خوليا شقير بيثوسو

مبادرة الإصلاح العربي

باريس - بيروت - تونس

نُشر من طرف

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

https://www.arab-reform.net/ar

شكر وتقدير

نود أن نشكر جميع الأشخاص الذين ساهموا في هذه الأوراق البحثية، سواء من خلال المشاركة في جمع البيانات، أو في مجموعات التركيز، أو في المقابلات التي أجراها الباحثون لتلك الدراسات.

إخلاء المسؤولية

إن المعلومات والآراء الواردة في هذه الدراسة هي معلومات وآراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة الرأي الرسمي لمبادرة الإصلاح العربي أو شركائها.

© 2026 مبادرة الإصلاح العربي.
يسمح هذا الترخيص لمُعيدي الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة مزجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وفقط طالما تم ذكر المصدر. إذا قُمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

تم إعداد هذا التقرير بدعم من المفوضية الأوروبية والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي ومركز بحوث التنمية الدّولية في كندا

Funded by the European Union

Civil Society Facility for the Mediterranean
مَرفق المجتمع المدني لمنطقة المتوسط

IDRC | CRDI
International Development Research Centre
Centre de recherches pour le développement international

السويد
Sverige

© 2026 مبادرة الإصلاح العربي.

يسمح هذا الترخيص لمُعيدي الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة مزجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وفقط طالما تم ذكر المصدر. إذا قُمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

ISBN 979-10-93214-23-8 / EAN 9791093214238

فهرس المحتويات

مقدمة

01 **واقع الغذاء والسيادة الغذائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**
خوليا شقير بيثوسو 8

ملفات البلدان

02 **تونس**
إيمان اللواتي 34

03 **الأردن**
مريم الجعجع، ليسا شاهين، غابرييلا نويبرت، آية بسيسو 58

04 **فلسطين**
عبد العزيز الصالحي 110

05 **لبنان**
زياد ياغي 144

في دائرة الضوء

06 **السياسات الزراعية التي تحركها الجهات المانحة في لبنان: هل يُهمَّش المزارعون؟**
كنج حمادة 166

07 **ما وراء الحل التكنوقراطي: المزارعون العراقيون والتكيف المحلي مع تغير المناخ**
طيف الخُضيري 184

08 **بذور سوريا وسياسة الرعاية: منظور نسوي مادي**
مقابلة مع أنصار جاسم أجرتها رولا أسد 202

09 **بذور غير قابلة للخضوع: مقاومات صامتة في الريف التونسي**
ياسر السويلمي 216

10 **الجغرافيا السياسية للسيادة على البذور: منظور إقليمي**
خوليا شقير بيثوسو 224



شتورة، لبنان: عاملة تعلّق عريشة عنب في كرم في شتورة، في عام 2022. © هشام معتوق – برنامج حلفاء الصورة لمبادرة الإصلاح العربي

مقدمة

واقع الغذاء والسيادة الغذائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

خوليا شقير بيثوسو

مقدمة

وضعت مبادرة الإصلاح العربي، في إطار الاستجابة للأزمة المتفاقمة في النظم الغذائية والنقاشات الحيوية والإجراءات المتخذة في المنطقة بشأن السيادة الغذائية، جدولَ أعمال بحثي في عام 2023 يهدف إلى توثيق وتحليل التحديات التي تواجه توفير الغذاء في مختلف بلدان المنطقة، وتحليل أهمية وإمكانات السيادة الغذائية كإطار للحشد وهدف سياسي وخطة عمل. وقد أسفرت هذه الخطة حتى الآن عن النتائج التالية:

- ست دراسات على المستوى الوطني حول السيادة الغذائية في مصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس.[1] توثق هذه التقارير المتعمقة حالة إنتاج الغذاء في كل بلد ومطالب أنصار السيادة الغذائية، وتحلل العوائق التي تحول دون تحقيقها في الاقتصادات السياسية الحالية للمنطقة، وتحدد أولويات التغيير وفرصه.
- دراسة إقليمية حول مسألة السيادة على البذور في جميع أنحاء المنطقة.
- ثلاث دراسات أجريت في لبنان حول: تاريخ وسياسة حيازة الأراضي وتأثيرها في العمالة الزراعية وإنتاج الغذاء؛ وتأثير المانحين الغربيين في السياسة الزراعية الوطنية؛ وآثار الحرب والإبادة البيئية المستمرة التي تشنها إسرائيل على الإنتاج الزراعي وحياة المزارعين وسبل عيشهم، خاصةً في الجنوب.
- ثلاث دراسات أجريت في تونس حول: آثار الاتفاقيات التجارية للاتحاد الأوروبي على السياسة الزراعية الوطنية؛ ومقاومة صغار المزارعين للتشريعات التي تقوض انتشار البذور البلدية؛ ودراسة الجدوى الاقتصادية للبذور المحلية.
- اجتماعات منتظمة لباحثي وأنصار السيادة الغذائية وممثلي نقابات المزارعين ومنظمات المجتمع المدني لتحديد أولويات التنظيم والمناصرة، والتعاون حول العقبات والفرص المتاحة، ومعالجة الأسئلة الصعبة ونقاط التوتر داخل الحركة نفسها.

تسعى هذه الورقة، بوصفها إطارًا إقليميًا وتوليفًا تحليليًا لهذه النتائج، إلى الإجابة عن 4 مجموعات من الأسئلة:

- لماذا اكتسبت السيادة الغذائية شعبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السنوات الأخيرة؟ ما العوامل السياسية والاقتصادية والجيوسياسية التي رفعت من شأن السيادة الغذائية كإطار للتعبئة في المنطقة؟ (القسم 2)
- ما المقصود بالسيادة الغذائية بالضبط، كما تُستخدم في المنطقة؟ ما العناصر البارزة لهذا المفهوم في المناقشات الإقليمية ونقاط التوتر المثمرة؟ (القسم 3)
- كيف يمكننا التأكد من أن السيادة الغذائية تتناسب مع الواقع الجيوسياسي لمنطقتنا؟ كيف نُكيف أو نُغير مفهومًا نشأ في أمريكا اللاتينية، واستبعد استخدامُه العالمي تاريخيًا أصواتَ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ليتناسب مع احتياجات وتطلعات شعوب المنطقة؟ (القسم 4)

- إلى أين نمضي من هنا؟ ماذا يمكن للباحثين والنشطاء فعله لدفع عجلة السيادة الغذائية الآن وفي المستقبل في السياقات المتنوعة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ (القسم 5)

للإجابة عن هذه الأسئلة، يعتمد التحليل على قراءة متأنية ومقارنة للأبحاث المذكورة أعلاه، ومراجعة الأدبيات المتعلقة بالسيادة الغذائية في المنطقة، وملاحظات المؤلفة من المشاركة في 13 مؤتمرًا إقليميًا وورشة عمل واجتماعات لمجموعات العمل نظمتها المبادرة ومنظمات بحثية أخرى ونشطاء وشبكات الزراعة البيئية في المنطقة بين عامي 2022 و2025. وكانت المناقشات الجماعية والمقابلات الفردية مع أعضاء مجموعة عمل السيادة الغذائية التابعة للمبادرة بين 2024 و2025 مفيدة ومثمرة.

وبالنظر إلى أن المصادر والمحاورين تم اختيارهم بناءً على مشاركتهم في جهود السيادة الغذائية، فإن الإنتاج المعرفي والمناقشات الواردة هنا لا تزعم الإحاطة بجميع الجهود المتعلقة بالغذاء والزراعة في المنطقة. فكان الهدف الحصول على نظرة معمّقة في كيفية إدراك الساعين إلى السيادة الغذائية للتحديات والتوترات وكيفية التعامل معها ومعالجتها.

لماذا السيادة الغذائية؟ لماذا الآن؟

يعاني أكثر من ربع البشر – 2.22 مليار شخص – من انعدام الأمن الغذائي،[2] ويعاني 735 مليون شخص من الجوع، ويعجز 3.1 مليار شخص (أكثر من 40 بالمئة من سكان العالم) عن تحمل تكاليف نظام غذائي صحي.[3] كما أن الأزمات الغذائية متكررة، وغدَت بحسب بعض التوصيفات سمة من سمات معالم الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.[4] كما أن النظام الغذائي الحالي أحد الأسباب الرئيسية لتغير المناخ: فمن المزرعة إلى المائدة (بما في ذلك الإنتاج والتجهيز والنقل والتعبئة والتغليف والبيع بالتجزئة والنفايات)، يتسبب النظام الغذائي في حوالي 26-34 بالمئة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية.[5]

تقع مشكلات وأزمات النظام الغذائي العالمي بحدة أشد على سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي المنطقة الأكثر اعتمادًا على استيراد الغذاء في العالم. وبحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، كان الجوع في البلدان العربية في عام 2022 أعلى بنسبة 76 بالمئة مما كان عليه في عام 2000. يعاني قرابة 13 بالمئة من سكان المنطقة (59.8 مليون نسمة) من سوء التغذية، وهو ما يزيد بكثير عن المتوسط العالمي البالغ 9.2 بالمئة. طالت آثار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد 170.1 مليون نسمة، أي 36.6 بالمئة من السكان.[6]

يتفق خبراء الأغذية على أن انتشار الجوع وسوء التغذية والمجاعة لا يرجع إلى عدم كفاية الإمدادات، بل إلى القرارات السياسية والمؤامرات الجيوسياسية، فالعالم ينتج ما يكفي من الغذاء لإطعام سكان العالم مرة ونصف.[7] كما صرح المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء مايكل فخري: «إنّ التجويع أصبح للأسف تكتيكًا شائعًا، حيث استخدم على نطاق واسع من قبل القوى الكبرى المتنافسة وحلفائها كسلاح حرب».[8] وفي تموز/يوليو 2024، ذكر فخري في سياق وصفه حملة التجويع التي تشنها إسرائيل في غزة: «ولم يحدث قط في تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية أن سلط الجوع على شعب بالسرعة وبالشكل المطبق المشهودين في حالة 2.3 مليون فلسطيني يعيشون في غزة.»[9] وفي السنوات الأخيرة، استُخدِمَ التجويع بشكل منهجي كأداة للسيطرة في النزاعات في السودان وسوريا واليمن.[10]

وقد أثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في 2007-2008 والاضطرابات في النظم الغذائية الناجمة عن جائحة كوفيد19- والحرب في أوكرانيا – ارتفعت أسعار المواد الغذائية العالمية بنسبة تناهز 20 بالمئة في 12 شهرًا[11] – القلق بشأن شدة اعتماد المنطقة على واردات المواد الغذائية. أربع من أكبر 15 دولة مستوردة للقمح في العالم تقع في المنطقة: مصر والمغرب وتونس والجزائر (حسب ترتيبها في الواردات العالمية).[12] وإذا وسعنا المؤشر ليشمل

> **يتفق خبراء الأغذية على أن انتشار الجوع وسوء التغذية والمجاعة لا يرجع إلى عدم كفاية الإمدادات، بل إلى القرارات السياسية والمؤامرات الجيوسياسية. فالعالم ينتج ما يكفي من الغذاء لإطعام سكان العالم مرة ونصف.**

دقيق القمح. يغدو العراق واليمن وسوريا من بين أكبر 6 مستوردين. كما أسفر الحصار الذي فرضته دول شبه الجزيرة العربية على قطر لمدة 4 سنوات (2017-2021) عن إحياء المخاوف بشأن الاعتماد على استيراد الغذاء، وبث روحًا جديدة في تصورات دول الخليج العربي الطويلة الأمد بشأن السيادة والهشاشة الوطنية.[13] وقد تفاقمت هذه المخاوف بسبب الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران التي بدأت في 28 شباط/فبراير 2026، وبشكل خاص بسبب إغلاق مضيق هرمز الذي يمر عبره ما يصل إلى 70 بالمئة من واردات الخليج الغذائية.[14]

وسط المزالق والأزمات الهيكلية والجيوسياسية المستمرة للجوع، ودور النظام الغذائي الحالي في تسريع تغير المناخ، أصبح مفهوم السيادة الغذائية يحتل مكانة عليا في الخطاب العالمي للحركات الاجتماعية ودعاة العدالة الاجتماعية. في أمريكا اللاتينية، مسقط رأس هذا المفهوم، يعد تبني السيادة الغذائية في سياسة الدولة من قبل موجة من الحكومات التقدمية أحد الاتجاهات المرتبطة بـ«الانعطاف اليساري» للمنطقة في القرن الحادي والعشرين.[15] كما أن السيادة الغذائية معترف بها الآن حقًا من الحقوق في ما لا يقل عن 15 تشريعًا وطنيًا ومنصوص عليها في النص التنفيذي لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية (UNDROP، المادة 15.4).[16]

شاع مصطلح «السيادة الغذائية» بفضل لا فيا كامبسينا (La Via Campesina)، وهي اتحاد دولي للفلاحين تأسس في عام 1993، ولكن بدأ استخدامه منذ الثمانينيات من قبل حكومة المكسيك ومجموعات الفلاحين في أمريكا الوسطى.[17] وغالبًا ما تُصوَّر السيادة الغذائية على أنها ابتعاد عن الأمن الغذائي الذي اكتسب زخمًا في السبعينيات حين رفعت ندرة إمدادات الحبوب في السوق العالمية الأسعار بحدة وتسببت في مجاعة في مناطق من آسيا وأفريقيا. في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للأغذية الذي استمر 12 يومًا في روما عام 1974، ظهر مصطلح الأمن الغذائي لإعطاء الأولوية لقضية سوء التغذية والجوع والمجاعة في الأجندة السياسية الدولية. وفقًا لإعلان روما لعام 1996، يتحقق الأمن الغذائي حين «يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية».[18] يشدّد هذا التعريف على 4 عناصر للأمن الغذائي: توفر الغذاء؛ وإمكانية الحصول عليه؛ وجودة الغذاء وسلامته؛ واستقرار الإمدادات الغذائية.[19]

يعترف دعاة السيادة الغذائية بأن مصطلح «الأمن» حمل أبعادًا سياسية حاسمة في الأصل – فقد أظهرت دراسة أمارتيا سن عن المجاعة التي ضربت بنغلاديش عام 1974 أن الجوع فشل سياسي ومؤسسي.[20] لكنهم يجادلون بأن هذا المعنى تلاشى بمرور الوقت و«أصبح مصطلحًا تقنيًا يقتصر معناه على الحصول على السعرات الحرارية».[21] أما حركة السيادة الغذائية التي انتظمت حول اتحاد لا فيا كامبسينا، فترى أن تركيز الأمن الغذائي على ضمان حصول الناس على كفايتهم من الغذاء يتجاهل القضية الحاسمة المتمثلة في مَن يتحكم في النظام الغذائي أو كيفية إنتاج الغذاء. ويقولون إنه على الرغم من أن إعلان روما تضمن التزامًا بمكافحة الفقر وعدم المساواة كجزء من تحقيق الأمن الغذائي،[22] لم يذكر سياسات التجارة العالمية أو تسليع الغذاء التي تسهم في الفقر وعدم المساواة – وبالتالي فصل إنتاج الغذاء عن علاقات القوة التي تدعم النظام الغذائي نفسه.[23] ويجادلون بأن تسليع الزراعة، وهو تسليع لا يعارضه إطار الأمن الغذائي، يحمل معه بذور فناء الزراعة، إذ «يقود إلى الاستغلال المفرط للنظم البيئية، وتآكل خصوبة التربة، وتلوث المياه، وانبعاث الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي».[24]

وبالاستناد إلى ما صاغته حركة لا فيا كامبسينا في إرهاصاتها الأولى، وما تبلور لاحقًا خلال منتدى نيليني العالمي للسيادة الغذائية المنعقد في مالي عام 2007، فإن التعريف الأكثر تداولًا واعتمادًا لمفهوم السيادة الغذائية ينظر إليها بوصفها «حق الشعوب في تحديد نظمها الغذائية والزراعية، وضمان الحصول على غذاءٍ صحي وملائمٍ لثقافاتها، يُنتج بأساليبَ مستدامةٍ وسليمة بيئيًا، فضلًا عن حقها في التحكم في إنتاجها الغذائي وتوزيعه».[25] يهيمن على نُهج السيادة الغذائية موضوعان أساسيان: التركيز على استقلالية الفلاحين وصغار المزارعين وقدرتهم على اتخاذ القرار بشأن إنتاج الأغذية واستهلاكها؛ والتأكيد على إقليمية الأغذية وعلاقتها بالأرض والثقافة.

حتى وقت قريب، بقيت مناقشات السيادة الغذائية في المنطقة العربية مهمَّشة. فقد ظهرت حركات فلاحية كبرى في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، لكن لم يحدث ذلك بالقدر نفسه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما لم تنتشر الجمعيات الإقليمية المستقلة للفلاحين الصغار.[26] علاوة على ذلك، وعلى عكس المناطق الأخرى، بقي النشطاء والمثقفون الحضريون إلى حد كبير منفصلين عن القواعد الريفية والقضايا المرتبطة بها.[27] على الرغم من وجود بعض أشكال المقاومة لنموذج «الثورة الخضراء» للتنمية الزراعية لدى المثقفين العرب بين خمسينيات وثمانينيات القرن الماضي، فقد طال تهميش وإخفاء هذه السرديات ورؤيتها لمسارات بديلة.[28] في الأوساط الأكاديمية، ظلت المنطقة العربية غائبة لفترة طويلة عن النقاشات المتعلقة بـ«المسألة الزراعية» وكذلك عن المجلات الأكاديمية الغربية.[29] لكن كانت فلسطين الاستثناء الوحيد من تهميش النضالات الغذائية في المنطقة، حيث لطالما برزت السيطرة على إنتاج الغذاء ركنًا أساسيًا للتحرر من الاستعمار الاستيطاني.[30]

ومع انتفاضات 2010-2011 العربية، بدأت السيادة الغذائية تكتسب حضورًا في النقاشات العامة حول نماذج التنمية في مختلف أنحاء المنطقة. فمن ناحية، حظيت الاقتصادات السياسية الزراعية باهتمام متجدد في المنطقة العربية،[31] إذ بحثت دراسات اجتماعية في الدور المركزي لصغار المزارعين والفلاحين والرعاة في النضالات السياسية والاقتصادية المناهضة للنظام، لا سيما في مصر وتونس، وإنْ استُبعِدوا لاحقًا من التسويات السياسية والاقتصادية.[32] يؤكد هذا الاتجاه البحثي أن الثورة التونسية «بدأت ببائع متجول غير رسمي وفلاح [محمد البوعزيزي] حُرم من وسائل الإنتاج (الزراعية)، ورفض الخضوع لقواعد السوق التي أجبرته على العمل والانضمام إلى جيش الاحتياط الرأسمالي».[33] ففي النهاية، وكما يذكّرنا الباحثون، كان أحد الشعارات الأولى للانتفاضات التونسية في 2010-2011 «الأراضي تباعت والأهالي جاعت».[34] كما يشير الباحثون أيضًا إلى أنه رغم أن «استخدام مصطلح [السيادة الغذائية] قد لا يزال غير مألوف، لكن النضالات التي خاضها المزارعون قد تمحورت حول عناصر أساسية من السيادة الغذائية»، موثّقين كيف ناضل المزارعون في مصر وتونس من أجل الوصول المستدام والمضمون إلى الأرض والمياه،

وكيف كافحوا من أجل الحصول على بذور غير معدلة كيميائيًا.[35]

يشير دستور مصر لعام 2014 صراحة إلى مفهوم السيادة الغذائية،[36] وهو الدستور العربي الوحيد الذي يفعل ذلك، وذلك بعد ضغوط مارستها نقابات صغار المزارعين ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميون خلال عملية الصياغة.[37] ويرى النشطاء المصريون إدراج هذا المفهوم مكسبًا من مكاسب ثورة 25 يناير،[38] على الرغم من أنه ظل «حبرًا على ورق»،[39] حاله حال غيره من المواد التقدمية في الدستور. كما سعى مُعدّو دستور تونس لعام 2014 إلى إدراج بند يلزم الحكومة بتطبيق استراتيجية للسيادة الغذائية، لكنهم فشلوا في النهاية في الحصول على الأصوات اللازمة.[40]

وفي الآونة الأخيرة، أحيَت الأزمات الاقتصادية والمالية في مصر ولبنان وتونس، وما نتج عنها من ضغوط سيولة على المزارعين لتقليل المدخلات الإنتاجية المستوردة والكثيفة رأس المال، الاهتمام بالممارسات المرتبطة بالسيادة الغذائية.[41] ولتفادي ارتفاع أسعار الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والبذور، أصبح المزارعون أكثر ميلًا إلى استخدام مخلفات الحيوانات والأسمدة العضوية، وإلى حفظ البذور وتبادلها.[42]

أخيرًا، تشهد النقاشات حول السيادة الغذائية زخمًا متزايدًا في ظل التحول العالمي بعيدًا عن الأفكار والمؤسسات النيوليبرالية المهيمنة التي نظّمت التنمية الاقتصادية منذ ثمانينيات القرن الماضي، باتجاه السياسات الصناعية، أي التنمية والتحول بقيادة الدولة لقطاعات اقتصادية استراتيجية محددة.[43] يقود هذا التحول سمتان مترابطتان ومحددتان للمشهد العالمي الراهن: تنافسية الصين الاقتصادية المتزايدة على الرغم من (أو بسبب) انحرافها عن الوصفات النيوليبرالية التي فرضتها اقتصادات الشمال العالمي على الدول النامية؛ وتراجع البنية الاقتصادية المتعددة الأطراف التي حكمت التجارة العالمية لعقود.[44] على الرغم من أن دول الجنوب لا تزال مقيدة بالتفاوتات العميقة في البنية التعددية للتجارة والاستثمار، فإن التغيرات الحاصلة في الساحة العالمية تلهم دعوات جديدة في الجنوب لـ«إعادة تصور التنمية الصناعية باعتبارها حقًا سياديًا وضرورة عالمية في آنٍ واحد».[45] وفي هذا التوجه نحو التنمية الصناعية، تجد الروابط الجوهرية التي تقيمها السيادة الغذائية بين السيادة والتنمية المستدامة موطنًا طبيعيًا لها.

ومن العلامات على تزايد شعبية السيادة الغذائية في المنطقة زيادة مشاركة نقابات المزارعين ونشطاء الغذاء من المنطقة في المنتديات العالمية. إذ حتى عام 2013، لم يكن في عضوية منظمة لا فيا كامبسينا سوى عضو عربي واحد، وهو اتحاد لجان العمل الزراعي الفلسطيني. لكن بحلول عام 2024، انضمت 5 منظمات أخرى من مصر وموريتانيا والمغرب وتونس والسودان. علاوة على ذلك، في 3 كانون الأول/ديسمبر 2023، أضافت لا فيا كامبسينا رسميًا «المنطقة العربية وشمال أفريقيا» باعتبارها المنطقة العاشرة والأحدث في هيكلها التنظيمي.[46] وبالمثل، في حين لم يشارك سوى شخص واحد من المنطقة في نسختي 2007 و2015 من منتدى نيليني العالمي (وهو تجمع دولي كبير لحركات اجتماعية شعبية لتعزيز السيادة الغذائية)، فإن نسخة 2025 المنعقدة في سريلانكا ضمّت 45 مشاركًا (من أصل 700) من الجزائر ومصر ولبنان وموريتانيا والمغرب وفلسطين والسودان وتونس واليمن.[47]

كعلامة أخرى على الصعيدين الإقليمي والوطني، انتشرت في السنوات الأخيرة مجموعة من الحركات والشبكات الغذائية والزراعية، منها الشبكة العربية للسيادة على الغذاء، وشبكة سيادة، وعشرات الشبكات للزراعة البيئية، وجمعيات الزراعة المستدامة، ومكتبات البذور، ومهرجانات تبادل البذور، ومنظمات المجتمع المدني المكرسة للسيادة الغذائية.

هل يمكننا الاتفاق على معنى السيادة الغذائية؟

تطورت كل من السيادة الغذائية والأمن الغذائي باعتبارهما «مفاهيم متحوّلة غالبًا ما تكون غير

دقيقة، ومتنازعًا عليها دائمًا، وفي حالة مستمرة من التطور الدلالي والسياسي».[48] وقد تعمدت صياغة لا فيا كامبسينا الأصلية للسيادة الغذائية الاتساع لتكون مرنة بما يكفي لتشمل سياقات جغرافية ووطنية مختلفة.[49] علاوة على ذلك، وكما ذُكر في القسم السابق، عُرِّفَت السيادة الغذائية في الأصل إلى حد ما بالنفي، أي على النقيض من الأمن الغذائي، وهذه مقاربة تنطوي بطبيعتها على ضرب من التراخي والسيولة المفهومية.

وبحكم اتساع نطاقها، يمكن أن تسير السيادة الغذائية في اتجاهات مختلفة. وكما تشير حتى المقاربات النقدية المتعاطفة، توجد أسئلة صعبة وغير محسومة بشأن الأطر القائمة للسيادة الغذائية، وقد تشوب مكوناتها المختلفة حالة من الشد والجذب.[50] على سبيل المثال، في سياقات محلية محددة، قد تتعارض التطلعات إلى الاستدامة والقرب (المحلية) والكفاية والديمقراطية فيما بينها.[51]

وبما أن السيادة الغذائية لا تزال «هدفًا متحركًا»،[52] فإن أحد أهداف عمل مبادرة الإصلاح العربي في هذا المجال هو تحديد أبرز عناصر هذا المفهوم في النقاشات الإقليمية، فضلًا عن تحديد نقاط التوتر المثمرة. يستعرض التحليل التالي 4 أسئلة أفرزتها المناقشات الجماعية ومخرجات الإنتاج المعرفي.

السيادة لمن؟

مَن هو صاحب السيادة في مفهوم السيادة الغذائية؟ على غرار مناطق أخرى، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقوم البناء السياسي للمصطلح على تصورات متنافسة للسيادة (انظر الجدول 1 لمقارنة التصورات المختلفة لصاحب السيادة في السيادة الغذائية). أولًا، تشدِّد السيادة الغذائية، بوضعها نفسها في مواجهة سياسات تحرير التجارة والتكيف الهيكلي التي أضعفت سيطرة الدولة على النظم الغذائية المحلية في الجنوب العالمي، على سيادة الدولة على السياسة الغذائية. وبحسب فيليب ماكمايكل، استحضرت حركة لا فيا كامبسينا في البداية مفهوم السيادة بوصفها شكلًا من أشكال «الجوهرانية الاستراتيجية»: وهي خطوة خطابية تهدف إلى استعادة السيادة الوطنية المتمركزة حول الدولة من منظمة التجارة العالمية بالاستناد إلى الحقوق الجماعية المعترف بها بالفعل من قبل الأمم المتحدة (مثل الحق في تقرير المصير، والحق في التنمية، والحق في السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية).[53]

تهيمن مقاربات السيادة الوطنية على خطاب السيادة الغذائية في المنطقة، نظرًا للاعتماد الحاد للدول العربية على استيراد الغذاء وارتهانها لشبكة من علاقات تبعية إمبريالية واستعمارية تحدد سياساتها الغذائية وتقيد سيادتها على مختلف الأصعدة. وتحظى الشروط المجحفة والتداعيات السلبية للاتفاقيات التجارية، لا سيما مع الاتحاد الأوروبي، بقسط وازن من النقاش، إلى جانب التحولات العميقة التي شهدها إنتاج السلع الأساسية. فعلى سبيل المثال، ، تُعدّ مصر، إحدى أعظم المجتمعات الزراعية تاريخيًا، اليوم أكبر مستورد للقمح في العالم . [54]

وبالاستناد إلى الاختلال العميق في التوزيع الجغرافي لإنتاج الغذاء بين عدد قليل من الدول المصدِّرة للمنتجات الزراعية والعديد من الدول المعتمدة على الاستيراد (حيث تمثل خمس دول ما لا يقل عن 72 بالمئة من إنتاج القمح والذرة والأرز وفول الصويا)،[55] يدعو الباحثون-الناشطون حكوماتهم إلى تنظيم الزراعة نحو قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي: أي إطعام مجتمعاتهم عبر إنتاج السلع الأساسية بدلًا من استيرادها. يطمح هؤلاء إلى زراعة المزيد من الحبوب للاستهلاك المحلي وتقليل إنتاج منتجات مثل النكتارين الأردني والفراولة المصرية والأفوكادو المغربي الموجهة للتصدير. ومع ذلك، لا يوجد إجماع ضمن هذا الطرح العام حول مدى التغيير المطلوب ودور الأسواق في تحقيقه.[56]

كما تشير النقاشات في كثير من الأحيان أيضًا إلى قوة الشركات الغذائية المتعددة الجنسيات المدعومة من الولايات المتحدة، رغم أن الأبحاث في هذا المجال أقل مقارنة بتلك التي تتناول آثار الاتفاقيات التجارية. وفي لبنان، كما تُظهر مساهمات كنج حمادة وزياد ياغي في هذه السلسلة، يشدّد الباحثون والناشطون أيضًا على هيمنة المانحين الأجانب، مشيرين إلى أنهم

يملـون السياسـات الزراعيـة على وزارة الزراعـة، وغالبًا دون أي شـفافية.[57]

لكـنّ العديـد مـن تصـورات السيـادة الغذائية لا تتمسـك بالدولـة القوميـة. فالسيـادة الغذائيـة، استلهامًـا مـن الشـعبوية الزراعيـة الراديكاليـة، تضـع مفهـوم السيـادة ضمـن مشـاريع سياسـية مستقلـة عـن الدولـة ترتكـز على استقلاليـة المـزارعين. وهـي إذ تدعـو صغـار مـنتجي الأغذيـة لاسترداد قـدر أكبر مـن السـلطة في النظـام الغـذائي، يغـدو السـؤال المركـزي: كيـف يمكـن لصغـار المنتـجين ممارسـة سـلطتهم على مـا ينتجونـه، وكيفيـة إنتاجـه وتسـعيره وتسـويقه وتوزيعـه؟ هنـا، ينصـب التركيز على مقاومـة نمـاذج الزراعـة الصناعيـة القائمـة على المـزارع الكـبيرة المملوكـة لقلـة معـدودة، لا سيمـا في المغـرب ومصر والأردن.

علاوة على ذلـك، وفي مواجهـة السرديـات التي قـد تُصـوِّر المـزارعين في تعـارض مـع المستهـلكين الذيـن يُـفترض أنهـم يُعلـون مـن شـأن الكلفـة على كل اعتبـار آخـر، يـرى البعـض أن سيـادة المستهلـك هـي أيضًـا مـن ضحايـا الأنظمـة الغذائيـة الحاليـة التي تقيّـد بشـدة قـدرة الناس على اختيـار مـا يأكلونـه والحصـول على أغذيـة مغذيـة.[58] وعلى غـرار بقيـة مناطـق العالـم، أسـفرت هيمنـة النظـام الغـذائي المعولـم الـذي يحتـوي على نسـبة عاليـة مـن الكربوهيـدرات الرخيصـة عـن زيـادة الإصابـة بالأمـراض المرتبطـة بالغـذاء والسـمنة وسـوء التغذيـة.[59] ففـي المغـرب، قُـدر في عـام 2022 أن أكثر مـن 60 بالمئـة مـن السـكان يعانـون مـن زيـادة الـوزن وقرابـة 21 بالمئـة يعانـون مـن السـمنة، في حين أن السـمنة بـالكاد وُجِـدَت في سبعينيـات القـرن المـاضي.[60]

تتخلخـل المفاهيـم الوطنيـة والشـعبوية للسيـادة الغذائيـة أمـام القـراءة النسـوية الماديـة للسيـادة التي تضـع في الصـدارة الديناميـات الجندريـة لإنتـاج الغـذاء والعمـل الرعـائي غير المدفـوع الأجـر والعمـل الإنجـابي. ففـي معـرض حديثهـا عـن السيـادة الغذائيـة في سـوريا ضمـن المقابلـة المدرجـة في هـذا العمـل، تقـول أنصـار جاسـم إن القـراءة النسـوية «تتحـدى تهميـش وإخفـاء مَـن يزرعـون ويطبخـون ويقدمـون الرعايـة، وتضعهـم في موقـع فاعـلين سيـاسيين في النضـال مـن أجـل الاستقلاليـة والعدالـة».[61] وهـذه القـراءة تُـعلي مـن العمـل الإنجـابي والرعـائي بوصفهمـا عنصريـن أسـاسيين في النظـم الغذائيـة، وليسـا هامـشيين، في اعترافٍ بـأن النظـم الغذائيـة تعتمـد على «الأعمـال اليوميـة للرعايـة والزراعـة والـري والإطعـام والحفـظ والمشـاركة التي تكون غالبًـا نسـوية وغير مدفوعـة الأجـر».[62]

يوجـد تحـدٍ آخـر يواجـه أطـر السيـادة الغذائيـة الدولتيـة يتمثّـل في تصـور السيـادة بمـا يتجـاوز الحـدود المصطنعـة مـن الإنسـان، وذلـك عبر مقاربـة «النطـاق الطبيعـي»، حيـث يُنـادى بالسيـادة في سيـاق إقليـم بـيئي أو مجـال أحيـائي للزراعـة.[63] تُعقّـد هكـذا مقاربـات المشروعـات الوطنيـة مـن خلال تسـليط الضـوء على الأنظمـة البيئيـة العابـرة للحـدود. كمـا أنهـا تُوسّـع بعض الأطـر الشـعبوية التي تركـز على المـزارع أو الأراضي الزراعية لتُبرز أن المزرعـة تعتمـد على صحـة الغابـة المحيطـة بها (موئـل الـحشرات المُلقّحـة)، وحـوض الميـاه في المنبـع (الميـاه النظيفـة)، والتنـوع الحيـوي المـحلي (للمكافحـة الطبيعيـة للآفـات).

إن هـذه المفاهيـم المختلفـة للسيـادة تترك مجـالًا واسـعًا لتفسـير معناهـا في الممارسـة العمليـة، كمـا قـد يصعـب التوفيـق فيمـا بينهـا. فمـن ناحيـة، قـد تتعـارض رغبـة الـدول في تأكيـد سيادتهـا مـع رغبـة المـزارعين في تأكيـد سيادتهـم على النظـم الغذائيـة المحليـة. على سبيـل المثـال، في الصراع حـول كيفيـة تنظيـم البـذور، تدفـع الحكومـات نحـو تشريعـات وإجـراءات تقيـد استقلاليـة المـزارعين (مـن بين آثـار سـلبية أخـرى) على أسـاس أنهـا تعـزز السيـادة الوطنيـة. في لبنـان، ودفاعًـا عـن مشروع قانـون تنظيم البـذور والشـتول ومـواد الإكثار - عارضـه معظـم دعـاة السيـادة الغذائيـة -، جـادل المسـؤولون بـأن القانـون بحمايتـه الملكيـة الفكريـة لشركات البـذور اللبنانيـة، سيعـزز القـدرة التنافسيـة الاقتصاديـة للزراعـة اللبنانيـة في السـوق العالميـة. علاوة على ذلـك، تميـل الأفكار القوميـة والدولتيـة حـول السيـادة الغذائيـة إلى تجاهـل غير المواطـنين الذيـن يقومـون بمعظـم العمـل (في حالـة لبنـان، المـزارعين السـوريين).

وكمـا هـو الحـال في مناطـق أخـرى، تُعـدّ مسـألة دور الدولـة أيضًـا نقطـة انقسـام داخـل حركـة السيـادة الغذائيـة.[64] ففـي حين يدافـع البعـض عـن نسـخ

مختلفة من السيادة الغذائية بقيادة الدولة، يقاوم آخرون النموذج المتمركز حول الدولة ويتصورون تحولًا لامركزيًا ومتجذرًا محليًا يتولى في ظله التعلم من القاعدة إلى القمة والتجريب الشبكي رسم معالم الطريق.

تعمل هذه المواقف المختلفة على تقويض أي تصور عام أو مثالي للسيادة الغذائية، إذ تُقرّ بصعوبة ترجمة المبادئ والتطلعات التقدمية إلى برامج واستراتيجيات سياسية ملموسة ومحددة السياق. ومع استمرار تطور العمل في مجال السيادة الغذائية، يتمثل التحدي في تحديد الخصوصيات الدقيقة مع الحفاظ في الوقت نفسه على المفهوم الواسع الذي شكّل أحد مصادر قوتها: أي قدرتها على توحيد مجموعة متنوعة من الحركات الاجتماعية - منها المزارعون والصيادون والرعاة والشعوب الأصلية وناشطو البيئة وعلماء الزراعة البيئية ودعاة العدالة الاجتماعية ومجموعات المستهلكين - تتشارك التطلع إلى نظام غذائي أكثر عدالة واستدامة، حتى لو اختلفت نضالاتها وسياقاتها.

الجدول 1: مقارنة بين مفاهيم صاحب السيادة في السيادة الغذائية

المفهوم	صاحب السيادة الأساسي	الأهداف
الوطني	الدولة	• تحقيق استقلالية السياسة الوطنية • تقليل الاعتماد على استيراد الغذاء • زيادة الاكتفاء الذاتي
الشعبوي	الفلاحون/المزارعون، العمال، المستهلكون	• تحقيق السيطرة الديمقراطية على النظم الغذائية • زيادة فاعلية المنتجين الصغار • تقصير سلاسل التوريد في النظام الغذائي
الأصلي	الشعوب الأصلية	• ضمان البقاء الثقافي وإحياء التراث • حماية ممارسات حفظ البذور والحصاد التقليدية • استعادة الأنظمة الغذائية التقليدية
النسوية المادية	العاملات في مجال الرعاية ومقدمات الرعاية اللواتي يحافظن على دورة الحياة	• ضمان حصول النساء على سندات ملكية الأراضي القانونية المباشرة وسلطة اتخاذ القرار في التعاونيات الزراعية • تقدير العمل الإنجابي والرعائي بوصفه عنصرًا أساسيًا في النظم الغذائية • تحقيق العدالة الإنجابية

البيئية	النظام البيئي (العوامل غير البشرية التي تجعل الغذاء ممكنًا: المُلقِّحَات، ميكروبات التربة، دورات المياه، والمناخ)	• استعادة التنوع البيولوجي • استعادة جودة التربة • حماية أحواض المياه

كيف يمكن للسيادة الغذائية أن تركز على المزارعين فعليًا؟

«هل من مزارعين في القاعة؟» طرح هذا السؤال مشاركون مختلفون في كل فعالية حول السيادة الغذائية في المنطقة حضرتها المؤلفة، بهدف التأكيد على الاستبعاد المفترض، وغالبًا ما يكون حقيقيًا، للمزارعين والدعوة إلى إدراج أصواتهم في النقاشات.

لم يكن التركيز على المزارعين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أمرًا جليًا بحد ذاته. على عكس أمريكا اللاتينية، حيث نشأ مفهوم السيادة الغذائية بشكل عضوي من رحم نضالات الفلاحين وصغار المزارعين (على سبيل المثال، لا فيا كامبسينا)، فقد تم إدخال النقاشات في منطقتنا مؤخرًا عبر المجتمع المدني والعلماء والمنظمات غير الحكومية (كما نوقش في القسم 2). يثير هذا الاختلاف تساؤلات حول ما إذا كانت أجندات السيادة الغذائية الحالية تستند إلى الاحتياجات والأولويات الملموسة للفلاحين وصغار المنتجين، ويحذر من التعامل مع «الفلاحين/صغار المزارعين» معاملة المجموعة المتجانسة.

في دراستها حول تونس ضمن هذه السلسلة، تُبرز إيمان اللواتي الانفصام المحتمل بين نقاشات السيادة الغذائية الدائرة في أوساط النخب المثقفة الحضرية المنصبّ اهتمامها على تفكيك إطار عمل الأمن الغذائي وبين المعاناة الواقعية لصغار المزارعين والمواطنين الريفيين الفقراء. وفي سياقٍ متصل، يوثق زياد ياغي، في ورقته البحثية حول لبنان ضمن السلسلة ذاتها، المخاوف إزاء مآل بعض مقاربات السيادة الغذائية؛ مُحذرًا من خطر بقائها حبيسة دوائر فئوية ضيقة، واقتصارها على تلبية تطلعات الطبقة الحضرية الواعية أخلاقيًا.[65]

لسد الفجوة الدلالية بين النقاش الأكاديمي حول السيادة الغذائية والظروف اليومية للمزارعين الصغار والعمال الزراعيين، نحتاج أولًا إلى «إزالة الغموض» عن شخصية «المزارع» وتوضيحها (كما يقول بحث منظمة العربية لحماية الطبيعة حول الأردن ضمن هذه السلسلة).[66] كما في أي مكان آخر في العالم، لا يتسم المزارعون ولا المجتمعات الريفية بالتجانس، إذ يدخل في عدادهما «طبقات عمالية»[67] ومصالح مختلفة، ويغلب عليهما التفاوت في الوصول إلى الأراضي والمدخلات الزراعية ورأس المال وقدرات صنع القرار.[68] قد تتعارض مصالح العمال غير الملّاك مع مصالح صغار المزارعين أو العمال الزراعيين الموسميين أو مزارعي الكفاف أو الرعاة الفقراء وما إلى ذلك، على الرغم من أن جميعهم من العمال الفقراء.[69]

وبالتالي، كما هو الحال في الدراسات حول نموذجي الأردن وتونس، تغدو الخطوة الأولى الضرورية توثيق تنوع المزارعين ومصالحهم في كل سياق محدد. هذا التحليل ضروري للكشف عن المواقف الاجتماعية المختلفة، وحتى المتضاربة. لكن بعيدًا عن التقسيمات الفئوية الجامدة، يمكن لهذا التحليل أن يساعد أيضًا في «تحديد فرص بناء تحالفات بين المزارعين المتصدين للأسباب الجذرية نفسها، وإن كان ذلك من مواقف اجتماعية متنوعة»، كما تفعل دراسة الأردن.[70] في حالة لبنان، من الضروري الاعتراف بأن معظم الأعمال الزراعية ينجزها مهاجرون سوريون وعمال زراعيون موسميون لا يزالون مستبعدين هيكليًا من النقاش حول السيادة الغذائية.[71]

تحثُّ اللواتي أيضًا دعاة السيادة الغذائية على إشراك صغار المزارعين مباشرة في جميع المناقشات المتعلقة بالسيادة الغذائية ومعالجة التحديات

المباشرة التي يواجهها المزارع، كالوصول إلى الموارد، والأسعار العادلة، وقدرته على إطعام عائلته؛ وإعطاء الأولوية لقضايا ملكية الأراضي، والتنمية الريفية، والتحديث الزراعي.[72] يستند عملها في جانب منه إلى حلقة نقاش عُقدت مع صغار المزارعين والنقابات المحلية وجمعيات الخدمات الزراعية المتبادلة في القيروان، إحدى المناطق الزراعية المهمة.[73] وبالمثل، تستند دراسة الأردن إلى مناقشات جماعية ومقابلات ومشاورات مع حوالي 100 مزارع صغير في غور الأردن.[74] وعلاوة على هذه الإسهامات، يتجه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا إلى البحوث الزراعية والعمل الميداني في المناطق الريفية في المنطقة.[75] وبالعودة إلى مبتدأ حديثنا، فإنه من حيث التجربة، عدد المزارعين المشاركين في اجتماعات حول السيادة الغذائية على قلته إلا أنه في تزايد والبحث الإثنوغرافي أساسي لتفادي التصورات الثنائية السطحية التي قد تتسرب إلى مناقشات السيادة الغذائية: التقليدي مقابل الحديث، الكفاف مقابل التجاري، أو المحلي مقابل العالمي. على سبيل المثال، تعمد كارين ريغنال في دراستها عن التاريخ الحديث للزراعة الفلاحية في إحدى الواحات المغربية إلى تفكيك الصلة المفترضة بين الزراعة الصغيرة والتقاليد والتنوع الزراعي، وتجد أن «المشهد الزراعي في بعض أجزاء الواحة في عام 2010 (تاريخ البحث الميداني) كان في كثير من النواحي أكثر تنوعًا، وليس أقل، مما كان عليه قبل 50 عامًا». يطرح هذا احتمالية أن «التنوع الزراعي للعديد من أنظمة صغار المزارعين قد يكون في الواقع «جديدًا»، ونتاج تحولات زراعية حديثة متكيفةً مع التقاليد الزراعية أو رافضةً لها في بعض الأحيان، وهي تقاليدُ قد لا يرغب الفلاح في حمايتها على الدوام».[76] وتهيب بنا ريغنال إلى النظر إلى الزراعة الفلاحية لا بوصفها «ملجأ أو موقعًا لتعزيز السيادة الغذائية بقدر ما هي ساحة صراع على العمل، يجري فيها الصراع على «التراكم اليومي، وإعادة الاستثمار، وعلاقات الإنتاج في الرأسمالية ودور المزارعين في تشكيلها».[77]

وبخلاف تهميش صغار المزارعين في عملية الإنتاج المعرفي، يعاني هؤلاء من تهميش آخر على صعيد المشهد السياسي نفسه. يكاد يجمع الجميع في المناقشات حول السيادة الغذائية على أهمية حشد المنتجين، بيد أن العقبات أمام تحقيق ذلك هائلة. في تونس، صغار المزارعين هم الأقل تمثيلًا في نقابات المزارعين ويفتقرون إلى القدرة على التفاوض داخل النقابات الكبيرة.[78] في لبنان، لا توجد مؤسسات للتنظيم السياسي الاستراتيجي بين صغار المزارعين، والتعاونيات غير فعالة وتعمل بطريقة تتأثر بشكل كبير أو تتشكل بناءً على أولويات وتوقعات الجهات المانحة.[79] بيد أن نشطاء السيادة الغذائية في مختلف أنحاء المنطقة، كما توثق الدراسات في هذه السلسلة، بدأوا في تشكيل تحالفات مع مجموعات المزارعين بغية التشجيع على المناصرة الجماعية والتشبيك بين تلك المجموعات وتعزيز مساحة مدنية قوية.

هل يجب أن نتحدث عن الأمن الغذائي؟

ما من طريقة أسرع لخلق خلاف في أي نقاش مع أنصار السيادة الغذائية من الإشارة إلى «الأمن الغذائي» بوصفه إطار العمل المعتمد. غير أن السيادة الغذائية وإنْ عارضت الاستخدامات الضيقة وغير السياسية للأمن الغذائي، فإنها لا تعارض هدف الأمن الغذائي في حد ذاته: أن يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بإمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ. وكما تقول مريم جعجع من منظمة العربية لحماية الطبيعة: «لا يمكن تحقيق أهداف مفهوم الأمن الغذائي التقليدي بأركانه الأربعة الأساسية [توافر الغذاء، والوصول إليه، وجودته، واستقراره] بمعزل عن السيادة الغذائية... فالسيادة الغذائية تتيح الأمن الغذائي».[80] من هذا المنظور، تكون السيادة الغذائية طريقًا لتحقيق الأهداف المنشودة من الأمن الغذائي، مع الاعتراف بعدم كفاية تلك الأهداف. فالسؤال لا يقتصر على إمكانية حصول الناس على غذاء مغذٍ وبأسعار معقولة، بل يطال الاستدامة البيئية للنظم الغذائية واحترام حقوق العاملين في الأرض والمعتمدين عليها واحترام ثقافتهم وسبل عيشهم وحقهم في تقرير المصير.

لكنّ فريقًا من أنصار السيادة الغذائية يرى أن «مفهوم الأمن الغذائي قد بات الآن متشابكًا مع السياسة لدرجة يكاد يستحيل معها استخدام المصطلح من دون الإذعان لمتطلبات السوق وما تحمله من تفاوتات في السلطة».[81] تميز اللواتي في ورقتها البحثية

بين أهداف الأمن الغذائي و«التفسيرات الليبرالية» التي تختزله في اعتبارات الميزان التجاري («الأمن الغذائي المعتمد على السوق»).[82]

كيف ترتبط السيادة الغذائية بـ«الحق في الغذاء» و«العدالة الغذائية»؟

أخيرًا، طريقة إضافية لتوضيح حدود إطار سيادة الغذاء بشكل أفضل هي مقارنته بشكل صريح مع الأطر الغذائية الثلاثة الأخرى السائدة: الأمن الغذائي، والحق في الغذاء، والعدالة الغذائية (وهذه تتداخل وتتكامل بشكل أكبر مع السيادة الغذائية). وفي سياق هذا الجهد، يوضح الجدول 2 الخصائص المميزة للأطر الغذائية الأربعة.

الجدول 2: مقارنة بين أطر عمل النظم الغذائية

	الأمن الغذائي	الحق في الغذاء	السيادة الغذائية	العدالة الغذائية
التركيز الأساسي	التوافر والوصول: ضمان توفر الغذاء الكافي، وتوفير الوسائل اللازمة للحصول عليه.	حقوق الإنسان والتزامات الدولة: الاعتراف بالوصول إلى الغذاء الكافي كحق أساسي من حقوق الإنسان وواجب تكفله الدول.	السيطرة والاستقلالية: التشديد على قدرة الناس على التحكم في أنظمتهم الغذائية وكيفية إنتاج الغذاء.	الإنصاف والعدالة: معالجة التفاوتات والظلم المنهجي داخل النظام الغذائي، لا سيما الواقع منها على المجتمعات المهمشة.
السؤال الرئيس	أيوجد ما يكفي من الغذاء، وهل يستطيع الناس تحمل كلفته؟	هل يحصل الجميع على الغذاء الكافي؟ ما التزامات الدولة لضمان ذلك؟	مَن يتحكم في النظام الغذائي؟ كيف يُنتَج الغذاء؟ لمن يعود الفضل في ذلك؟	من يحصل على الغذاء الصحي؟ لماذا توجد تفاوتات؟ ما الأسباب الجذرية للظلم؟
نطاق العمل	يركز في الغالب على الإمدادات الغذائية الوطنية والعالمية، واستقرار الأسواق، وشبكات الأمان.	يركز على إنشاء أطر قانونية وسياساتية على المستويين الوطني والدولي لضمان حق جميع الأفراد في الغذاء.	يدعو إلى تحويل النظام الغذائي بأكمله من خلال الرقابة المحلية والممارسات المستدامة وتمكين منتجي الأغذية والمجتمعات المحلية.	يعمل على معالجة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والعرقية داخل النظام الغذائي من خلال الدعوة وتنظيم المجتمعات المحلية وتغيير السياسات.
الجهات الفاعلة	يشمل في الغالب الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص.	يضع المسؤولية الأساسية على عاتق الدولة، مع الاعتراف في الوقت نفسه بأدوار الأفراد والجهات الفاعلة الأخرى.	يركز على حقوق ومعارف منتجي الأغذية (المزارعين والصيادين وغيرهم) والمجتمعات المحلية والمستهلكين.	يشدّد على دور المجتمعات المهمشة وضرورة مشاركتها في صياغة النظم الغذائية.

	الأمن الغذائي	الحق في الغذاء	السيادة الغذائية	العدالة الغذائية
الاستدامة	يمكن تحقيقها من خلال وسائل مختلفة، ليست بالضرورة مستدامة.	يتزايد الاعتراف بها كجانب حاسم في إعمال الحق في الغذاء على المدى الطويل.	تشدّد على أساليب الإنتاج السليمة بيئيًا والمستدامة.	تعترف بالترابط بين العدالة الاجتماعية والبيئية، وغالبًا ما تدعو إلى الممارسات المستدامة.
ديناميات القوة	لا تتحدى بطبيعتها هياكل السلطة القائمة في النظام الغذائي.	يركز على علاقة القوة بين الدولة ومواطنيها فيما يتعلق بتوفير الغذاء والحصول عليه.	تتحدى مباشرة سيطرة الشركات وتدعو إلى أنظمة غذائية أكثر ديمقراطية.	تعالج صراحةً اختلالات ميزان القوى وتهدف إلى تفكيك القمع المنهجي داخل النظام الغذائي.
العلاقة مع الأرض	الأرض كمورد إنتاجي: ينظر إلى الأرض على أنها مورد طبيعي هام للإنتاج الزراعي الهادف إلى تعظيم الغلة لضمان إمدادات غذائية كافية.	يعترف بأهمية الغذاء المناسب ثقافيًا، والمرتبط ارتباطًا وثيقًا بأراضي وأقاليم أسلاف العديد من المجتمعات الأصلية.	الأرض كأساس للحقوق والاستقلالية: ترى الأرض مرتبطة ارتباطًا جوهريًا بحقوق وثقافة وسبل عيش وتقرير مصير الأشخاص العاملين فيها والمعتمدين عليها.	يدافع دعاة العدالة الغذائية عن حق المجتمعات في الوصول إلى الأراضي والموارد اللازمة لزراعة وحصاد وإنتاج غذائها والتحكم فيها.
نظرية التغيير	يتحقق الأمن الغذائي من خلال تنفيذ تدخلات وسياسات تعزز 4 ركائز: التوافر، والوصول، والاستخدام، والاستقرار.	يحدث التغيير من خلال الاعتراف بالغذاء وتطبيقه كحق أساسي من حقوق الإنسان، ما يفرض على الدول التزامًا بضمان حصول الجميع على غذاء كافٍ ومغذٍ ومناسب ثقافيًا.	يحدث التغيير من خلال تمكين الناس والمجتمعات من استعادة السيطرة على أنظمتهم الغذائية من أيدي الشركات والأسواق العالمية.	يحدث التغيير من خلال تفكيك التفاوتات المنهجية ومعالجة المظالم التاريخية التي تخلق تفاوتات في الوصول إلى الغذاء الصحي والمستدام. وهذا ينطوي على ما يلي:

	الأمن الغذائي	الحق في الغذاء	السيادة الغذائية	العدالة الغذائية
آليات التغيير	زيادة إنتاج الأغذية وإمداداتها: من خلال تحسين تقنيات الزراعة، والوصول إلى المدخلات، والري، والإدارة المستدامة للأراضي. تحسين أداء الأسواق والتجارة: إنشاء أسواق فعالة وعادلة، وتقليل الحواجز التجارية، وتعزيز البنية التحتية. تعزيز دخل الأسرة وقدرتها الشرائية: تنفيذ برامج تهدف إلى الحد من الفقر وخلق فرص العمل وشبكات الأمان الاجتماعي ترفع من قدرة الناس على شراء الغذاء. تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي: توفير المساعدة الغذائية المباشرة، والتحويلات النقدية، أو قسائم الغذاء للفئات الضعيفة من السكان. تحسين التغذية والصحة: تشجيع الأنظمة الغذائية المتنوعة والمغذية، وتحسين بنية الصرف الصحي وسلوكيات النظافة. بناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات: مساعدة الأفراد والمجتمعات والدول على الصمود والتعافي من أحداث كالتغير المناخي والركود الاقتصادي والصراعات التي قد تعطل النظم الغذائية.	الأطر القانونية والسياساتية: وضع قوانين وسياسات ومؤسسات تضمن الحق في الغذاء. مسؤولية الدولة: تحميل الحكومات مسؤولية الوفاء بالتزاماتها من خلال الرقابة واللجوء إلى القضاء وآليات المساءلة الاجتماعية. برامج الحماية الاجتماعية: تطبيق شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج المساعدة لضمان وصول الفئات السكانية الضعيفة إلى الغذاء. تعزيز الإدارة المستدامة للموارد: ضمان وصول الفئات الضعيفة إلى الموارد كالأراضي والمياه لإنتاج الغذاء. التعليم والتوعية: زيادة الوعي بالحق في الغذاء بين أصحاب الحقوق والجهات المسؤولة.	بناء حركات قاعدية: تنظيم المزارعين والمستهلكين وأصحاب المصلحة الآخرين للمطالبة الجماعية بتغييرات في السياسات وإقامة شبكات غذائية بديلة. تعزيز الزراعة البيئية: التحول نحو ممارسات زراعية مستدامة وسليمة بيئيًا وأقل اعتمادًا على المدخلات الخارجية. توطين النظم الغذائية: تعزيز الإنتاج والتوزيع والاستهلاك المحليين لتقليل الاعتماد على سلاسل التوريد العالمية. الدعوة إلى تغيير السياسات: الضغط من أجل الإصلاح الزراعي وسياسات التجارة العادلة والاعتراف الدستوري بالحق في السيادة الغذائية. تثمين المعرفة التقليدية: الاعتراف بالمعرفة والممارسات الغذائية الأصلية والمحلية وتعزيزها.	التركيز على المجتمعات المهمشة: إعطاء الأولوية لاحتياجات وتجارب الأشخاص الأكثر تضررًا من انعدام الأمن الغذائي والأعباء البيئية. معالجة الأسباب الجذرية: معالجة قضايا كالعنصرية والاستعمار والاستغلال الاقتصادي والسياسات التمييزية. بناء قوة المجتمع: تمكين المجتمعات المهمشة من تنظيم نفسها والدفاع عن حقوقها وتقرير مصيرها في النظم الغذائية. تعزيز الوصول العادل إلى الموارد: العمل من أجل التوزيع العادل للأراضي والمياه والفرص الاقتصادية. تغيير المؤسسات: تحدي وتغيير السياسات والممارسات داخل الحكومة والشركات والمؤسسات الأخرى التي تكرس الظلم الغذائي.

كيف يمكننا التعامل بجدية مع الحاضر غير السيادي؟

تميل المناقشات العالمية حول السيادة الغذائية إلى افتراض أن السيادة الوطنية والشعبية مضمونة في المقام الأول، وإنْ بدرجات متفاوتة. لكن سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقف على الضد من هذا الافتراض. وكما يقول ماكس أجيل، «ظهرت السيادة الغذائية في سياق افتراض أن السيادة أمر ممكن. ولكن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، النضال ضد النظام يقف في الغالب في مرحلة تأمين السيادة وليس إضفاء معنى اجتماعي عليها».[83] وعلى هذا النحو، لا يمكن للمناقشات حول السيادة الغذائية في المنطقة إلا أن تركز على الظروف الجيوسياسية والهيكلية التي تقوض السيادة أو حتى تمنعها تمامًا.

التركيز على الحرب والإبادة الجماعية والبيئية

أكثر من ثلثي السكان الذين يعانون من سوء التغذية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعيشون في بلدان تشهد حروبًا،[84] وتتصدر فلسطين والسودان واليمن وسوريا قوائم الأمم المتحدة لأكثر المناطق تضررًا من الجوع في عام 2025.[85] الحرب اعتداءٌ مباشر على السيادة الغذائية لأنها تقوض أسس النظم الغذائية المحلية والمستدامة والمستقلة. وتشمل آثارها:

- تدمير الأراضي الزراعية والبنية التحتية (تدمير أنظمة الري ومرافق التخزين وشبكات نقل الأغذية من مناطق الإنتاج إلى الأسواق)؛
- تشريد المزارعين والعمال الزراعيين وما يسفر عنه من نقص في اليد العاملة وترك المحاصيل؛
- تعطيل سلاسل الإمداد؛
- فقدان البذور والماشية الضرورية للإنتاج في المستقبل؛
- تعطيل نقل المعرفة المتعلقة بالإنتاج الغذائي المحلي؛
- تدمير أو إضعاف هياكل الحوكمة المحلية والمنظمات المجتمعية الضرورية لتفعيل السيادة الغذائية؛
- زيادة الاعتماد على المساعدات الغذائية الإنسانية الخارجية، ما قد يقوض الإنتاج المحلي ويخلق تبعية للجهات الخارجية؛
- تلوث الأراضي ومصادر المياه، الأمر الذي يؤثر في الإنتاجية الزراعية على المدى الطويل؛
- ضغوطًا وحوافز على المزارعين والرعاة لحمل السلاح، كما رأينا في العراق (منطقة الأهوار على سبيل المثال) والسودان.[86]

لقد كانت النظم الغذائية هدفًا مباشرًا للعنف الإمبريالي والاستعماري في المنطقة أيضًا. على سبيل المثال:

في عام 2003، وفي عملٍ «ربما من أكثر الأعمال دراماتيكية في سلسلة محاولات الاحتلال الأمريكي لتحويل اقتصاد العراق ونظامه الغذائي والزراعي إلى نموذج للنيوليبرالية»، دمرت غارة جوية شنتها القوات الأمريكية البنك الوطني للبذور في العراق، الواقع في أبو غريب، فتسبّبت في ضياع أنواع من البذور يعود تاريخها إلى ألف عام.[87]

- في تموز/يوليو 2025، أعلنت الأمم المتحدة أن 98.5 بالمئة من الأراضي الزراعية في قطاع غزة لم تعد صالحة للزراعة. ولم تُبقِ الإبادة الجماعية والإبادة البيئية المستمرة من قبل إسرائيل لـ2.3 مليون شخص سوى 232 هكتارًا للزراعة.[88] في الشهر نفسه، جرفت القوات الإسرائيلية وحدة إكثار البذور التابعة لبنك البذور البلدية التابع لاتحاد لجان العمل الزراعي في الخليل، البنك الوحيد في الضفة الغربية الذي يحمي أكثر من 70 نوعًا من البذور البلدية التي لم يعد الكثير منها موجودًا في أي مكان آخر في فلسطين.[89]
- وقبل الإبادة الجماعية في غزة وتصعيد القمع في الضفة الغربية، عانى الفلسطينيون لفترة طويلة من استخدام إسرائيل للغذاء كسلاح للسيطرة والمعاقبة، بدايةً من منع حصاد الزيتون في الضفة الغربية، مرورًا بالجرف والتجريف الروتيني للأراضي الزراعية الفلسطينية، إلى حسابها السعرات الحرارية إبان حصارها لغزة قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر - كما يوثق تقرير عبد العزيز الصالحي وشبكة المنظمات البيئية الأهلية الفلسطينية في هذه السلسلة.[90]

- في الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب الإسرائيلية على لبنان في عام 2023، تصدرت الأراضي الزراعية قائمة الأهداف الأكثر تعرضًا للقصف، إذ تعرضت المحاصيل والتربة والماشية لأضرار جسيمة، بما في ذلك استخدام الفوسفور الأبيض، وهو مادة محظورة بموجب القانون الدولي (لكن إسرائيل استخدمتها سابقًا في لبنان في أعوام 1982 و1993 و1996 و2006).[91] وكما تكشف الخريطة الشاملة التي أعدها استديو أشغال عامة للهجمات الإسرائيلية على لبنان، فإن الإبادة البيئية استراتيجية متعمدة وليست أضرارًا جانبية.[92]

في خضم هذه الكوارث التي لم تقتصر على تدمير حياة البشر، بل طالت النسيج البيئي والاجتماعي للمنطقة، لا يمكن لأجندات السيادة الغذائية الإقليمية إلا أن تراعي السياق الجيوسياسي، وبالتحديد الحرب.. وتزداد هذه الضرورة إلحاحًا مع اجتياح الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران للمنطقة بأسرها، ومع إعلان القادة الإسرائيليين أن شن الحروب في أنحاء المنطقة لم يعد وسيلة لتحقيق غاية، بل أصبح الغاية بحد ذاتها.[93]

والتحديات العملية لتركيز الحرب متعددة: اعتبارات السلامة في حالات النزاع تعيق العمل الميداني وتجبر الباحثين والناشطين المحليين على النزوح؛ الحرب تعطل وتقضي على المعرفة الحالية عن الإنتاج الغذائي المحلي؛ والظروف المتغيرة بسرعة والأحداث غير المتوقعة على الأرض تعيق التخطيط ولا تني تنزع عن البحوث راهنيتها.[94] علاوة على ذلك، تحول دورات الدمار والتشريد دون أي نشاط أو عملية تفكير تتجاوز المتطلبات الفورية للبقاء على قيد الحياة.[95]

بيد أن التركيز على الحرب في العمل المتعلق بالسيادة الغذائية يواجه أيضًا نوعًا مختلفًا من التحديات. فلا تزال الحرب تعامل على أنها مقولة ثانوية أو حالة استثنائية في كل من الإنتاج المعرفي والعديد من منابر المناصرة بما يتجاوز موضوع السيادة الغذائية. على سبيل المثال، من النادر أن تنطلق مناقشات العدالة البيئية أو الانتقال العادل من البيئات والشعوب التي تعاني من الحرب والاحتلال والإبادة البيئية. ولكن كما يقول حسن جعجع من منظمة العربية لحماية الطبيعة: كيف يمكننا الحديث عن انتقال عادل أو بيئي حين تغدو الطبيعة نفسها هدفًا عسكريًا؟[96]

على الرغم من هذه التحديات، تتشابك الحرب والاحتلال والبيئة والسيادة الغذائية بازدياد في الأعمال الأكاديمية والمتعددة التخصصات في المنطقة.[97] في مبادرة الإصلاح العربي، شكّلت الحاجة إلى فهم البيئة جنبًا إلى جنب مع الحرب والاحتلال إحدى الركائز الأساسية لبرنامج السياسة البيئية.[98] كما يركز الباحثون والنشطاء من المنطقة على هذه الروابط في المنتديات العالمية على الرغم من أن مشاركتهم تعوقها في الغالب الحرب[99] أو قيود التأشيرات من دول الشمال العالمي والعديد من الحكومات العربية.

في التركيز على الحرب والاحتلال، تشكّل تجربة فلسطين في مجال السيادة الغذائية تجربة حاسمة على وجه التحديد. أولًا، فلسطين حالة دراسية مثالية لـ«دور الاستعمار (الاستيطاني) المستمر، والحروب الإمبريالية، وإعاقة التنمية في تشكيل المشهد الزراعي وسبل العيش الريفية»، ودليل على أن الاستعمار والحرب ليسا أحداثًا استثنائية ولا بقايا من الماضي.[100] ثانيًا، يوجد الكثير لنتعلمه من طريقة نظر النشطاء الفلسطينيين إلى السيادة الغذائية على أنها تحرر من الاستعمار الاستيطاني، واستمرارهم في العمل رغم حرمانهم من السيادة والسيطرة على أراضيهم ومواردهم والحرية السياسية.[101] ثالثًا، يمكننا أيضًا أن نتعلم من الطرائق العديدة التي استخدمت بها المجتمعات الريفية الفلسطينية المختلفة أراضيها وأنتجت غذاءها في ظل أنظمة القانون الاستعمارية ورأس المال الاستيطاني والأسواق العالمية.[102]

مع تفشي ظاهرة الدمار البيئي في سائر المنطقة والعالم، يتحتم وضع ظروف البقاء والحياة في فلسطين ولبنان والعراق واليمن في الصدارة.

معالجة العلاقات الجديدة بين المركز والأطراف

لا يتوزع انعدام الأمن الغذائي بالتساوي في أرجاء المنطقة. فدول مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من أنها تستورد حوالي 90 بالمئة من غذائها،

> **في خضم هذه الكوارث التي لم تقتصر على تدمير حياة البشر، بل طالت النسيج البيئي والاجتماعي للمنطقة، لا يمكن لأجندات السيادة الغذائية الإقليمية إلا أن تراعي السياق الجيوسياسي، وبالتحديد الحرب**

تحتل المرتبة الأولى عالميًا في الأمن الغذائي والقدرة على تحمل تكاليف الغذاء، كما أن مواطنيها ينفقون نسبة منخفضة من دخلهم على الغذاء.[103] في العقد الماضي، انخفض انعدام الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي من 11.3 إلى 10.3 مليون شخص.[104] تثبت هذه الدول أن الجغرافيا ليست عاملًا حاسمًا في النظم الغذائية وأن الوصول إلى الغذاء يعتمد على القوة السياسية والاقتصادية للدولة.

شهدت قطاعات الأغذية في الخليج تحولًا جذريًا في العقود القليلة الماضية.[105] فبعدما كانت تعتمد في السابق على زراعة الكفاف إلى جانب شيءٍ من التجارة والتي استنزفت طبقات المياه الجوفية، أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي الآن في قلب سلاسل السلع الغذائية العالمية وتعتمد بدرجة كبيرة على الأغذية المستوردة من خلال شبكة من تكتلات الأعمال الزراعية.[106] منحت عائدات النفط دول الخليج الوسائل المالية لإدارة إمدادات غذائية مستقرة وبأسعار معقولة من خلال استيراد السلع الغذائية، وبشكل متزايد من خلال شراء أراضٍ زراعية في الخارج لا سيما في مصر والسودان. وفقًا لقاعدة بيانات لاند ماتريكس (Land Matrix)، استحوذت دول الخليج على أكثر من مليوني هكتار من الأراضي الزراعية في الخارج بين عامي 2000 و2022.[107] كما استخدمت قوتها الشرائية لشراء المواد الخام من دول أخرى للإنتاج والتصدير. تعتمد الإمارات العربية المتحدة أيضًا على قدرتها اللوجستية المتنامية باستمرار للحصول على الأراضي والسلع الغذائية، بما في ذلك التكامل الرأسي المستمر لشركات النقل في تكتلات الأغذية.[108]

بصرف النظر عن تسليط الضوء على الحاجة إلى الاعتراف بالتباين الجغرافي في المنطقة برمتها، فإن هذه التغييرات الأخيرة في النظم الغذائية الخليجية تجبرنا على فهم كيفية إعادة صياغة التغييرات في الأعمال الزراعية الخليجية (في السياق الأوسع لـ«عولمة رأس المال الخليجي») للنظم الغذائية والتنمية الزراعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال وضع «شركات الأعمال الزراعية الخليجية في قلب سلسلة القيمة الزراعية بأكملها».[109] وبطبيعة الحال، لا يتسم التأثير الخليجي بالتجانس، فلا يزال ارتباط المغرب وتونس أوثق بالأسواق الأوروبية. لكن دول مجلس التعاون الخليجي، على غرار القوى الاقتصادية الصاعدة الأخرى، أنشأت (ولا سيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) مناطق جغرافية جديدة تتحدى التكوين الخطي بين الشمال والجنوب. وتوسع الأعمال التجارية الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي دليل على كيفية تطور النظم الغذائية في عالم تزداد فيه تعددية الأقطاب، إذ تضع الاقتصادات

الناشئة في الجنوب العالمي استراتيجيات وطنية طموحة للأمن الغذائي لتلبية طلباتها المتزايدة على الواردات. على الرغم من أن النظام الغذائي العالمي الحالي يتميز تاريخيًا بنمط خطي للتبادل بين الشمال والجنوب، فإنه «أكثر تعددية في المراكز ويتميز بترتيبات جديدة للعلاقات بين المركز والأطراف».[110]

تشكل هذه التحولات تحديًا لجدول أعمال المناصرة الإقليمية للسيادة الغذائية، وهي أجندة أميل إلى الاصطفاف خلف مواقف نقدية وعدائية تجاه مصالح الشمال العالمي والمؤسسات المالية الدولية أو الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، مقارنةً بنظيرتها تجاه مصالح الدول العربية الأخرى. وينطبق هذا بالتحديد على أنصار السيادة الغذائية ممن تتسم رؤيتهم بالتكامل الاقتصادي العربي، أو على الساعين منهم إلى إجراء أبحاث في الخليج، أو الانخراط مع مؤسساته البحثية، أو نشطائه البيئيين أو قاطنيه. وفي الممارسة العملية، يتعامل أنصار التكامل العربي حاليًا مع هذا المجال بقدر من الدبلوماسية، ويصرون على الرؤية الطموحة للتكامل الإقليمي في إنتاج الأغذية وتجارتها، ولكن مع التمسك بمبادئ السيادة الوطنية والتبادل المتكافئ.[111]

الاعتراف بتغير المناخ كقوة هيكلية مركزية

يعيد تغير المناخ تشكيل صراعات السيادة الغذائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تعيد مواسم الجفاف الطويلة وتغير أنماط هطول الأمطار تنظيم النظم الغذائية، وتعمق التفاوتات الطبقية، وتعيد تشكيل سياسات المياه والأراضي والبذور. في عموم المنطقة، يجد صغار المزارعين والصيادين والرعاة أنفسهم في الخطوط الأمامية لتغير المناخ على الرغم من أنهم أقل المساهمين فيه.

في المغرب، على سبيل المثال، غيَّرت دورات الجفاف الطويلة الزراعة وسبل العيش الريفية. فكما تشرح فيروز اليوسفي:

> على مدى ما يقرب من 7 سنوات من الجفاف المتكرر، زاد اعتماد الزراعة المروية على المياه المشتراة (ضخ المياه الجوفية، والآبار الخاصة، أو المشروعات الجماعية المكلفة)، وهذه لا يستطيع تحمل تكاليفها إلا المزارعون المتوسطون والكبار أو الشركات الزراعية. وفي الوقت نفسه، يكافح صغار المزارعين والأسر الفقيرة ذات رأس المال المحدود لتأمين المياه للري، وتُجبَر على التخلي عن المحاصيل عالية القيمة، أو الخروج من الزراعة تمامًا، ليزداد اعتمادها على العمل المأجور والأغذية الرخيصة، المستوردة في الغالب. هذا النوع من التمايز الناجم عن المناخ، بين مَن يمكنه شراء المياه أو الحصول عليها ومَن لا يستطيع ذلك، يؤثر مباشرةً في من يمكنه ممارسة أي «سيادة» حقيقية على خيارات الإنتاج وأنماط الزراعة وسبل العيش.[112]

تقدم دراسة طيف الخضيري عن المزارعين العراقيين دراسة نقدية حول أهمية دمج تحليلات السيادة الغذائية وتغير المناخ.[113] ترى الخضيري أن برامج التكيف مع تغير المناخ التي تنفذها الحكومة العراقية والمنظمات الدولية قد اعتمدت نهجًا تكنوقراطيًا لا يعالج التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والهرميات السياسية التي يواجهها المزارعون في ممارسة الزراعة، والتي تجعل بعضهم أكثر عرضة لتغير المناخ من بعض. وردًا على ذلك، وفي محاولة للتعامل مع الظروف الجوية القاسية وندرة المياه، اعتمد المزارعون العراقيون استراتيجيات تكيف محلية عفوية وغير منظمة كحفر الآبار، وزراعة أنواع جديدة من المحاصيل المقاومة للجفاف، أو زراعة أكثر من نوع واحد من المحاصيل.

توضح هذه الأمثلة أنه إذا تجاهلت تحليلات تغير المناخ والاستجابات له إطار السيادة الغذائية، فإنها تخاطر بتوطيد هياكل السلطة نفسها التي تجعل الناس عرضة للخطر في المقام الأول. وعلى العكس من ذلك، إذا لم تركز السيادة الغذائية على تغير المناخ، فإنها تُسقِط الظروف المفروضة مناخيًا وتتجاهل التمييز بين مَن يستطيع ومَن لا يستطيع ممارسة السيادة في إنتاج الغذاء.

علاوة على ذلك، يدعونا هذا الاعتراف إلى دمج أجندات السيادة الغذائية والعدالة المائية، وهما الآن منفصلتان إحداهما عن الأخرى. يمكن أن تشمل الأسئلة البحثية ما يلي: كيف يتسبّب الجفاف المتكرر والحرارة الشديدة وندرة المياه في تغيير العلاقات الطبقية في الريف؛ وكيف تتقاطع مع البذور والائتمان وحيازة الأراضي؛ وكيف تعمل سياسات التكيف مع المناخ وإدارة المياه (الدعم المالي والري المخصخص والسدود الكبيرة وتنظيم المياه الجوفية) على تمكين السيادة الغذائية أو تقويضها؛ كيف يزداد تحويل المياه إلى مزارع الأعمال الزراعية لري المحاصيل الموجهة للتصدير؛ وكيف شرعنت الدول والمنظمات الدولية سيطرة الأعمال الزراعية على موارد المياه.

(بعض) السبل (الموجزة) للمضي قدمًا في مجال السيادة الغذائية

تتضمن التقارير حول السيادة الغذائية في هذه السلسلة توصيات شاملة موجهة إلى العديد من أصحاب المصلحة، من المجتمع المدني إلى البلديات مرورًا بالحكومات وإلى الوكالات المانحة، وتتراوح بين التحول الهيكلي والإصلاحات الفورية. وبدلًا من إعادة سردها جميعًا هنا أو محاولة توليفها بالنظر إلى الوضع الخاص لكل بلد، فإن النقاط التالية، وتماشيًا مع محور تركيز هذا التقرير، موجهة إلى الباحثين في مجال السيادة الغذائية. تمخضت هذه النقاط عن المخرجات المكتوبة والاجتماعات المختلفة التي نُظمت على مدى 3 سنوات.

- سد الفجوة الدلالية بين طريقة وصف المزارعين لظروف انعدام الأمن التي يعيشونها يوميًا والخطاب الأكاديمي حول السيادة الغذائية.
- أخذ تنوع منتجي الأغذية على محمل الجد وتحديد تحدياتهم ومصالحهم وإمكانيات حشدهم بطريقة أدق.
- تركيز الانتباه على تنوع أساليب معيشة منتجي الأغذية والمجتمعات الريفية في ظروف الإبادة البيئية والدمار البيئي.
- إبراز الصلات في المحافل الدولية بين العسكرة والحروب وغياب السيادة الغذائية.
- بذل الجهود الفكرية والتنظيمية لإثبات أن ما يُنظر إليه على أنه مطالب متعارضة بين العمال والمزارعين والمستهلكين العاملين في أنشطة مختلفة في النظام الغذائي ليس في الواقع سوى مجموعة من المصالح المشتركة.
- المطالبة بأطر قانونية وطنية تضمن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لمنتجي الأغذية والعمال الزراعيين.
- المطالبة بفرض قيود قانونية على المستوى الوطني على تسييج الأراضي التي يعتمد عليها العديد من صغار المزارعين لتأمين سبل عيشهم.
- مقاومة خصخصة الأراضي العامة المكفول استخدامها للزراعة (على سبيل المثال، خطط خصخصة الأراضي الأميرية في لبنان التي تطرح باستمرار في البرلمان).
- مقاومة القيود الحكومية على حفظ البذور البلدية ومشاركتها.
- المطالبة بتوسيع نطاق القوانين المتعلقة بالتعاونيات لتسهيل إنشاء التعاونيات واستدامتها.
- تحديد نماذج من مناطق أخرى حول طرائق التسجيل التي تقودها المجتمعات المحلية ونماذج أنظمة الضمان التشاركي التي يمكن تكييفها مع سياقات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- دمج أجندات العدالة المائية والسيادة الغذائية.

الهوامش

1 أُعِدَّ تقريرا المغرب ومصر بالتعاون مع المعهد المغربي لتحليل السياسات وحلول للسياسات البديلة (الجامعة الأمريكية بالقاهرة) على التوالي.

2 Raj Patel, “Food Sovereignty in the 2020s”, Seeds of Sovereignty: Contesting the Politics of Food, Alameda Institute and Rosa Luxemburg Foundation, 2024, p. 23.

3 FAO, The Third Report on The State of the World’s Plant Genetic Resources for Food and Agriculture. FAO Commission on Genetic Resources for Food and Agriculture Assessments, 2025, available at https://doi.org/10.4060/cd4711en

4 Ranja Sengupta, “The International Trade Framework and Recurring Food Crises: Challenges and Possibilities for the Global South”, Seeds of Sovereignty: Contesting the Politics of Food, Alameda Institute and Rosa Luxemburg Foundation, 2024, p. 51.

5 Monica Crippa et al., “Food Systems Are Responsible for a Third of Global Anthropogenic GHG Emissions”, Nature Food 2 (2021).

6 FAO, IFAD, UNICEF, WFP, WHO & UNESCWA, Near East and North Africa – Regional Overview of Food Security and Nutrition: Statistics and Trends, 2023, available at https://openknowledge.fao.org/items/2fa93a0d-3264-43a1-b0f4-185b26cf9536

7 Eric Holt-Giménez et al., “We already grow enough food for 10 billion people … and still can’t end hunger”, Journal of Sustainable Agriculture 36, no. 6 (2012).

8 Michael Fakhri, A/79/171: Starvation and the right to food, with an emphasis on the Palestinian people’s food sovereignty, 17 July 2024, p. 7, available at https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/a79171-starvation-and-right-food-emphasis-palestinian-peoples-food

9 Michael Fakhri, A/79/171: Starvation and the right to food, with an emphasis on the Palestinian people’s food sovereignty, 17 July 2024, p. 3, available at https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/a79171-starvation-and-right-food-emphasis-palestinian-peoples-food

10 Tanja Tabbara, ed., Weaponizing Hunger: Colonial Legacies and Stories of Resilience from West Asia and North Africa, Rosa-Luxemburg-Stiftung, February 2026, available at https://www.rosalux.de/en/publication/id/54457/weaponizing-hunger

11 World Bank, Food Security and COVID-19, 2021, available at https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/brief/food-security-and-covid-19

12 Observatory of Economic Complexity Database, 2021.

13 Natalie Koch, “Food as a Weapon? The Geopolitics of Food and the Qatar-Gulf Rift”, Security Dialogue 52, no. 2 (2021).

14 Sarah El Safty and Maha El Dahan, “Gulf food strategy tested as Iran war snarls shipping routes”, Reuters, 5 March 2026, available at https://www.reuters.com/world/middle-east/gulf-food-strategy-tested-iran-war-snarls-shipping-routes-2026-03-05/

15 Christina M. Schiavoni, “Competing Sovereignties, Contested Processes: Insights from the Venezuelan Food Sovereignty Experiment”, Globalizations 12, no. 4 (2015).

16 UN, United Nations Declaration on the Rights of Peasants and Other People Working in Rural Areas, Res 17 December 2018, Seventy-third session, A/RES/73/165, available at https://digitallibrary.un.org/record/1661560/?v=pdf&ln=en

17 Marc Edelman, “Food Sovereignty: Forgotten Genealogies and Future Regulatory Challenges”, The Journal of Peasant Studies 41, no. 6 (2014).

18 FAO, Report of the World Food Summit, 1996, available at https://www.fao.org/4/w3548e/w3548e00.htm

19 FAO, The State of Food and Agriculture 2006, 2006, p. 6.

20 Amartya Sen, Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation, Oxford University Press, 1982.

21 Michael Fakhri, “Famine Is Never a Natural Occurrence”, Makdisi Street [Podcast], 8 April 2024, available at https://open.spotify.com/episode/53HxpAciV2rWcNnojlPV9S

22 في واقع الأمر، وكما يُشير إيدلمان (2014)، تنطوي العديد من تعريفات الأمن الغذائي الأشيع، والمُصاغة إبان الثمانينيات والتسعينيات، على عناصر تعود للظهور لاحقًا في صُلب مفهوم السيادة الغذائية (ص. 966).

23 Michael Windfuhr and Jennie Jonsén, “Food Sovereignty: Towards Democracy in Localized Food Systems”, FIAN, 2005, available at http://www.ukabc.org/foodsovpaper.

htm

24 Peter M. Rosset and Miguel A. Altieri, Agroecology: Science and Politics, Practical Action Publishing, 2017, p. 127.

25 للوقوف على النص الكامل للتعريف، راجع: حركة «لا فيا كامبسينا»، إعلان «نييليني»، 27 شباط/فبراير 2007، 2017. متاح على https://viacampesina.org/en/2007/02/declaration-of-nyeleni-mali-2007/

26 Max Ajl, "Food Sovereignty and the Environment: An Interview with Habib Ayeb", Review of African Political Economy Blog, 2018.

27 Max Ajl, "Delinking, Food Sovereignty, and Populist Agronomy", Review of African Political Economy 45, no. 155 (2018).

28 Max Ajl and Divya Sharma, "The Green Revolution and Transversal Countermovements: Recovering Alternative Agronomic Imaginaries in Tunisia and India", Canadian Journal of Development Studies 43, no. 3 (2022).

29 Roland Riachi and Giuliano Martiniello, "Manufactured Regional Crises: The Middle East and North Africa under Global Food Regimes", Journal of Agrarian Change 23, no. 4 (2023).

30 Saad Dagher, Liberating Farming: Agriculture for Liberation [Webinar], Institute for Palestine Studies, 25 June 2021, available at https://www.palestine-studies.org/en/node/1651375; Adalah Justice Project, "Food Sovereignty as a Path to Liberation and Justice", Mondoweiss, 20 May 2022, available at https://mondoweiss.net/2022/05/food-sovereignty-as-a-path-to-liberation-and-justice/

31 Fadia Panosetti, Taher Labadi, and Ahmad Heneiti, "Agrarian Questions in Global Palestine: Past, Present, and Future", The Journal of Peasant Studies, 2025.

32 Habib Ayeb and Ray Bush, Food Insecurity and Revolution in the Middle East and North Africa: Agrarian Questions in Egypt and Tunisia, Anthem Press, 2019; Saker El Nour, "Small Farmers and the Revolution in Egypt: The Forgotten Actors", Contemporary Arab Affairs 8, no. 2 (2015); Rami Zurayk, "The Arab Uprisings Through an Agrarian Lens", in Ali Kadri, ed. Development Challenges and Solutions after the Arab Spring, Palgrave Macmillan, 2016.

33 Ghassen Ben Khelifa, Ten Years into the Tunisian Revolution, TNI, 27 October 2021, available at https://www.tni.org/en/article/ten-years-into-the-tunisian-revolution

34 Nada Trigui, member of the Tunisian Observatory of Economy, remarks at the "Towards Just Agricultural Transitions and Food Sovereignty in MENA", ARI 2nd Environmental Politics Conference, 13 June 2022, available at https://www.arab-reform.net/video/2nd-environmental-conference-panel-3-towards-just-agricultural-transitions-and-food-sovereignty-in-mena/

35 Ayeb and Bush 2019, p. 158.

36 «لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكافٍ، وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة. كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال». متاح على https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2014

37 Saker El Nour, "Small Farmers and the Revolution in Egypt: The Forgotten Actors", Contemporary Arab Affairs 8, no. 2 (2015), p. 205.

38 راجع على سبيل المثال الندوة المنظمة من غرينبيس في 5 تشرين الأول/أكتوبر، متاح على https://youtu.be/orf-qdMy3_M?si=_1sIALZuqaUswgoJ

39 Saker El Nour, "Right to Food in the Arab Region: Egypt", Arab Watch Report, 2021, p. 231.

40 Mabrouka M'barek, "Makers of Our Own History: Upholding the Revolution and Unsettling Coloniality in the Drafting of Tunisia's 2014 Constitution", in Tom Ginsburg and Sumit Bisarya eds. Constitution Makers on Constitution Making: New Cases, Cambridge University Press, 2022, p. 186.

41 Angela Saade et al., Agroecology in Lebanon, Jibal & Heinrich Boell Foundation, 2023, available at https://lb.boell.org/en/2023/04/18/agroecology-lebanon; Kanj Hamade, "Lebanon's Food Insecurity and the Path Toward Agricultural Reform", Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center, 13 November 2020, available at https://carnegieendowment.org/research/2020/12/lebanons-food-insecurity-and-the-path-toward-agricultural-reform?lang=en&center=middle-east; https://www.jibal.org/wp-content/uploads/2021/12/FOOD-INITIATIVES-REPORT.pdf

42 Imen Louati, “Food Sovereignty and the Just Transition in Tunisia”, The Arab Reform Initiative, 9 October 2025, available at https://www.arab-reform.net/publication/food-sovereignty-and-the-just-transition-in-tunisia/(Imen Louati, “Food Sovereignty”) ; Saker El Nour, “Towards a Just Agricultural Transition in North Africa”, in Hamza Hamouchene and Katie Sandwell eds. Dismantling Green Colonialism: Energy and Climate Justice in the Arab Region. Pluto Press, 2023, pp. 121-124; Yasser Souilmi, “Seeds Beyond Submission: Quiet Resistance in Rural Tunisia”, The Arab Reform Initiative, 13 March 2026, available at https://www.arab-reform.net/publication/seeds-beyond-submission-quiet-resistance-in-rural-tunisia

43 Robert H. Wade, “Beyond Neoliberalism: The Geopolitics Behind ‘The Return of Industrial Policy’”, Keynote Address at PEMENA Conference, the American University in Cairo, 9 November 2025, available at https://gapp.aucegypt.edu/research-hub/pathways-beyond-neoliberalism-voices-from-mena/publications

44 Robert H. Wade, “Beyond Neoliberalism ...

45 José Miguel Ahumada and Ha-Joon Chang, “A New International Economic Order for the Twenty-First Century: An Agenda for Industrial and Trade Policies from the Global South”, Review of Keynesian Economics 13, no. 4 (Winter 2025), p.1.

46 La Via Campesina, Declaration of the Creation of the Arab and North African Region (ARNA) within the Vía Campesina Movement, 3 December 2023, available at https://arna-viacampesina.org/?p=456&lang=en

47 مقابلات مع المؤلفة: Ali Aznague, SIYADA Network at the Nyéléni Forum 3 – Kandy, Sri Lanka 2025, 23 September 2025, available at https://en.siyada.org/ali-aznague/siyada-activities/nyeleni-forum/

48 Edelman 2014, p. 967.

49 Imen Louati, Food Sovereignty ...https://www.arab-reform.net/ar/publication/foodsovereignty

50 Marc Edelman et al., “Introduction: Critical Perspectives on Food Sovereignty”, The Journal of Peasant Studies 41, no. 6 (2014).

51 Tania Li, “Can There Be Food Sovereignty Here?” The Journal of Peasant Studies 42, no. 1 (2015).

52 C.M. Schiavoni, “The Contested Terrain of Food Sovereignty Construction: Toward a Historical, Relational and Interactive Approach”, The Journal of Peasant Studies 44, no. 1 (2017).

53 Philip McMichael, “Historicizing Food Sovereignty”, Journal of Peasant Studies 41, no. 6 (2014), p. 937.

54 Lyse Mauvais, Nada Arafat, and Alex Simon, Death on the Nile: Egypt’s Famished Breadbasket, Synaps Network, 29 July 2024, available at https://www.synaps.network/en/post/Egypt-Nile-Delta-agriculture-food-security

55 Clapp 2024, p. 17.

56 مناقشة خلال اجتماع مجموعة عمل السيادة الغذائية التابعة لمبادرة الإصلاح العربي، 6 آذار/مارس 2025.

57 Kanj Hamade, “Donor-Driven Agricultural Policies in Lebanon: Putting Farmers Last?”, Arab Reform Initiative, 2016; Zeead Yaghi, “Pathways Towards Food Sovereignty in Lebanon”, Arab Reform Initiative, 12 September 2025, pp. 9-11, available at https://www.arab-reform.net/publication/pathways-towards-food-sovereignty-in-lebanon/ (Zeead Yaghi, “Pathways Towards Food Sovereignty in Lebanon”)

58 Jennifer Clapp, “The Global Food Crisis in the Age of Catastrophe”, Seeds of Sovereignty: Contesting the Politics of Food, Alameda Institute and Rosa Luxemburg Foundation, 2024, pp.17-18.

59 Saker El Nour, “Towards a Just Agricultural Transition in North Africa”, in Hamza Hamouchene and Katie Sandwell eds. Dismantling Green Colonialism: Energy and Climate Justice in the Arab Region. Pluto Press, 2023.

60 Moroccan Institute for Policy Analysis, Food Sovereignty in Morocco, October 2025, available at https://mipa.institute/?p=12723&lang=en

61 Rula Asad and Ansar Jasim, “Syria’s Seeds and the Politics of Care: A Materialist Feminist Perspective”, Arab Reform Initiative, 27 February 2026, available at https://www.arab-reform.net/publication/

syrias-seeds-and-the-politics-of-care-a-materialist-feminist-perspective/

62 Rula Asad and Ansar Jasim, “Syria’s Seeds and the Politics of Care”.

63 Christina Cavalcanti and Chris Trinh, “From the Ground Up: Seed Saving and Food Sovereignty in Lebanon”, The Public Source, 25 May 2022, available at https://thepublicsource.org/seed-saving-food-sovereignty

64 Annette Aurélie Desmarais and Hannah Wittman, “Farmers, Foodies and First Nations: Getting to Food Sovereignty in Canada”, The Journal of Peasant Studies, 2014.

65 Zeead Yaghi, “Pathways Towards Food Sovereignty in Lebanon”.

66 Arab Group for the Protection of Nature (APN), Food Sovereignty and Water Governance in Jordan, Arab Reform Initiative, 2026.

67 Henry Bernstein, Class Dynamics of Agrarian Change, Kumarian Press, 2010.

68 للاطلاع على مناقشة الأهمية السياساتية للاعتراف بعدم تجانس المزارعين، راجع: Rami Zurayk and Azza Dirar, “Farmer-led Water User Associations in Agricultural Water Management”, in Anthony Colman et al. eds. The Oxford Handbook of Food, Water and Society, Oxford University Press 2019.

69 Saturnino M. Borras Jr., “The Politics of Transnational Agrarian Movements,” Development and Change 41, no. 5 (2010).

70 APN 2026.

71 Zeead Yaghi, “Pathways Towards Food Sovereignty in Lebanon” p. 11; نقاشات مع أعضاء مجموعة العمل وخبراء الغذاء.

72 Imen Louati, “Food Sovereignty”, p. 16.

73 Imen Louati, “Food Sovereignty”.

74 Arab Group for the Protection of Nature, “Food Sovereignty and Water Governance in Jordan,” Arab Reform Initiative, 2026.

75 على سبيل المثال: Fayrouz Yousfi, “Al-‘Ucha: A Women Farmworkerś Strategy for Gendering Workerś Rights in Southern Morocco,” Journal of Middle East Womeń s Studies 19, no. 1 (March 2023); Dhouha Djerbi, “The Social Reproductive Roots of Agrarian Contention: Gendered Labor amid Peasant Struggles in Tunisia,” Antipode 58, no. 1 (2026).

76 Karen Rignall, “The Labor of Agrodiversity in a Moroccan Oasis”, The Journal of Peasant Studies 43, no. 3 (2016), p. 712.

77 Karen Rignall, “The Labor of Agrodiversity ...

78 Imen Louati, “Food Sovereignty”.

79 Zeead Yaghi, “Pathways Towards Food Sovereignty in Lebanon”.

80 مريم جعجع، الاجتماع العام للمجموعة العربية لحماية الطبيعة، ملاحظات في اجتماع مجموعة عمل السيادة الغذائية الذي نظمته مبادرة الإصلاح العربي، 6 آذار/مارس 2025.

81 Habib Ayeb and Ray Bush, Food Insecurity and Revolution in the Middle East and North Africa: Agrarian Questions in Egypt and Tunisia, Anthem Press, 2019, p. 156.

82 Imen Louati, “Food Sovereignty”, pp. 10-11, 15.

83 Max Ajl, “Delinking, Food Sovereignty, and Populist Agronomy”, Review of African Political Economy 45, no. 155 (2018), p. 68.

84 FAO 2023.

85 WFP and FAO, Hunger Hotspots. FAO–WFP early warnings on acute food insecurity: June to October 2025 outlook, 2025, available at https://www.wfp.org/publications/hunger-hotspots-fao-wfp-early-warnings-acute-food-insecurity

86 Medani Abbas Medani, Executive Director of NIDAA Organization and Former Minister of Trade and Industry in Sudan, remarks at the panel “Towards Just Agricultural Transitions and Food Sovereignty in MENA”, ARI 2nd Environmental Politics Conference, 13 June 2022, available at https://www.arab-reform.net/video/2nd-environmental-conference-panel-3-towards-just-agricultural-transitions-and-food-sovereignty-in-mena/

87 Schluwa Sama and Ansar Jasim, “Imperialism and Iraq’s Agricultural System”, Seeds of

Sovereignty: Contesting the Politics of Food, Alameda Institute and Rosa Luxemburg Foundation, 2024, p. 45.

88 FAO, "Gaza Strip". For a detailed assessment before August 2024, see Abeer Butmeh, "Gaza Under Fire - The Environmental Impact on Agricultural Land", in Participatory Approaches to Conflict, Climate Change and Environment: Case Studies from the Middle East and North Africa, Arab Reform Initiative, 11 March 2025, available at https://www.arab-reform.net/publication/participatory-approaches-to-conflict-climate-change-and-environment-case-studies-from-the-middle-east-and-north-africa/

89 Quds News Network, "Erasing Food Sovereignty: Israel's Attack on West Bank Agriculture Peaks with Seed Bank Raid", 11 August 2025, available at https://qudsnen.co/erasing-food-sovereignty-israels-attack-on-west-bank-agriculture-peaks-with-seed-bank-raid/; Walid El Houri, "Israel Destroys Palestiné s Last Surviving Seed Bank, Echoing a Colonial Legacy of Erasure", Global Voices, 7 August 2025, available at https://globalvoices.org/2025/08/07/israel-destroys-palestines-last-surviving-seed-bank-echoing-a-colonial-legacy-of-erasure/

90 عبد العزيز الصالحي، دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني الفاعلة في السيادة الغذائية، مبادرة الإصلاح العربي، 2026. متاح على https://www.arab-reform.net/ar/publication/دور-مؤسسات-المجتمع-المدني-الفلسطيني-ا/

91 Public Works Studio, Responding to Ecocide in Lebanon: Recommendations for Official and Community Engagement in Sustainable Recovery, Arab Reform Initiative, 2026.

92 Public Works Studio, "Challenging Colonial Normalcy: A Mapping of Israeli Attacks on Lebanon", Dignified Life: Outliving Impossible Ecologies, Mosaic Rooms and Beirut Art Center, 2025, p. 45, available at https://archive.mosaicrooms.org/pdf-dignified-life-outliving-impossible-ecologies/

93 Nathan J. Brown, "Israel's Forever Wars", Carnegie Endowment for International Peace, 16 March 2026, available at https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2026/03/dominance-degradation-and-debilitation

94 سارين كراجرجيان وإيرين وينز، «مقدمة»، في نُهج تشاركية للتعامل مع النزاعات وتغير المناخ والبيئة: دراسات حالة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مبادرة الإصلاح العربي، 11 آذار/مارس 2025، متاح على https://www.arab-reform.net/ar/publication/introduction

95 Mosaic Rooms and Beirut Art Center, Dignified Life: Outliving Impossible Ecologies, 2025, available at https://archive.mosaicrooms.org/pdf-dignified-life-outliving-impossible-ecologies/

96 حسن جعجع، ملاحظات في «المؤتمر السنوي السادس للسياسات البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إعادة التفكير بالعدالة في التحوّل البيئي في أوقات النزاعات والأزمات»، مبادرة الإصلاح العربي، 12 أيار/مايو 2025، متاح على https://www.arab-reform.net/event/rethinking-justice-in-environmental-transition-during-times-of-conflict-and-crisis/

97 راجع على سبيل المثال: Munira Khayyat, A Landscape of War: Ecologies of Resistance and Survival in South Lebanon, University of California Press, 2022; Mosaic Rooms and Beirut Art Center, Dignified Life: Outliving Impossible Ecologies, 2025; Muna Dajani and Christian Henderson, "Circuits of Production, Crisis and Revolt: The Environment and Capital in the Middle East and North Africa", Middle East Critique 22, no. 4 (2024); Participatory Approaches to Conflict, Climate Change and Environment: Case Studies from the Middle East and North Africa, Arab Reform Initiative, 11 March 2025, available at https://www.arab-reform.net/publication/participatory-approaches-to-conflict-climate-change-and-environment-case-studies-from-the-middle-east-and-north-africa/

98 برنامج السياسة البيئية، مبادرة الإصلاح العربي، متاح على الرابط https://www.arab-reform.net/program/environmental-politics-in-the-middle-east-and-north-africa/

99 Jana Nakhal, Food Sovereignty and Resistance: A Call from the NENA Region to the Nyeleni Global Forum, 19 December 2024, available at https://nyeleniglobalforum.org/2024/12/19/food-sovereignty-and-resistance-a-call-from-the-nena-region-to-the-nyeleni-global-forum/; Mona Khechen and Sami Atallah, No Climate Justice in the Context of War, The Policy Initiative, 15 October 2024, available at https://www.thepolicyinitiative.org/article/details/404/no-climate-justice-in-the-context-of-war

100 Fadia Panosetti, Taher Labadi, and Ahmad Heneiti, "Agrarian Questions in Global Palestine: Past, Present, and Future", The Journal of Peasant Studies, 2025, p.15.

101 عبد العزيز الصالحي، دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني الفاعلة في السيادة الغذائية، مبادرة الإصلاح العربي، 5 آذار/مارس 2026، متاح على https://www.arab-reform.net/ar/publication/%d8%af%d9%88%d8%b1-%d9%85%d8%a4%d8%b3%d8%b3%d8%a7%d8%aa/

102 Fadia Panosetti, Taher Labadi, and Ahmad Heneiti, “Agrarian Questions in Global Palestine: Past, Present, and Future”, The Journal of Peasant Studies, 2025.

103 Christian Henderson, “Extractive Agribusiness – Guaranteeing Food Security in the Gulf”, MERIP 311, Summer 2024.

104 Christian Henderson, “Extractive Agribusiness”.

105 Christian Henderson, “The Rise of Arab Gulf Agro-Capital: Continuity and Change in the Corporate Food Regime”, The Journal of Peasant Studies 49, no. 5 (2022).

106 Christian Henderson and Rafeef Ziadah, “Logistics of the Neoliberal Food Regime: Circulation, Corporate Food Security and the United Arab Emirates”, New Political Economy, 28, no. 4 (2023).

107 International Land Coalition, Land Matrix Database, 2023. يتحتم التعاطي بحذرٍ بالغ مع الإحصاءات الراصدة لعمليات استحواذ الدول الأجنبية على الأراضي؛ نظرًا لاكتناف هذه الصفقات قدرًا كبيرًا من التعتيم، بناءً على تنويه المنظمة ذاتها، فضلًا عن الارتكاز الكثيف لتلك الأرقام على المصادر والتقارير غير الرسمية.

108 Henderson and Ziadah, “Logistics of the neoliberal food regime”.

109 Adam Hanieh, Money, Markets, and Monarchies: The Gulf Cooperation Council and the Political Economy of the contemporary Middle East, Cambridge University Press, 2018, p. 115.

110 Henderson and Ziadah, “Logistics of the neoliberal food regime”, p. 594.

111 مقابلات مع أعضاء شبكات السيادة الغذائية العربية ومراقبة مشاركة في مداولات مغلقة.

112 أشكر فيروز اليوسفي على هذه التفاصيل عن المغرب وكذلك إصرارها على دمج تغير المناخ في هذا المقال وفي جميع المناقشات المتعلقة بالسيادة الغذائية.

113 Taif Alkhudary, Beyond Technocratic Solutions: Iraqi Farmers and Local Climate Adaptation, Arab Reform Initiative, 25 September 2025, available at https://www.arab-reform.net/publication/beyond-a-technocratic-solution-iraqi-farmers-and-local-climate-adaptation/



قابس، تونس – المزارع التونسي نافع نابلي يزرع الملوخية (Corchorus olitorius)، وهو نبات تُستخدم أوراقه في طهي الملوخية، وهي طبق تقليدي شبيه بالحساء في تونس، في 13 آب/أغسطس 2017. © سيباستيان كاستيلييه / شاترستوك

تونس

السيادة الغذائية والانتقال العادل في تونس

إيمان اللواتي

مقدمة

كانت الثورة التونسية عام 2011 نتيجة عقود من عدم المساواة الاقتصادية والظلم الاجتماعي. ففاقم التوزيع غير المتكافئ للثروة - إلى جانب السياسات النيوليبرالية وبرامج التقشف التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية - عدم الاستقرار، وأدى إلى اضطرابات اجتماعية. كان إفقار الفلاحين والطبقة العاملة، إلى جانب الإصلاحات الزراعية الخاطئة التي رفعت أسعار العديد من المواد الغذائية، وتهميش المناطق الداخلية من البلاد، من الأسباب الرئيسية لعدم رضا جزء كبير من المجتمع عن نظام زين العابدين بن علي.[12] كان السبب الكامن وراء هذه الأزمة هو سياسات النظام الزراعية التي فضلت الزراعة واسعة النطاق على الزراعة الصغيرة، وانخرطت في ممارسات مصادرة الأراضي. في الواقع، كان إحباط الفقراء الريفيين في تونس هو ما أشعل فتيل الانتفاضات التي بدأت أولًا في محافظة سيدي بوزيد ذات الطابع الزراعي الغالب على المنطقة، ثم انتشرت عبر المحافظات الريفية قبل أن تصل إلى المدن وأخيرًا العاصمة. يُبرز هذا المسار أن المطالب بالحريات السياسية كانت عاملًا مهمًا، لكن القضايا الاجتماعية والاقتصادية، خصوصًا المتعلقة بالمناطق الريفية، كانت السبب الرئيسي وراء الاضطرابات.[3]

مع ذلك، في فترة ما بعد الثورة، هيمنت المخاوف السياسية وقضايا الهوية على الخطاب والسياسات، ما طغى على الأبعاد الزراعية والريفية التي أدت إلى اندلاع الثورة الأولى. ولم تتناول أي سياسة حكومية أو برامج أي حزب سياسي القضايا الزراعية والريفية بشكلٍ شامل، كما يتضح من استمرار تطبيق نماذج مستوردة للتنمية الزراعية.[4] في المقابل، يزداد إدراك منظمات المجتمع المدني والباحثين التقدميين والنقابيين أهمية الزراعة في تنفيذ سياسات التنمية؛ فهم يميلون بشكلٍ متزايد نحو الحركة الدولية حول حقوق سكان المناطق الريفية، والقضايا المناخية والتحول البيئي المستدام.

يساهم هذا التقرير في هذا المجال عبر تعميق النقاش حول كيفية تحقيق السيادة الغذائية في السياق التونسي. وتطرح الدراسة السؤال الآتي: كيف يمكن لتونس مواجهة التحديات المترابطة لتغير المناخ والعولمة والحكم الوطني لتحويل نظامها الزراعي الغذائي إلى نظام أكثر استدامة وعدالة؟ ويقدم التقرير دراسة أصلية للنظم الغذائية التونسية وتحليلات شاملة لأطر الحوكمة والسياسات الحالية. كما يسلط الضوء بشكلٍ عام على المساهمات الحاسمة للنقابات والنشطاء والمجتمع المدني التي لم تُستكشف حتى الآن. يكشف هذا النهج عن فرص وتحديات فريدة لتنفيذ السيادة الغذائية في تونس، ويُبرز المجالات المبتكرة لتغيير السياسات التي يمكن أن تساهم في بناء نظام غذائي زراعي مستدام وشامل لتونس، خصوصًا في ظل تفاقم أزمة المناخ.

المفاهيم والمنهجية

عند تطبيقه على النظام الزراعي الغذائي، يشير مفهوم الانتقال العادل إلى التحول نحو نظام غذائي أكثر استدامة، وعدالةً، ومشاركة، ومرونة. وجرى تصوره للمرة الأولى في سياق أزمات المناخ العالمية. ويشير الانتقال العادل في سياق الغذاء إلى التحول نحو ممارسات لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، وضمان توزيع الفوائد بين الفئات المهمشة، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية. ومن منظور الانتقال العادل، يجب أن يتبنى النظام الزراعي الغذائي ما يأتي: أشكال مستدامة من الزراعة تقلل من البصمة البيئية لإنتاج الغذاء؛ ونموذج حوكمة يضمن المشاركة عبر مساحات وآليات صنع قرار شاملة؛ وإنشاء تبادل تجاري مستدام وعادل.

تدافع الحركات الاجتماعية العابرة للحدود مثل «لا فيا كامبسينا» (La Via Campesina - LVC) عن هذا النوع من التغيير الجذري، مطالبةً بإعطاء النظم الغذائية الأولوية للشواغل الاجتماعية والثقافية والسياسية - بما فيها علاقات القوة والحكم الديمقراطي - على التعديلات التقنية البحتة مثل الزراعة عالية الإنتاجية المُعتمدة على الكائنات المعدلة وراثيًا والري على نطاقٍ واسع والآلات المتطورة والمدخلات الكيميائية. وفقًا لتعريف (LVC)، السيادة الغذائية هي إطار شامل يتجاوز مجرد إنتاج الغذاء ليشمل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والبيئية لتحقيق تحول جوهري في النظم الغذائية يضع حقوق واحتياجات الناس والمجتمعات فوق مصالح الشركات والأسواق العابرة للحدود. وتعد السيادة الغذائية، كما تحددها (LVC)، إطارًا تحليليًا مناسبًا لفهم الصراعات الراهنة، مع اقتراح رؤية جديدة للتحول العادل للنظم الغذائية، لا سيما في المنطقة العربية.

تستند نتائج هذا التقرير إلى نهجٍ مختلط يجمع بين: مراجعة شاملة للأدبيات الأولية والثانوية حول النظام الغذائي الزراعي في تونس؛ وتحليل متعمق لنظام الحوكمة والسياسات الزراعية؛ وبيانات نوعية جُمعت من خلال مقابلات رسمية وغير رسمية مع أصحاب المصلحة، فضلًا عن حلقات النقاش.

أُجريت سبع مقابلات رسمية خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2025 عبر الإنترنت وحضوريًا، بهدف التوصل إلى وجهات نظر حول السياسات الزراعية التونسية وتأثيراتها، خصوصًا على صغار المزارعين. وكان الهدف توثيق وجهات النظر والسرديات والتفاعلات المختلفة بين الفاعلين الرئيسيين، لإجراء حوار أكثر شموليةً حول إنشاء نظام غذائي زراعي مستدام.

لاستكمال المقابلات، عقدت المؤلفة وباحثون آخرون وموظفون من «مبادرة الإصلاح العربي» جلستين نقاشيتين للتحقق من صحة البيانات. جرت الجلسة الأولى («مجموعة المزارعين») في 8 نيسان/أبريل 2025 في القيروان، وهي منطقة زراعية مهمة. واستهدفت هذه الجلسة بشكلٍ خاص صغار المزارعين والنقابات المحلية والجمعيات التعاونية للخدمات الزراعية المتبادلة (SMSAs) ومجموعات التنمية الزراعية (GDAs)، والفاعلين المحليين في المجتمع المدني ووسائل الإعلام المحلية. وعُقدت الجلسة الثانية («مجموعة المجتمع المدني») في 18 نيسان/أبريل 2025 في تونس، بمشاركة المجتمع المدني على المستوى الوطني، والباحثين ووسائل الإعلام والنقابات. حضر كل جلسة نقاش نحو 20 شخصًا. وفي كلا الحدثين، عُرضت النتائج الأولية، ويُسرت نقاشات نقدية مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة. واستُخدمت تقنية أخذ العينات المتسلسلة لاختيار المشاركين، مستفيدين من شبكة المؤلفة لضمان إدراج أصوات متنوعة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والنقابات والحكومة ووسائل الإعلام. ودُمجت الملاحظات والتوصيات والمحاور الرئيسية من كلتا الجلستين والمقابلات بشكلٍ كامل في هذا التقرير.

تحليل النظام الغذائي الزراعي في تونس

المزارع والعمال الزراعيون في تونس: حقائق أساسية

تتميز الزراعة التونسية بتنوع نماذج الإنتاج التي تنقسم إلى أربعة أنواع رئيسية من المزارع:

- مزارع الكفاف: تنتج دخلًا أدنى، سواء نقدًا أو عينًا، لتلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة، ويُستكمل هذا الدخل غالبًا بمصادر دخل خارجية غير مضمونة.
- المزارع العائلية: توفر فرص عملٍ ودخلًا منتظمًا لبعض أفراد القوة العاملة الأسرية؛ وترتبط عمليات المزرعة بالهيكل الأسري وتطلعاته، ومن ضمنها أنماط الإنتاج والاستهلاك المترابطة.
- مزارع أصحاب العمل: تستند إلى نموذج المزرعة العائلية، لكنها تتميز باعتمادها الأكبر على العمال من خارج الأسرة وزيادة المدخلات الرأسمالية التي تأتي في المقام الأول من الأسرة.
- المزارع الرأسمالية أو الريادية: هي مشاريع زراعية ربحية تشمل الشركات المملوكة للدولة والمزارع الخاصة الكبيرة؛ وهي شائعة في قطاعات تربية الماشية وزراعة الفاكهة وتربية الأحياء المائية.[5]

يُقسم المزارعون التونسيون تقليديًا إلى ثلاث فئات بناءً على حجم الأراضي التي يمتلكونها:

- المزارعون الصغار الذين يمتلكون أقل من 5 هكتارات، ويمثلون 54 بالمئة من المزارعين.
- المزارعون صغيرو ومتوسطو الحجم الذين يمتلكون بين 5 و10 هكتارات، ويشكلون 75 بالمئة من المزارعين ويملكون مجتمعين نحو 25 بالمئة من الأراضي الزراعية.[6]
- المزارع الكبيرة التي تمتلك أكثر من 50 هكتارًا، تمثل 3 بالمئة فقط من المزارعين، لكنها تملك 34 بالمئة من الأراضي الزراعية.

وبالتالي، يتميز القطاع الزراعي التونسي بنسبة كبيرة من المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوزيع غير متوازن لملكية الأراضي بين المزارع ذات الأحجام المختلفة.

تعد العاملات الزراعيات غير مرئيات، ولا تتوفر سوى بيانات قليلة عنهن. حتى عام 2017، كان يوجد 44 ألف مزارعة فقط مقارنةً بـ 438 ألف مزارع، أي 8 بالمئة من إجمالي السكان الزراعيين. وتشكل العاملات الزراعيات 70 بالمئة من القوة العاملة في المزارع الصغيرة، فيركزن بشكلٍ رئيسي على تربية الماشية وإعداد الطعام، والحرف اليدوية، وإدارة مسؤوليات المنزل، ورعاية الأطفال. على الرغم من مساهمتهن بنحو 80 بالمئة من الإنتاج الزراعي، تدير النساء 6.7 بالمئة فقط من المزارع ويمتلكن 5.6 بالمئة فقط من الأراضي، بسبب قوانين وتقاليد الميراث الأبوية. وتكسب العاملات الزراعيات أقل من نظرائهن الذكور: 33 بالمئة فقط منهن مشمولات في الضمان الاجتماعي، و10 بالمئة فقط من النساء الريفيات يحصلن على رعاية صحية مجانية. علاوة على ذلك، تحصل العاملات الزراعيات والنساء الريفيات على وصول محدود إلى التدريب، ويمثلن نسبة ضئيلة للغاية في المنظمات الزراعية.[7]

رسم خريطة لهيكل الحوكمة الزراعية الوطنية

تُدير القطاع الزراعي في تونس مركزيًا «وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري» (MARHP) التي تشرف على جميع الجوانب من صياغة السياسات والتشريعات إلى إدارة الموارد والدعم المؤسسي. وتدير هذه الوزارة الموارد المائية والبنية التحتية الزراعية والحفاظ على الموارد الطبيعية، مع تعزيز المؤسسات الزراعية وتوجيه الإصلاحات الزراعية ودعم الجمعيات المهنية وإدارة التنمية الزراعية الإقليمية. فضلًا عن دورها الإداري، تتحكم هذه الوزارة في العمليات التجارية الاستراتيجية عبر كيانات مثل ديوان الحبوب لجمع

الحبوب واستيرادها، والديوان الوطني للزيت لتصدير زيت الزيتون واستيراد الزيوت الأخرى. كما تنسق بشكلٍ وثيق مع وزارة التجارة وتنمية الصادرات بشأن احتكارات الواردات مثل الأرز والسكر.

على الصعيد المحلي، تعمل هذه الوزارة عبر مفوضيات إقليمية للتنمية الزراعية، وتركز على الحفاظ على الموارد ونشر التقنيات الزراعية وتشجيع الإنتاج. وتدير وكالة الإرشاد والتدريب الزراعي، تحت إشراف الوزارة وبالتعاون مع وزارة التكوين المهني والتشغيل، الإرشاد الزراعي والتدريب المهني للعمال على نطاق وطني.

تُطوّر البحوث الزراعية من خلال الجهود التعاونية بين المؤسسات البحثية والتعليم العالي والمنتجين التي تيسرها هيئات مثل «مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي». ويوفر المرصد الوطني للزراعة، وهو مؤسسة معلوماتية مستقلة تابعة للوزارة، بيانات وتحليلات مهمة لتوجيه عملية صنع القرار والتخطيط الاستراتيجي لأصحاب المصلحة.

أخيرًا، تدعم الوزارة القطاع الزراعي الخاص بشكل مباشر عبر إشرافها على «وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية» التابعة للدولة التي تعمل على تشجيع الاستثمار الخاص في الزراعة والصيد البحري والخدمات ذات الصلة عبر تسهيل الشراكات الدولية وتقديم الحوافز والمساعدة في تطوير المشاريع والتدريب على ريادة الأعمال.

وبالتالي، يكون هيكل الحوكمة الزراعية التونسية وعملية صنع القرار مركزيًا وتصاعديًا حول الوزارة (MARHP). فتصاغ المبادرات والتوجيهات والقرارات من قبل الوزارة وأدواتها المؤسسية المذكورة أعلاه. حتى في حال استشارة اللجان المحلية، تبقى هناك تساؤلات حول مستوى مشاركة السلطات المحلية والمجتمع المدني.

تشارك المنظمات الزراعية المهنية، مثل «الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية» (SMSAs) والمجموعات التنموية الزراعية (GDAs)، في هيكل الحوكمة الزراعية. فـ«الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية» هي تعاونيات خاصة تُنشأ لتقديم الخدمات الأساسية للمزارعين، بينما تعد المجموعات التنموية الزراعية هيئات رئيسية في الإدارة الجماعية للموارد والوصول إلى المياه في المناطق الريفية. وفي حين لا يستبعد هيكل الشركات التعاونية دورًا تجاريًا، فإن القانون يمنع المجموعات التنموية الزراعية من ممارسة أي أنشطة تجارية. ومع ذلك، تعاني الشركات التعاونية من البيروقراطية والاعتماد المفرط على القطاعات والتركيز الإقليمي ونقص الأعضاء ومشاكل مالية وقصورٍ في الإدارة. كما تتعرض المجموعات التنموية للتقويض بسبب القيود الإدارية ونقص الدعم الحكومي والديون والتلاعب السياسي التاريخي التي تتفاقم بسبب الفساد ونقص الخبرة التقنية.[8،9]

ضمن هذه الهيكلية الإدارية للحوكمة، يُمثّل المزارعين بشكلٍ أساسي اتحادٌ مركزي ومهيمن، هو الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري (UTAP) الذي يتلقى تمويلًا كبيرًا من الدولة ويضم أكبر عدد من الأعضاء بين جميع اتحادات الزراعة. لكن تأثير الاتحاد (UTAP) لا يعكس مشاركة حقيقية من الأعضاء، بل يعزى جزئيًا إلى دوره في منح المزارعين إمكانية الحصول على الإعانات والقروض الحكومية.[10] في الواقع، للحصول على هذه الإعانات، يجب أن يحمل المزارعون التونسيون اللقب المهني «مزارع» الذي يمنحه الاتحاد حصريًا. ووفقًا لهذا الاتحاد، فإن وضعه كهيئة تمثيلية وحيدة للمهنة الزراعية يسمح له بتنظيم المزارعين والاستفادة من قوته التفاوضية الكبيرة في دوائر صنع القرار للحصول على مزايا للمزارعين.[11] ويسعى جاهدًا لضمان حقوق المزارعين، بما فيها الوصول إلى المدخلات والأراضي وأسعار البيع العادلة والدخل المستقر، وتحسين الربحية خصوصًا بالنسبة إلى المزارعين الصغار.[12]

ومع ذلك، فإن قوة هذا الاتحاد لا تكمن فقط في دوره في وضع المعايير، بل أيضًا في دوره الريادي في صياغة السياسات. أولًا، يوفر الاتحاد رابطًا شبه فريد بين المزارعين التونسيين والوزارات الرئيسية، لا سيما وزارات الزراعة والتجارة والصناعة، التي تستشيره بانتظام أثناء صياغة السياسات لضمان تنفيذها بشكل أكثر سلاسة وحصولها على تأييد المزارعين. بالإضافة إلى ذلك، يلعب الاتحاد دورًا رقابيًا، بالاعتماد على فروعه الإقليمية للمراقبة السريعة والممثلة، ثم ينقل تحديات المزارعين إلى وزارة الفلاحة والموارد المائية

والصيد البحري ويقترح الحلول المناسبة. على الرغم من اتخاذ الوزارة أحيانًا قرارات أحادية الجانب تؤثر سلبًا على المزارعين، إلا أن الاتحاد يزعم أنه يسعى بشكلٍ منهجي، عبر الاتصالات والتدخلات الرسمية، للتأثير على هذه القرارات وضمان إدماج أصوات المزارعين واحتياجاتهم في العملية السياسية والحد من الآثار السلبية للقرارات المركزية. من خلال وصوله إلى جميع دوائر صنع القرار، وبغض النظر عن قدرته على اقتراح السياسات، لا يواجه الاتحاد منافسين لدوره الاحتكاري. وكان ظهور الاتحاد عام 2012 خطوة نحو تعزيز التعددية النقابية، لكنه فشل في إنهاء احتكار الاتحاد.[13]

على الرغم من قوة الاتحاد، فإن عمل النقابات الزراعية في تونس تعوقه تجزئةُ مجموعات المزارعين ومحدوديةُ الموارد وتعددُ المصالح، بل وتضاربها أحيانًا.[14] في الواقع، ووفقًا للاتحاد فإن مدى دمج مقترحاته في سياسة الدولة يرتبط مباشرةً بقوة تفاوضه وإقناعه وصلابة الدراسات والحجج الداعمة له. ومع ذلك، فإن قدرته على بذل مثل هذه الجهود الشاملة في جميع القضايا محدودة بسبب القيود المتعلقة بالموارد.[15]

لعب النشطاء والمنظمات غير الحكومية التونسية أيضًا دورًا مهمًا في هيكل الحوكمة الزراعية الوطنية منذ ثورة 2011.[16] وعلى الرغم من عدم توفر إحصاء رسمي للمنظمات العاملة في مجال السيادة الغذائية في تونس، يمكن تصنيف مشاركة المجتمع المدني في هذا المجال بشكلٍ عام. فتوجد مجموعة أساسية تضم نحو خمس منظمات تُعرّف صراحةً السيادة الغذائية كجزءٍ أساسي من مهمتها؛ ويعد «مرصد السيادة الغذائية والبيئة» من الأمثلة البارزة على ذلك. وتعمل مجموعة أخرى تضم من 20 إلى 40 منظمة بمهام تتداخل بشكلٍ كبير مع مبادئ السيادة الغذائية، وتركز على مجالات مثل الزراعة المستدامة والتنمية الريفية وحماية البيئة وحقوق المزارعين، والنظم الغذائية المحلية. وتراوح مساهماتها بين الدعوة وحملات التوعية حول الممارسات المستدامة والسيادة الغذائية والأمن الغذائي، والتدخلات المجتمعية الشعبية لتنمية المجتمعات المحلية التي تمكّن المزارعين المهمشين، مثل العاملات الزراعيات.

كما تلعب دورًا حيويًا في الدعوة إلى اتباع نُهج زراعية مستدامة وأساليب حفظ الموارد، بل تستكمل أحيانًا إجراءات الدولة عبر تقديم خدمات ومعلومات أساسية، لا سيما في المناطق حيث موارد الدولة محدودة. كما أصبحت مؤثرة للغاية في صياغة السياسات الزراعية، ما يساهم في تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود.[17]

تكاليف ونقاط ضعف السياسات الزراعية في تونس

من الحقول إلى الأسواق الخارجية: الوعد المكسور للانفتاح

تعد الحوكمة والسياسات الزراعية التونسية نتيجة لمسار سياسي وتاريخي تدريجي يمكن تقسيمه إلى خمس مراحل.[18، 19]

تميزت المرحلة الأولى بسياسات التأميم وعودة الأرستقراطية الزراعية الوطنية في السنوات الأولى من استقلال تونس (1956-1961). وركزت الحكومة على «تونسة» الزراعة بعد الاستقلال، فنقلت ملكية الأراضي من المستعمرين إلى المزارعين التونسيين، فظهرت طبقة جديدة من ملاك الأراضي. وأُعيد إصلاح أنظمة حيازة الأراضي مثل نظام الحبوس لصالح الخصخصة، وشهدت تونس صعود برجوازية مالكة للأراضي إلى جانب الزراعة التقليدية.[20]

تلت هذه الفترة مرحلة من رأسمالية الدولة (1961-1969) التي أطلقت دور القطاع الزراعي في التنمية الوطنية. تولت الدولة دورها المركزي واستُخدمت الزراعة لتوليد فائض للاستثمار الحكومي في التنمية الاقتصادية، بهدف التصنيع والتحديث. وصادرت الحكومة الأراضي من صغار المزارعين لإنشاء تعاونيات تديرها الدولة. بحلول عام 1969، غطت 700 تعاونية

نحو 600 ألف هكتار. وساهم صغار المزارعين الذين يملكون أقل من 5 هكتارات بنحو ثلث هذه الأراضي، بينما جاءت البقية من الأراضي المملوكة للدولة. ولم يشارك كبار ملاك الأراضي إلى حدٍ كبير. عبر تحويل صغار المزارعين إلى عمال برواتب وفرض أسعار منخفضة على المنتجات الزراعية على مستوى الإنتاج، همشت الدولة المزارعين التعاونيين. وأدى نموذج «التعاون القسري» إلى تمرد وتخريب من المنتجين، بينما اكتسبت الطبقة الإدارية السلطة والامتيازات؛ وتم التخلي عن النموذج في نهاية المطاف.[21]

تلا ذلك عقد صعب للقطاع الزراعي (1970-1982) مع تحول تونس نحو اقتصاد ليبرالي. ركّز على الاندماج في سوق العمل الدولي عبر الأجور المنخفضة على حساب القطاع الزراعي. وكان الدور الأساسي للزراعة هو توفير غذاء منخفض التكلفة للقوة العاملة الرخيصة الجديدة للانخراط في السوق العالمية. واعتُمد نموذج «الثورة الخضراء» للزراعة الصناعية لتعزيز إنتاج الحبوب. وازداد استغلال الأراضي من خلال زراعة المحاصيل التجارية، مثل العنب (للنبيذ) والحمضيات، مدفوعًا بالطلب في الأسواق، خصوصًا في أوروبا. فأصبحت الزراعة الأحادية هي السائدة، متجاهلة النظم البيئية المحلية والممارسات الثقافية. وانتقلت الزراعة من نموذج الاكتفاء الذاتي إلى نموذج تعديل الميزان التجاري، مع تصدر زيت الزيتون الصادرات، يليه التمر والحمضيات.

على الفور، شهد القطاع الزراعي مرحلة ازدهار، وإن لم تدم طويلًا (1982-1990). استثمرت الدولة بشكلٍ كبير في الزراعة والمناطق الريفية، وارتفعت أسعار المنتجات الزراعية مع الحفاظ على دعم مدخلات الإنتاج. وأُنشئت وكالات تنمية محلية، ومُوّلت برامج تنمية ريفية متكاملة.

في أواخر عام 1983، نفذت الحكومة التونسية، تحت ضغط من صندوق النقد الدولي، برنامج التكيف الهيكلي. وكان أحد أركان هذا البرنامج إنهاء الدعم الحكومي للأغذية الأساسية. ونُفذت هذه السياسة في 29 كانون الأول/ديسمبر 1983، عندما توقفت الحكومة عن دعم القمح والسميد. وكنتيجة مباشرة لذلك، ارتفع سعر الخبز والمواد الغذائية الأساسية الأخرى إلى أكثر من الضعف، ما أثر بشدة على التونسيين الفقراء الذين يعتمدون على هذه المواد في جزء كبير من غذائهم. وفي نهاية المطاف، أدى نقص الاستثمار وسياسات الأسعار إلى استياء المزارعين واضطرابات اجتماعية في «ثورات الخبز» عام 1984.

في الثمانينيات والتسعينيات، دفعت منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية وبرنامج التكيف الهيكلي بسياسات تحرير التجارة التي أثرت سلبًا على النظام الغذائي الزراعي التونسي.[22] وعلى الرغم من أن السياسات الليبرالية قلصت النقص في بعض الأحيان وعززت الإنتاج المحلي، إلا أن هناك قيودًا كبيرة قائمة.[23] تُظهر تقييمات تنفيذ برنامج التكيف أن معدل نمو الإنتاج الزراعي كان أبطأ من معدل نمو الاقتصاد التونسي ككل، ما يشير إلى أن الإصلاحات لم تُحسّن بالضرورة الأداء الزراعي.[24] أدت إصلاحات سياسة الأسعار وتقليص الدعم إلى تحديد أسعار غير مواتية لمعظم المنتجات الزراعية. حتى وإن ارتفعت الأسعار الاسمية، انخفضت الأسعار الحقيقية، ما قلّص دخل المزارعين. أدت زيادة تكاليف المدخلات بسبب إلغاء الدعم إلى ضغوط تضخمية عكسية على الأسعار، ما همّش صغار المزارعين العائليين عبر الحد من وصولهم إلى الموارد، وزيادة تعرضهم للصدمات الاقتصادية، وتقليل قدرتهم التنافسية الإجمالية. عززت هذه الآثار المنافسة غير المتكافئة مع البلدان المتقدمة، وزادت الاعتماد على استيراد الغذاء.[25]

كما تأثرت السياسات الزراعية في تونس بالفساد والمحسوبية. ففي ظل حكم الرئيس بن علي، مُنح الموالون للنظام الاحتكارات التصديرية الزراعية والوصول إلى الأراضي الأكثر خصوبة. وتعزز دور الوسطاء والمؤسسات الزراعية الكبيرة والشركات العاملة في قطاع الأغذية على حساب المزارع الصغيرة.[26] واستُغلت الموارد المائية بشكلٍ مفرط، فحُفرت آبار عميقة لتزويد المزارع الكبيرة الموالية للنظام وقطاعي السياحة والصناعة بالمياه.[27] ويعني استمرار التمثيل الناقص للمزارعين بسبب قوتهم السياسية المحدودة وعجز الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري عن التأثير في المجال السياسي، أن الرقابة الحكومية على الأسعار والإعانات (مثل قطاع الحبوب) تُفيد

المستهلكين والمطاحن بشكلٍ غير متناسب، بينما يحصل المزارعون على أدنى حصة من الأرباح.[28]

فخ الأمن الغذائي

يؤكد مفهوم الأمن الغذائي، كما حددته منظمة الأغذية والزراعة عام 1996، على الوصول الشامل إلى غذاء صحي ومغذٍ وكافٍ. ومع ذلك، فإن التفسيرات الليبرالية تختزل الأمن الغذائي إلى مجرد توازن بين العرض والطلب ومنطق الميزة النسبية الذي يفضل التجارة على سياسات الاكتفاء الذاتي. وتروج المؤسسات الدولية لسياسات الاستيراد باعتبارها أكثر فعالية على صعيد الكلفة، وقادرة على التخفيف من أخطار النقص الناجم عن تغير المناخ، بينما تنتقد الاكتفاء الذاتي باعتباره غير فعال اقتصاديًا.

وطبقت تونس النهج القائم على التجارة في مجال الأمن الغذائي. وركزت السياسات على تعزيز الرفاه الاقتصادي لكبار ملاك الأراضي وتخصيص الموارد لتطوير أراضٍ جديدة على أساس افتراض أن تحسين الصادرات الزراعية سيوفر دخلًا كافيًا لاستيراد المواد الغذائية الأساسية مثل القمح، من دون التسبب في عجزٍ تجاري. ثم أصبحت بساتين الزيتون على الساحل الشرقي أكثر كثافةً وتركزت في أيدي عدد من الملاك القلائل؛ بينما تغطي حدائق الخضروات والفواكه المناطق الداخلية والسهول الوسطى؛ وتهيمن المنشآت الكبيرة على معالجة الزيتون. ولم تستثمر الدولة سوى القليل في صغار المزارعين، ولم تستثمر شيئًا تقريبًا في التقنيات المستدامة أو المكثفة للعمالة.[29]

بالنسبة إلى دولٍ مثل تونس، يعتمد الأمن الغذائي على وجود احتياطيات كافية من العملات الأجنبية لتمويل واردات الغذاء. ومع ذلك، تكافح تونس لتأمين العملات الأجنبية الكافية نظرًا لتقلب الأسعار العالمية، والتدهور طويل الأمد لشروط التجارة في السلع الأساسية، ومحدودية وصول الدولة إلى الأسواق المالية بسبب التوترات السياسية. ونتيجةً لذلك، تدير الحكومة النظام الغذائي للسكان من منظور ميزان التجارة فقط، لتقليل العجز التجاري في الغذاء. وبينما انخفض هذا العجز عام 2023، لم يكن ذلك مؤشرًا على تحسن الاقتصاد أو انتعاش طبيعي في السوق، بل كان نتيجة مباشرة لسياسة الحكومة الرامية إلى خفض حجم الواردات بشكلٍ كبير (4.4- بالمئة في 2022-2023 مقارنة بـ31.7+ بالمئة في 2021-2022).[30] أدت هذه الاستراتيجية المتمثلة في خفض واردات مختلف المنتجات الغذائية الأساسية للحد من العجز التجاري وتقليل التبادل بالعملة الأجنبية إلى نقص منهجي وارتفاع أسعار السلع الأساسية في تونس. فأصبح نقص المنتجات الغذائية الأساسية - السكر والقهوة والحليب والحبوب - أمرًا شائعًا، مع طوابير لا تنتهي أمام المتاجر والمخابز.

ويواجه إطار الأمن الغذائي قيودًا أخرى وهي احتمالية عدم توافق الإمدادات الغذائية العالمية مع التفضيلات الغذائية الوطنية والهوية الثقافية. ففي تونس، يتعرض النظام الغذائي المتوسطي للتآكل، فتُدعم المنتجات الغذائية الأساسية التي تعتبر أساسية بناءً على كثافة السعرات الحرارية - مثل الخبز والدقيق والمعكرونة والسكر والحليب وزيت البذور - على حساب البدائل الصحية، مثل زيت الزيتون. وتغيرت عادات المستهلكين بشكلٍ كبير، ما زاد الأمراض المزمنة المرتبطة بالنظام الغذائي التي تسبب 60 بالمئة من الوفيات حاليًا. كما تؤثر السمنة الآن على نصف السكان، وأمراض القلب والأوعية الدموية على 28.7 بالمئة منهم، والسكري على 18 بالمئة منهم.[31]

كما عرّض الاعتماد المفرط على الأسواق العالمية البلاد لتقلبات الأسعار والكميات، وأثبت أن إطار الأمن الغذائي ليس قادرًا على الصمود أمام الصدمات السلبية. وكشفت أزمة الغذاء العالمية في 2007-2008 بوضوح عن نقاط الضعف الدورية للنظام الغذائي الزراعي التونسي، وعجزه عن ضمان القطاعات الاستراتيجية مثل الحبوب والألبان.[32] واستمر الوضع في التدهور، وبلغ ذروته في احتجاجات 2010-2011. ومع أن الثورة التونسية اندلعت بسبب الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية، إلا أن المناقشات التي أعقبت الثورة من عام 2011 إلى عام 2019 ركزت على القضايا السياسية والهوية، متجاهلة الزراعة والتنمية الريفية. وأصبح العالم الزراعي في طي النسيان إلى حدٍ كبير خلال الفترة الانتقالية؛ وحافظت

السياسة الزراعية على نهج ما قبل الثورة والتركيز على حماية المستهلك.

استمر النظام الزراعي التونسي في مواجهة تحديات خطيرة، خصوصًا مع جائحة كوفيد 19 والحرب الروسية الأوكرانية.[33] فأثرت الجائحة أساسًا على الوصول إلى الغذاء - أولًا من خلال اضطرابات سلسلة التوريد في العام 2020، ولاحقًا عبر انخفاض القوة الشرائية - بينما أثرت الحرب على توافر الغذاء والوصول إليه منذ عام 2023. ونظرًا لاعتمادها الشديد على واردات الحبوب من روسيا وأوكرانيا، اضطرت تونس إلى تقنين وارداتها في ظل مواجهة التضخم، خصوصًا في المواد الغذائية، وإدارة فائض ميزان التجارة الغذائية الكبير. وارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي بشكلٍ كبير، فكان صغار المزارعين والصيادون الأكثر تضررًا من ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض الدخل. وأبرزت هذه الأزمات هشاشة الاعتماد الكبير على الواردات وتقلب الأمن الغذائي من خلال التجارة العالمية.[34]

نظرًا لهذه التعقيدات، لا يمكن أن يُعهد بحق جميع المواطنين في الغذاء إلى قوى السوق وحدها. فالأمن الغذائي باعتباره مجرد توازن عالمي بين العرض والطلب ليس نهجًا شاملًا يمكنه معالجة الفقر والهشاشة.

الضغوط المناخية على الزراعة

يعد تغير المناخ تهديدًا كبيرًا للنظام الزراعي في تونس التي تعاني بالفعل من مناخ أكثر جفافًا. فانخفض متوسط معدل هطول الأمطار السنوي بنسبة 3 بالمئة خلال الأعوام الثلاثين الماضية، ما فاقم ندرة المياه. ويُهدد انخفاض المحاصيل فرصَ الحصول على الغذاء.[35] وتشير النماذج المناخية إلى أن انخفاض معدلات الأمطار سيستمر، وتتوقع انخفاضًا إضافيًا بنسبة 10 بالمئة إلى 20 بالمئة خلال هذا العقد وحده.[36]

تُظهر التوقعات المناخية لمختلف المناطق التونسية اتجاهات متنوعة. فمناطق مثل بنزرت وطبرقة وجندوبة وقليبية تتجه نحو ظروف مناخية أكثر رطوبة، في حين تصبح تالة أكثر جفافًا. ويُتوقع أن يشهد جنوب تونس الذي يعاني عمومًا الجفاف ويمر الآن بسنوات من الجفاف الشديد، باستثناء صفاقس وتوزر، تقلبات مناخية. وتُظهر الدراسات آثارًا واضحة للجفاف على الإنتاج الزراعي، مع وجود ارتباط إحصائي كبير بين مؤشرات الجفاف وإنتاج الحبوب مثل القمح والشعير، وزيت الزيتون والحمضيات. وكان الارتباط قويًا بشكلٍ خاص خلال فترات الجفاف المعتدل أو الشديد وارتفاع الرطوبة، ما يسلط الضوء على الحساسية العالية لهذه المحاصيل تجاه الظواهر المناخية المتطرفة.[37]

وترسم التوقعات صورة مقلقة للمستقبل، فيُتوقع أن تسبب ندرة المياه انخفاضًا إضافيًا في إجمالي المحاصيل الزراعية بنسبة 10 بالمئة إلى 30 بالمئة بحلول عام 2050. وتشير التقديرات أيضًا إلى أن تزايد وتيرة وشدة الجفاف سيؤدي إلى انخفاض بنسبة 40 بالمئة في إنتاج الحبوب و32 بالمئة في إنتاج الزيتون بحلول عام 2050.[38] وشعرت تونس بالفعل بالتأثير الحاد لنقص المياه على الزراعة في موجة الجفاف التي ضربت البلاد عام 2023، عندما لم يمثل محصول القمح سوى جزء بسيط من المحصول السنوي المعتاد، ما أجبر البلاد على استيراد 95 بالمئة من احتياجاتها من القمح.[39]

تحدث حالات الطوارئ المناخية في ظروف معقدة بالفعل. ويتأثر القطاع الزراعي، خصوصًا في المناطق شبه القاحلة والقاحلة من البلاد، بالتفاعل المعقد بين سياسات إدارة المياه والأراضي. وحاولت السياسات التونسية في البداية إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المائية على نطاقٍ واسع عبر البنية التحتية والإدارة الجماعية للأراضي. لكن التحرير الاقتصادي وضرورة معالجة ندرة المياه دفعا إلى التحول نحو الفردية والخصخصة واللامركزية في إدارة الموارد، ما أدى إلى الاستغلال المفرط وضعف التنظيم في إدارة المياه. واستنفدت تونس بالفعل جميع مواردها المائية المتجددة وغير المتجددة، لا سيما المياه الجوفية. ومن خلال إعطاء الأولوية للمحاصيل الصناعية المخصصة للتصدير على مدى عقود، أدت السياسات الزراعية إلى تكثيف المحاصيل التي تتطلب ريًا كبيرًا، ما شكل عبئًا ثقيلًا على موارد المياه المحدودة في البلاد. في الواقع، عبر تصدير هذه المنتجات التي تتطلب كميات كبيرة من المياه، تصدر تونس مواردها المائية

التي تـزداد نـدرةً، في وقـتٍ تكافـح فيـه لتلبيـة احتياجاتها الخاصـة للاستـهلاك وإنتـاج الغـذاء.[40] وهـذا يسـلط الضـوء على التناقـض الكامـن بين استراتيجيـة زراعيـة تركـز على الصـادرات والتحديـات المتزايـدة التي تفرضهـا أزمـة المنـاخ ونـدرة الميـاه.

وبالمثـل، في إدارة المـوارد البريـة، غير الإصلاح الزراعـي والخصخصـة نظـام ملكيـة الأراضي المتنـوع – الـذي يشـمل الأراضي الخاصـة والجماعيـة والمملوكـة للدولـة والأراضي المخصصـة للأوقـاف الدينيـة – بطـرق تحـدّ مـن قـدرة الدولـة على تنظيـم الوصـول إلى المياه بشـكلٍ فعـال، مـا أدى إلى ظهـور ممارسـات غير رسـمية وتدهـور بـيئي.[41]

علاوة على ذلـك، تعوق الاخـتلالات الهيكليـة المحددة في إطـار الحوكمـة في تونـس اتخـاذ إجـراءات فعالـة لمواجهة تـغير المنـاخ، وتنفيـذ جهـود التكيـف اللازمـة. وتشـمل هـذه الاخـتلالات هيـكل الحوكمـة شـديد المركزيـة في الـبلاد، ونقـص الهيئـات الحكوميـة المحليـة الفعالـة والمـزودة بالمـوارد الكافيـة، والمشـاركة غير الكافيـة لأصحـاب المصلحـة مثل البلديـات ومنظمـات المجتمع المـدني خلال دورات السياسـات. التزمـت تونـس رسـميًا بالاتفاقيـات الدوليـة المتعلقـة بالمنـاخ، وأدرجـت حقـوق الميـاه في دستورهـا، وأنشـأت لجنـة للتنميـة المستدامة، ووضعـت إطـارًا قانونيًـا بيئيًـا، ولكـن مـن دون أي تطبيقـات عمليـة. ولم يعـطِ صانعـو السياسـات الوطنية الأولويـة لوضـع خطـة طويلـة المـدى للتخفيـف مـن آثـار تـغير المنـاخ والتكيـف معهـا في السنـوات الأخيرة.[42]

وبـدأ يظهـر الاستيـاء الاجتماعـي حيـال هـذا الوضـع بالفعـل، كمـا يتضـح مـن عـدد الاحتجاجـات على الحصـول على الميـاه الصالحـة لـلشرب - وهـو النـوع الأكثر شيوعًـا مـن الاحتجاجـات في عـام 2024 - وظهـور حـركات اجتماعيـة تطالـب على وجـه التحديـد بحـق دستـوري في الميـاه.[43]

تهميش صغار المزارعين

مـن منظـور التحريـر الاقتصـادي والأمـن الغـذائي، يُنظـر إلى الزراعـة واسـعة النطـاق على أنهـا أكثر نجاحًـا مـن الزراعـة ضيقـة النطـاق. فتملـك المؤسسـات الزراعيـة الكـبيرة الوسـائل اللازمـة لشراء الآلات الثقيلـة، ودفـع تكاليـف الأراضي والميـاه، واستخـدام التقنيـات الجديدة، وتطويـر قدراتهـا التسـويقية. ومكّنـت خصخصـة المـزارع الحكوميـة وخفـض دعـم المـزارع وتحريـر أسـعار المنتجـات الزراعيـة، وإعـادة تنظيـم الائتمـان الزراعـي، والخصخصـة التدريجيـة لشبـكات تسـويق الأغذيـة، الوسـطاء والمؤسسـات الزراعيـة الكـبيرة والشركات الزراعيـة على حسـاب قطـاع الزراعـة الأسريـة والزراعـة البعليـة.[44]

يكافـح ملايين المـزارعين الصغـار للبقـاء في ظـل منافسـة غير متكافئـة وشرسـة على المـوارد الزراعيـة مـع المستثمريـن الرأسـماليين القادريـن على الوصـول إلى التمويـل والأسـواق.[45] ويُفاقـم ضعـف النقابـات المهنيـة – مثـل التعاونيـات الزراعيـة التي تمثـل أقـل مـن 7 بالمئـة مـن صغـار المـزارعين[46] – هـذا التفـاوت. علاوة على ذلـك، يملـك صغار المـزارعين فرصًـا محدودة للحصـول على دخـلٍ إضـافي مـن خـارج الزراعـة، كمـا أن وصولهـم إلى الائتمـان مقيـد. فالبنـوك تحجـم عـن منـح قـروض لصغـار المـزارعين بسبـب عـدم وجـود ضمانـات، وتعقيـدات الإجـراءات المصرفيـة التي تستغرق وقتًـا طـويلًا. فـضلًا عـن ذلـك، سـحبت الدولـة دعمهـا للقـروض المصرفيـة لصغـار ومتوسـطي المـزارعين كجـزء مـن سياسـات التكيـف الهيـكلي. كمـا تفـرض مؤسسـات التمويـل الأصغـر معـدلات فائـدة مرتفعـة، مـا يجعلهـا مشـكلة أكثر منهـا حلًا بـديلًا لصغـار المـزارعين.[47] وأدى نقـل برامـج الدعـم الحكومـي والإرشـاد والمسـاعدة التقنيـة إلى القطـاع الخـاص إلى حرمـان صغـار المـزارعين مـن الخدمـات الأسـاسية، فلا يستطيعـون في كـثيرٍ مـن الأحيـان تحمـل تكاليـف الاستشـاريين الزراعـيين الخـاصين.[48]

حتى عندمـا يحصـل صغـار المـزارعين على مسـاعدات ماليـة أو دعـم عبر التعـاون بين وكالـة ترويـج الاستثمـار الزراعي والمنظمـات المانحـة أو هيئـات التعـاون الـدولي، فـإن هـذا الدعـم يكـون غالبًـا غير كافٍ لتلبيـة احتياجاتهم الفعليـة. فقـد يحصـل المزارعـون مـثلًا على الأراضي والبـذور، لكنهـم يفتقـرون إلى مـوارد الميـاه الضروريـة. علاوة على ذلـك، تعـوق التعقيـدات الإداريـة الكـبيرة باستمـرار تنفيـذ المشـاريع، مـا يترك صغـار المـزارعين غالبًـا مثقـلين بالديـون ومـن دون إحـراز أي تقـدم ملمـوس.[49] بالإضافـة إلى ذلـك، فـإن المنـح الاستثماريـة

المباشرة والمزايا الضريبية التي تديرها وكالة ترويج الاستثمار الزراعي، تفضل بشكلٍ غير متناسب المشاريع الزراعية الكبيرة بسبب تعقيد إجراءات التقديم، والقيود المفروضة على صرف الدعم، ما يستبعد العديد من المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم من الوصول إلى هذا الدعم.[50] كما يواجه تطبيق الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة وتعليقها على بعض أنواع المعدات الزراعية، صعوبات عملية ويفرض تكاليف إدارية عالية على كل من المزارعين والسلطات الضريبية.[51]

فضلًا عن ذلك، بدلًا من خفض تكاليف الإنتاج على المزارعين، استفاد الموزعون والمستوردون بشكلٍ أساسي من دعم مستلزمات الزراعة مثل الأسمدة والآليات. وازدادت حدة هذا الأمر منذ عام 2016، فلا تتوفر المستلزمات المدعومة غالبًا إلا بكميات محدودة عبر القنوات الرسمية، ثم تُباع بعد ذلك بأسعار أعلى بكثير في السوق السوداء. حتى المستلزمات الأساسية مثل أعلاف الحيوانات تُتداول في السوق السوداء بأسعار تقارب ضعف الأسعار الرسمية.[52]

أثر التحول في السياسات الوطنية من الاكتفاء الذاتي إلى الأمن الغذائي بشكلٍ خاص على صغار المزارعين. وتشير الإحصاءات حول أسعار المحاصيل الغذائية بين عامي 2011 و2023 إلى اتجاه عام نحو الارتفاع، مع تسجيل بعض الفئات مثل الفواكه والحمضيات تقلبات أكبر في الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، كان لاستراتيجية مكافحة التضخم التي تعطي الأولوية لأسعار المستهلكين على دخل المنتجين آثارٌ ضارةٌ على معيشة المزارعين والتنمية الزراعية في السنوات الأخيرة.[53] فأدى ركود أسعار المنتجات الزراعية وارتفاع تكاليف المستلزمات إلى انخفاض أرباح المزارع الصغيرة. كما أن الآثار المتزايدة لتغير المناخ، مثل الجفاف المتكرر والأكثر حدة، تنعكس بشكلٍ غير متناسب على صغار المزارعين الذين يملكون عمومًا موارد أقل وقدرة أقل على تنفيذ استراتيجيات التكيف.[54]

ارتفاع معدلات الفقر في الريف

استخدمت الاستراتيجيات الوطنية تاريخيًا القطاع الزراعي لتعزيز القطاعات الاقتصادية الأخرى، وأعطت الأولوية لتزويد المدن بالأغذية والموارد الأساسية مثل المياه والأراضي، ما أضر في كثيرٍ من الأحيان بالمجتمعات الريفية.[55] بين عامي 2015 و2021، ارتفع معدل الفقر بشكلٍ كبير في المناطق الريفية الزراعية، مثل الشمال الغربي (بزيادة 22.5 بالمئة) والغرب الأوسط (بزيادة 37 بالمئة). وعلى الرغم من أن معدل الفقر الريفي الإجمالي انخفض قليلًا من 26 بالمئة عام 2015 إلى 24.8 بالمئة عام 2021، فإنه بقي أعلى بكثير من معدل الفقر في المدن البالغ 12.7 بالمئة.[56] كما تتأثر هذه الأرقام بالهجرة الداخلية: فيمكن أن ينتقل الفقر في المناطق الريفية إلى المدن حين يهاجر سكان الريف بحثًا عن فرص عمل.

يعاني المزارعون والعمال الزراعيون على وجه التحديد من معدلات فقر مرتفعة: 22.8 بالمئة و31.9 بالمئة على التوالي. وشكّل المزارعون 6 بالمئة فقط من إجمالي السكان في العام 2021، لكنهم مثّلوا أكثر من 9 بالمئة من التونسيين الفقراء؛ وشكل العمال الزراعيون 2.4 بالمئة من السكان، لكن كان من ضمنهم نحو 5 بالمئة من التونسيين الفقراء.[57]

أُضعفت المجتمعات الريفية على مر السنين بسبب المنافسة من كل من المزارع المحلية الكبيرة - التي تستفيد غالبًا من وفورات الحجم والوصول التفضيلي المحتمل إلى الموارد - والمنتجات الزراعية المستوردة التي قد تكون أرخص بسبب اختلاف تكاليف الإنتاج أو الدعم في البلدان الأخرى. على مستوى الأسرة، أظهرت عمليات إعادة الهيكلة تحولات مهمة في أنماط الإنتاج الزراعي، واستراتيجيات عمل أفراد الأسرة. وواجهت إعادة الإنتاج الاجتماعي لصغار المزارعين تحديات بسبب اضطرارهم إلى إنتاج محاصيل للتصدير بدلًا من زراعة الحبوب أو تربية الماشية التقليدية. كما كلف تحرير القطاع الزراعي وخصخصته صغار المزارعين أراضيهم: فاضطر الرجال إلى الهجرة للبحث عن فرص عمل في المدن الكبيرة، بينما بقيت النساء والأطفال للعمل كعمال موسميين، معظمهم في قطاع الزيتون في المزارع الكبيرة.[58]

ويؤثر تغير المناخ بشكلٍ خاص على المناطق الريفية. فتواجه النظم الزراعية في تونس شبه الجافة تهديدات كبيرة، فأظهرت الغالبية العظمى (80 بالمئة) من المزارع التي شملتها دراسة حديثة مقاومة منخفضة للغاية في مواجهة تأثيرات المناخ.[59] ويزيد انخفاض الإنتاجية الزراعية بسبب تغير المناخ، وما يترتب عليه من ندرة المياه، البطالة في المناطق الريفية، حيث يعتمد الكثيرون على الزراعة كمصدرٍ رئيسي للدخل.[60] ويؤدي انخفاض دخل المزارع إلى تآكل القوة الشرائية للأسر الريفية، ما ينعكس سلبًا على الأعمال والخدمات المحلية، وينتج عنه حلقة اقتصادية في المناطق التي تكون غالبًا هشة اقتصاديًا ويزيد من الفقر في الريف. وستعمل أزمة المناخ أيضًا كمضاعف للضعف الاجتماعي والاقتصادي الحالي، خصوصًا في المناطق الريفية حيث يكون الوصول إلى مصادر الدخل الاقتصادية المتنوعة والخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم غالبًا محدودًا.

التوصيات: السيادة الغذائية كبديل

كما أشارت التحليلات حتى الآن، من أجل مواجهة تحديات تغير المناخ وتعزيز النهج المتكاملة التي تُشرك المجتمعات المحلية والمؤسسات بشكلٍ فعال في تطوير برامج التكيف، يجب أن تبتعد إصلاحات النظام الزراعي التونسي عن المنطق الليبرالي للأمن الغذائي القائم على الميزان التجاري. تظهر الدراسات أن العوامل الرئيسية التي تؤثر على قدرة المزارعين على التكيف هي الاستقرار المالي والوصول إلى الغذاء والقدرة على التكيف والوصول إلى الموارد الإنتاجية وغير الإنتاجية.[61] ومع ذلك، لا يوجد حاليًا دعم فعال، مثل تعزيز تقنيات جديدة لإدارة الري، أو استخدام أنواع بذور مقاومة للجفاف.[62] في هذا السياق، اكتسب مفهوم السيادة الغذائية اهتمامًا بين النشطاء التونسيين ومنظمات المجتمع المدني باعتباره تحولًا نموذجيًا عن أطر الأمن الغذائي التقليدية. لكن يواجه تعريف هذا النهج وسبل تنفيذه تحديات عملية.

تعريف السيادة الغذائية في السياق التونسي

تتعارض السيادة الغذائية بشكلٍ مباشرٍ مع الأمن الغذائي المعتمد على السوق. فهي تدافع عن حق الشعوب في تحديد أنظمتهم الغذائية والزراعية. ويضع تعريف منظمة (LVC) للسيادة الغذائية المنتجين والمستهلكين في قلب النظم الغذائية، ويعطي الأولوية للأغذية الصحية والمناسبة ثقافيًا والمنتجة بطرق مستدامة وشاملة بيئيًا، بعيدًا من إملاءات الأسواق العالمية والشركات العابرة للحدود. هذا الإطار هو في الأساس استراتيجية مقاومة تهدف إلى تفكيك النظام التجاري الحالي للشركات وتحويل النظم الزراعية نحو التحديد المحلي.

بالنسبة إلى بعض الباحثين والنشطاء، تعني السيادة الغذائية الديمقراطية الراديكالية في كيفية إنتاجنا واستهلاكنا للغذاء: يجب أن يقرر المنتجون والمستهلكون بشكلٍ جماعي أهداف إنتاج الغذاء.[64,63] ويتطلب ذلك ضمان امتلاك صانعي القرار المعرفة العملية والخبرة، وتوازن هياكل السلطة لحماية مصالح الجميع. عبر هذا الإطار، يعني تحقيق السيادة الغذائية في تونس معالجة القضية الأساسية المتمثلة في من يتحكم في وسائل الإنتاج، ووضع الملكية وسلطة اتخاذ القرار مباشرة في أيدي المنتجين.[65]

بالنسبة إلى الجهات الفاعلة الأخرى في قطاع الأغذية الزراعية، تختلط السيادة الغذائية مع مفاهيم الاكتفاء الذاتي الغذائي، ما يحجب مبادئها المتميزة.[66] ويمكن أن يكون الاكتفاء الذاتي الغذائي أحد مكونات السيادة الغذائية أو نتيجة مرغوبة لها، ولكنه لا يعادلها. في الواقع، قد تحقق إحدى الدول اكتفاءً ذاتيًا في محصولٍ معين، ولكن إذا اعتمد هذا الإنتاج على استغلال الموارد أو تهميش صغار المزارعين، أو خضع لقوى السوق العالمية، فلن يعتبر سياديًا. فالسيادة الغذائية توفر رؤية أكثر شمولية وتكاملية للنظم الغذائية التي لا تكون منتجة فحسب، بل عادلة ومنصفة ومرنة وسليمة بيئيًا أيضًا.

ويمكن تفسير الالتباس في تعريف السيادة الغذائية باتساع نطاق تعريفها لدى (LVC) الذي صُمم لإتاحة

مرونة وطنية وسياقية. في الواقع، أدى التعريف الواسع للسيادة الغذائية إلى مجموعة متنوعة من التفسيرات، خصوصًا بين النشطاء التونسيين ومنظمات المجتمع المدني، ما قد يعوق التماسك، ويمنع التعاون بين مجموعات المناصرة.[67] فيدعو البعض إلى الانسحاب والانفصال عن التجارة الغذائية العالمية؛ بينما يركز آخرون على إصلاح النظم الغذائية القائمة لتكون أكثر عدالةً، بدلًا من السعي إلى تحولٍ جذري. ونتيجة لذلك، تتأثر السياسات والبدائل المحددة المقترحة للابتعاد عن النظام الحالي بشدة بآراء النشطاء حول ضرورة قطع العلاقات مع الرأسمالية والنيوليبرالية من عدمها.[68]

من ناحيةٍ أخرى، تبقى النقاشات حول السيادة الغذائية مركزة داخل الأوساط الفكرية الحضرية، مع مشاركة محدودة من صغار المزارعين والمواطنين الريفيين الفقراء الذين يشكلون أساسها النظري.[69] ينشأ هذا الانفصال لأن تركيز النشطاء على المستوى الكلي على تفكيك إطار الأمن الغذائي، على الرغم من صحته، يفشل غالبًا في معالجة الشواغل الملحة والعاجلة لصغار المزارعين على أرض الواقع.[70] وتجاهلت معظم النقاشات حول السيادة الغذائية الموضوع الحاسم المتمثل في التنمية الريفية والزراعية وتحديث الزراعة، لا سيما دور الأسر الريفية كمنتجة ومستهلكة للأغذية. وأدى هذا الإغفال إلى إهمال تام للقضايا الحاسمة التي تواجه المزارعين الذين يملكون أقل من 5 هكتارات من الأراضي، ويكافح الكثير منهم من أجل إطعام أنفسهم. وعلى وجه التحديد، تم تجاهل التمايز الاجتماعي وعدم المساواة، وتقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي، والدور الهام للمرأة كربّة أسرة، والتحديات الفريدة التي تواجهها.[71، 72]

سيتطلب التقدم نحو تعريف ورؤية مشتركة للسيادة الغذائية في تونس اتباع نهج أكثر شمولًا، مع بذل جهود للوصول بشكلٍ أفضل إلى صغار المزارعين والعمال الزراعيين الذين يعتبرون أساسيين في هذا المفهوم.

التوصيات: لتعزيز السيادة الغذائية بفعالية، يجب أن تركز المنظمات غير الحكومية والنشطاء والباحثون والنقابات التونسية على إشراك صغار المزارعين، وتحويل القضية الزراعية إلى جزءٍ أساسي من دعوتهم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ثلاث استراتيجيات رئيسية:

- **إشراك صغار المزارعين بشكلٍ مباشر:** يجب أن تشمل جميع النقاشات والمبادرات المتعلقة بالسيادة الغذائية المزارعين بفعالية. عبر معالجة التحديات المباشرة التي يواجهها المزارعون - مثل الوصول إلى الموارد والأسعار العادلة وقدرتهم على إطعام أسرهم - يمكن لمناصري السيادة

“لتعزيز السيادة الغذائية بفعالية، يجب أن تركز المنظمات غير الحكومية والنشطاء والباحثون والنقابات التونسية على إشراك صغار المزارعين، وتحويل القضية الزراعية إلى جزءٍ أساسي من دعوتهم.”

الغذائية بناء الثقة وضمان أن تكون السياسات المقترحة عملية وذات صلة. يخلق هذا الإشراك عملية تعلم متبادلة تعود بالفائدة على كل من المزارعين ومجموعات المناصرة.

- **تطوير رؤية مشتركة:** بدلًا من الاعتماد على تعريف واسع ومجرد، يجب أن يعمل دعاة السيادة الغذائية مع المزارعين لإيجاد فهم مشترك ومحلي للسيادة الغذائية. ولكي تكون هذه الرؤية المشتركة ذات صلة وشاملة قدر الإمكان، يجب أن تدمج التفاوتات الاجتماعية والجنسانية.

- **دمج القضية الزراعية:** يجب أن تضع جهود المناصرة القضايا الأساسية للحياة الريفية في الصدارة. ويشمل ذلك إعطاء الأولوية للنقاشات حول ملكية الأراضي والتنمية الريفية وتحديث الزراعة. فمن خلال التركيز على موضوعات عملية مثل تحسين البنية التحتية وتحديث تقنيات الزراعة ودعم المزارعين كمنتجين ومستهلكين، يمكن للمناصرين وضع استراتيجية أكثر شمولًا وتأثيرًا.

تعريف صغار المزارعين

يشمل الاختلاف بين الأطراف الفاعلة أيضًا من المسؤول عن تحقيق السيادة الغذائية. ويتضمن التعريف الأساسي للسيادة الغذائية «المزارع الصغير» كلاعب أساسي، لكن لم يتفق أي من الباحثين والنشطاء الذين جرت مقابلتهم والذين يعملون على القضايا الزراعية في تونس، ولا النقابات الزراعية والمزارعون أنفسهم، على من هم المزارعون الصغار.

بالنسبة إلى نقابات المزارعين، فإن الفائدة التحليلية لـ«المزارع الصغير» كفئة متميزة محدودة. فهم يعتبرون أن تحديد هذه الفئة بحد أدنى لملكية الأراضي يقل عن 5 هكتارات ليس مفيدًا لفهم العديد من القطاعات الزراعية، لا سيما زراعة الحبوب، فلا يملك المزارعون الصغار أبدًا أقل من 5 هكتارات لأن مثل هذه الأراضي غير مجدية اقتصاديًا.[73] وتشير النقابات أيضًا إلى أن الحد الأدنى للأراضي اللازمة يختلف أيضًا بشكلٍ كبير عبر المناطق الزراعية المناخية المتنوعة في تونس. فقد يعمل المزارع الصغير مثلًا على 2-3 هكتارات من الأراضي المروية في مناطق مثل قابس، لكنه سيحتاج إلى قطعة أرض أكبر إذا كان يزرع في مناطق مروية بمياه الأمطار مثل سيدي بوزيد. وبالمثل، يمكن أن تختلف أحجام قطع الأراضي لإنتاج الفواكه والخضروات في أماكن مثل الكاف أو سليانة، خصوصًا إذا لم تكن الأراضي مزروعةً بالري أو كانت تُروى بشكلٍ محدود فقط.[74] كما تعارض النقابات الزراعية عمومًا تقسيم المزارعين إلى صغار وكبار؛ وتدعو إلى مكافحة التصورات السلبية عن المستثمرين الزراعيين الكبار في النظام الغذائي الزراعي التونسي، فتعتبر هذه الكيانات ضرورية لاستدامة القطاع اقتصاديًا.[75]



بدلًا من الاعتماد على تعريف واسع ومجرد، يجب أن يعمل دعاة السيادة الغذائية مع المزارعين لإيجاد فهم مشترك ومحلي للسيادة الغذائية.



إلى جانب دور النقابة في توحيد جميع المزارعين، هناك إجماع بين النقابات على أنه يجب تحديد المزارعين الصغار ليس وفقًا لحجم الأراضي التي يملكونها، بل بحسب قدرتهم على الوصول إلى السوق ووسائل الإنتاج. ومن هذا المنظور، فإن صغار المزارعين هم من ينتجون إما للاكتفاء الذاتي فقط أو بشكلٍ أساسي للأسواق المحلية، مع قدرة تسويقية محدودة. وتشمل هذه الفئة المزارعين الذين يزرعون للاكتفاء الذاتي ومن يديرون قطع أراضٍ زراعية كبيرة نسبيًا، ويحصلون على الأقل على جزءٍ كبيرٍ من دخلهم (أو ما يعادله من قيمة الإنتاج) من مزارعهم. ويستثني هذا التعريف المنتجين أو المستثمرين الزراعيين على نطاقٍ أوسع.[76]

التوصيات:

- **وضع تعريف واضح:** يجب بذل الجهود لوضع فهم واضح ومشترك لمن يشكل «مزارعًا صغيرًا». فالتوصل إلى تعريف موحد وملائم للسياق ليس مجرد ممارسة أكاديمية؛ بل هو شرط أساسي لتحقيق السيادة الغذائية لأنه يضمن استهداف جهود المناصرة والسياسات بفعالية. ويعقّد غياب تعريف موحد الجهود الرامية إلى فهم دور الزراعة الصغيرة في الاقتصاد الريفي، ويعوق العمل التعاوني. من دون هذا الوضوح، قد تفشل جهود المناصرة في الوصول إلى المجتمعات الأكثر أهمية لتحقيق نظام غذائي حقيقي ومتكافئ.
- **النظر في الوصول إلى الأسواق بدلًا من حجم الأراضي:** بدلًا من الاعتماد فقط على حجم المزرعة، يجب أن يأخذ التعريف الأكثر شمولًا في الاعتبار وصول المزارع إلى الأراضي والأسواق والائتمان والموارد الأساسية الأخرى. من خلال التركيز على هذه العوامل، يمكن للمناصرين تحديد ودعم المنتجين الأكثر ضعفًا الذين يشكلون العمود الفقري للسيادة الغذائية.

الزراعة البيئية كركيزة عملية للسيادة الغذائية

ليست الممارسات الزراعية البيئية، مثل الزراعة من دون حرث وتناوب المحاصيل والتسميد العضوي والحفاظ على التنوع البيولوجي، مجرد تعديلات تقنية؛ فهي تمثل انفصالًا عميقًا عن المحاصيل الفورية والمستلزمات الكيميائية - التي أضعفت تاريخيًا خصوبة التربة والتنوع البيولوجي - وتجسد نهجًا شاملًا يعيد تعريف العلاقة بين الأفراد والأرض والغذاء.[77] تُمكّن الزراعة البيئية المزارعين، خصوصًا الصغار، عبر استعادة سيطرتهم على الأرض والبذور والموارد؛ وتقليل اعتمادهم الاقتصادي؛ وتقليل احتياجاتهم من المستلزمات الخارجية؛ وتعزيز الروابط المباشرة بين المنتجين والمستهلكين.

فالهدف الأساسي للزراعة البيئية ليس التراكم الرأسمالي من خلال إدارة قصيرة الأمد ومدمرة واستخراجية للأرض، بل العمل مع النظام البيئي واحترام جميع الكائنات الحية. الهدف هو إطعام المستهلكين في الوقت الحاضر، مع ضمان الإنتاج في المستقبل عبر الحفاظ على خصوبة التربة والتنوع البيولوجي. هذا التحول يحول المزارعين من مجرد منتجين للمواد الخام إلى موردين «للغذاء» مع آثار اجتماعية وثقافية وصحية عميقة. كما يتطور المستهلكون إلى مواطنين نشطين يقدرون التراث المشترك والرفاهية.[78] وبالتالي، فإن الزراعة البيئية هي في جوهرها فعل مقاومة ضد الزراعة الأحادية الصناعية والزراعة المدفوعة بالربح.

يهتم صغار المزارعين في شمال أفريقيا بالزراعة البيئية كمجموعة من الممارسات الزراعية، جزئيًا لأنها أثبتت فعاليتها كاستراتيجيات للبقاء على قيد الحياة للتغلب على الظروف البيئية والاقتصادية الصعبة.[79] ومع ذلك، لا تزال تعتبر هذه الزراعة حتى الآن ممارسة هامشية في تونس. حتى لو أدرك المزارعون بشكلٍ متزايد الحاجة إلى التحول الإيكولوجي وامتلكوا المعرفة اللازمة لتحقيقه، فإنهم يفتقرون غالبًا إلى الموارد اللازمة للانتقال إلى هذه الزراعة. كما يفتقرون إلى النفوذ السياسي للحصول على الدعم من

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري التي لا تقترح حاليًا سوى حلول على المستوى الوطني من دون مراعاة المستوى المحلي.[80] لذلك، من المهم أن يدعم نشطاء السيادة الغذائية علماء الزراعة البيئية في تطوير حلول زراعية على مستوى المجتمع المحلي، وأن يدافعوا عن الزراعة البيئية باعتبارها ركيزة لتحقيق السيادة الغذائية على المستوى الوطني.

التوصيات: هناك عدة تدخلات أساسية ضرورية لتعزيز انتقال زراعي ناجح ومنصف:

- **تقدير قيمة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:** دعم ودمج مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في السياسة الزراعية. ويشمل ذلك تعزيز النماذج التعاونية والمبادرات المحلية التي تعطي الأولوية لرفاهية المجتمع على الربح.
- **تحويل الدعم الحكومي لتعزيز الزراعة البيئية:** الدعوة إلى تغيير جذري في برامج الدعم الحكومية. عبر إعادة توجيه الدعم الحكومي من الزراعة التقليدية إلى الزراعة البيئية، يمكن للدولة تحفيز الممارسات المستدامة مثل استخدام الأسمدة الطبيعية والحفاظ على البذور المحلية. سيكون هذا النهج مفيدًا بشكلٍ خاص لصغار المزارعين الذين يكونون غالبًا في طليعة هذه الأساليب، ولكنهم يفتقرون إلى الموارد. كما سيمول البحث والتدريب لمساعدة المزارعين على الانتقال، ما يعزز في النهاية نظامًا غذائيًا بيئيًا وعادلًا ومتاحًا للجميع.
- **دعم المستهلكين:** بدلًا من دعم الإنتاج على نطاق واسع، يجب إعادة توجيه الدعم إلى الاستهلاك، ما يسهل الوصول إلى الغذاء الصحي والمستدام وبأسعار معقولة لجميع المواطنين.

الدعوة إلى تحالف من أجل السيادة الغذائية

هناك قناعة متزايدة بين النشطاء ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في النظام الغذائي الزراعي التونسي بأن التغيير لن يأتي من توجيهات الحكومة، بل من تطوير المزارعين بشكلٍ جماعي لأنظمة المناصرة والهياكل التنظيمية الخاصة بهم، وبالتالي تعزيز ظهورهم السياسي والإقليمي في الأسواق المحلية والأسواق الأوسع نطاقًا.[81، 82، 83] نظرًا للتهميش واسع النطاق للمزارعين الصغار الذين يعتبرون عنصرًا أساسيًا في مفهوم السيادة الغذائية، فإن جدوى هذا النموذج في تونس تصبح مشروطة بتعبئة المزارعين الصغار وشرائح أوسع من المجتمع.[84]

يكمن التحدي الأساسي في المزارعين الصغار الذين يجب أن ينظموا أنفسهم بشكل فعال لإنشاء ديناميكية قوة مواتية. في الوقت الحالي، نادرًا ما تتم تعبئة المزارعين، وحين يحدث ذلك، تستهدف بشكلٍ أساسي قضايا محددة مثل المياه أو الوصول إلى الأسواق، من دون رؤية أوسع لتعزيز ظهورهم. المزارعون الصغار هم الأقل تمثيلًا في نقابات المزارعين والأكثر تضررًا من عدم تجانس المصالح الزراعية، إذ يفتقرون إلى التمثيل الكافي. ونتيجة لذلك، تبدو ديناميكية القوة بين الفاعلين الزراعيين غير عادلة بشكلٍ متزايد.[85] ويفتقر صغار المزارعين إلى القدرة على التفاوض، كما يُستبعدون من عملية صنع القرار، ولا يستفيدون من الوصول إلى الدعم والقروض الحكومية التي يرعاها اتحاد الفلاحة والصيد البحري التونسي (UTAP).[86] في الواقع، على الرغم من زعم الاتحاد الدفاع عن مصالح صغار المزارعين كهدف رئيسي لجهوده النقابية، لا توجد آلية محددة مطبقة لضمان التمثيل المباشر لصغار المزارعين، في حين توجد مثل هذه الآليات لمجموعات أخرى، مثل النساء.[87]

وفقًا لأحد النقابيين من الاتحاد ونقابة المزارعين التونسيين، فإن المزارعين، خصوصًا الصغار منهم، لا «يدركون تمامًا»[88] كيفية عمل النقابة. ويقولون إن عضوية النقابة بالنسبة إلى بعض المزارعين ليست سوى وسيلة للحصول على المساعدة الحكومية والدعم، وأحيانًا حتى الأنشطة الاجتماعية.[89] وينتقد مزارعون آخرون أدوات التفاوض التي يستخدمها الاتحاد التي تعطي الأولوية للحوار والتفاوض التدريجي وتتجنب أساليب الضغط الراديكالية الفورية، مثل الاحتجاجات في الشوارع. بل إن بعض المزارعين يفضلون الدفاع عن مصالحهم بشكلٍ مستقل، ما يضعف قوة التفاوض لدى الاتحاد.[90] كما يتعين

عليه التعامل مع الرؤية الوطنية الأوسع نطاقًا لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (MARHP) التي قد تعطي الأولوية لقطاعات أخرى؛ وهذا يحد من قدرة النقابة على الدفاع عن سياسات معينة، ما يؤدي بدوره إلى عدم ثقة المزارعين في الاتحاد في حال عدم تلبية مطالبهم. من وجهة نظرهم، يرى بعض المزارعين، خصوصًا الصغار منهم، أن اتحاد الفلاحة والصيد البحري التونسي واتحاد المزارعين التونسيين متواطئان في الموافقة على سياسات تفضل كبار المستثمرين وقطاع الصناعات الزراعية المزدهر والمستثمرين الأثرياء. وهذا يفسر إحجامهم عن المشاركة بنشاط في النقابات.

هناك غياب ملحوظ للشبكات المتماسكة والقائمة على التضامن والقادرة على الدفاع عن مصالح الريف في مواجهة الضغوط الأوسع نطاقًا – مثل التحضر والتجارة الحرة والسياسات المفروضة.[9192] تبذل منظمات المجتمع المدني التي تعمل مع صغار المزارعين جهودًا لدمجهم في شبكاتها وتعزيز مساحة مدنية قوية، لكن هذه الجهود لا تزال قليلة جدًا. ومع ذلك، من خلال الإنتاج المعرفي التعاوني مع العمال الريفيين، والمبادرات الإعلامية المتنوعة، والاجتماعات والفعاليات، تسعى منظمات المجتمع المدني إلى تعميم مفاهيم معقدة مثل السيادة الغذائية وزيادة الوعي بالتحديات التي يواجهها المزارعون.[93] ولتعزيز صوت المزارعين بشكلٍ أفضل، تعمل منظمات المجتمع المدني على إقامة تعاون أوسع نطاقًا مع مجموعات المزارعين. من خلال تشجيعهم على تنظيم أنفسهم في كيانات مثل النقابات أو الأحزاب السياسية، تهدف منظمات المجتمع المدني إلى تعزيز التأثير الجماعي للمزارعين وقوتهم السياسية.[94]

ومن الضروري إقامة تحالفات في جميع أنحاء المنطقة العربية. فتواجه العديد من البلدان العربية قضايا مماثلة، مثل ندرة المياه والتصحر وتأثيرات السياسات التجارية النيوليبرالية. ويمكن للتحالف الإقليمي أن يطور حلولًا مشتركة ويدافع عن السياسات التي تعالج هذه المشاكل المشتركة. كما تدمر النزاعات وعدم الاستقرار السياسي الإنتاج الغذائي المحلي وسلاسل الإمداد في فلسطين وجنوب لبنان وسوريا. من خلال بناء تحالفات قوية، يمكن لحركات السيادة الغذائية العربية أن تخلق نظامًا للدعم المتبادل والتضامن، ما يضمن أن يعتمد المزارعون في أوقات الأزمات على جيرانهم للحصول على الغذاء والموارد. حتى في أوقات السلم، يعد التعاون الاستراتيجي ضروريًا لبناء نظام غذائي إقليمي مرن.

حاليًا، لا تتمتع النقابات الزراعية الوطنية والحركات الزراعية في تونس بتمثيل جيد على الصعيد الدولي، كما هو الحال بالنسبة إلى المجموعات العربية بشكلٍ عام. على سبيل المثال، في عام 2013، كان لدى LVC عضو واحد فقط في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا بأكملها: اتحاد لجان العمل الزراعي الفلسطيني؛ وفي عام 2017، انضم الاتحاد الوطني للاتحادات الزراعية المغربية ومليون امرأة ريفية تونسية.[95] ويؤكد وفد LVC في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا باستمرار على تأثير الإمبريالية والرأسمالية على حقوق الأراضي وتقرير المصير الوطني، مجادلًا بأنه يجب التعامل مع التنمية الزراعية والسيادة في وقتٍ واحدٍ ولا يمكن تحقيقهما في مواجهة العدوان الخارجي المستمر، والترتيبات الاقتصادية المفروضة من الخارج التي تُضعف الإدارة المحلية وتخدم المصالح الأجنبية فوق الضرورات الوطنية.[96] ينبع هذا الموقف من تاريخ منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا التي تميزت بإنكار السيادة، وترسخت في التداخل بين المصالح الزراعية والوطنية.[97] ومع ذلك، لا تنعكس هذه الحقيقة في الحركات الاجتماعية الريفية الحالية في تونس. على الرغم من أهميتها على المستوى الكلي لضمان حقوق العمال الزراعيين والمزارعين، فإن الحركات لا ترتبط بشكل واضح بالسياق الريفي الوطني، ولا تشير المنظمات الوطنية بشكل مباشر إلى وفد LVC في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا.[98]

ينبغي أن يعتبر نشطاء السيادة الغذائية المبادرات الزراعية البيئية العديدة التي تسلط الضوء على الجهود التحويلية اللازمة لتحقيق السيادة الغذائية حلفاء استراتيجيين أساسيين. وتُظهر جهودٌ مثل الحفاظ على البذور الأصلية من قبل الجمعية التونسية للزراعة المستدامة، والبنك الوطني للجينات في تونس، وجمعية «بذورنا جذورنا» في لبنان، ومبادرة «البرقة» للقمح في الأردن، استعادة جماعية للمعرفة التقليدية

والسيطرة المحلية على النظم الغذائية. هناك مبادرات إقليمية أخرى، ومن ضمنها شبكات الزراعة البيئية التونسية واللبنانية وشبكة سيادة (Siyada Network) وشبكة التضامن العربي للسيادة الغذائية، وهي مبادرات حيوية لتعزيز السيادة الغذائية والزراعة البيئية، وتسهيل تبادل المعرفة، والدعوة إلى التضامن الإقليمي.

التوصيات: لبناء تحالف قوي للسيادة الغذائية يقوده المزارعون، يجب على الجهات الفاعلة ما يأتي:

- **تعزيز التعبئة الشعبية:** يجب أن تدعم منظماتُ المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق المزارعين صغارَ المزارعين في تجاوز الاحتجاجات التي تركز على قضية واحدة (مثل الوصول إلى المياه)، لتشكيل منظمات أكثر تنظيمًا وديمومة يمكنها المساعدة في تطوير رؤية موحدة وتعزيز ظهورهم. يمكن أن يتخذ هذا الدعم شكل الدعوة إلى آليات محددة داخل النقابات لضمان التمثيل المباشر لصغار المزارعين، وبالتالي ضمان تمثيل مصالحهم بشكلٍ أفضل وعدم طغيان مصالح كبار المنتجين عليها.
- **بناء شبكات متماسكة وتحالفات إقليمية:** معالجة غياب الشبكات المتماسكة القائمة على التضامن من خلال دمج صغار المزارعين بشكل فعال في الشبكات القائمة، وبناء وتعزيز التحالفات في جميع أنحاء العالم العربي لزيادة ظهور حركات المزارعين، وتأثيرها على الصعيد الدولي. عبر التعاون، يمكن للمجموعات الإقليمية تبادل الحلول للمشاكل المشتركة مثل ندرة المياه والسياسات النيوليبرالية وتقديم الدعم المتبادل في أوقات الصراع، ما يمكّنها من بناء نظام غذائي إقليمي أكثر مرونة وتعاونًا.
- **ربط النضالات المحلية بالروايات العالمية:** ضمان أن تكون الحجج السياسية على المستوى الكلي للحركات الدولية مثل LVC مرتبطة بوضوح بالنضالات اليومية للمزارعين التونسيين. سيجعل ذلك المفاهيم المعقدة مثل السيادة الغذائية ذات صلة وملموسة على المستويين الوطني والمحلي.
- **الاعتراف بالمبادرات الزراعية البيئية ودمجها:** يجب على دعاة السيادة الغذائية أن ينظروا إلى المشاريع الزراعية البيئية المحلية ليس كجهود منعزلة، بل كحلفاء استراتيجيين حيويين في الحركة. من خلال الدعم النشط لمبادرات مثل الحفاظ على البذور الأصلية والتعاون مع شبكات الزراعة البيئية والسيادة الغذائية، يمكن للمناصرين تعزيز الاستعادة الجماعية للمعرفة التقليدية والسيطرة المحلية.

في الختام، توفر السيادة الغذائية، المدعومة بالزراعة البيئية، إطارًا قويًا لمعالجة الأزمتين المزدوجتين المتمثلتين في تغير المناخ والاعتماد على الأسواق العالمية. ومن خلال تمكين المجتمعات المحلية، وتعزيز الممارسات المستدامة، وإعطاء الأولوية لتقرير المصير على إملاءات السوق، يوفر هذا النهج مسارًا متماسكًا وقابلًا للتنفيذ نحو نظم غذائية مرنة وعادلة وسليمة بيئيًا. يتطلب تحقيق هذه الرؤية في سياقات مثل تونس التغلب على الاختلافات الداخلية، وتعزيز المشاركة المجتمعية على نطاقٍ أوسع، والدمج الاستراتيجي للدعوة الإقليمية والدولية مع المزارعين المحليين الصغار وتنفيذ الزراعة البيئية على مستوى القاعدة الشعبية.

الهوامش

1 Radl, Sascha. Structural Adjustment in Tunisia: The Crisis of Neoliberalism and the “Gafsa Riots” of 2008, In: Gisela Baumgratz, Khaled Chaabane, Werner Ruf and Wilfried Telkämper: The Impact of the European Union’s Neoliberal Agenda on the North African Countries, Peter Lang, 2017.

2 Gana, A. “The rural and agricultural roots of the Tunisian Revolution: When food security matters”, International Journal of Sociology of Agriculture and Food 19, no. 2 (2012) (Gana, “The rural and agricultural roots”, 2012).

3 Elloumi, M. Tunisie: agriculture le développement compromis, Editions Nirvana, 2018 (Elloumi, Tunisie, 2018).

4 Elloumi, Tunisie, 2012.

5 Elloumi, Tunisie, 2012, p.19.

6 Jouili, M. Olive Oil and Water: Moving towards sustainable agricultural trade between the EU and Tunisia, in Examining agricultural trade between the EU and North Africa in times of crisis. Issue Brief n°1, Transnational Institute, 2023 (Jouili, Olive Oil and Water, 2023).

7 Jouili, Olive Oil and Water, 2023.

8 Ben Kahla, K., S. Makhlouf and A. Souissi. Revue stratégique de la sécurité alimentaire et nutritionnelle en Tunisie, Institut Tunisien des Etudes Stratégiques – ITES, 2017 (Ben Kahla, Makhlouf, and Souissi, Revue stratégique, 2017).

9 المشاركون في جلسة النقاش” Farmers Group “، اتصال شخصي، 4 نيسان/أبريل 2025 (“ Farmers Group “، 2025).

10 مجموعة المزارعين»، 2025».

11 ممثل UTAP، اتصال شخصي، 9 أيار/مايو 2025 (ممثل UTAP، 2025).

12 ممثل UTAP، 2025.

13 Ben Kahla, Makhlouf, and Souissi, Revue stratégique, 2017.

14 Ben Kahla, Makhlouf, and Souissi, Revue stratégique, 2017.

15 ممثل UTAP، 2025.

16 ممثل UTAP، 2025.

17 NGO representative, personal communication, April 21, 2025 (NGO representative, 2025).

18 Elloumi, M. Tunisie, 2018, pp.42-62.

19 Agrebi, N. and M.J. Abderrazak. Renforcer la sécurité alimentaire de la Tunisie en 2022-2023, Institut Tunisien des Etudes Stratégiques – ITES, 2022.

20 Habous, or “endowment”, is a traditional religious institution in which the owner of a plot of land or property irrevocably dedicates it to a charitable or public interest use (public habous) or for the benefit of needy members of his family.

21 هيثم قاسمي. قراءة نقدية للتجربة التعاضدية في تونس، انحياز، 14 أيار/مايو 2023.

22 Jouili, M. Ajustement structurel, mondialisation et agriculture familiale en Tunisie, Thèse de doctorat en économie, Université De Montpellier 1, Montpellier, 2008 (Jouili, Ajustement structurel, 2008).

23 Jouili, Ajustement structurel, 2008.

24 Economic Brief, Distortions to Agricultural Policy Incentives in Tunisia, African Development Bank Group, 2012.

25 African Development Bank Group, Economic Brief, 2012.

26 Jouili, Ajustement structurel, 2008.

27 Altaeb, M. and A. Chibani. Local Roots: Indigenous Seeds and Tunisian Food Security, The Tahrir Institute for Middle East Policy, 2023.

28 Elloumi, Tunisie, 2018, pp.42-62.

29 Ajl, M. “Delinking, food sovereignty, and populist agronomy: notes on an intellectual history of the peasant path in the global South”, Review of African Political Economy 45, no. 155 (2018) (Ajl, “Delinking, food sovereignty”, 2018).

30 Institut National de Statistique – Trade Balance.

31 Boudiche, S., M. Ameur, Z. Rached and R. Khaldi. “Enhancing quality-driven food consumption policies in Tunisia”, New Medit 21, no. 4 (2022).

32 Abderrazak, M.J. The impact of the Russian-Ukrainian war on the Tunisian food system, Rosa Luxemburg Stiftung, North Africa office, 2023.

33 Agrebi and Abderrazak, Renforcer la sécurité alimentaire, 2022.

34 Jouili, M. and Elloumi M. “Extraversion versus développement agricole autocentré: Le cas des pays du Maghreb”, Canadian Journal of Development Studies / Revue Canadienne d’études Du Développement 44, no. 3 (2022).

35 Ben Youssef, A. Climate change: a growing threat to sustainable development in Tunisia, The Economic Research Forum (ERF), 2024 (Ben Youssef, Climate change, 2024).

36 Chebil, A., A. Frija, M. Makhlouf, C. Thabet and S. Jebari. “Effects of Water Scarcity on the Performances of the Agricultural Sector and Adaptation Strategies in Tunisia”, IntechOpen, 2019.

37 Ben Abdelmalek, M. and I. Nouiri. “Study of trends and mapping of drought events in Tunisia and their impacts on agricultural production”, The Science of the total environment 734 (2020).

38 Ben Youssef, Climate change, 2024.

39 Thabet, C., R. Zouhair and A. Chebil. “Improving agricultural policies to enhance food security in Tunisia: A retrospective and prospective analysis”, New Medit 3 (2024) (Thabet, Zouhair, and Chebil, “Improving agricultural policies”, 2024).

40 مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية. غذاؤنا، فلاحتنا، سيادتنا 2019. Friedrich Ebert Stiftung.

41 Gharbi, I. and Elloumi M. “L’agriculture irriguée en Tunisie : politiques hydrauliques et politiques de régulation foncière”, Cahiers Agricultures 32 (2023).

42 Jouili, Olive Oil and Water, 2023.

43 Omar, N. Securing Tunisia’s Constitutional Right to Water: Policy Solutions, Carnegie Endowment for International Peace, 2025.

44 Gana, “The rural and agricultural roots”, 2012. 2025 الباحث 1، اتصال شخصي، 21 نيسان/أبريل ((الباحث 1، 2025)؛ الباحث 3، اتصال شخصي، 12 أيار/مايو 2025 (الباحث 3، 2025.

45 الباحث 3، 2025.

46 Jouili, Olive Oil and Water, 2023.

47 الباحث 3، 2025.

48 Jouili, Olive Oil and Water, 2023.

49 “Farmers Group”, 2025.

50 Thabet, Zouhair, and Chebil, “Improving agricultural policies”, 2024.

51 Thabet, Zouhair, and Chebil, “Improving agricultural policies”, 2024.

52 Thabet, Zouhair, and Chebil, “Improving agricultural policies”, 2024.

53 Thabet, Zouhair, and Chebil, “Improving agricultural policies”, 2024.

54 Food Sovereignty activist, personal communication, 31 May 2025 (Food Sovereignty activist, 2025).

55 Elloumi, Tunisie, 2018, pp.42-62.

56 Jouili, Olive Oil and Water, 2023.

57 Jouili, Olive Oil and Water, 2023.

58 Gana, A. “Processes of liberalization and family farm restructuring in Tunisia”, in Farming and rural systems research and extension – Local identities and globalization, Agenzia Regionale per lo Sviluppo e l’Innovazione nel settore Agricolo e forestale, 2002.

59 Ben Abdelmalek, M. and I. Nouiri. “Study of trends and mapping of drought events in Tunisia and their impacts on agricultural production”, The Science of the total environment 734 (2020) (Ben Abdelmalek and Nouiri, “Study of trends”, 2020).

60 مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية، غذاؤنا، فلاحتنا، سيادتنا، 2019.

61 Ben Nasr, J., H. Chaar, F. Bouchiba and L. Zaibet. “Assessing and building climate change resilience of farming systems in Tunisian semi-arid areas”, Environmental science and pollution research international 28, no. 34 (2021).

62 Ben Abdelmalek and Nouiri, “Study of trends”, 2020.

63 الباحث 1، 2025.

64 الباحث 3، 2025.

65 الباحث 3، 2025.

66 ملاحظات عامة خلال النقاشات والمقابلات.

67 Observations during round table “Civil Society Group”, personal communication, 18 April 2025 (“Civil Society Group”, 2025).

68 ملاحظات عامة خلال اجتماعات المائدة المستديرة والمقابلات.

69 ناشط في مجال السيادة الغذائية، 2025.

70 «مجموعة المزارعين»، 2025.

71 ناشط في مجال السيادة الغذائية، 2025.

72 الباحث 3، 2025.

73 ممثل UTAP، 2025.

74 الباحث 3، 2025.

75 «مجموعة المزارعين»، 2025.

76 الباحث 3، 2025.

77 Altieri, M.A. “Agroecology: the science of natural resource management for poor farmers in marginal environments”, Agriculture, Ecosystems & Environment 93, no. 1-3 (2002).

78 Wezel, A., S. Bellon, T. Doré, C. Francis, D. Vallod and C. David. “Agroecology as a science, a movement and a practice: a review”, Agronomy for Sustainable Development 29, no. 4 (2009).

79 Ameur, F., H. Amichi and C. Leauthaud. “Agroecology in North African irrigated plains? Mapping promising practices and characterizing farmers’ underlying logics”, Regional Environmental Change 20, no. 4 (2020).

80 Food Sovereignty activist, 2025.

81 الباحث 1، 2025.

82 ناشط في مجال السيادة الغذائية، 2025.

83 ممثل منظمة غير حكومية، 2025.

84 ناشط في مجال السيادة الغذائية، 2025.

85 الباحث 1، 2025.

86 «مجموعة المزارعين»، 2025.

87 ممثل UTAP، 2025.

88 «مجموعة المزارعين»، 2025.

89 «مجموعة المزارعين»، 2025.

90 ممثل اتحاد الفلاحة والصيد البحري التونسي، 2025.

91 ناشط في مجال السيادة الغذائية، 2025.

92 الباحث 1، 2025.

93 “Civil Society Group”, 2025.

94 ممثل منظمة غير حكومية، 2025.

95 Ajl, “Delinking, food sovereignty”, 2018.

96 Ajl, M. “Post-dependency perspectives on agriculture in Tunisia”, Review of African

Political Economy (2018).

97 Ajl, “Delinking, food sovereignty”, 2018.

98 الباحث 1، 2025.



برنامج «القافلة الخضراء» التابع للعربية لحماية الطبيعة في الأردن، حيث تم القيام بأعمال زراعية بالتعاون مع المزارعين الأردنيين في منطقة ضليل بمحافظة الزرقة، عام 2022. © العربية لحماية الطبيعة

الأردن

السيادة الغذائية وحوكمة الموارد المائية في الأردن

مريم الجعجع، ليسا شاهين، غابرييلا نويبرت، آية بسيسو

مقدمة

الغرض والنطاق

كشف تقرير «الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في الأردن، 2021-2030» أن 53 بالمئة من الأسر الأردنية معرضة لانعدام الأمن الغذائي، وأن من العوامل التي تفاقم هذه المشكلة «أزمة اللجوء السوري، وتراجع تحويلات الأردنيين في الخارج، بالإضافة إلى نقص الدعم المقدم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، وفي الآونة الأخيرة جائحة كورونا».[1] ولا يجب التعاطي مع هذه العوامل الخارجية بوصفها صدمات معزولة، بل بوصفها شواهد كاشفة لنقاط ضعف هيكلية في نظام غذائي يحتاج على الفور إلى إعادة توجيه بوصلته نحو السيادة الغذائية.

ويجب أن يبدأ هذا التوجه الجديد بالتركيز على منتجي الغذاء، فالمزارعون ذوو الحيازات الصغيرة، وهم شريان الحياة للنظام الغذائي المحلي في الأردن، لا يُمَدُّ لهم من شرايين الحياة سوى القليل على صعيد الدعم الزراعي وحقوق الحيازة والحماية الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، تظل المزارع الكبيرة، القادرة على الاستفادة من وفورات الحجم لتلبية الاحتياجات الغذائية المحلية، موجهة في معظمها نحو التصدير. يستورد الأردن حاليًا أكثر من 95 بالمئة من احتياجاته الغذائية من القمح والشعير وكامل احتياجاته من السكر[2] – وهذه محاصيل أساسية كانت في السابق صناعات محلية مهمة.[3] ولذلك، من الضروري تحليل السيرورات التاريخية والسياسية التي أدت إلى انفصال النظام الغذائي الأردني عن احتياجات منتجيه ومستهلكيه.

بحسب إحصاءات زراعية منشورة في 2023، لا يزرع الأردن سوى 58 بالمئة من الأراضي المصنفة صالحةً للزراعة أي 2.09 مليون دونم (وحدة قياس للأرض تعادل 1,000 متر مربع تقريبًا) في سياق انخفضت فيه الأراضي المزروعة بنسبة هائلة بلغت 47 بالمئة بين عامي 1983 و2023.[4] وهذا الاتجاه مُقلق بالنظر إلى أن 4 بالمئة فقط من مساحة أراضي الأردن مصنفة رسميًا صالحة للزراعة.[5] لكن توجد تساؤلات عما إذا كانت التصنيفات الحالية والتشريعات المرتبطة بها تعكس الإمكانات الزراعية الحقيقية للبلاد والحاجة الملحة لحماية الأراضي الزراعية، حيث فقد شمال غرب الأردن ما يقدر بـ 123 ألف دونم من الأراضي الزراعية البعلية بسبب التوسع العمراني وحده بين عامي 2000 و2015.[6]

ويضيق الخناق على هذه الإمكانات بسبب ترسيخ توصيف الأردن كبلد «فقير مائيًا»، ضمن خطاب تحليلي يغفل التقاليد الزراعية المحلية المتأقلمة مع الضغوط المناخية، فضلًا عن أنماط الاستغلال الاستعماري الاستيطاني والاستخراجي الإقليمي التي تستنزف موارد الأردن المائية، إذ لا تستثني الرؤية التوسعية لـ«إسرائيل الكبرى» الأراضي الخصبة لغور الأردن وموارده التي لطالما كانت هدفًا للمشاريع الزراعية الاستعمارية.[7] علاوة على ذلك، كشفت الإبادة الجماعية والإبادة البيئية وتسليح الغذاء والبيئة في غزة وعموم فلسطين التاريخية كيف يمكن هندسة المجاعة في سياقات يُحرم فيها شعب بأكمله من السيادة على غذائه وأرضه وموارده الطبيعية.

بناءً على أبحاث العربية لحماية الطبيعة وأنشطتها وتدخلاتها الميدانية لدعم المزارعين في الأردن، تتتبع هذه الدراسة العلاقة بين التحديات الهيكلية المذكورة أعلاه والصدمات الناشئة التي تفاقم هشاشة المزارعين في مراحل مختلفة من سلسلة القيمة. نركز على الواقع المعاش لزارعي الأرض والأسباب الجذرية وراء إعادة إنتاج ظروف هشاشتهم وتجريدهم من ملكيتهم. ونولي اهتمامًا خاصًا لتشكّل تجزئة الحيازات الزراعية ضمن أنظمة حيازة الأراضي، وبطبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين المزارعين، وآليات المساءلة الناشئة عن تسليع الأرض والإنتاج والعمل الزراعي. وبذلك، نتجنب الأطر التبسيطية التي تُوحد المزارعين أو تمجّد الزراعة الصغيرة أو الزراعة الأسرية من دون تفكيك السيرورات الرأسمالية التي تفتت الإنتاج الزراعي وتهندس انقسامات طبقية بعيدًا عن التنظيم الجماعي وأنظمة الإنتاج. على حد علمنا، تُعد هذه أول دراسة توثق منهجية الدورة الكاملة للإنتاج الزراعي في الأردن، من المدخلات إلى الأسواق، من منظور السيادة الغذائية.

وبالتوازي مع ذلك، نرسم خارطة السياسات والكيانات والترتيبات المؤسسية الناظمة لقطاعي الأغذية والزراعة، ونبحث في الكيفية التي غالبًا ما تُعالج بها التحديات الزراعية بطرق تعيد المزارعين إلى حالة ما قبل الأزمة، أي حالة الكفاح من أجل البقاء، ليمتصوا بذلك الصدمات الناجمة عن الظلم الهيكلي في النظام الزراعي والاقتصادي. نسعى من خلال التشاور مع جهات فاعلة مختلفة، تتموضع غالبًا في حالة تجاذب داخل النظام الغذائي، إلى إيجاد مجالات توافق حول التحديات الرئيسة وأوردنا توصيات في هذه الدراسة، لنخلق مساحة وأساسًا للحوار يربط بين وجهات النظر المتفرقة.

المنهجية

لقد طورنا نهجًا تشاركيًا متعدد الأساليب يركز على منتجي الأغذية المحليين والمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة والعاملين في القطاع الزراعي عبر 3 مسارات عمل:

جمع البيانات النوعية

جُمِعَت البيانات النوعية من 19 مناقشة جماعية و15 مقابلة معمّقة مع مزارعين وعاملين في القطاع الزراعي في الأغوار الشمالية والأغوار الوسطى والأغوار الجنوبية والزرقاء والمفرق، بالإضافة إلى مقابلات مع مصادر معلومات رئيسة وخبراء في عمّان. تركز هذه الدراسة في المقام الأول على صغار المنتجين الزراعيين الذين غالبًا ما تُستثنى أصواتهم من المشاورات الوطنية وعمليات وضع الاستراتيجيات، إلا أننا أجرينا أيضًا مقابلات مع منتجين متوسطي وكبار الحجم بهدف وضع التحديات والثغرات المتكررة التي تؤثر في منتجي الأغذية في سياقها الصحيح، بغض النظر عن حجم الحيازة. كما تم، خلال مرحلة جمع البيانات، الاستفادة من ملاحظات الخبراء ومصادر المعلومات الرئيسة ودمجها ضمن تحليل الدراسة.

عمليات تكرارية لتجميع البيانات الميدانية وتحليلها والتحقق من صحتها من خلال المشاورات التشاركية

عُقدت مشاورتان كجزء من عملية تكرارية للتحقق من صحة ودمج التحديات الرئيسية، والمسارات القائمة الحالية، والجهات الفاعلة داخل النظام الغذائي. شارك في المشاورة الأولى 73 مزارعًا ذوو حيازة صغيرة وعاملًا زراعيًا من مختلف مناطق غور الأردن، وجمعت بين مناقشات عامة مفتوحة، ومناقشات مجموعات عمل، واستطلاعات مركزة. وشارك في المشاورة الثانية أكثر من 100 جهة فاعلة، منها كبار صانعي القرار وصانعي السياسات والمؤسسات والوكالات العامة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والجمعيات ومؤسسات إنتاج المعرفة ونشرها والقطاع الخاص. اشترك بها 24 مزارعًا ذوي حيازة صغيرة وعاملًا زراعيًا، إلى جانب كبار المزارعين، في إطار تفاعلي أتاح سماع وجهات نظرهم في الجلسات العامة وعبر جميع مجموعات العمل المواضيعية.

عملية موازية للبحث الثانوي

تبعت البيانات النوعية والمشاورات بحوثٌ ثانوية مستمرة حول الأطر المفاهيمية والقانونية، والعوامل الهيكلية المتجذرة في السيرورات التاريخية

المتجسدة اليوم في السياسات والتدخلات المعاصرة، واستراتيجيات الأمن الغذائي وحوكمة المياه.

وقد استرشدت مسارات العمل المختلفة بـ 8 عوامل رئيسة للسيادة الغذائية مصنفة في المراحل الأساسية الثلاث للإنتاج الزراعي:

- التحضير: الوصول إلى الأراضي والمياه والتمويل وجودة هذه الموارد كشرط أساسي لإنتاج الغذاء.
- الزراعة: الوصول إلى مبيدات الآفات والأسمدة والبذور عالية الجودة بصفتها مدخلات زراعية حيوية؛ ودراسة الدور الأساسي لليد العاملة الزراعية من منظور قائم على الحقوق.
- ما بعد الحصاد: المشاركة العادلة للمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة في أنظمة التصنيع والتوزيع والتسويق بعد الحصاد كعامل حاسم في قدرتهم على الحصول على أسعار منصفة والحفاظ على استدامة سبل عيشهم.

لتقديم تحليل مركّز ومحكم ضمن الإطار الزمني المحدد للدراسة، اخترنا غور الأردن لإجراء مشاورات مع المزارعين. فالغور بوصفه سلة الغذاء الأردنية منطقة بالغة الأهمية لتحقيق السيادة الغذائية الأردنية، كما أن الكثافة العالية للمزارعين فيه تجعله موقعًا رئيسًا للتحليل بغية فهم التحديات الهيكلية التي يواجهها المزارعون. وقد شكل غور الأردن ساحة تجريبية لإصلاحات زراعية أسفرت عن تحولات في النظام الغذائي. كما أتاحت تربته الطميية الخصبة ومناخه المحلي الفريد إمكانية الزراعة على مدار العام؛ بيد أن ثروته المعدنية أسفرت بشكل متصاعد عن تشكل صراع بين الزراعة واستخراج الموارد.[8]

ولضمان ألا يضيّق تركيزُنا المناطقي نطاقَ التحليل، ساعدت المشاورات على المستوى الوطني والمقابلات الموجهة الإضافية والبحوث الثانوية في معالجة الثغرات المحتملة.

الأسس والمبادئ النظرية للحوكمة العادلة للأغذية والمياه

السيادة الغذائية

يجب أن يوضع مفهوم السيادة الغذائية ضمن المجالات شديدة التسييس ضمن حوكمة الأمن الغذائي الذي يُعرّف بأنه وضع «يتحقق حين يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بإمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى أغذية كافية وآمنة ومغذية تلبي احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية».[9] يختزل هذا التعريف للأمن الغذائي في توفر الغذاء ويُساوي «الوصول» إلى الغذاء بالوصول إلى السوق؛ أما السيادة الغذائية، بالمقابل، فتركز على وصول المجتمعات المحلية إلى الأرض والموارد الإنتاجية والمدخلات وقرارات الإنتاج والسيطرة عليها.[10]

يشير الحق في الغذاء – كما هو معترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الملزمة قانونًا التي وقع عليها الأردن وصدق عليها، كالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – إلى وجوب التعامل مع الأمن الغذائي بطريقة منهجية وليس كحق في الحصول على كمية محددة من السعرات الحرارية.[11] يربط التعليق العام رقم 12 بشأن الحق في الغذاء مفهومي «الوصول» و«التوافر» بإمكانية الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية، كما يقرّ بالحق في الحصول على تعويضات مناسبة في حال انتهاك هذا الحق.[12] ووفقًا لذلك، ينبغي تفعيل الحق في إنتاج الغذاء ضمن إطار من العدالة وتقرير المصير، ليس بوصفه طموحًا معياريًا فحسب، بل كالتزام قانوني ملزم. ومن خلال استخدام منظور قائم على الحقوق يعامِل الغذاء كمسألة سيادة وليس كسلعة فحسب، يمكن رصد الانتهاكات المنهجية التي تقوض الفاعلية المحلية وتحد من الوصول إلى الموارد الإنتاجية والثقافات الغذائية، ومعالجتها.

من المهم أيضًا معالجة المعيقات الخاصة أمام السيادة الغذائية في المنطقة العربية. فكما يشير الباحث ماكس آجل، لا يمكن إسقاط مفهوم السيادة الغذائية وعموم «المسألة الزراعية»، بصيغتها النظرية المستقاة من الخطاب في أمريكا الجنوبية حول الفلاحين والمزارعين المعدمين، على المنطقة العربية.[13] وعليه، يحلل هذا التقرير حالة انعدام ملكية الأراضي ليكشف عن وجود «تجذّر» وتوافر للأراضي استُهدفت باستمرار من خلال عمليات المصادرة الاستعمارية والعسكرية. ويشير آجل بحق إلى أن «الدول فقدت حرفيًا قدرتها الزراعية وحتى سكانها» وأن «الحرب كانت آلية محورية في هذا التقهقر التنموي».[14] ويؤدي هذا التقهقر المستمر إلى إعادة إنتاج التبعية المادية، بما يسهم في تدجين أشكال المقاومة الشعبية الناشئة في مواجهة ظروف المصادرة ونزع الملكية.

تحديد هوية المزارع

بدت حاجة واضحة إلى إزالة الغموض عن مصطلح «المزارع» خلال مشاوراتنا متعددة الأطراف، وظهرت خلافات حول كيفية تعريف المزارع. فقد ادعى كبار ملاك الأراضي والجهات الصناعية أنهم «المزارعون الحقيقيون»، في حين رفع المزارعون ذوو الحيازات الصغيرة أيديهم المتعبة ليؤكدوا أنهم هم من يرعون الأرض. ورغم إدراكنا لأهمية تنوع أحجام الزراعة، يتجنب تقريرنا اختزال المزارعين في هوية موحدة. وبدلًا من ذلك، يسعى إلى فهم كيفية ظهور فئات مختلفة من المزارعين عن طريق التفاعل والتفاوض مع نمط إنتاج رأسمالي، بما يكشف تباينات واضحة في الوصول إلى الأرض والمدخلات الزراعية ورأس المال، وكذلك في قدرات صنع القرار. نرتكز هنا على تصنيف الباحث لانزندورفر للمزارعين، المعدّل من الباحث أيدين، الذي يحدد بصورة عامة علاقات الإنتاج الاجتماعية في المشهد الزراعي الأردني.[15]

- يتمتع كبار المزارعين بقدر غير متناسب من رأس المال والنفوذ. ففي حين يوجّه بعضهم إنتاجه نحو السوق المحلي ويمنح الأولوية للاحتياجات الغذائية المحلية، يمتلك العديد منهم مزارع تجارية كبيرة تخدم الإنتاج التصديري. وفي هذه الحالات، تُعامل الزراعة بوصفها استثمارًا اقتصاديًا، ويُحافَظ على أنماط إنتاج كثيفة الاستخدام للمدخلات من خلال شبكات من مديري المزارع والوسطاء والعمالة المأجورة والمستأجرين.
- يعتمد المزارعون ذوو الحيازات الصغيرة في الغالب على العمالة الأسرية للحفاظ على الإنتاج؛ مع تفاوت واضح بينهم في إمكانية الوصول إلى الأراضي ورأس المال.
- وقد برزت فئة المزارعين المحاصصين والمستأجرين الذين لا يملكون أراضيَ في سياق اتساع ظاهرة ملكية الأراضي الغائبة. وتطورت هذه الفئة ضمن علاقات متفاوتة مع الملاك تتعلق بإدارة المزارع، وتقاسم عوائد الحصاد، وتحمّل تكاليف الإنتاج، وآليات الإيجار. وبصفتهم مشغّلين للمزارع، قد يعملون لدى ملاك الأراضي، كما قد يلجؤون بدورهم إلى تشغيل عمالة مأجورة.
- العمال المأجورون هم الفئة الأبعد عن وسائل الإنتاج، ويشكّلون قوة عمل متنقلة تُضطر إلى اتخاذ قرارات عالية المخاطر، عبر الانخراط في أعمال شاقة ومنخفضة الأجر، بهدف تأمين بقاء الأسرة وتحسين ظروفها المعيشية.[16] وفي الوقت نفسه، تشكّل هذه الفئة قوة أساسية في التحشيد للمطالبة بحقوق العمال.

على الرغم من أن هذه التصنيفات تضفي دقةً مفاهيميةً على العلاقات الطبقية بين المزارعين، إلا أن زريق وضرار ينبهاننا إلى ضرورة عدم التعامل مع هذه الفئات باعتبارها تصنيفاتٍ ثابتة وحتمية، وإلا تسبّب ذلك بتدخلات قاصرة الرؤية واستلاب هوية المزارع.[17] وبدلًا من ذلك يركزان على العلاقات بين الفئات، ويعتمد التقرير هذا المنظور لتحديد إمكانية بناء التحالفات بين المزارعين الذين يواجهون الأسباب الجذرية نفسها، رغم اختلاف أو تباين مواقعهم الاجتماعية.

العدالة

دخل مفهوم الانتقال العادل مؤخرًا في خطاب حوكمة النظم الغذائية لتعزيز التحول الشامل نحو أنماط إنتاج غذائي أكثر صداقة للبيئة. بيد أن الغموض حول ماهية العدالة المنادى بها والجهات المستفيدة، يثير تساؤلات حول أيّ الأصوات والمصالح والاحتياجات لها الأولوية في هذا الانتقال. علاوة على ذلك، تركز إنتاج المعرفة حول أطر سياسات الانتقال العادل في الشمال العالمي، موطن غالبية الانبعاثات التاريخية في الوقت الذي تقاوم بلدانه أي تخفيض جوهري للانبعاثات الكربونية، لا سيما فيما يتعلق بمجمعاتها الصناعية-العسكرية كثيفة الانبعاثات.

على الرغم من أن اتفاقية باريس تنص على وجوب إنجاز العمل المناخي «بطريقة لا تهدد إنتاج الغذاء» و«في سياق التنمية المستدامة والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر»، فقد أعطت مشاريع التخضير في المنطقة العربية والممولة من الخارج الأولوية للتشجير غير المنتج، مستغلةً الأشجار والأراضي الصالحة للزراعة كمواقع لتعويض الكربون لصالح الشمال العالمي.[18] وبالمثل، تركز برامج التكيف مع تغير المناخ عادةً على التقنيات والمدخلات والخبرات الغربية، ما يقوض الغرض المقصود منها والمتمثل في بناء الكفاءة والاستدامة المحلية. وتجاوبًا مع دعوة الباحثة دي بروين وآخرين إلى الدقة المفاهيمية في مناقشات العدالة في النظم الغذائية، يتناول هذا التقرير 3 أبعاد مترابطة للعدالة: التوزيعية والإجرائية والاعترافية.[19]

- تتعلق العدالة التوزيعية بالتوزيع العادل لتكاليف وفوائد عمليات الانتقال في النظم الغذائية.[20]
- تُعنى العدالة الإجرائية بتحديد من يُشرَك ويُستبعَد من عمليات صنع القرار، وبكيفية توزيع السلطة، وكيف تُخضَع هياكل الحوكمة للمساءلة.[21]
- تبحث العدالة الاعترافية في تحديد من أو ما يُعَدّ موضوعًا صالحًا للعدالة، وكذلك الأبعاد الزمنية والمكانية لاعتبارات العدالة، وفي علاقات المساءلة المرتبطة بها. ويُدرج هذا البعد كلًّا من العدالة التاريخية والعدالة بين الأجيال في إطار تحويل النظم الغذائية.[22]

يمكن أن يؤدي اختزال مفاهيم العدالة في أطر الانتقال العادل إلى حجب العوامل البنيوية الكامنة وراء الجوع وفقدان الأراضي الزراعية والتدهور البيئي،[23] وغالبًا ما يُعاد تأطيرها بدلًا باعتبارها أزمات مستجدة أو «صدمات» معزولة.

بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تُدرج مفاهيم بناء المرونة والصمود في خطاب الانتقال العادل ضمن حزمة واحدة. في هذا السياق، يحذر سوبري وشيرين من الخلط المبسط بين «مرونة التوازن» و«المرونة التطورية» في سياق تحولات النظم الغذائية.[24] ويستندان إلى تصنيف سكوت، وفيه تعمل مرونة التوازن على الحفاظ على النظم السائدة لإنتاج الغذاء من خلال صقل قدراتها على امتصاص الصدمات، في حين تسعى المرونة التطورية إلى التغيير النظامي.[25] في هذا السياق، تعمل العربية لحماية الطبيعة على تفكيك الطابع الاستعماري في خطاب المرونة من زاوية معالجة الأسباب الجذرية، مؤكدة أن «بناء المرونة يجب أن يشمل سياسات وإجراءات لا تساعد المجتمعات المحلية فحسب على التعامل مع 'نقاط الضعف' و'الأزمات' أو استيعابها، بل تعمل على حلها ومقاومتها ومنع تكرارها وتكرار مظاهرها».[26]

باختصار، تميل لغة الانتقال العادل غير المسيسة إلى التركيز على مستقبل مستدام مجرد، مع تجاهلها في الوقت نفسه الظلم التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي الذي يتردد صداه عبر النظم الغذائية. بدلًا من حصر العدالة على مجرد السعرات الحرارية المتناولة، نعيد توجيهها نحو الحق في البقاء على الأرض، والعودة إليها، واستصلاحها، ومقاومة اقتلاعنا منها.

الماء كأساس للسيادة الغذائية

يُعد الحصول على المياه الصالحة للشرب ركيزة أساسية للحفاظ على الحياة في النظم الغذائية السيادية والمجتمعات والنظم البيئية والمستقبل. ولهذا السبب، سُيِّسَت وسُلِّعَت وحوِّلَت إلى سلاح

منذ زمن طويل لتصبح أداة للنفوذ الجيوستراتيجي والاقتصادي. وفي المنطقة العربية، اندرجت تحديات المياه في إطار الندرة المتأصلة. على سبيل المثال، يصف تقرير لمجموعة البنك الدولي الأردن بأنه يواجه «أزمة مائية وجودية»، لأنه من «أكثر البلدان ندرة في المياه في العالم».[27] تبدو هكذا صياغة وكأنها تضع التهديد الوجودي في العوامل البيئية بدلًا من ربطه بسوء الإدارة واستخدام الموارد المائية كسلاح عبر الحدود. وقد استُغِلَ هذا التشخيص المضلل والمتعمد لتقييد قدرة المجتمعات المحلية على الوصول إلى المياه.[28] وعلى وجه التحديد، شكّلت الصورة النمطية التي صدّرها الاستعمار لبيئات الأراضي الجافة والصحراوية العربية على أنها قاحلة ومهملة عاملًا فعالًا في تفكك النظم الغذائية المحلية وتجريد المجتمعات المحلية من ممتلكاتها؛ فهو يبطل الممارسات الزراعية الأصلية المتوافقة مع الدورات الهيدرولوجية المحلية ويحول المياه نحو التشجير المدمر بيئيًا والإنتاج أحادي المحصول.[29] في بلاد الشام، يتجلى ذلك بشكل صارخ في الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بوصفه امتدادًا للجهود البريطانية لإعادة هيكلة و«ترشيد» تدفقات المياه الإقليمية بذريعة عدم استغلالها بالكامل.[30] من كل بقعة في فلسطين التاريخية مرورًا بينابيع البانياس في مرتفعات الجولان، ونهر الحاصباني-الوزاني ووصولًا إلى نظام الخزان الجوفي في لبنان، يكابد الأردن بدوره هذه الهيمنة المائية للاحتلال التي تقوض أنظمته الزراعية، إن لم يكن يتعمد إعاقة تنميتها.[31]

وللتغطية على الهيمنة المائية الإسرائيلية، والحفاظ على قدرتها التنافسية في الأسواق، شجعت الولايات المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الخارجية في مجال التنمية الاعتماد على الواردات.[32] وهنا، شهد الاستعمار ورأس المال توطيدًا أيديولوجيًا في مفهوم «المياه الافتراضية» الذي ظهر في المنطقة العربية في التسعينيات.[33] ينص هذا المفهوم على أن البلدان الموصوفة بـ«ندرة المياه» يجب أن تستورد الغذاء بدلًا من زراعته، وبالتالي تستورد المياه المضمنة في تلك السلع.[34] ومن المفارقات أن التوجه نحو تحقيق الأمن الغذائي القائم على التجارة في الأردن قد أسهم في إنتاج المحاصيل النقدية المستهلكة لكميات كبيرة من المياه كالطماطم.

وفي الوقت نفسه، أسهمت برامج التكيف الهيكلي، التي جاءت بتوجيه من مؤسسات بريتون وودز، في ترسيخ تسليع المياه من خلال آليات التسعير وأسواق المياه في المنطقة العربية. إن الترويج لنماذج استرداد التكاليف التي ترفع رسوم المياه، ينقل فعليًا تكلفة إعادة هيكلة السوق إلى منتجي الأغذية والاقتصادات الريفية.[35] وقد استند ذلك إلى حد كبير إلى توجه خارجي غير مدروس نحو ترشيد استخدام الموارد لإنتاج محاصيل «مربحة»، بالتوازي مع أجندة أوسع لإعادة تخصيص المياه بعيدًا عن الزراعة التي يُنظر إليها على أنها منخفضة القيمة، وتوجيهها نحو ما يُسمى بالاستخدامات غير الزراعية «ذات القيمة الأعلى».[36] وتستمر هذه النماذج من خلال برامج تأتي بصبغة مختلفة، كالإدارة المتكاملة للموارد المائية التي تنذر بتكرار النمط ذاته المتمثّل في نقل عبء المسؤولية إلى المستخدمين النهائيين، ولا سيما المزارعين، بدلًا من معالجة إخفاقات البنية التحتية والحوكمة المركزية.[37] عمَّقَ هذا التحول التفاوتات المائية والاجتماعية وأعاد تشكيل آليات تقييم استخدام المياه والمعرفة المائية، ليؤطر المياه باطراد بوصفها سلعة، وليهمّش المزارعين الرافضين أو العاجزين عن الانخراط في إنتاج المحاصيل النقدية الموجّهة للتصدير.

الحوكمة التشاركية

منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي الأول للأغذية في عام 1996، أصبحت مشاركة القاعدة الشعبية والمجتمع المدني جزءًا أساسيًا في «الحوكمة الرشيدة» في أطر الأمن الغذائي. ولئن رُوِّجَ لتلك المشاركة بوصفها منبرًا لتكريس الملكية المجتمعية والمساءلة، فإن الأدبيات النقدية تسلط الضوء على دور اختلال موازين القوى في هندسة معالم تلك المشاركة؛ أو الأدهى من ذلك، اتخاذها مطيةً للتنصل من المساءلة برمتها.[38] والحال أن التحول من تعددية الأطراف إلى تعددية أصحاب المصلحة في المحافل المتعلقة بالغذاء قد وسع نطاق مشاركة المجتمع المدني، لكنّه مكّن في الوقت نفسه الشركات من السيطرة على حوار

الأنظمة الغذائية تحت ستار توسيع مشاركة أصحاب المصلحة.[39]

ردًا على تغوّل الشركات، قاطعت حركات ومنظمات المجتمع المدني قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 ونظمت قمة مضادة لتحدي شرعيتها.[40] وفي هذه الفضاءات الدولية والحكومية الدولية التي تؤثر في حوكمة الأنظمة الغذائية العالمية، تنخرط منظمات المجتمع المدني من الجنوب العالمي في صراع مع التفاوتات الراسخة، بما في ذلك الأجندات المحددة مسبقًا التي تسعى إلى حصر مشاركتها في أدوار رمزية ومحدودة ضمن المراحل النهائية من صنع القرار.[41] تتجلى هذه الدينامية في تبني بعض منظمات المجتمع المدني العربية الممولة من الخارج شعار «العرب يأخذون زمام المبادرة» خلال مؤتمر الأطراف الثامن عشر (COP18) في عام 2012 الذي يخدم في نهاية المطاف مصالح الشمال العالمي في صرف الانتباه عن مسؤوليته في خفض الانبعاثات.[42]

ولمنع أن تصبح الحوكمة التشاركية أداة للسيطرة، يجب أن تنتقل من المشاركة الإجرائية والإدارية نحو الإنتاج المشترك للمعرفة التي من شأنها توجيه السياسة الزراعية وبرمجتها.

السياق التاريخي لحوكمة الغذاء والمياه في الأردن

قبل وقت طويل من قيام رسامي الخرائط البريطانيين برسم حدود شرق الأردن، كانت المنطقة تتسم بأشكال متعددة الطبقات ومتناغمة بيئيًا من الحياة والعلاقة مع الأرض. فقد عُثِرَ على أقدم قطعة خبز في العالم، يعود تاريخها إلى 14,400 عام، في الصحراء السوداء شمال شرق الأردن.[43] وعُثِرَ على بعض أقدم الأدلة على زراعة القمح والشعير (5,500-7,500 قبل الميلاد) في وادي قلات في الطفيلة.[44] كما كان السكر صناعة مزدهرة بلغت ذروتها خلال الفترة المملوكية (1250-1517 م) مع أسواق تصدير امتدت حتى فلورنسا بإيطاليا.[45]

تشكّلَ نظام الأغذية المعقد في الأردن واستمر بفضل الأنظمة الزراعية ما قبل الاستعمار التي انتظمت في الغالب حول أخلاقيات مجتمعية وتجسّد ذلك في تقليد المشاع، إذ أديرت أراضي القرية بطريقة جماعية لتحقيق التوازن بين خصوبة التربة، والوصول إلى المياه، والزراعة.[46] كما تداخلت هذه الترتيبات الزراعية مع نظم الرعي العرفية التي نظّمت الوصول إلى أراضي الرعي المشتركة واستخدامها. لقد ساهمت الابتكارات المحلية في إدارة المياه، من خزانات الأنباط في البتراء إلى المصاطب الزراعية في مرتفعات الأردن، في مواءمة الممارسات الزراعية مع الظروف المناخية والجيولوجية المحلية منذ زمن بعيد.[47]

سيّجت وطوّقت القوى المتعاقبة المشهد الزراعي الأردني الموسوم تاريخيًا بالمشاعية والتنوع. فمع بداية الحكم العثماني، واجهت تقاليد المشاع نظامًا جديدًا لتسجيل الأراضي وتقنينها، من بينها تصنيف الأراضي إلى فئات الميري (الأراضي الزراعية الحكومية)، والمتروك (الأراضي الجماعية)، والموات (الأراضي الحكومية المهجورة) – وذلك في المقام الأول لتسهيل إدارة الضرائب وتحصيلها.[48] انطلاقًا من الفرضية الاستعمارية القائلة بأن حيازة الأراضي الجماعية تعوق التحديث الزراعي، فكك الانتداب البريطاني (1921-1946) نظام المشاع عبر فرضه خصخصة الأراضي وتقسيمها وتسجيلها في السجل العقاري.[49] ومنذ عام 1927، سعى الانتداب إلى ترسيخ مفهومه لملكية الأراضي من خلال مسوحات عقارية واسعة النطاق حددت الحدود الدقيقة بين مطالبات ملكية الأراضي، بهدف إضفاء الطابع الرسمي على الملكية الفردية، وأنشأ دائرة الأراضي.[50] مع صدور قانون تسوية الأراضي لسنة 1933، فُرضت الملكية الخاصة، لكنّ المراعي الشاسعة في الأردن تُرِكت في الغالب في حالة فراغ قانوني أو أعيد تصنيفها في فئة الموات، وهو تهميش لغوي وقانوني للمطالبات العرفية والإمكانات الزراعية التي تشكل التخطيط المعاصر للأراضي.[51]

لتسهيل الانتقال من إنتاج الكفاف إلى الإنتاج الرأسمالي، سعى الانتداب البريطاني إلى الحصول على

أصناف بذور «محسنة»، وأعفى من الرسوم الجمركية على واردات الآلات، وأنشأ محطات تجارب زراعية.[52]

في مواجهة الإصلاحات الاستعمارية الأوسع نطاقًا، اتخذت المقاومة بين المجتمعات المحلية أشكالًا متنوعة، شملت رفض ضرائب الأراضي واستهداف البنية التحتية الاستعمارية وقطع واستخدام الأشجار في الغابات الحكومية التي منع الانتداب البريطاني استخدامها الإنتاجي.[53]

أعادت النكبة في 1948، الموسومة بالتطهير العرقي لأكثر من 750 ألف فلسطيني والإنشاء العنيف للدولة الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية، تشكيل المشهد الزراعي والديموغرافي في الأردن. فافتتاح ناقل المياه الوطني الإسرائيلي في عام 1964، وهو الذي يستولي على كميات هائلة من المياه من بحيرة طبريا، وإنشاء بنية تحتية مائية مهيمنة تستحوذ على التدفق من المنبع، سجل بداية احتكارٍ واسع النطاق ومستمر للموارد المائية عبر الحدود.[54]

وجاء بناء قناة الغور الشرقية الذي بدأ في عام 1959 – الممولة بمعظمها من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – ليحدث تحولًا في الزراعة في غور الأردن. فالقناة، بتوسيعها المساحة المروية، فتحت آفاقًا جديدة للزراعة الموجهة للتصدير والزراعة التجارية. وفي إطار سلسلة من الإصلاحات المرتبطة بالأراضي، دفعت جهات خارجية، مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، نحو إعادة تنظيم قطع الأراضي الكبيرة إلى قطع صغيرة ملائمة لزراعة الخضروات باعتبارها «محصولًا نقديًا جديدًا». ونتيجة لذلك، انخفض إنتاج محاصيل الحبوب بشكل كبير.[55] وفي حين كان أحد الأهداف هنا هو تشجيع مالكي الحيازات الصغيرة على زراعة المحاصيل النقدية، سمحت الدولة لأصحاب الأراضي بتسجيل الأراضي بأسماء أفراد الأسرة. زاد هذا الأمر من تفتت ملكية الأراضي داخل الأسرة الواحدة، بما في ذلك أفرادها المقيمين خارج منطقة الأغوار، بدلًا من إعادة توزيع تلك الأراضي بالضرورة على صغار الملاك بهدف الزراعة الفاعلة.[56] وتعززت ظاهرة تجزئة الأراضي وملكية الغائبين بالتوازي مع توسّع أنماط العمل المأجور والمحاصصة والإنتاج القائم على الإيجار للحفاظ على الزراعة المكثفة.

كما استلزمت مشاريع تنمية غور الأردن التي بدأت في الخمسينيات إدارةً مركزية لتوزيع المياه، إلى جانب إدخال المكننة الزراعية، والمبيدات الحشرية والأسمدة، وآليات تكامل السوق. وقد أُنشئت مؤسسات ائتمانية لتلبية الطلب المتزايد على السيولة. لكنّ شروط القروض التعجيزية مكنّت كبار المزارعين من الاستفادة بشكل أكبر من تدفقات الائتمان في حين اضطر المزارعون ذوو الحيازات الصغيرة إلى اللجوء إلى السوق الخاص للحصول على الائتمان غير الرسمي.[57] وبذلك ترسّخت مكانة المقرضين كفاعلين أساسيين في المشهد الزراعي الأردني.

على الرغم من التحول الزراعي غير المستدام، ظلّت الاستراتيجية الاقتصادية الأردنية تركز على إحلال الواردات وتعزيز الإنتاج المحلي وحماية الأسواق من المنافسة الأجنبية. وبناءً عليه، شكّل القطاع الزراعي نحو 40 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للأردن في خمسينيات القرن الماضي، مقارنةً بما يقارب 6.9 بالمئة في الوقت الحاضر، وهو تراجع يُعزى بدرجة كبيرة إلى عمليات تحرير القطاع لاحقًا.[58] منذ عام 1989 فصاعدًا، أسهمت برامج التكيف الهيكلي التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إعادة تشكيل المشهد الزراعي في الأردن من خلال حزمة من الإصلاحات في السياسات النيوليبرالية أدت إلى زعزعة استقراره. فقد دفعت شروط القروض نحو تفكيك أوجه الدعم والمساندة الزراعية العامة في الأردن، ورفع ضوابط الأسعار وإجراءات حماية الواردات، وخصخصة المدخلات الزراعية وخدمات الائتمان، وفرض تعرفة على المياه، بهدف توجيه استخدام المياه «الكفؤ» نحو الزراعة الموجهة للتصدير، إلى جانب الدفع نحو إعادة تخصيص الموارد المائية لصالح القطاعات غير الزراعية.[59] ومارس البنك الدولي ضغوطًا بذريعة تشويه السوق، من أجل حل مؤسسة التسويق الزراعي التي قادتها الدولة والتي أنشئت في الأصل لدعم المزارعين، بما في ذلك تحسين وصول المنتجين إلى المدخلات وتأمين منافذ لبيع المحاصيل.[60] تزامن خفض الدعم الحكومي مع انهيار أسواق التصدير

الرئيسة في العراق والخليج في أعقاب حرب الخليج عام 1991. وبسبب محدودية قدرتهم على الاستفادة من شبكات تجارية بديلة، تحمّل المنتجون عبء ارتفاع تكاليف المدخلات والتعرض لتقلبات السوق العالمي. أدت دوامات الديون العقابية واستملاك الأراضي عند التعثر في السداد إلى إجبار الكثيرين على التخلي عن الزراعة.[61] عزّز انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2000 التزاماته بتحرير التجارة ورسّخه في إطار قانوني ملزم، ما زاد ارتهان نظامه الغذائي بدرجةٍ أكبر لسوق بالغ الاختلال والتفاوت. فقد أغرقت الدول الغربية وغيرها من الدول الرئيسة المصدّرة للمنتجات الزراعية، والتي غالبًا ما تتمتع قطاعاتها الزراعية بدعم واسع، السوق الأردني بمواد غذائية أساسية رخيصة.[62] وقد سرَّعَ ذلك في تراجع حصة قطاع القمح الأردني، إذ كان يباع القمح المستورد بأسعار تفضيلية تقلّ عن تكاليف الإنتاج المحلي، كما برز القمح الأمريكي المستورد في السوق المحلي تحت شعار «المساعدات الغذائية» ذات الطابع الدبلوماسي.[63] وخفَّضَت عمليات إعادة الهيكلة المتتالية إنتاج القمح من نحو 300,000 طن من القمح في عام 1964 إلى 30,000 طن لا أكثر في عام 2022، وهذا لا يغطي سوى 3 بالمئة من احتياجات المملكة من القمح.[64] وقد أوقعت هذه الاختلالات التجارية الهيكلية الأردن في شرك إنتاج المحاصيل النقدية منخفضة القيمة والمستهلكة للموارد، لترسخ بالتالي هامشية الأردن في النظام الغذائي العالمي.[65]

بالإضافة إلى ذلك، أسهم الإقراض الموجّه إلى برامج التكييف الهيكلي في تعميق إضفاء الطابع السلعي على الأراضي الذي ترسّخ خلال فترة الانتداب البريطاني، ودفع باتجاه مزيد من تسويق الأراضي. واشترط قرض التكييف الهيكلي للقطاع الزراعي لعام 1994 ربط التمويل بتحرير سوق الأراضي من القيود التنظيمية في وادي الأردن، وذلك تحديدًا من خلال تمديد مدد الإيجار الخاص لتصل إلى 30 عامًا، بما أسهم في تخفيف القيود على تجميع الأراضي لتسهيل الإنتاج الزراعي واسع النطاق والموجّه للتصدير.[66] وبهدف توسيع التنمية القائمة على آليات السوق في المناطق الحضرية، سعى مشروع إصلاح تمويل الإسكان والقطاع الحضري لعام 1996 إلى زيادة توافر قطع الأراضي السكنية الأصغر حجمًا من خلال إصلاحات تنظيم استعمالات الأراضي، وتوسيع حقوق التطوير الممنوحة للمطورين من القطاع الخاص، وتبسيط الإجراءات التنظيمية، رغم أن هيئات التخطيط في الأردن اعترضت على هذه الإصلاحات ولم يُنفذ منها سوى جزء منها.[67] مع ذلك، مثّلت هذه التدابير محاولات خارجية لتوسيع دور رأس المال الخاص في تجميع الأراضي وتقسيمها وتخصيصها في الأردن.

وفي الوقت نفسه، أصبحت الأراضي خاضعة بشكل متزايد للمضاربة، وأُعيد تقييمها باعتبارها سلعة تستمد قيمتها من قابليتها للتبادل، بدلًا من «إمكاناتها الإنتاجية الزراعية».[68] وهكذا أُرسِيَ الأساس لتوحيد ملكية الأراضي على نحو بالغ التفاوت. اعتبارًا من عام 2017، امتلك 77 بالمئة من ملاك الأراضي أقل من 9.7 بالمئة من الأراضي الزراعية المملوكة للقطاع الخاص، في حين أن 0.5 بالمئة لا أكثر – وهم كبار ملاك الأراضي – امتلكوا 41.6 بالمئة.[69] مع تغير قيم الأراضي بسبب التوسع الحضري، قُسِّمَت الأراضي الزراعية وبيعت للتطوير السكني والتجاري، وقد أسفر ذلك عن تجزئة الوحدات الزراعية الإنتاجية. وقد فاقمت التشريعات التجزئة، ومنها القانون المؤقت رقم 79 (1966) الذي يسمح بتقسيم الأراضي إلى قطع لا تقل مساحتها عن 10 دونمات في المناطق التنظيمية، ونظام تنظيم استعمال الأراضي رقم 6 لسنة 2007 الذي يسمح بالبناء على الأراضي الزراعية.[70] تنعكس هذه العوامل مجتمعة في خسارة ما يقدر بنحو 1,690,000 دونم من الأراضي الزراعية لصالح المراكز الحضرية والمدن والقرى.[71] كشفت جائحة كورونا عن نقاط الضعف الهيكلية في النظام الغذائي، وقد دفع ذلك الحكومة إلى وضع الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي التي استبعدت إلى حد كبير منظمات المجتمع المدني الفاعلة وذات الصلة وصغار المنتجين من المشاركة الحقيقية. ومنذ ذلك الحين، صدرت عدة استراتيجيات أخرى، مثل الخطة الوطنية للزراعة المستدامة، بوساطة منظمات حكومية دولية، إلا أن أنماط المشاركة فيها بقيت رمزية.[72] ومن الثوابت في هذه الاستراتيجيات ترسيخ مكانة الأردن كمركز إقليمي للأغذية؛ وتعزيز دوره كمركز للتخزين واللوجستيات والتجهيز ونقل المعرفة والاستثمار. وفي حين لا تزال

الأعمال التجارية الزراعية الموجهة للتصدير تحظى بالأولوية، فإن قلة من المقاربات تسعى إلى معالجة عزلة صغار المنتجين والاعتماد الصارخ على الواردات.

من خلال عرض نتائجنا حول العوامل الرئيسة المحددة للسيادة الغذائية وحوكمة المياه، نكشف كيف تتجلى هذه التناقضات الهيكلية في النظام الغذائي الأردني.

تقييم السيادة الغذائية في الأردن من خلال الدورة الزراعية الكاملة

مرحلة التحضير

التمويل

يتمثّل الوصول إلى التمويل الخطوة الأولى في رحلة المزارع نحو الاستخدام المنتج للأراضي. يتيح التمويل الكافي والميسّر للمزارعين الاستثمار في المدخلات الزراعية والبنية التحتية والعمالة، بما يضمن استمرارية الإنتاج. لكنّ ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية وانخفاض عائدات المحاصيل دفعا العديد من المزارعين إلى البحث عن قروض من خلال آليات مختلفة، ما يعرضهم لدورات متكررة من المديونية أسقطت بدورها أهليتهم للحصول على التمويل. فعلى سبيل المثال، كان أكثر من 13 ألف مزارع في غور الأردن، بحلول عام 2023، مثقلين بالديون ويواجهون خطر الملاحقة القانونية بسبب احتمال التعثر في السداد.[73]

يمكن للمزارعين الحصول على التمويل من مصادر متعددة، تشمل البنوك التجارية، والبرامج الوزارية، ومؤسسة الإقراض الزراعي، وموزّدي المدخلات، إضافة إلى الممولين من القطاع الخاص. وتقدّم البنوك التجارية قروضًا بأسعار فائدة مرتفعة ومتغيرة في كثير من الأحيان، في سياق السياسات النيوليبرالية المرتبطة ببرامج التكيف الهيكلي.[74] وتنطوي هذه القروض على مخاطر عالية في حال تعثّر السداد، قد تفضي إلى اتخاذ إجراءات قانونية من قبل البنوك، بما في ذلك حجز أراضي المزارعين، استنادًا إلى ما تنص عليه المادة 28 من قانون التنفيذ الأردني رقم 25 لعام 2007 (المعدل عام 2025).[75] يحدد هذا القانون حدًا أدنى من الحماية من خلال حظر حجز الأراضي الضرورية لتأمين سبل عيش المزارع وأسرته، إلا أنه لا يضع تعريفًا واضحًا للعناصر التي تُشكّل هذه السبل أو معايير تقييمها. وعلى الرغم من أن تعديلات عام 2025 قد حظرت سجن المدينين، فقد أشار المزارعون والتجّار إلى أن مخاطر المديونية قد ازدادت؛ إذ أدّت هذه التعديلات إلى تقليص فرص الحصول على الائتمان، وبالتالي تقييد وصول المزارعين إلى التمويل من الدائنين في كل من القطاعين العام والخاص.[76]

تقدم الوزارات والبرامج الحكومية قروضًا بلا فوائد، بالشراكة مع البنوك الخاصة في الغالب، لا سيما للمشاريع المتعلقة بالمياه والأراضي في إطار الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.[77] قد يتلقى المزارعون أيضًا دعمًا عينيًا كالمبيدات الحشرية أو المساعدة في تركيب الألواح الشمسية من خلال مشاريع كتلك التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو).[78] لكن يكمن التحدي الأساسي في غياب وضوح معايير الأهلية والاختيار؛ إذ أفاد المزارعون بعدم وضوح ما إذا كانوا مؤهلين للحصول على هذه القروض أم لا، وغالبًا ما يفترضون مسبقًا عدم أهليتهم. ويعكس ذلك فجوة واضحة في آليات الإعلان عن فرص المنح والتمويل، فضلًا عن محدودية المرونة في التعامل مع المواعيد النهائية أو تجاوزها.

والأهم من ذلك، تُطلب ملكية الأراضي عادةً كضمان للحصول على بعض التسهيلات الائتمانية الكبيرة، ما يحدّ فرص الحصول عليها لدى المزارعين المستأجرين أو أولئك الذين يفتقرون إلى حقوق حيازة رسمية. بالمقابل، تقدّم مؤسسة الإقراض الزراعي قروضًا بفوائد صفرية أو منخفضة مع شروط مرنة لمالكي الأراضي أو مستأجريها بعد استيفاء معايير الأهلية.[79] على سبيل المثال، في عام 2019، صرفت المؤسسة ما مجموعه 27 مليون دينار أردني (قرابة 38 مليون دولار أمريكي) على شكل قروض لـ3,300

مـزارع بشرط امـتلاك أرض أو استئجارهـا.[80] وفي حالـة أخـرى، تمكـن المزارعـون ذوو الحيـازات الصـغيرة (سـواء مُلّاك أرضٍ أو مستأجريهـا) مـن الحصـول على قـروض بلا فوائـد مـن الصنـدوق عبر مشروع نفذتـه منظمـة غير حكوميـة دوليـة. وللتأهـل، كان على المـزارعين المشـاركة في مـدارس المـزارعين الحقليـة التابعـة للـمشروع والتي ركـزت على تدريبهـم على الممارسـات الزراعيـة الجيـدة، على أن تُستخـدم القـروض في شراء معـدات الـري واعتمـاد تقنيـات زراعيـة جديـدة.[81]

لكـنّ بعـض قـروض مؤسسـات الائتمـان، كتلـك المخصصـة للبنيـة التحتيـة المائيـة، تُطـرَح بسـقوف تمويليـة تتجـاوز الاحتياجـات المعتـادة للمـزارعين ذوي الحيـازات الصـغيرة. وقـد تسـفر هـذه الفروقـات عـن استخـدام غير فعـال للأمـوال، فقـد يضطـر المـزارع إلى توجيـه القـرض أو جـزء منـه نحـو نفقـات ملحـة أخـرى، بمـا يزيـد مـن احتماليـة التـعثر في السـداد. وتُحـدَّد الميزانيـات والمعـايير بصـورة مركزيـة في عمّـان، مـع هامـش محـدود للمواءمـة على المسـتوى الإقليمـي، وضعـف في قنـوات نقـل التقييمـات والملاحظـات مـن السياقـات المحليـة.

في ظـل محدوديـة التمويـل العـام أو غيـاب المنـح الكافيـة، يلجـأ المـزارع في أغلـب الأحيـان إلى الاقتراض مـن ممـولين مـن القطـاع الخـاص كالتجـار في سـوق عمّان المركـزي، والمشـاتل، والشركات الزراعيـة، وذلك عبر إصدار شيـكات مؤجلـة الدفع مقابـل الحصـول على رأس المـال. تترك هـذه الترتيبـات المـزارعين عرضـة لتقلبـات الأسـعار وخسـائر الإنتـاج الناجمـة عـن عـدم الاستقـرار السيـاسي والاقتصـادي، والبنيـة التحتيـة غير الملائمـة، والصدمـات المناخيـة. وفي بعـض الحـالات، قـد تتجـاوز تكاليـف النقـل المرتفعـة الأربـاح المتحققـة، مـا يدفـع المـزارع إلى تـرك المحاصيـل بـدلًا مـن بيعهـا بخسـارة. ولا يفـرض مشـغلو سـوق عمّـان المركـزي فوائد مباشرة، إذ تتحقـق أرباحهـم أساسًـا مـن إعـادة بيـع منتجـات المـزارعين ولا يتحملـون أي مخاطـر في حالـة تلـف المحصـول. قـد يترتـب على التعثر في سـداد هـذه الديون اتخـاذ إجـراءات قانونيـة مـن شـأنها إجبـار المـزارعين على بيـع أراضيهـم أو حتى رهـن منازلهـم كضمـان، إذ لا يملكـون في الغالـب أصـولًا أخـرى يمكنهـم استخدامهـا لضمـان القـروض.

تواجـه أنظمـة التمويـل هـذه تحديـات هيكليـة تحـد من فعاليتها:

- يسـاهم ارتفـاع تكاليـف المدخـلات، إلى جانـب انخفـاض عائـدات بيـع المحاصيـل، في تراكم الديون ونقـص السـيولة، ما يحـد من قـدرة المـزارع على تغطيـة تكاليـف الإنتـاج أو الاسـتمرار في زراعـة أرضـه.
- تنقل القـروض الزراعيـة واتفاقيـات التمويـل غير الرسـمية معظـم المخاطـر إلى المـزارع.
- يفيـد المزارعـون بوجـود محدوديـة في تنوع خيـارات التمويـل وضعـف الوعي بهـا، ويرجع أحـد أسـباب ذلـك إلى عـدم وجـود قاعـدة بيانـات شـاملة وموثوقـة للممولين والأدوات المتاحـة. ونتيجـة لذلـك، لا يعي العديـد من المزارعين ما إذا كانـوا مؤهلين للحصـول عليهـا ولا كيفيـة التقـدم لبرامج القـروض بـلا فوائـد. كمـا أن ضعـف القـدرات المؤسسـية داخـل جمعيـات المزارعين يحـدّ من قدرتهـم على إعـداد مقترحات للحصـول على التمويـل.
- ويؤدي ضعـف التنسيق بين الهيئـات الحكوميـة ومؤسسـات الائتمان ومنظمات المجتمع المدني إلى تفاقـم التحديـات الهيكليـة، بمـا يفضي إلى ازدواجيـة في الدعـم أو توجيـه قـروض نحـو محاصيـل لا إمكانيـة لريّهـا بسـبب نقـص الميـاه.
- ولا تزال موازين القـوة تميـل لصالـح الممولين من القطاع الخـاص والمؤسسـات المركزيـة، ما يحدّ من القـدرة التفاوضيـة لصغـار المنتجين ويقلّـص من مشـاركتهم في تحديـد أولويـات التمويـل.
- ويُسـهم ضعـف آليـات المتابعـة والمسـاءلة بعـد صرف القـروض، إلى جانـب غيـاب الشـفافية بشـأن معـدلات التعثر في السـداد أو أسـبابها الجذريـة، في تقويـض الثقـة في المنظومـة.

وتـؤدي محدوديـة أدوات التخفيـف مـن المخاطـر إلى تعقيـد هـذه التحديـات بشـكل إضـافي. وعلى الرغـم مـن الإجـراءات الحكوميـة الأخيرة، بمـا في ذلـك قانـون صنـدوق التكافـل للحـد مـن المخاطـر الزراعيـة رقـم 5 لسنـة 2025 الـذي أعـاد هيكلـة صنـدوق إدارة المخاطـر

الزراعية السابق لعام 2009، فإن هذه التدابير لا تزال غير كافية لإعادة بناء الثقة بين المزارعين والمستثمرين.[82] طالت التعديلات الحالية هيكل العضوية ومعايير الأهلية، لكن النطاق لا يزال يركز بشدة على المخاطر المتعلقة بالمناخ، مع استبعاده المخاطر الأخرى كالحرائق (سواء أكانت متعمدة أم طبيعية). وللحصول على التعويض، يجب على المزارع تقديم مطالبة من خلال مديرية الزراعة المحلية التابعة لوزارة الزراعة. غير أن معظم المزارعين ممن قابلناهم اكتفوا بالتكهنات حول كيفية الحصول على التمويل أو ما يغطيه؛ ولم يكونوا على علم بآلية تقديم المطالبة. وعلى الرغم من أن تعديلات عام 2025 توفر تغطية أوسع تتجاوز أضرار الصقيع؛ ولجانًا فنية متخصصة للإشراف على التقييم والصرف؛ ومعدلات تعويض أعلى، بما في ذلك تغطية جزئية للمنتجين الصغار غير المسجلين، تظل فعاليتها في تلبية احتياجات المزارعين وسد فجوات الوعي بحاجة إلى التقييم.

الأرض

يخضع الوصول إلى الأراضي في الأردن، بوصفه ركيزة أساسية للسيادة الغذائية، لنظام معقّد ومتداخل، وغالبًا ما يتسم بالتعارض. ولا تزال هناك تساؤلات قائمة بشأن حجم الأراضي المزروعة حاليًا، ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة، إضافة إلى المساحات التي يمكن استصلاحها لأغراض الإنتاج الزراعي. وفي حين أن 4 بالمئة فقط من المساحة الإجمالية للمملكة (أقل من 4 ملايين دونم) مصنفة رسميًا صالحة للزراعة، أفاد وزير الزراعة السابق في عام 2020 أن 25 مليون دونم صالحة للزراعة.[83] يثير هذا التباين الكبير تساؤلات حول مدى عكس التصنيفات الرسمية للإمكانات الزراعية في الأردن، وما هي العوامل الهيكلية التي تعوق الزراعة. وبناءً على ذلك، يؤدي سوء التخطيط وتنافس القطاعات المختلفة على استخدام الأراضي إلى وضع المنتجين في مواجهة غير متكافئة مع رأس المال، بما يفضي في نهاية المطاف إلى تقويض السيادة الغذائية.

كما أن حماية الأراضي الزراعية بوصفها أولوية وطنية لا تزال هشة. يركز قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم 79 لسنة 1966 ونظام تنظيم استعمال الأراضي رقم 6 لسنة 2007 سلطة اتخاذ القرار إلى حد كبير في يد مجلس التنظيم الأعلى الذي يمكنه تنسيب إعادة تصنيف الأراضي الزراعية، في حين تقتصر مشاركة وزارة الزراعة على صفة المراقب رغم وجود وزارات أخرى تتمتع بحق التصويت، ودون تمثيل المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي.[84] كما أن تشتت الحوكمة بين مؤسسات التنظيم الحضري – بما في ذلك مجلس التنظيم الأعلى والمجالس الإقليمية وسلطة وادي الأردن – يقوض أكثر الحماية المنسقة للأراضي الصالحة للزراعة، ويجعلها عرضة للتحويل إلى استخدامات غير زراعية.[85] انعكس ذلك في فقدان حوالي 47 بالمئة من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة في الأردن بين عامي 1997 و2017، وفقدان 233 ألف دونم بسبب الزحف العمراني، وهي أراضٍ تقع في مناطق زراعية رئيسة تتلقى أكثر من 350 ملم من الأمطار سنويًا.[86]

يفاقم ضغط الإنتاج المكثف على مساحة أراضٍ آخذة بالتقلص والتدهور، إذ تسجل 41 بالمئة من أراضي الأردن انخفاضًا في الإنتاجية.[87] وتُلقى المسؤولية عن ذلك في أغلب الحالات على المزارعين والرعاة البدو، في تكرار للسرديات الاستعمارية التاريخية التي ألقت باللوم على «الرعي الجائر» لتبرير الاستيلاء على الأراضي.[88] تتجاهل هذه السردية الحاجة إلى وضع ضمانات ضد تجزئة الأراضي الزراعية وتنسيق جهود الاستصلاح لتلبية الاحتياجات المتنوعة للمنتجين الأردنيين فيما يتعلق بالأراضي وحيازتها.

وكشفت مجموعات النقاش الجماعية المركزة التي عُقدت في غور الأردن أن تقسيم الميراث والنزاعات لفرز قطع الأراضي ذات الملكية المشتركة تزيدان من تفاقم حالة التجزئة. تتقاطع هذه النزاعات مع علاقات النوع الاجتماعي مما يعقد حماية حيازة الأراضي، ويسلط الضوء على التوزيع غير المتكافئ للمخاطر والمنافع داخل الأسر والمجتمعات المحلية. وفي حين تعزز الاستراتيجيات الوطنية، ومنها استراتيجية أصحاب المصلحة في حوكمة وإدارة الأراضي، أمن الحيازة والإدارة التشاركية للأراضي بين النساء والشباب، فإنه لا يزال بطيئًا التقدّم في تطوير آليات تنفيذية تستجيب للتعقيدات الاجتماعية في الريف وللأسباب البنيوية الكامنة وراء حرمان الريفيين من ملكية الأراضي.[89]

تشكّل أراضي الدولة، البالغة 70 بالمئة من مساحة الأردن، مصدر توتر كبير.[90] وعلى الرغم من الاستراتيجيات الوطنية التي تشجع على استصلاح الأراضي الزراعية، لا تزال الجهات الفاعلة تواجه عوائق في الوصول إلى أراضي الدولة لتعزيز الإنتاج الغذائي المحلي. تشرف دائرة الأراضي والمساحة على أراضي الدولة بموجب قانون الملكية العقارية رقم 13 لسنة 2019؛ وتتولى إدارة عمليات التأجير والتخصيص والاستملاك،[91] غير أن نطاق تفويضها نادرًا ما يراعي التعقيدات الاجتماعية المرتبطة بأنماط الإنتاج، ما يؤدي إلى تهميش تمثيل المستأجرين والرعاة والعمال المأجورين في الاعتبارات المتعلقة بحوكمة الحيازة. والجدير بالذكر أن العديد من المزارعين قد أعادوا تأهيل هذه الأراضي وأقاموا فيها وزرعوها لعقود، إلا أنهم ما زالوا يواجهون حالة من عدم اليقين القانوني واحتمال فرض العقوبات عليهم بسبب التعدي.[92]

تتقاطع هذه التفاعلات مع الإطار التشريعي الأوسع لاستملاك الأراضي في الأردن. بالإضافة إلى إدارة أراضي الدولة عبر دائرة الأراضي والمساحة، يمكن استملاك الأراضي الحكومية والخاصة على حد سواء لتنفيذ مشاريع تُصنّف ضمن «المنفعة العامة» بموجب الدستور. كما تُخوَّل سلطة وادي الأردن، وفقًا للمادة 21 من قانون تطوير وادي الأردن، حق الاستملاك والحيازة الفورية للأراضي داخل منطقة السلطة بشكل فوري، وبموافقة مجلس الوزراء.[93] في المقابل، ينص الدستور على عدم جواز استملاك أي ملكية خاصة دون «تعويض عادل».[94]

لكن يتعارض قانون الملكية العقارية رقم 13 مع هذا، إذ تسمح المادة 192 منه باستملاك ما يصل إلى 25 بالمئة من قطعة الأرض من دون تعويض «لأغراض إنشاء طريق».[95] علاوة على ذلك، لا تعترف المادة 186 صراحةً بأحقية التعويض في حالات الإدارة القبلية أو الحيازة العرفية أو الإشغال «غير القانوني»، بما يوجه فهم العلاقة بين الناس والأرض على أساس الملكية الفردية السلعية.

يجمع القانون بين أكثر من 13 تشريعًا و19 لائحة، ويسهل إلغاء الملكية المشتركة، وتبسيط معاملات الأراضي، وتحويل أراضي الميري إلى ملكيات خاصة، وتحفيز الاستثمار.[96] تسمح المادة 96 بالتصرف في العقار المملوك على الشيوع من قِبل مالكي ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الحصص السهمية، دون الحاجة إلى موافقة باقي الشركاء أو حتى اعتراضهم، شريطة أن تكون الحصص المتبقية غير قابلة للقسمة بصورة منفردة أو مجتمعة. وفي ظل انحصار خيارات الأطراف المعترضة في التخارج أو القبول ببيع أو شراء حصصها بأسعار منخفضة قد لا تعكس خسائر سبل العيش الفعلية، فإن ذلك يقوّض إمكانات تحقيق تعويض عادل للفئات المهمشة اجتماعيًا واقتصاديًا، بما في ذلك المجتمعات الريفية.[97]

وسهلت التعديلات الأخيرة لقانون الملكية العقارية تملّك الأجانب للعقارات في مناطق محددة، بما في ذلك لغير الأردني الذي يحمل جنسية أي دولة عربية، وكذلك الكيانات القانونية، والشركات، والجمعيات، والأحزاب السياسية، والمؤسسات الخيرية، والأندية الرياضية، والهيئات الدينية.[98] ينعكس هذا التدفق الرأسمالي إلى سوق الأراضي الأردنية في إفادات العديد من المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة الذين أشاروا إلى أن مشترين أجانب عرضوا عليهم أسعارًا تتراوح بين ثلاثة وأربعة أضعاف السعر السوقي لأراضيهم الزراعية. وفي حين اعتبر بعضهم ذلك فرصة لتأمين رأس المال وسداد الديون، رفض آخرون البيع، خشية أن يشكّل ذلك مدخلًا لأنماط أوسع من نزع الملكية والتجريد من الحيازة.

ويتجلى التجريد من الملكية أيضًا من خلال تحويل الأراضي الزراعية إلى استخدامات استخراجية. وقد ظهر ذلك بوضوح خلال المقابلات في غور الصافي في غور الأردن، حيث يدور الحديث عن عمليات استملاك مرتقبة للأراضي دون توفير معلومات كافية أو إشراك مناسب للمجتمعات المتأثرة، وبغياب تعويضات واضحة من الجهات المعنية.

في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2025، صادق مجلس الوزراء الأردني على طلب استملاك تقدمت به دائرة الأراضي والمساحة للاستحواذ على قرابة 3,499 دونمًا من الأراضي في غور الصافي وغور فيفا لصالح مشروع سكة حديد، يربط منشآت شركة البوتاس العربية في غور الصافي بالميناء الصناعي في العقبة، بالإضافة إلى

«أغراض ومشاريع» أخرى للشركة. وتشير المعطيات إلى أن نحو 62 بالمئة من الأراضي المستملكة (2,179 دونمًا تعود ملكيتها إلى 76 عائلة). أما المساحات المتبقية – المملوكة لجهات حكومية من بينها سلطة وادي الأردن ومؤسسة الإقراض الزراعي – فهي مؤجرة لمزارعين من المنطقة منذ عقود وتشكل مصدر رزق لهم إلى جانب العمّال الزراعيين المشتغلين فيها.

لقد أغفلت دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي التي أُجريت للمشروع التشاور مع الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمعات الزراعية المتضررة ومنظمات المجتمع المدني والوزارات ذات الصلة، ومنها وزارة الزراعة، كما أخفقت في إجراء تقييم كافٍ للآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشروع، وفي عرض نتائجه على اللجنة الفنية المختصة، خلافًا لما ينص عليه نظام التصنيف والترخيص البيئي رقم 69 لسنة 2020.[99] ومؤخرًا تبين نقل مسار سكة الحديد المقترح من موقع الاستملاك إلى موقع جديد مع إبقاء قرار استملاك 3,499 دونمًا لصالح شركة البوتاس، حيث إن ما يقارب 60 بالمئة من المساهمين هم جهات غير أردنية.

إن هفواتٍ جسيمةً كهذه تبعث على بالغ القلق والريبة حيال قرارٍ يُنذر بالتفريط ببعض الأراضي الزراعية الوطنية ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة وغير القابلة للتعويض، فضلًا عن المساس بسبل عيش مجتمعاتٍ بأسرها تُشكل مصدر رزق لها.

علاوة على ذلك، لا يمكن فصل استملاك الأراضي الزراعية في غور الأردن عن الموقع الجيوسياسي لها كونها تقع في المنطقة الممتدة على طول أطول حدود مع فلسطين المحتلة، حيث عمد المستعمرون وقوات الاحتلال إلى إشعال حرائق عابرة للحدود بهدف توسيع «المنطقة العازلة» في الغور ما أدى إلى تقييد وصول المزارعين إلى أراضيهم والحدّ من قدرتهم على زراعتها.

حوكمة المياه لأغراض الزراعة

يُعرَف الأردن على نطاق واسع بأنه أحد أكثر بلدان العالم معاناةً من ندرة المياه؛ غير أن اختزال هذه الندرة في كونها مجرد أزمة وشيكة ناجمة عن تغيّر المناخ يتجاهل الأبعاد الاجتماعية والسياسية التي أسهمت في تشكيلها، بما في ذلك الاستحواذ على المياه العابرة للحدود، واستغلال الأحواض المشتركة بالضخ الجائر للمياه الجوفية، وارتفاع الطلب الحضري والصناعي، فضلًا عن ضعف البنية التحتية وسوء الإدارة.[100] وبالفعل، لا يمكن تجاهل الطابع الملح لمشكلة نضوب المياه في الأردن والتأثيرات المتسارعة لتغير المناخ لا سيما في فترات الجفاف الممتدة، وتزايد الفيضانات المفاجئة، وتلف المحاصيل. في الوقت ذاته لا يمكن اختزال الصراع على المياه في افتراضات الندرة الحتمية. فاستعادة السيطرة على المياه وسلامتها وتحديد أنماط استخدامها ومعانيها الاجتماعية، تتطلب مواجهة البنى الاستعمارية والنيوليبرالية التي تعيد توجيه المياه بعيدًا عن إنتاج غذائي قائم على السيادة الغذائية.

تشكل المياه الجوفية العمود الفقري للري، إذ توفر قرابة 210 مليون متر مكعب سنويًا، تليها المياه السطحية ومياه الصرف الصحي المعالجة التي يتزايد الاعتماد عليها، لتشكّل مجتمعةً إجمالي مصادر الري في البلاد. وإذ يُخصَّص نحو 48.6 بالمئة من إجمالي مصادر المياه في البلاد لأغراض الري، يتحمل صغار المنتجين العبء الأكبر من ندرتها، ويواجهون عدم المساواة في الوصول إلى المياه وضغوطًا متزايدة تدفعهم إلى التخلي عن الزراعة.[101] تصوّر السرديات السياسية السائدة، المدعومة من المنظمات المتعددة الأطراف والجهات المانحة، الزراعة بوصفها قطاعًا مستهلكًا غير فعال للمياه، وتدفع نحو إعادة توجيه الموارد المائية نحو الاستخدام الحضري والصناعي والإنتاج الموجه للتصدير، وفي هذا السياق، يُطرح أن «السبيل الوحيد للحد من الضخ الجائر يتمثل في تقليص الاستخدام الزراعي ورفع كفاءة استخدام المياه».[102] تتجاهل هذه المقاربة الغذاء بوصفه ضرورةً أساسية. كما تستمر هذه السرديات رغم ما يعتري البنية التحتية للمياه في الأردن من اختلالات منهجية؛ إذ أفادت وزارة البيئة عام 2023 بأن شبكة الصرف الصحي لا تغطي سوى نحو 70 بالمئة من الأسر، ما يعكس استمرار فقدان المياه في القطاعات غير الزراعية.[103]

يتسم الإطار التشريعي والإداري للمياه في الأردن بالشمول والمركزية. وتتولى وزارة المياه والري

مسؤولية صياغة السياسة الوطنية للمياه والتخطيط وإدارة الموارد المائية. وتحت مظلتها، تدير سلطة المياه، المستحدثة بموجب القانون رقم 18 لسنة 1988، جميع خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي، وتمارس دور الذراع التشغيلي للوزارة.[104] بموجب هذا القانون تعتبر جميع الموارد المائية ممتلكات للدولة؛ ويحظر أي أعمال تتعلق بالمياه أو الصرف الصحي من دون موافقة سلطة المياه؛ كما تمنح السلطة رخص استخراج المياه الجوفية وحفر الآبار وتوزيع مياه الري على المستخدمين وتعيين أعضاء مجالس المياه في المناطق. وبالتوازي مع ذلك، تتمتع سلطة وادي الأردن، المستحدثة بموجب قانون تطوير وادي الأردن المؤقت رقم 18 لسنة 1977 (المعدل بالقانون الدائم رقم 19 لسنة 1988)، بصلاحيات تطوير وإدارة الموارد الأرضية والمائية، بما فيها البنية التحتية للري في غور الأردن.[105]

يؤكد نظام مراقبة المياه الجوفية رقم 85 لسنة 2002 حصرية الدولة في تنظيم وإدارة موارد المياه الجوفية، ويشترط الحصول على رخص مسبقة لاستخراجها مع تحديد حدّ أدنى لمساحة الأرض وغيرها من الشروط اللازمة لمنح الترخيص، فضلًا عن منح سلطة المياه صلاحية استملاك الآبار العامة والخاصة.[106] تضع سياسة استدامة المياه الجوفية لعام 2016 أولويات حماية مناطق تغذية المياه الجوفية وتفرض قيودًا على ترخيص الآبار وشروطًا لمصادرة الحكومة لحقوق استخدام المياه في حالة الأغراض ذات الأولوية الأعلى مع تقديم التعويض.[107] وفي الآونة الأخيرة، أضاف إطار تنظيمي صادر في العام 2022 لحفر آبار المياه الجوفية في وادي الأردن شرط أهلية جديد ضمن متطلبات الترخيص بربطه بوحدات زراعية محددة وشروط ملكية، مع إلزام المزارعين بتقديم ضمانات مالية، والسماح لموظفي سلطة وادي الأردن وسلطة المياه بمراقبة الاستخدام.[108] تشير مقابلاتنا مع المزارعين إلى أن تكاليف حفر الآبار باهظة لصغار المنتجين بسبب ارتفاع متطلبات الاستثمار الرأسمالي. وقد اكتشف العديد من المزارعين، الذين دفعتهم ندرة إمدادات المياه إلى تحمّل هذا العبء، أن مياه الآبار غالبًا ما تكون عالية الملوحة، ما يستلزم استثمارات إضافية لمعالجتها أو تحليتها.

كما تمارس الجهات الفاعلة في القطاع الخاص تأثيرًا كبيرًا: فقد حصلت شركة البوتاس العربية على حصص مائية تفضيلية مقابل تمويل بناء السدود، في حين تبقى الأراضي الخصبة «عطشى»[109] نتيجة اختلالات توزيع المياه. ويمارس المانحون والوكالات الدولية تأثيرًا قويًا من خلال تمويل برامج مائية كبرى، ويروجون في الغالب لتقنيات زراعية كالزراعة المائية على أنها الحل «المنقذ» لمشكلة ندرة المياه. إلا أن هذه المشاريع، في كثير من الحالات، تكون منفصلة عن السياق المحلي واحتياجات المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة، ما يحدّ من فعاليتها على أرض الواقع.[110] تتسم هذه التقنيات بارتفاع تكلفتها وصعوبة صيانتها، ما يؤدي في كثير من الحالات إلى تعذّر استدامتها بعد انتهاء دعم المانحين. كما تتطلب كميات كبيرة من المياه العذبة لتشغيلها، وتقتصر على محاصيل محددة ذات قيمة غذائية منخفضة يحقق فيها الأردن أصلًا قدرًا من الاكتفاء الذاتي، الأمر الذي يثير تساؤلات حول فعالية هذه التدخلات في الإسهام بتحقيق السيادة الغذائية.

تزداد أهمية جمعيات مستخدمي المياه مع توجّه سلطة وادي الأردن نحو نقل إدارة التوزيع إليها؛[111] غير أنها لا تزال تفتقر إلى إطار قانوني مخصص ينظم آليات عملها ويحدد أسس المساءلة فيها، ما يرفع من مخاطر ضعف الفعالية أو الوقوع في علاقات الاستتباع.[112] كما تعمل كل منطقة جغرافية ضمن هياكل إدارية مختلفة، وتنعكس داخل هذه الجمعيات موازين القوى المحلية، الأمر الذي يعيد في كثير من الأحيان إنتاج التفاوتات القائمة ويعمّق تهميش المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة والمزارعين الفقراء.

أين صغار المنتجين في هذا المشهد؟ توجد عدة عوامل تعقد وصولهم إلى المياه. فالمتطلبات القانونية الصارمة، من قبيل شرط ملكية الأرض للحصول على رخص حفر الآبار، تُصَعّب على مزارعي أراضي الدولة أو الأراضي المقسّمة الوصول إلى المياه الجوفية. غالبًا ما تميل عملية تخصيص المياه لصالح المستخدمين الصناعيين والمشاريع الكبيرة، بينما يُترك صغار المنتجين في منافسة على موارد محدودة، في ظل حواجز إدارية وقانونية أكثر تشددًا، وتكاليف متزايدة

تشمل نفقات الكهرباء اللازمة لتشغيل مضخات المياه، فضلًا عن احتمالات التعرض لغرامات مالية. ويتفاقم هذا الوضع نتيجة ازدياد معدلات التبخر المرتبطة بتغير المناخ، إلى جانب تدهور البنية التحتية للمياه، إذ يُفقد 50 بالمئة من المياه بسبب التسربات وضعف الكفاءة.[113] ونتيجة لذلك، يقع العديد من المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة في دائرة المديونية للمؤسسات الوطنية، والذين قد يضطرون إلى الاعتماد على مصادر مياه غير رسمية مرتفعة الكلفة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤثر تدهور جودة المياه السطحية بسبب التلوث – كما في حالة سد الملك طلال – سلبًا على جودة المحاصيل، ما يضطر المزارعين في كثير من الأحيان إلى اعتماد وسائل معالجة بديلة تنطوي على تكاليف إضافية.[114] ومن بين 70 مزارعًا شملهم الاستطلاع، أفاد 17 بالمئة بأن جودة المياه رديئة، و61 بالمئة أن مياه الري متوسطة الجودة. كما أشار صغار المنتجين والمزارعين إلى أن فجوات المعلومات ومحدودية الشفافية العامة بشأن جداول توزيع المياه وتوافرها تعيق قدرتهم على التخطيط الفعّال. وأفاد معظم المشاركين في الاستطلاع (76 بالمئة) بأن حصص المياه المخصصة لهم غير كافية لأغراض الري؛ إذ عزا بعضهم ذلك إلى الندرة المائية وتغيّر المناخ، بينما أرجع آخرون الأمر إلى انخفاض الحصص وعدم عدالة التوزيع من قبل سلطة وادي الأردن.

لا يمكن فهم هذه التحديات بمعزل عن السياق الجيوسياسي الأوسع. إذ إن 40 بالمئة من موارد المياه في الأردن موارد عابرة للحدود، بما فيها مصادر المياه السطحية والجوفية كحوض نهر اليرموك المشترك مع سوريا، وحوض الديسي الجوفي المشترك مع المملكة العربية السعودية، وحوض نهر الأردن الذي استولى عليه الاحتلال الإسرائيلي.[115] ورغم وجود اتفاقيات ثنائية تنظم هذه الموارد المشتركة، فإن الانتهاكات تقوض حق الأردن في الوصول إليها. وفي حالة حوض الديسي المائي، فقد أسهم تاريخ من الاستخراج غير المتكافئ لأغراض الزراعة الموجّهة للإنتاج التصديري، إلى جانب التفوق التكنولوجي والرأسمالي للمملكة العربية السعودية، في تسريع استنزاف هذا المصدر غير المتجدد من المياه الجوفية.[116]

يواصل الاحتلال الإسرائيلي هيمنته المائية على موارد الأردن المائية من خلال مجموعة من الاستراتيجيات. وعلى الرغم من غموض بعض التقارير والتصريحات الرسمية، تشير الأدلة إلى وجود انتهاكات مستمرة لمعاهدة وادي عربة لعام 1994. ويفيد أحد التقارير بأن الاحتلال يستحوذ على ما بين 600 و700 مليون متر مكعب من المياه سنويًا من نهر الأردن وروافده، تُنقل غالبيتها عبر الناقل الوطني الإسرائيلي إلى صحراء النقب لتغذية مشاريعه الاستعمارية.[117] كما تعزّزت هذه السيطرة من خلال إنشاء سدود على مجرى نهر الأردن السفلي، مثل سد دغانيا وسد ألوموت. كذلك جرى استنزاف المياه الجوفية في منطقة الغمر دون قيود، ما أدى إلى جفاف عدد من الآبار الطبيعية في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، تشير بعض الحالات الموثقة إلى قيام الاحتلال في مناسبات متعددة بتزويد الأردن بمياه ملوثة، من بينها وقائع سُجلت في عامي 1998 و2009.[118]

علاوة على ذلك، تُصرّف مياه الصرف الصحي والنفايات الزراعية في النهر، ما يفاقم تدهوره البيئي.[119] وفي ظل هذه الظروف، اشترى الأردن كميات إضافية من المياه من الاحتلال الإسرائيلي، أي أنه عمليًا يعيد شراء موارده المسروقة.[120] تتجلى هذه السرقة بوضوح في تجفيف الاحتلال الفعلي للبحر الميت.[121] في مواجهة ذلك، يواصل الاحتلال الإسرائيلي توسيع مشروعه الاستعماري الاستيطاني، وتعزيز سيطرته على الأراضي والموارد، واستغلال الاعتماد المائي للدفع نحو مشاريع تطبيعية. ومن الأمثلة على ذلك اتفاقية «المياه مقابل الطاقة» لعام 2022، التي طرحتها منظمة إيكو بيس الشرق الأوسط، وواجهت معارضة واسعة النطاق في الأردن، أسفرت عن إيقافها.[122]

مرحلة الزراعة

البذور

تُبذل الجهود لتحسين الوصول إلى البذور وإدارتها في الأردن، إلا أن المزارعين ما زالوا يواجهون صعوبات

في الحصـول على بـذور عاليـة الجـودة، في ظـل ارتفـاع الأسـعار، وضعـف الوعـي، وتزايـد تـأثيرات تـغيّر المنـاخ.

وعلى الرغـم مـن أن دائـرة الإحصـاءات العامـة الأردنيـة أتاحـت قاعـدة بيانـات يمكـن الوصـول إليهـا لتتبع أسـعار المنتجـات الزراعيـة زمنيًـا، إلا أن البيانـات لا تـميز بين أنـواع البـذور، كالهجينـة أو الأصيلـة، ولا بين الأصنـاف المستـوردة والمحليـة.[123] وفي حين يعـرب المزارعـون وتجـار السـوق عـن قلقهـم إزاء ارتفـاع تكاليـف البـذور، يؤكـد منتجـو البـذور المحليـون أن الأسـعار مـا تـزال في متنـاول المـزارعين ذوي الحيـازات الصـغيرة.

توجـد بالفعـل مسـارات قانونيـة وتنظيميـة لرصـد أسـعار البـذور وفـرض ضوابـط عليهـا حيـث ينـص قانـون المنافسـة رقـم 33 لسنـة 2004 على إمكانيـة تدخـل الحكومـة لتنظيـم أسـعار السـلع كالبـذور بموجـب المـادة 4(ب).[124] كمـا يملـك مجلـس الـوزراء صلاحيـة فـرض ضوابـط مؤقتـة على الأسـعار في حـالات استثنائيـة كالموافقـة على ضوابـط أسـعار البـذور لموسـم 2025-2026 بهـدف تشـجيع زراعـة الشـعير والقمـح.[125]

ورغـم أن هـذه التـدابير توفر دعمًـا بالـغ الأهميـة للمزارع، فإنهـا تُنفـذ عـادةً مـن دون خطـة منهجيـة لتعزيـز الإنتاج المـحلي للمحاصيـل الأسـاسية. ويعتقـد المزارعـون ذوو الحيـازات الصـغيرة على وجه الخصـوص أن زراعـة القمح والشـعير أصبحـت أكثر صعوبـة في ظـل تزايـد الهشاشـة الاقتصاديـة، وتراجـع الوصـول إلى إمـدادات الميـاه، واشتـداد المنافسـة مـع المنتجـات الأجنبيـة. وخلال المشـاورات متعـددة الأطـراف، أشـار أحـد خبراء القمـح إلى أن القمـح القـادم مـن بلـدان المنشـأ، كالولايـات المتحـدة ودول الاتحـاد الأوروبي، لا يحظـى بدعـم كـبير فقـط، بـل تثـار أيضًـا مخـاوف جديـة بشـأن جودتـه وقيمتـه الغذائيـة، وعمـره في بعـض الأحيـان إذ قـد يكـون مخزنًـا لأكثر مـن 5 سنـوات أو قريبًـا مـن انتهـاء صلاحيتـه.[126]

على مـدى العقـد المـاضي، ازدهـر قطـاع إنتـاج البـذور في الأردن بشـكل كـبير، مـن 6 شركات في عـام 2011 إلى أكثر مـن 36 شركـة في عـام 2023.[127] في شباط/فبراير 2025، حين سُئـل وزيـر الزراعـة حينهـا عـن ارتفـاع أسـعار بـذور الطماطـم المستـوردة، أقـر بوجـود فجـوة في مراقبـة الأسـعار، لكنّـه خفـف مـن حـدة ذلـك بتسـليط الضـوء على تنافسيـة الأردن في السـوق العالمـي مـن خلال تصديـر 80 بالمئـة مـن إنتاجـه المـحلي مـن البـذور إلى 50 دولـة.[128] مـا يـعني أن إنتـاج البـذور موجـه في معظمه نحـو أسـواق التصديـر، في حين يكافـح المزارعـون ذوو الحيـازات الصـغيرة للحصـول على البـذور الهجينـة المنتجـة محليًـا واعتمادهـا.

في استطلاعنـا الميـداني الـذي شـمل 46 مزارعًـا من ذوي الحيـازات الصـغيرة، فضّـل 71 بالمئـة البـذور الهجينـة على الأصنـاف التقليديـة. في سـؤال متابعـة أجـاب عنـه 14 مزارعًـا، أشـار 10 منهـم إلى تفضيلهـم البـذور الهجينـة المستـوردة على البـذور الهجينـة المحليـة، حيـث يمكـن أن توفـر البـذور الهجينـة المحليـة خيـارًا أكثر جـدوى اقتصاديًـا مقارنـة بالبـذور المستـوردة التي تـزداد كلفتهـا باستمـرار. لكـنّ الوعـي المحـدود لـدى المـزارعين إلى جانب المنافسـة القوية مـن الشركات الدوليـة والإقليمية المسيطـرة، حـدّت مـن قـدرة المنتـجين المحلـيين على أن يصبحـوا الخيـار الافتراضي والأسـهل وصـولًا عنـد المـزارعين ذوي الحيـازات الصـغيرة. كمـا يـشير المزارعون إلى محدوديـة الوقـت والقـدرة الماليـة اللازمـة لتجربـة أصنـاف بديلـة. وتُظهـر المقـابلات والاستطلاعـات أن عبـوات البـذور المـزوّدة بملصقـات تحتـوي معلومـات واضحـة حـول الاستخـدام تكـون عـادة أعلى تكلفـة، مـا يدفـع بعـض المـزارعين ذوي الحيـازات الصـغيرة إلى شراء بـذور أرخـص بلا ملصقـات مـن الأسـواق المحليـة. وقـد تفشـل هـذه البـذور أحيانًـا، إلا أن المـزارعين المعـرّضين للمخاطـر الاقتصاديـة يفيـدون بعـدم وجود بدائـل فعلية في ظـل محدوديـة رأس المـال وضعـف الدعم الإرشـادي وغيـاب آليـات التعويـض.

وتتفاقـم مسـألة شـفافية مصـدر البـذور بسبـب الثغـرات في التنظيـم وآليـات فحـص واردات البـذور عبر الحـدود. على سبيـل المثـال، لا ينـدرج الأردن رسـميًا ضمـن الأسـواق الرئيسـة لتصديـر البـذور مـن الاحـتلال الإسرائيلي، إلا أن بعض المـزارعين أفـادوا باستخدام بذور وأشتـال إسرائيليـة «مريضـة» تـم الحصـول عليهـا عبر مـزارع غير معتمـدة وطالبـوا بتشـديد الرقابـة على المعابر الحدوديـة.[129] وهـذا يعطّـل آليـات التعويـض عـن البـذور المعيبـة، بـل ويـثير مخـاوف تتعلـق بتطبيـع العلاقـات الزراعيـة مـع الاحـتلال، كمـا عبّر عنـه مزارعـون ومنظمـات زراعيـة أردنيـة.[130]

كما أفاد المزارعون بوجود عبء مالي ناتج عن الاضطرار إلى شراء البذور الهجينة في كل موسم، لتفادي خسائر محتملة في الإنتاجية عند إعادة زراعتها. كما أن ضعف الأبحاث الموجهة حول إمكانية إعادة استخدام البذور الهجينة يخلق فجوة معرفية، تستفيد منها الشركات في الحفاظ على استمرار الطلب وضمان اعتمادية السوق على منتجاتها.

وسط تزايد هيمنة الشركات وخصخصة المعرفة الزراعية، تظهر فجوة غالبًا ما يُغفل عنها في الوعي العام المتعلق بالكائنات المعدلة وراثيًا. يقيد الإطار التنظيمي الأردني دخول البذور المعدلة وراثيًا واستخدامها في السوق، ويلزم بتسجيل أصناف بذور الخضروات المستوردة لضمان الامتثال للمعايير المعتمدة. على سبيل المثال، تنص المادة 10 من تعليمات شروط وإجراءات تسجيل أصناف البذور والتقاوي للخضروات وأصولها المستوردة والمنتجة محليًا وشروط إنتاجها وتداولها رقم ز/13 لسنة 2022 على أن يقدّم مقدم طلب تسجيل التقاوي «شهادة تبين أن التقاوي والبذور غير معدلة وراثيا وأن تتضمن الشهادة الاسم التجاري للتقاوي والبذور وألّا يكون قد مضى على صدورها أكثر من سنة من تاريخ استلامها».[131] علاوة على ذلك، يحظر نظام الزراعة العضوية رقم 31 لسنة 2024، الصادر بموجب قانون الزراعة رقم 13 لسنة 2015، استخدام الكائنات المحورة جينيًا أو المواد المشتقة منها.[132] لكن في عام 2018، أوصت المؤسسة العامة للغذاء والدواء بتخفيف الحظر القائم على استيراد المواد المعدلة وراثيًا وذلك عقب ضغوط مارستها جهات تمثّل القطاع الزراعي الأمريكي. في المقابل، اعترضت منظمات المجتمع المدني، بقيادة العربية لحماية الطبيعة، على هذا التوجه، ونجحت في الإبقاء على القيود المفروضة.[133] على الرغم من هذا الإطار التنظيمي ومطالبات المجتمع المدني، تكشف الدراسات عن ثغرات في فحص المواد المعدلة وراثيًا ومراقبة معايير الصحة النباتية، وقد كشفت دراسة أجريت في عام 2020 عن وجود مواد معدلة وراثيًا في عينات بذور الذرة في الأردن، مشتقة من فيروس تبرقش القرنبيط المستخدَم عادةً في تكنولوجيا الهندسة الوراثية.[134]

لقد عُدِّلت التعليمات الخاصة بتقاوي البطاطا المستوردة لإلغاء شرط إجراءات الاختبار المخبري في الأردن، رغم استمرار إلزامية الفحوصات البصرية وشهادات الصحة النباتية الصادرة من بلد المنشأ.[135] ولئن كان الهدف من هذا التعديل تقليل التأخير في الاستيراد، إلا أنه يترك المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة عرضة للواردات المعيبة أو المصابة بالأمراض مع سبل إنصافٍ محدودة، وقد أكد مزارعون هذا الأثر من خلال تجاربهم مع درنات بطاطا غير صالحة أدت إلى خسائر إنتاجية.

وأخيرًا، أعرب المزارعون عن قلق متزايد بشأن آثار تغير المناخ على جودة البذور والإنتاجية. وفي حين تقر الاستراتيجيات الوطنية بهذه التحديات وتتضمن أهدافًا لتعزيز أصناف نباتية عالية الغلة ومقاومة للجفاف والملوحة، على النحو المبين في الخطة الوطنية للنمو الأخضر في الأردن، فإن هذه الأهداف لم تترجم بعد إلى إجراءات ملموسة.[136]

تبذل جهود وطنية لتعزيز الاكتفاء الذاتي في إنتاج البذور والشتلات مع الحفاظ على الأصناف النباتية المحلية والأصلية. وتهدف وحدة تخزين البذور الوطنية المستحدثة في عام 1993 والتابعة للمركز الوطني للبحوث الزراعية إلى حماية «الموروث النباتي الطبيعي المحلي مع التركيز على الموارد الوراثية الخاصة بالغذاء والزراعة».[137] في عام 2025، افتتح بنك البذور الوطني كامتداد لهذه الوحدة في إطار الخطة الوطنية للزراعة المستدامة، والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، ورؤية التحديث الاقتصادي.[138] من شأن بنك البذور أن يعزز الأمن الغذائي من خلال الحفاظ على تنوع المحاصيل، والجمع بين جهود الحفظ المحلية وتبادل المعرفة الأجنبية. ولرفد هذه المبادرات، تعمل مبادرة مدعومة من الحكومة على إنشاء مختبر محلي لإنتاج بذور البطاطا للحد من الاعتماد على الواردات. لكن كما أكد العديد من المشاركين في المقابلات وصغار المنتجين، لا يزال من غير الواضح إلى أي مدى ستُترجم هذه الجهود إلى تحسينات ملموسة للمزارعين على أرض الواقع.

الأسمدة والمبيدات

يواجه بعض المزارعين عوامل هيكلية مترابطة تحد من قدرتهم على تقليل استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية وتبني بدائل حيوية وعضوية قابلة للتطبيق، ومن هذه العوامل:

الضعف في الدعم الزراعي العام؛

- تزايد انتشار الآفات المقاومة للمبيدات بسبب الاستخدام المتكرر لها؛
- الحد من مخاطر تلف المحاصيل في ظل نظام سوقي يتسم بتزايد المنافسة وتحرير الأسواق؛
- الأطر التنظيمية غير الفعالة؛
- وعدم قدرة المزارعين على تشخيص الأمراض بطريقة فعالة والانتقال إلى إدارة مستدامة للآفات.

كشفت الزيارات الميدانية لغور الأردن عن قيود خطيرة يواجهها المزارعون في التشخيص الدقيق للآفات أو الأمراض التي تصيب محاصيلهم. ومن الأمثلة البارزة في موسم الزراعة لعام 2025 اختلاف فهم المزارعين لتفشي آفة أعاقت نمو البطيخ. ففي جنوب غور الأردن، عزا العديد من المزارعين المشكلة إلى شتلات فاسدة من المشتل نفسه، في حين اعتقد آخرون في الشمال أن السبب نقص المياه. وأفادت المقابلات مع الخبراء، بمن فيهم مالك مزرعة عضوية وخبير بذور، أن السبب كان تفشي حشرة المن.

تعكس أوجه القصور المستمرة في عمليات التشخيص العامة وآليات تبادل المعرفة ثغرات نظامية في خدمات الإرشاد الفني حيث أشار المزارعون إلى عدم انتظام زيارات موظفي الإرشاد؛ ونتيجة لذلك، كانت الجهات الفاعلة الخاصة توصي باستخدام مبيدات حشرية باهظة الثمن من دون تشخيص سليم. روى أحد المزارعين الذي يزرع الموز أنه خسر محصوله بالكامل بعد أن نصحت شركة محلية باستخدام مبيدات كيميائية باهظة الثمن وغير مناسبة. وربط معظم المزارعين الاستخدام المفرط للمبيدات الحشرية بتدهور التربة وانخفاض الإنتاج.

إن التحدي المتمثل في التمييز بين الشتلات الفاسدة والإصابة بالآفات، إلى جانب الديون غير المسددة للموردين الزراعيين، يجعل المزارعين مترددين في السعي وراء أي شكل من أشكال التعويض. بيد أنه توجد آليات للتعويض. روى رئيس إحدى الجمعيات الزراعية أن أحد المزارعين تلقى تعويضًا بعد توثيق الشتلات المصابة، وأشار أحد المحافظين المحليين إلى إمكانية رفع دعاوى قانونية جماعية.

فيما يتعلق بإنتاج المدخلات الكيميائية الزراعية، فالأردن وإنْ كان من كبار منتجي الأسمدة، فإن الأولوية في التوريد تمنح للسوق الأجنبية، مع صادرات بلغت 1.38 مليار دولار أمريكي في عام 2024.[139] وكما ذكر أحد المزارعين خلال المشاورة متعددة الأطراف، فإن المزارعين لم يتمكنوا من الحصول على الأسمدة المحلية لهذا الموسم، ما يسلط الضوء على مدى توجه الإنتاج نحو التصدير بدلًا من تلبية الاحتياجات الزراعية المحلية.

يوجد في الأردن مجموعة واسعة من القوانين واللوائح الناظمة لحماية التربة واستخدام المبيدات والأسمدة، لكن إنفاذها لا يزال محدودًا، وتشمل الإجراءات عمليات تفتيش عشوائية للمزارع لرصد مخالفات استخدام المبيدات واختبارات بقايا المبيدات على المنتجات في سوق عمّان المركزي.[140] ويُنظر إلى هذه القضية عادةً على أنها تتعلق بسلوك المزارعين، مع التركيز على الرقابة والغرامات؛ وهذا لا يعالج القيود الهيكلية التي تديم الاعتماد على المواد الكيميائية التي تؤثر في المحاصيل والمنتجات الحيوانية وجودة التربة.[141] على سبيل المثال، تحظر التعليمات رقم ز/4 لسنة 2022 – الناظمة لتسجيل واستيراد وتداول والاتجار بالمبيدات والأعداء الحيوية – تسجيل المبيدات الميكروبية التي تحتوي على أكثر من مكون فعال، لتقيّد فعليًا تجارة البدائل المنتجة محليًا أو العضوية.[142] وأكدت المقابلات مع مسؤولي الهيئات التنظيمية أن ضغوط مستوردي المبيدات لا تزال تؤثر في هذه العمليات. وكشفت هذه الإجراءات أيضًا عن المعايير المزدوجة في التنظيم والإنفاذ الدوليين؛ إذ تواصل الدول التي حظرت بعض المبيدات محليًا، بما فيها دول الاتحاد الأوروبي، تصديرها إلى الخارج.[143]

على الرغم من وجود لوائح تعترف بضرورة التحول المستدام، لا تزال التدابير الداعمة له غير مطبقة كفايةً. حيث تحدد السياسة الوطنية لتغير المناخ الإعفاءات الضريبية على الأسمدة العضوية والمبيدات الحيوية كمؤشر على صياغة السياسات الرامية إلى معالجة تآكل التربة وتدهور الأراضي، إلا أنه من غير الواضح ما إذا كان هذا الإجراء قد جرى تطبيقه.[144] وبالمثل، تسمح المادة 5 في تعليمات تسجيل وإنتاج واستيراد وبيع المخصبات الزراعية ومنظمات نمو النبات بإنتاج الأسمدة العضوية من نفايات الدواجن والماشية والنباتات، لكن التفاوتات في الأسعار تجعل الاستخدام المحلي مكلفًا.[145] وفي حين أن مبادرات، كمشروع «تكوين السماد العضوي في المدن الصغيرة» الممول من الاتحاد الأوروبي، تشجع التسميد العضوي، فإنها في الغالب تعمل كبرامج تجريبية رمزية صغيرة النطاق تقتصر على المناطق الحضرية، مستبعدةً المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة في الريف الذين يمكنهم الاستفادة من دورات المدخلات المحلية.[146]

تشير السياسات الحديثة، كنظام الزراعة العضوية رقم 31 لسنة 2024، إلى اهتمام مؤسسي متزايد بالزراعة العضوية والممارسات الزراعية البيئية.[147] لكن أكد كل من الخبراء والمزارعين أن عمليات التبني لا تزال غير متاحة وتفرض معايير تعجيزية. علاوة على ذلك، يتفاقم عجز المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة عن التحول بسبب محدودية رأس مالهم وعدم قدرتهم على تجربة الممارسات البديلة وتبنيها. ولا تشير القدرة هنا إلى المعرفة فحسب، بل أيضًا إلى توفر الوقت والأرض والأمان اللازمين للتجربة والخطأ. سلطت المقابلات مع المنتجين العضويين الضوء على الدور الحيوي للمزارع العضوية بوصفها مساحات للتجريب، تعمل على إحياء المعرفة المحلية المتجذرة بما يتجاوز المعايير الصارمة لشهادة المنتجات العضوية الأوروبية.

صممت منظمة الأغذية والزراعة في الأصل نهج مدارس المزارعين الحقلية لتعزيز الإدارة المتكاملة للآفات، وركزت على المكافحة البيولوجية وتناوب المحاصيل وتقليل الاعتماد على المبيدات الكيميائية. وقد دخلت لأول مرة إلى الأردن من خلال مبادرة أطلقتها العربية لحماية الطبيعة عام 2005 لدعم المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة في تلبية معايير شهادة الإدارة المتكاملة للآفات. لكن مع مرور الوقت، ابتعد تنفيذ نهج المدارس هذا من قبل الجهات الفاعلة الوطنية والدولية عن غرضه الأصلي، وتحوّل نحو مواضيع عامة ككفاءة استخدام المياه والإنتاجية، وتناول مواضيع مجتزأة ذات صلة ضئيلة باحتياجات المزارعين الفورية في مجال إدارة الآفات. يوضح هذا التحول كيف يمكن للتدخلات المدفوعة من الخارج أن تنفصل عن الواقع المحلي. وتعرقل التقدم أكثر بغياب آلية وطنية متخصصة لتنسيق ومراقبة وتعزيز اعتماد الإدارة المتكاملة للآفات، ومحدودية مشاركة المجتمع المدني.

اليد العاملة

أسفر التهميش القانوني والهيكلي لعمال الزراعة في الأردن عن تحويل اليد العاملة الزراعية فعليًا إلى أداة لخفض التكاليف في اقتصاد زراعي معولم وكثيف المدخلات. وفي حين استثنى قانون العمل الأردني لسنة 1960 عمال الزراعة، فإن نطاق الحماية اتسع بالتدريج، ولا سيما مع إلغاء ذلك الاستثناء في قانون العمل لسنة 2008.[148] في عام 2021، صدر نظام منفصل لعمال الزراعة، تحت مسمى نظام عمال الزراعة رقم 19 لسنة 2021 (المعدل في عام 2025)، حدّد الأجور وساعات العمل والإجازات والتزامات صاحب العمل وأحكام الضمان الاجتماعي.[149] لكن باعتباره نظامًا منفصلًا، فإنه يواجه عقبات في تفعيله وإنفاذه ودمجه المؤسسي الفعال.

وبالاستناد إلى التحليلات القانونية التي أجرتها مؤسسة تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان ومركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ومؤسسة بورتيكوس، تؤكد أبحاثنا الميدانية أن عدم الاستقرار أصبح سمة مؤسسية مميزة للعمل الزراعي.[150] ومن الناحية النقدية، تنص المادة 12 من نظام عمال الزراعة على أن يلتزم صاحب العمل بـ«إشراك عمال الزراعة لديه بالتأمينات المشمولة بأحكام قانون الضمان الاجتماعي».[151] لكن، لا تسري هذه الخطوة ما لم تُعدَّل المادة 4 من قانون الضمان الاجتماعي التي تستبعد العمال الذين تكون علاقتهم بصاحب العمل «غير منتظمة»، وهم كل مَن يعمل أقل من 16 يومًا

في الشهر ومَن لا يتقاضى أجرًا شهريًا.[152] وبفعل هذا الاستبعاد، يُحتمل أن يقع خارج نطاق الحماية نحو 38 بالمئة من العمالة المأجورة المصنفة «مؤقتة» في عام 2019 ضمن قطاعي إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، وذلك على افتراض أن مصطلحي «مؤقت» و«غير منتظم» متكافئان في التعريفات الرسمية.[153]

علاوة على ذلك، تغطي المادة 59 من قانون الضمان الاجتماعي (وفقًا لتعديل أُجري في عام 2023) عمال الزراعة في تأمين إصابات العمل وتأمين الأمومة فقط، ما يضيق نطاق نظام الحماية المشوه أصلًا.[154] من خلال التشاور مع منظمات المجتمع المدني النشطة في هذا المجال، علمنا أن قدرات التفتيش الحكومية لا تزال تعاني من نقص حاد في الموارد، تحد من إنفاذ حتى الحد الأدنى من الحماية. أما المزارعون ذوو الحيازات الصغيرة ممن قابلناهم، فقد كان تفعيل حقوق العمل عندهم غير ممكن ماليًا من دون دعم من الدولة لتغطية التكاليف. ومع تمتع الشركات الزراعية الكبرى بوضع مالي أفضل لتطبيق أحكام الضمان الاجتماعي، فإن إجراءات الإنفاذ غير المتكافئة قد تُقصي المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة من المنافسة.

أعرب العديد من المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة عن شعورهم بالعجز بسبب قدرتهم المحدودة على دعم العمال في حالات الإصابة. روى أحد المزارعين أنه بعد تعرض عامل للدغة ثعبان، كانت المساعدة الوحيدة التي استطاع تقديمها له أن يوصله إلى المستشفى. «لا يوجد تعويض، مجرد تأمين خاص»، وهذا ليس بمتناول الكثيرين. كما ينطوي النقل إلى موقع العمل على مخاطر: فقد أبلغ العمال عن وقوع عدة حوادث أثناء النقل في مركبات مكتظة وغير مرخصة. في الحقل، يواجه العمال ضربات الشمس والجفاف والإصابات؛ أما أمراض الجهاز التنفسي والتسمم الناتج عن العمل لفترات طويلة في البيوت البلاستيكية والتعرض للمبيدات الحشرية فهي أعراض صحية بطيئة الظهور. ويزيد من تعقيد تنفيذ نظام عمال الزراعة شبكة الوسطاء غير الخاضعين للرقابة (الشاويش)، وهؤلاء يعملوا وسط تراجع الدعم المالي الحكومي والإرشاد الزراعي ومحدودية الحماية العمالية. يتوسط الشاويش في العلاقات بين صاحب العمل والعامل، ليسهل فرص العمل. ويميل هؤلاء إلى عدم تقديم عقود قد تمكّن العمال من المطالبة بحقوقهم العمالية.[155] وضعت عراقيل عديدة أمام المحاولات المتكررة لترخيص نقابة مستقلة على الرغم من أن المادة 23 من الدستور تنص على أن الدولة تتيح حرية تكوين النقابات.[156] أعرب العديد من العمال الذين تحدثنا معهم عن ترددهم في الانضمام إلى نقابات العمال الزراعيين المستقلة غير الرسمية. في حين يعد اتحاد مزارعي وادي الأردن – بصفته كيانًا رسميًا – أحد الأطراف الرئيسة في الحوار القطاعي، أشار المزارعون إلى ميل الاتحاد إلى اختزال النضالات الزراعية في قضايا الوصول إلى الأسواق. وبذلك، تضيع في الغالب الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق العمال وسط الانشغالات الجانبية.

بين عامي 2019 و2022، سعى مشروع بروسبكتس التابع لمنظمة العمل الدولية إلى التأثير في التشريعات من خلال دعم إدراج العمال الزراعيين تحت مظلة النقابة العامة للمياه والزراعة والصناعات الغذائية كخطوة مؤقتة نحو تشكيل نقابة زراعية مخصصة.[157] لكن أعرب بعض العمال الذين تواصلنا معهم عن عدم ارتياحهم للانضمام إلى هذه النقابة خشية إضعاف صوتهم أكثر. بالإضافة إلى ذلك، تحظر المادة 98(هـ) من قانون العمل غير الأردنيين من تأسيس جمعيات عمالية، ما يجعل شريحة كبيرة من القوى العاملة في وضع متردٍ ومستثناة من الامتيازات بنيويًا.[158]

يُعد فهم تركيبة جنسيات القوى العاملة الزراعية في الأردن أمرًا معقدًا لعدم وجود سجل شامل للعمال الزراعيين. يُشاع أن نسبة غير الأردنيين تبلغ 43.7 بالمئة من القوى العاملة الزراعية المأجورة في الأردن بحسب الإحصاءات الزراعية لعام 2019، لكن كشفت أبحاثنا الميدانية عن العديد من الحالات ترد فيها وجود عمال غير مسجلين من الأردنيين وغير الأردنيين.

وفي هذا السياق، تتكرّس حالة الهشاشة التي يعاني منها العمال المهاجرين بشكل كبير من خلال نظام الكفالة في الأردن الذي يربط العمال بشروط التعاقد التي يضعها الكفلاء، ويستمر اختلال توازن القوة لعدة أسباب، منها تجديد تصاريح العمل التي يمكن تقديمها في

غياب العامل، والرسوم التي يمكن للكفلاء تحصيلها مقابل السفر والتوظيف.[159] هنا، كشف بحثنا الميداني عن نمط لافت، إذ يدفع العمال الوافدون للكفلاء مقابل عقود عمل لا تتحقق أبدًا عند وصولهم. وكشفت القصص عن أرباب عمل يستغلون الثغرات البيروقراطية لتبادل عقود الموظفين وتجاوز حصص العمالة المهاجرة.

أدى تحول العمل الزراعي إلى نمط غير رسمي إلى إعادة تنظيم العمل وفق اعتبارات النوع الاجتماعي؛ فخروج العمال الأردنيين الذكور من القطاع زاد عدد العاملات الأردنيات. وخلال المناقشات الجماعية المركزة سلط المزارعون الضوء على تفضيل العاملات بسبب أخلاقياتهن في العمل ودقتهن، فضلًا عن القدرة على توظيفهن بأجور أقل بسبب التقييم الجندري للعمل. وكشفت المقابلات الميدانية عن حالات لنساء دخلن في المخاض أثناء الحصاد، ما يؤكد عدم إمكانية الحصول على إجازة الأمومة. ويشكل الافتقار إلى البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ضررًا إضافيًا للنساء، اللواتي تُهمل احتياجاتهن البيولوجية والثقافية باستمرار. وهذه حقيقة تتجاوز الأجيال. فقد أشارت إحدى المزارعات إلى أن «النساء يعملن الآن في الحقول حتى سن الثمانين، بل وحتى التسعين، لأنهن لا يملكن خيارًا آخر»، في إشارة إلى الافتقار إلى صناديق التقاعد وتزايد الديون. وفي خضم ذلك، شكّلت المزارعات والعاملات تحالفات إلى جانب المجتمع المدني المحلي للمطالبة بحقوقهن والتفاوض بشأنها في الميدان.

غالبًا ما تركز الأبحاث المتعلقة بالمديونية على المزارعين الذكور، لكن أبحاثنا الميدانية تؤكد ظهور فئة جديدة من المدينات اللواتي يحصلن على قروض بأسمائهن حين يصبح أقاربهن الذكور غير مؤهلين للحصول عليها. وهذه المخاطر المالية تزيد من ضعفهن وتتقاطع مع ثقافة العار. خلال جلسات المناقشة الجماعية، ناقشت العاملات الزراعيات كيف أن العار لا يأتي من العمل في الأرض، بل من تجريدهن من الأرض بالمصادرة أو التخلف عن السداد، وارتباطهن كعاملات من خلال علاقات المديونية بالوسطاء وأصحاب العمل. في ظل هذه الحالة الآخذة في الانتشار من المديونية العائلية، يظل العمل الأسري ضرورة للأسر الريفية. نظرًا لأن العمالة الأسرية تشكل الغالبية العظمى من العمالة الزراعية في المملكة، فقد يضطلع الأطفال أيضًا بدور في المساهمة في إعالة الأسرة.

يشكل أفراد العائلات الزراعية غالبية القوى العاملة الزراعية في المملكة، وقد يشارك الأطفال ذويهم في الأعمال الزراعية.[160] ولا بد هنا من تجنب تصوير عمل الأطفال على أنه ممارسة استغلالية بطبيعتها، نظرًا لكونه سمة قديمة العهد من سمات التكاثر الاجتماعي الريفي. لكن تشير مقابلاتنا مع المجتمع المدني المحلي إلى أنه يمكن أن يصبح استراتيجية بقاء مدفوعة بالسوق وسط تكاليف مدخلات باهظة، والمديونية الدورية، وتراجع الدعم الحكومي. ونظرًا لعدم وجود حماية، لم يكن من المستغرب أن تكشف مجموعات النقاش المركزة عن انخفاض اهتمام الشباب بالزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى. وفي أغلب الأحيان وُصِفَت الأعمال الزراعية في النقاشات بأنها مصدر دخل غير مجدٍ، إذ يكافح المزارعون ذوو الحيازات الصغيرة للحفاظ على سبل عيشهم. وهذا يدفع الأسر إلى بيع الأراضي بشكل استباقي، ما يزيد من تفتيت قاعدة الأراضي المنتجة في الأردن.

مرحلة ما بعد الحصاد

تصنيع الأغذية

يعد تصنيع الأغذية ركيزة أساسية للسيادة الغذائية، إذ يرسخ إنتاج الأغذية ذات القيمة المضافة والقابلة للتخزين ضمن سلاسل التوريد المحلية، ويفتح المجال لإحلال الواردات والتجارة الإقليمية. يلبي قطاع الصناعات الغذائية حاليًا حوالي 50 بالمئة من طلب السوق المحلي، وهذا يدل على وجود قدرات حالية وإمكانات نمو كبيرة.[161]

استثمرت وكالات التنمية والجهات المانحة المرتبطة باتفاقيات ثنائية بكثافة في هذا المجال، لا سيما من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتجاهل ما يصفه صغار المنتجين باستمرار بأنه مشكلة هيكلية تتمثل في عدم المساواة في الوصول إلى مرافق التصنيع والإنتاج. والجدير بالذكر أن اشتراط التسجيل والحصول على ترخيص كان يقتصر

على الأعمال المنزلية الواقعة ضمن حدود أمانة عمّان الكبرى. وقد دعم مشروع لينس التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية توسيع نطاق تسجيل تلك الأعمال ليشمل جميع البلديات لتسهيل اندماجها في السوق الرسمي.[162] تميل هذه المبادرات إلى اختزال تنمية قطاع تجهيز الأغذية في الأردن في تعزيز الاندماج في السوق الرسمي للمصنعين الصغار، وتصوير السوق غير الرسمي على أنه العقبة الأساسية. يغفل هذا الاعتقاد عن الدوافع الهيكلية الرئيسة لتحرير السوق – وهي السياسات التي سمحت للجهات الفاعلة الكبيرة والمهيمنة بتعزيز سيطرتها على البنية التحتية ورأس المال وسياسة التصنيع – وتهميش المجموعات الريفية القادرة على تجميع الموارد لتحدي هذا التركز في القوة.

تدعو «رؤية التحديث الاقتصادي للأردن» إلى «تسريع التخلص» من «السوق الموازية في قطاع الصناعات الغذائية» وتعزيز «التكامل الرأسي»، أي توحيد مراحل متعددة من سلسلة الإمداد الغذائي الزراعي تحت سيطرة الشركات الكبرى، عادةً من خلال ترتيبات تعاقدية تركز رأس المال وصنع القرار الزراعي.[163] بغياب منصات تسويق مدعومة من الدولة، تثير هذه التدخلات مخاوف بشأن قدرة الشركات الصغيرة والمنتجين على الحفاظ على استقلاليتهم أو إنتاجهم الغذائي المحلي عند إبرام عقود مع شركات كبرى موجهة نحو التصدير. وتتفاقم مخاطر عدم التكافؤ التعاقدي بسبب الافتقار إلى تمثيل نقابي إرشادي وفعال للمنتجين الصغار القادرين على مقاومة سيطرة الشركات.

تمتد هذه التفاعلات إلى قطاع تربية الماشية وتصنيع الألبان، حيث يواجه صغار المنتجين قيودًا ناشئة عن التكامل العمودي في سلسلة الإنتاج. سلط صغار مربي الدواجن والماشية الضوء على كيفية اعتماد الشركات الكبرى على مزارعها ومسالخها الخاصة، تاركةً مجالًا ضئيلًا للشراء من صغار المنتجين. ونظرًا لافتقار صغار المنتجين إلى السيولة، فهم يعجزون في الغالب عن تأمين المدخلات الأساسية مثل صيصان بعمر يوم واحد (D01) أو الأعلاف أو المستلزمات البيطرية، إذ يتجنب الموردون التعامل مع المزارعين غير القادرين على الدفع مقدمًا. وبغياب التعاونيات أو الهياكل النقابية القوية، لا يستطيع المنتجون تجميع رأس المال لتخفيض التكاليف، أو التفاوض على أسعار عادلة، أو التأثير في السياسات لإجبار الشركات الكبرى على شراء منتجاتهم من خلال النقابات، ما يحد من قدرتهم على الوصول إلى قنوات التصنيع.

ويواجه المنتجون الكبار تحديات هيكلية خاصة بهم، من بينها الاعتماد على الأعلاف المستوردة وميل المؤسسات الحكومية إلى شراء الدجاج المستورد الأرخص بدلًا من الدجاج المحلي. وهذا الاعتماد المزدوج على المدخلات الأجنبية والمنتجات المستوردة يعمّق أوجه الضعف في مختلف مناحي القطاع.

وقد أشارت أيضًا الشركات الصغيرة العاملة في مجال تجهيز الأغذية إلى المعيقات أمام التحول نحو تكوين اقتصادات محلية بديلة. ولفت المنتجون إلى أن متطلبات الامتثال – كالمتطلبات المتناقضة بين مختلف الهيئات الحكومية، والتفتيشات السنوية، والكلفة الباهظة لاختبار كل منتج – تشكل عبئًا باهظًا ما لم يعمل المنتجون على نطاق إنتاجي كبير. وتشكّل متطلبات الحد الأدنى لحجم المنشآت وكلفة الشهادات على وجه الخصوص عائقًا أيضًا أمام الشركات الناشئة الساعية إلى دخول الأسواق الإقليمية. ولا تستوعب الأطر التنظيمية الحالية، المكتوبة زمن نماذج صناعية تلاشت، الإنتاج المتنوع والموسمي والكميات الصغيرة، ولا تعترف بأهميته لاستمرارية الموروث الثقافي والسيادة الغذائية الوطنية.

كشفت محاولات تشكيل اتحاد للمنتجين الصغار أن الحوافز المجزأة والسلوكيات الفردية التي شكّلتها هياكل السوق الاستغلالية وتراجع الدعم الحكومي يمكن أن تقوض التنظيم الجماعي. أظهرت دراسات الحالة أن الجهات الفاعلة المقتدرة تتجاوز في الغالب الهياكل التعاونية من خلال تقديم أسعار أعلى للمنتجين الأفراد، وبالتالي تفتت القوة التفاوضية الجماعية وتحد من قدرة التعاونيات على العمل كطرف في السوق.

أثارت مصانع تجهيز المنتجات الزراعية، والواردة في الخطة الوطنية للنمو الأخضر – القطاع الزراعي كمحفز رئيسي للنمو، مخاوف بشأن التداعيات المزعزعة لضخ

رأس المال في قطاع إنتاج الأغذية في الأردن.[164] وبدلًا من تصوير هذه المصانع كوسيلة لتوطين السيطرة على سلاسل الإمداد الغذائية الزراعية المحلية، يقدمها الخطاب الرسمي كطريقة للتحول إلى الزراعة التصديرية واستيعاب فائض الإنتاج.[165] تتبلور هذه الرؤية من خلال المجمع الزراعي التجريبي في غور الأردن، جنوب غور الصافي، المدرج كأحد المشاريع العاملة على إصلاح القدرات التصديرية في مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية التي وضعها الأردن بالتعاون مع البنك الدولي.[166] لقد قيل لنا إن المجمع الزراعي ومصانع التجهيز التابعة له تسعى إلى زيادة مشاركة المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة، لكن تشير الروايات الميدانية إلى عكس ذلك. خلال المرحلة التجريبية الأولية للمشروع، علمنا عن مستثمر حاول زراعة صنف طماطم باهظ الكلفة لتزويد المصانع، ليحدّ بالتالي من مشاركة المنتجين الحاليين. لم ينجح الأمر، وأسفر عن ركود المشروع وأثار حالة عدم الثقة بين المنتجين المحليين إزاء المجمع الزراعي. يوضح لنا هذا أن التدخلات من منظور عقلية المستثمر الخارجة عن السياق من شأنها أن تعمّق الهوة بين مصالح صغار المنتجين والإنتاج ذي القيمة المضافة عبر سلسلة التوريد.

يُعد قطاع التمور مثالًا آخر على تفاعلات التركّز في غور الأردن، إذ يحتكر إنتاجه أصحاب الحيازات الكبيرة القادرون على الوصول إلى المياه ورأس المال والبنية التحتية اللازمة أكثر من غيرهم. ويناقش المزارعون ذوو الحيازات الصغيرة في المنطقة شبه استحالة الدخول إلى هذا القطاع بسبب ارتفاع العوائق، بما في ذلك تكاليف التأسيس، والاستثمارات طويلة الأجل، والمخاطر الإنتاجية المرتبطة بزراعة النخيل. وتسلّط تدخلات منظمات المجتمع المدني الضوء على التحديات المرتبطة بمحاولات إعادة توزيع أشجار النخيل كمدخل لتعزيز سلاسل الإنتاج عالية المردود وتشجيع مشاركة المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة. غير أن مبادرات إعادة التوزيع التي نوقشت واجهت اعتراضًا من كبار المزارعين، الذين رفضوا تسليم شتلات النخيل لصغار المنتجين، بحجة أنهم يفتقرون إلى الخبرة الكافية للتعامل مع الآفات التي تصيب النخيل في الغور. وفي المقابل، يتقاطع غياب التمويل مع ضعف خدمات الإرشاد ومكافحة الآفات، ما يجهض محاولات المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة على دخول هذا القطاع، ويؤدي إلى تعميق الاختناقات الهيكلية القائمة بدل معالجتها.

يعد الوصول إلى سلسلة التبريد (التخزين والنقل في درجات حرارة محددة) عاملًا أساسيًا آخر في البنية التحتية إذ يحدد القدرة المحلية على الاستفادة العادلة. أشارت كل من المشاورات متعددة الأطراف والمشاورات مع المزارعين إلى أن البنية التحتية المحدودة لسلسلة التبريد أو التي لا يمكن تحمل تكاليفها تشكّل عائقًا متكررًا أمام دخول السوق في الوقت المناسب لضمان أسعار عادلة، بما في ذلك لدى مزارعي الحمضيات في شمال غور الأردن. والجدير بالذكر أن مقابلاتنا مع كبار منتجي الكاكا في المفرق كشفت أيضًا عن كيفية امتداد هذه التحديات إلى ما هو أبعد من الحيازات الصغيرة. إذ على الرغم من نجاح كبار المنتجين في الضغط من أجل تقييد واردات الكاكا من الاحتلال الإسرائيلي، فقد شددوا هم أيضًا على الحاجة إلى توسيع البنية التحتية المحلية لسلسلة التبريد من أجل استقرار سلاسل الإمداد المحلية وسط تقلبات تعليمات الاستيراد.

على الرغم من التدخلات الموجهة من الدولة والجهات المانحة لتوسيع نطاق الوصول إلى سلسلة التبريد، تظهر التحديات حين تُستبعد الجمعيات الممثّلة لصغار المنتجين من عمليات صنع القرار. على سبيل المثال، ذكر صغار المنتجين خلال المقابلات أن مرافق التخزين الجماعي غالبًا ما تفشل نتيجة غياب التوافق بين المزارعين حول مدة تخزين المحاصيل؛ إذ كان بعض المنتجين بحاجة عاجلة إلى السيولة النقدية، بينما كان آخرون قادرين على الانتظار إلى حين دخول السوق في توقيت أكثر ملاءمة لتحقيق أسعار أفضل. نستشف من المقابلات أن نجاح مساحة التخزين الجماعي يتطلب أكثر من مجرد أموال المستثمرين، كما زُعم في كثير من الأحيان في المقابلات مع الجهات الفاعلة من القطاع العام، بل يتطلب إدارة تلك المرافق بطرق تستجيب للظروف الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة للمنتجين.

كما يشكّل الوصول إلى شاحنات التبريد لنقل المنتجات إلى مواقع المعالجة أو التصنيع عائقًا أمام صغار المنتجين. على سبيل المثال، سعت العربية لحماية الطبيعة إلى دعم مزارعي الملوخية الذين يبيعون منتجاتهم في بسطات على جوانب الطرق من خلال تعزيز إنتاج المحصول وتطوير قدرات معالجته لسد العجز في الطلب المحلي. ورغم موافقة مرافق المعالجة على استلام المحصول، فإن غياب خدمات النقل المناسبة شكّل حلقة مفقودة في سلسلة الإنتاج؛ إذ أصبحت الملوخية عرضة للتلف قبل وصولها إلى مواقع المعالجة.

كما أعرب صغار المنتجين عن الحاجة إلى الدعم في عمليات الفرز والتعبئة والترخيص للوصول إلى أسواق أكثر ربحية. ورغم أن هذا المجال لا يزال وجهة رئيسة لتمويل المانحين، أظهرت المقابلات مع خبراء الزراعة مخاوف بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تتماشى مع أخلاقيات المستثمر المتمثلة في رأس المال قصير الأجل واستراتيجيات الانسحاب السريع من المشروع، ولا تتوافق مع القدرات المحلية للحفاظ على التدخلات التكنولوجية وتطويرها. وينعكس هذا المأزق في إغلاق المنشآت الريفية لتجهيز الأغذية المصممة على أساس نهج من أعلى إلى أسفل، ووضعت صغار المنتجين كمستفيدين نهائيين وليس أصحاب مصلحة، وتفاقم الأمر بسبب غياب التعاونيات أو جمعيات المنتجين. وأشار المزارعون إلى مثال ملموس: وحدة تجفيف ممولة من الجهات المانحة هدفها استيعاب فائض الإنتاج، لكنها لم تعد تعمل. طرح المزارعون أسئلة أساسية حول الافتقار إلى آليات مساءلة قابلة للتطبيق أو خرائط طريق محلية لنقل المعرفة والتكنولوجيا في مجال تصنيع الأغذية وتبنيها بصورة مستدامة.

الوصول إلى الأسواق والتجارة

أعادت عقود من إعادة الهيكلة الاستعمارية الجديدة تشكيل الأسواق الزراعية في الأردن، ودمجت نظامه الغذائي بصورة متزايدة في دوائر رأس المال العالمي على حساب الإنتاج والملكية المحليين؛ فمنذ عام 1989، دفعت برامج التكيف الهيكلي المرتبطة بقروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الأردن إلى إزالة العديد من أشكال الحماية والدعم الحكومي، ودفع القطاع الزراعي نحو الاعتماد المتزايد على آليات السوق الحرة. تبع ذلك تطبيق برامج التكيف الهيكلي التقليدية التي أعادت دمج بلدان الجنوب العالمي، ومنها الأردن، في الاقتصاد العالمي بوصفها مواقع لاستخراج الموارد وتصريف المنتجات لصالح بلدان الشمال العالمي، واستندت المؤسسات المالية الدولية في تبرير سياسات التقشف والتحرير الاقتصادي إلى ادعاءات بوجود «تحيز ضد التصدير» و«قيود على الاستثمار والأعمال التجارية».[167] وباسم تصحيح هذه «التشوهات»، جرى تفكيك منظومات الدعم الزراعي، وإزالة الحواجز الجمركية والتنظيمية، وتحرير أسواق الأراضي والائتمان الزراعي، ما أتاح للشركات والمنتجات الأجنبية المدعومة دخول السوق الأردنية ومنافسة المنتجين المحليين في ظروف غير متكافئة.[168]

كانت آليات استرداد التكاليف بعدًا آخر من أبعاد الإصلاحات الزراعية، إذ غالبًا استبدلت بالإعانات الحكومية بنموذج يقوم على تحميل المستخدم كلفة الخدمات التي يتلقاها، انطلاقًا من فرضية أن السوق هو الأقدر على تحديد الكفاءة في تخصيص الموارد واستخدامها من غير معالجة العوائق الهيكلية. ونتيجة لذلك، زاد عبء استرداد التكاليف من الضغوط على سبل العيش الزراعية.[169] والجدير بالذكر أن قرض التكييف الهيكلي للقطاع الزراعي لعام 1994، الممول من البنك الدولي وبنك الائتمان الألماني لإعادة الإعمار، سعى إلى ترشيد استخدام المياه والأراضي من أجل «الاستخدام الأمثل» وتشجيع التحول نحو محاصيل البستنة الموجهة للتصدير والتي يُنظر إليها على أنها ذات «قيمة أعلى»، من خلال رسوم مياه أثارت خلافًا كبيرًا وقوبلت في الغالب بالرفض. ولاقت انتقادات لما قد يترتب عليها من مخاطر ترسيخ الفقر في المناطق الريفية، ولتجاهلها القيود الهيكلية التي يواجهها العديد من المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة والمزارعين المثقلين بالديون في سعيهم إلى «ترشيد» استخدام المياه،[170] فضلًا عن فشلها في نهاية المطاف في تحسين استرداد التكاليف أو كفاءة استخدام المياه.[171] كما زادت شروط القرض من الضغوط الرامية إلى توجيه الإنتاج بعيدًا عن المحاصيل الأساسية الأقل ربحية، بما في ذلك من خلال إلغاء دعم شراء الحبوب المنتجة محليًا.[172]

كان إغلاق مؤسسة التسويق الزراعي التي قادتها الدولة من بين أشد التدخلات التي دفع البنك الدولي باتجاهها، إذ كانت تساعد المزارعين في تأمين فرص تسويقية لمنتجاتهم.[173] في حين أشاد تقرير للبنك الدولي - يُقيّم تحرير السوق الزراعي في الأردن - بحقيقة أن «التشوهات بين الأسعار المحلية وأسعار السوق العالمي قد أُزيلت إلى حد كبير»،[174] أقرّ تقييم آخر للبنك الدولي بصراحة بأن الإصلاحات الأوسع نطاقًا «لم تكن كافية لضمان استفادة المزارعين من إجراءات التكيف»، مشيرًا كذلك إلى أن «العديد من صغار المزارعين ومربي الماشية قد تهمشوا نتيجة انخفاض الربحية، وكان تأثير ذلك على الفقر في المناطق الريفية سلبيًا عمومًا [...].»[175] وقد تحمّل المزارعون تكلفة تحرير القطاع الزراعي، الذي كانت له آثار ضارة واضحة.

أدى انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2000 إلى إزالة المزيد من الحواجز التجارية، في إطار عملية أوسع للاندماج في الأسواق العالمية، شملت اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن، واتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن.[176] على الرغم من أن هذه الاتفاقيات تدعي تعزيز مسارات للتجارة الحرة تعود بالنفع المتبادل على الأردن وشركائه، إلا أن الحواجز غير الجمركية - التي تفرضها جهات في الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير - والمتمثلة في معايير صارمة لسلامة الأغذية، لا تزال تعيق تجارة الأردن في المنتجات ذات القيمة المضافة.[177] وفي الوقت نفسه، يتعرض المزارعون الأردنيون لتقلبات المنافسة في الأسواق الحرة مع واردات من قطاعات زراعية أجنبية غالبًا ما تحظى بدعم حكومي هائل،[178] بما يمكن أن يشكّل شكلًا من أشكال الإغراق الناجم عن عوامل هيكلية. على سبيل المثال، بيعت مئات الآلاف من أطنان القمح الأمريكي بأسعار منخفضة مصطنعة تقوض الإنتاج المحلي، وقد جاءت في الغالب تحت مسمى «المساعدات الغذائية».[179] على الرغم من وجود تشريعات لمكافحة الإغراق في الأردن، لا تزال تبرز تساؤلات حول ما إذا كانت ضغوط المانحين بشأن شحنات «المساعدات» تؤثر على تطبيق هذه التشريعات.

أدى خفض تدابير الحماية على الواردات إلى إغراق الأسواق المحلية بمنتجات الحمضيات والخضروات الإقليمية الرخيصة، على الرغم من الإفراط الحالي في إنتاج الخضروات في الأردن، إذ يبلغ معدل الاكتفاء الذاتي 133 بالمئة.[180] وتُقابل عادةً احتجاجات المزارعين على الواردات التي تفوق المنتجات المحلية بفرض قيود سوقية تفاعلية وقصيرة الأجل.

وقد قادت جميع هذه العوامل إلى خلق حالة من الاعتماد الشديد على الواردات، وبالتالي التعرض لصدمات السوق، ومنها صدمات إغلاق الحدود الإقليمية نتيجة للحروب الاستعمارية. في عام 2023، استوردت البلاد منتجات زراعية بقيمة 3.7 مليار دينار (حوالي 5.2 مليار دولار أمريكي)، وصدرت ما قيمته حوالي 1.13 مليار دينار (حوالي 1.59 مليار دولار أمريكي)، ما يشير إلى عجز تجاري زراعي قدره 2.57 مليار دينار (حوالي 3.62 مليار دولار أمريكي).[181] في ضوء ذلك، تدعو «رؤية التحديث الاقتصادي» الأردنية إلى «تركيز على التوسّع في الأسواق المحلية من خلال تقليص الواردات وإحلال المنتجات المحلية مكانها» لتعزيز الأمن الغذائي الوطني. إلا أن هذا التوجه يقوّض هدفَ نمو الصادرات المحدد بنسبة 350 بالمئة الوارد في الرؤية ذاتها، في ظل غياب هدفٍ مقابل قابل للقياس الكمي لتعزيز الإنتاج المحلي.[182]

في ظل هذا المشهد القائم على تحرير الأسواق، برز سوق عمّان المركزي في التسعينيات كآلية «لترشيد» العرض والطلب الزراعيين. أما على أرض الواقع، فقد أرسى السوق بنيةً تحتيةً مركزيةً تقيّد صغار المنتجين بشبكة من الوسطاء تستنزفهم.[183] وقد قُنّن هذا الوضع عبر نظام أسواق الجملة للمنتجات البستانية لأمانة عمّان الكبرى، والصادر بمقتضى المادتين 5 و75 من قانون البلديات رقم 41 لسنة 2015؛ إذ يُحظر بيع أي منتج بستاني بالجملة ضمن حدود الأمانة خارج نطاق سوق عمّان المركزي، بما قد يسهم في تركيز القوة التفاوضية داخله.[184] ويخلق هذا الوضع مأزقًا خانقًا للمنتجين المهمشين الذين يعجزون عن تحمل تكاليف التخزين المبرد ووسائل النقل للوصول إلى السوق.

بمرور الوقت، أصبح سوق عمّان المركزي ساحة لعلاقات ائتمانية غير رسمية. فالمزارعون المديونون، ممن لا يستوفون شروط الحصول على القروض الرسمية بسبب غياب الضمانات، يلجؤون في الغالب إلى التجار الذين يعملون كدائنين، ما يربطهم بترتيبات تمويلية استغلالية قد تكون مجحفة، وتدفع المنتجين إلى موقع «متلقي الأسعار» بدلًا من كونهم فاعلين قادرين على التفاوض في السوق. وناقش المزارعون خلال جلسات النقاش الجماعي حصول الدائنين من التجار على عمولات ثابتة من عائدات منتجات المزارع، في حين يتحمل المزارع كامل المخاطر المرتبطة بالإنتاج والتسويق. وشملت الحالات الأكثر تطرفًا رفض التجار الصريح لدفع مستحقات المزارعين المديونين، إلى جانب عدم اتساق وزن المنتجات وتصنيفها. علاوة على ذلك، فإن تركيز مساحات التخزين المبردة في سوق عمّان المركزي يمكّن التجار من تخزين المنتجات وإغراق السوق بها حين يكون ذلك مواتيًا.[185] وأشار المزارعون إلى أنه في حين يمكن تجاوز هذه البنية جزئيًا من خلال التنويع في أسواق إقليمية أصغر، مثل جرش أو عجلون، فإن التلويح بالإجراءات القانونية تعيدهم إلى سوق عمّان المركزي. يمكن إبقاء الأسعار منخفضة بطريقة مصطنعة للمستهلكين، ما يتسبب بمزيد من تآكل هوامش الربح الضئيلة للمنتجين الصغار.

على مستوى المزرعة، تتجلى هذه التفاعلات في قصورٍ معلوماتي واقتصادي. يصف بعض منتجي الطماطم في غور الأردن الزراعة بـ«المقامرة»، أي الأمل في أن تترجم النجاحات السابقة إلى الموسم التالي في ظل غياب بيانات سوقية موثوقة أو تقويم زراعي دقيق. ويتفاقم الإفراط الدوري في الإنتاج وما يليه من انهيار في الأسعار بسبب ضعف التنسيق بين المنتجين ووزارة الزراعة والنقابات والجهات الفاعلة في سوق عمّان المركزي. وكثيرًا ما تُروى قصص عن محاصيل كاملة تُتلف أو يُتخلّى عنها، لأن تكاليف النقل تفوق العائدات المتدنية، ما يجعل التسويق غير مجدٍ اقتصاديًا رغم وفرة الإنتاج.

وبالفعل، هذه عوامل تساهم في معدل خسارة الفاكهة والخضروات في الأردن المقدر بنحو 55 بالمئة. وفي حين يميل البنك الدولي إلى عزو هذه الخسارة بشكل محدود إلى ممارسات المزارعين، من قبيل «سوء إدارة ما بعد الحصاد»، فإن بحثنا الميداني يكشف عن دوافع هيكلية في عزل المزارعين عن معلومات السوق وضوابط الأسعار ودعم البنية التحتية والتخزين والمساهمة في صنع القرار.[186]

على الرغم من وجود إطار قانوني لحماية المستهلك في الأردن، لا يزال إدماج اعتبارات الاستهلاك ومصالح المستهلكين في سياسات السوق محدودًا. ويمكن أن تؤدي الثغرات في مراقبة الأغذية المستوردة إلى مشكلات صحية عامة غالبًا ما يجهلها المستهلكون.[187] تواصل منظمات المجتمع المدني مواجهة ضغوط التجارة العالمية والافتقار إلى منصة حوكمة ملموسة للتأثير في السياسة على نحو جوهري.

وبغياب هذا التمثيل، يظل عدم التوافق بين احتياجات المستهلكين – بعيدًا عن ثقافات الأغذية المعولمة – وما يمكن إنتاجه محليًا بلا معالجة. على سبيل المثال، حلت المنتجات المستوردة، بما فيها الأرز، محل معظم الحبوب المنتجة محليًا، كالجريش والمفتول، في الأنظمة الغذائية المحلية، ما يوضح كيف تتفاعل تفضيلات المستهلكين مع القوى التاريخية والاجتماعية والاقتصادية بطرائق تعزز الاعتماد على الواردات وتبعد الإنتاج المحلي أكثر عن الاحتياجات الغذائية المحلية.

العوامل الهيكلية

تتتبع هذه الدراسة الأسباب الجذرية التالية التي تخلق حالة عدم الاستقرار والتجريد التي يعاني منها القطاع الزراعي الأردني وتقوض مساره نحو السيادة الغذائية.

ما يسمى بـ «التحرير» عبر التسليع والتراكم

أرسى الانتداب البريطاني المنطق الاستعماري في الزراعة الأردنية من خلال مفهوم «التحسين» الذي حوّل النظم البيئية الزراعية المحلية إلى محركات لإنتاج المحاصيل النقدية والتصدير. ولتحقيق ذلك، كان لا بد من «تحرير» الموارد الإنتاجية الأردنية من قبل الجهات الاستعمارية الجديدة المتعاقبة عن طريق حل أنماط الملكية الجماعية، والزراعة، وحفظ البذور،

وتوزيع المياه، والعمالة، التي تم تسليعها وأُدخِلَت قسرًا في دوائر رأس المال العالمي.

تجزئة نظام الحيازة الجماعية وحله

مَن يتعامل من المزارعين مع قطع أراضٍ صغيرة تفتقر لمقومات الاستدامة وعلاقات حيازة غير آمنة هم تركة عملية «التحرير» هذه. أسفرت «الثورة الخضراء الفائقة» في الأردن، بمشورة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وجهات أخرى، عن تقسيم الحيازات الكبيرة إلى وحدات صغيرة تديرها العائلات لزيادة إنتاج المحاصيل النقدية.[188] ومن المفارقات أن توسع الوحدات الزراعية الصغيرة والمجزأة التي يغيب عنها مالكوها في الغالب قد خفّضَ الغلة والدخل. إذ يفتقر المزارعون إلى السيولة الفائضة اللازمة للاستثمار والتوسع، ما يحبس الزراعة الأردنية في دوامة من المديونية المزمنة وتقويض إمكاناتها الإنتاجية.

ويُعزز قانون الملكية العقارية رقم 13 لسنة 2019 هذا النموذج من خلال إضفاء الطابع الرسمي على حل نظام الحيازة الجماعية.[189] ومن خلال إلغاء الاعتراف القانوني بالنظام الجماعي، يحول هذا القانون دون وجود هيكل زراعي يمكن أن ييسر تقاسم التكاليف والإدارة المستدامة للأراضي من أجل توسيع نطاق الإنتاج الزراعي. بل على العكس، تُدمج الأراضي الزراعية بصورة متزايدة في دوائر مالية، حيث تستفيد مؤسسات الائتمان والمطورون العقاريون والمستثمرون الدوليون من سوق أراضٍ محررة. وتجبر القيم المتضخمة للأراضي المنتجين على البيع لتسوية الديون، لتزداد على إثر ذلك تجزئة قاعدة الأراضي الصالحة للزراعة.

التجارة النيوليبرالية كعامل من عوامل التجريد

تطلب برامج التكيف الهيكلي في الأردن، تحت شعار «تحرير» الاقتصاد مما يُسمّى «تشوّهات السوق»، خفض القيود على الاستيراد وتقليص الإعانات الزراعية، ما أسهم بالتبعية في تعزيز هيمنة أسواق الشمال العالمي. وفي المقابل، تحمي دول الشمال وغيرها من الدول الرئيسة المصدّرة للمنتجات الزراعية منتجيها عبر حواجز غير جمركية وآليات دعم واسعة، إضافة إلى تصريف فوائض الإنتاج في الأسواق الخارجية، بما في ذلك عبر قنوات تُقدَّم تحت غطاء المساعدات الغذائية الإنسانية.[190] تزيد هذه المظالم الهيكلية من اعتماد الأردن على الواردات ودعم الجهات المانحة. علاوة على ذلك، اتجه مستقبل النظام الغذائي الأردني نحو ترسيخ الاعتماد على الواردات بوصفه المقايضة الحتمية لوضعه «الفقير بالمياه»، بيد أنّه وللمفارقة عزز قدراته التصديرية للمحاصيل المستهلكة لكميات كبيرة من المياه.

كيف تتحدد «المصلحة العامة»

تُقدَّم «المصلحة العامة» في الغالب على أنها أمر محايد؛ لكنها في الواقع معزولة عن المشاركة العامة الفعالة. في ظل نظام إدارة الأراضي المعاصر في الأردن، يمكن مصادرة الأراضي باسم المصلحة العامة، ويمكن لأولويات المستثمرين أن تؤثر في تغيير استخدام الأراضي.[191] وفي أغلب الأحيان، تُقيَّم القرارات التي توصف بأنها تخدم المصلحة العامة بناءً على إمكانية تحقيق عوائد فورية؛ وهذا يعطي الأولوية لقطاعات كالتعدين والبناء على حساب الزراعة التي تحقق عوائد على المدى الطويل. وبالتالي، يُعاد تقييم الأرض في المقام الأول من حيث قيمتها التبادلية بدلًا من أهميتها الزراعية أو الثقافية أو البيئية. تمأسس هذا الاستبعاد من خلال عمليات تقييم الأثر البيئي غير الكفؤة التي يمكن أن تهمش المجتمعات المتأثرة – يمكن القول إنها تُعامل كمعيقات أمام المصلحة العامة، بدلًا من أن تكون الجمهور المستهدف بالمنفعة. يثير هذا تساؤلات ملحة: ما العوامل المحددة لـ «المصلحة العامة»؟ كيف يمكن للمجتمعات المحلية التأثير في هذا التحديد بطرق لا تضحي بالإمكانات الزراعية للأردن بل تعززها؟

حوكمة المناخ بقيادة الجهات المانحة

تعيد حوكمة المناخ تداول الادعاء الاستعماري الجديد بأن الزراعة القائمة على الأرض تتعارض مع ما يُسمى ببيئة ندرة المياه في الأردن. تُروَّج أنظمة الزراعة المائية تحت توصيف غير دقيق مفاده أنها موفرة للمياه، وغيرها من التقنيات «الخالية من التربة»، على أنها الحل.[192] وهذه سابقة ظالمة بالمطلق تُرسخ الإنتاج غير المرتبط بالأرض كإجراء للتكيف، بالتوازي مع تجاهل الدوافع الهيكلية للنقص، وفي مقدمتها

سرقة المياه من قبل الاحتلال. تستغل الجهات الفاعلة ذاتها التي تمول الاحتلال الإسرائيلي أزمة المياه الوشيكة في الأردن كساحة تجريبية لتقنيات توفير المياه.

يدمج الغسل الأخضر العلاقات الإسرائيلية في المسار الزراعي الأردني عبر الدفع نحو مبادرات تُقدَّم بوصفها «بناءً للسلام»، من خلال التعاون عبر الحدود في إدارة المياه والموارد الطبيعية. تخلط هذه المبادرات بين مسؤوليات الأردن في التكيف مع المناخ والتكيف مع نظام استعماري استيطاني يحتكر الموارد المائية المشتركة وأعرب صراحةً عن نواياه لضم الأراضي الأردنية. وبالتالي، يبدو أن مستقبل الزراعة في الأردن يتعرّض للتقويض بفعل شراكات تعقدها جهات أجنبية. يمكن القول إنها تنتهك واجبها بعدم إقرار الشرعية خارج الحدود الإقليمية من خلال التعامل مع احتلال عنيف بصفة شريك بيئي شرعي.[193] ونتيجة لذلك، يُترك المزارعون الأردنيون ليتحملوا المخاطر البيئية الناجمة عن انتهاكات الاحتلال، من حرائق المستوطنين إلى تلوث المياه عبر الحدود والنقص المزمن فيها.

تجريد المزارعين من المعرفة الزراعية

يصل التجريد إلى جوهر المعرفة الزراعية. إذ يؤدي سحب الاستثمارات من سلاسل التوريد المحلية إلى تقويض الثقة بالمدخلات المحلية. فعلى سبيل المثال، لا يستطيع المزارع، في ظل محدودية الوصول إلى الأرض والوقت ورأس المال القادر على تحمّل مخاطر تجربة أصناف البذور المحلية، تغيير أنماط الشراء أو الممارسات الزراعية بسهولة. ويمكن أن يُساء تفسير هذه التبعية الهيكلية على أنها «فجوة في الوعي».

وبالمثل، فإن سحب الاستثمارات من الإدارة المتكاملة للآفات – وهي طريقة شاملة تركز على المكافحة البيولوجية وتناوب المحاصيل وتقليل الاعتماد على المبيدات الكيميائية – يعمّق الاعتماد على الكيماويات الزراعية المستوردة. وأصبحت مراكز الخدمات الزراعية المفيدة في السابق في الإرشاد بشأن الإدارة المتكاملة للآفات معقلًا لبرامج مشتتة تفتقر إلى الأسس المنهجية. ولا يزال إنتاج المعرفة معزولًا عن الأرض؛ بل يُقدم للمزارعين في شكل توجيهات من أعلى إلى أسفل. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يقود التتبع الصارم لمخلفات المبيدات الذي تتطلبه أسواق التصدير ذات المعايير العالية، كالاتحاد الأوروبي، إلى فرض ضغوط غير متكافئة على المزارعين في الأردن من خلال أنظمة مراقبة سلسلة التوريد البعيدة في الغالب عن الجدوى المالية والسياقية لبروتوكولات السلامة التي تفرضها. وتستفيد تلك الجهات الفاعلة نفسها في الاتحاد الأوروبي من تشريعات تسمح لها بالتنصل من الالتزامات خارج الحدود الإقليمية وتصدير المواد الكيميائية الزراعية المحظورة محليًا إلى منطقتنا.[194] وبالتالي، تظل الحاجة إلى إعادة توطين المعرفة المتعلقة بالبذور والتربة والنظام البيئي الزراعي أمرًا بالغ الأهمية.

حدود وفرص الفاعلية الجماعية

تحد التجزئة والفردانية القائمة على السوق من القدرة التفاوضية للمزارعين؛ ولا يزال الدعم غائبًا إلى حد كبير عن النقابات والهياكل التعاونية القادرة على تذليل العقبات. ومع غياب التمثيل الجماعي، يتكبد المزارعون تكاليف باهظة، ويبيعون بأقل من القيمة السوقية، ويفتقرون إلى النفوذ للتأثير في السياسات التي من شأنها إلزام المصنعين بالشراء من التعاونيات بأسعار عادلة.

تُقدَّم الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغيرة وتشجيع الزراعة التعاقدية كمسارات للوصول إلى الأسواق. لكن من غير المرجح أن تشتري الصناعات الكبيرة، الشديدة المركزية، من المنتجين الصغار البعيدين بسبب عدم الكفاءة الاقتصادية. ومع غياب النقابات والتعاونيات، تُنذِر تدابير إضفاء الطابع الرسمي هذه بمفاقمة الأعباء المالية والبيروقراطية على صغار المنتجين بدلًا من تحسين وضعهم في السوق.

بيد أن لحظات من التضامن الزراعي تظهر لفتح مسار بديل لنظم الأغذية في الأردن. على مدى أكثر من 23 عامًا، عملت العربية لحماية الطبيعة، وهي حركة ممولة بشكل مستقل ويقودها الناس، على ترسيخ وجود 12 ألف مزارع أردني من المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة في أراضيهم من خلال الدعم الزراعي الملموس والتأثير في السياسات الغذائية على

المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك وقف أو نقل الاستثمارات التي تهدد الأراضي الزراعية. كما تفاوضت العربية لحماية الطبيعة، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الأخرى، مع الحكومات حول صياغة المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن حيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات التي تعترف بحقوق ملكية الأراضي المجتمعية، والتي لم ينفذها الأردن بعد.

ومن الأهمية بمكان أيضًا التركيز على كيفية استمرار المعرفة المضادة وتطورها بالتوازي. ألقت المقابلات مع مشروع «قمح البركة»، المعني بإحياء إنتاج القمح المحلي جنبًا إلى جنب مع المزارعين، الضوء على الثقة المتجددة في سلاسل الإمداد المحلية، إذ زوّد المزارعون مباشرةً ببذور أصيلة وتمكنوا من تحقيق حصاد ناجح.

في مواجهة نظام السوق النيوليبرالي المكرِّس للعزلة، تستمر تنمية إمكانات التضامن الزراعي. على سبيل المثال، أوقف كبار مزارعي الكاكا جماعيًا الواردات من الأراضي المحتلة لصالح المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة. كما تُظهر شبكات البذور الأردنية استعدادًا متزايدًا لدعم حركات السيادة الغذائية الإقليمية، بما فيها جهود العربية لحماية الطبيعة لاستعادة القدرات الزراعية في غزة لمواجهة المجاعة. تظهر حالات التضامن بوضوح حين ترتكز النضالات على ظلم مادي مشترك، متجاوزة الحدود الاستعمارية.

التجزئة ليست مطلقة وكلية. فالفاعلية الجماعية تعود للظهور كلما أصبح الضرر الهيكلي مرئيًا. وتتطلب السيادة الغذائية توسيع نطاق هذا التضامن ليصبح تحالفات مستدامة قادرة على استعادة السيطرة على إدارة الأرض والمياه واليد العاملة والبذور والمدخلات والتجارة. وهذا مسار للسيادة الغذائية لا يكتفي بمجرد إعداد النظم الغذائية الأردنية لمواجهة الصدمات أو الأزمات الوشيكة فحسب، بل يذهب أبعد من ذلك ليمنع عودة ظهورها من الأساس.

نرى أن للأردن القدرة على الخروج من مساره الحالي من خلال فصل الممارسات الزراعية عن الزراعة الأحادية والإنتاج الموجه للتصدير؛ وإشراك المزارع ككيان واعٍ ومتمتع بالحقوق؛ واحترام وجوده الآمن على الأرض. يجب أن تعالج هذه العمليات أيضًا ضخ رأس المال والتداعيات الاستعمارية في النظم الزراعية الأردنية التي تقوض توطين الإنتاج.

التوصيات

بناءً على نتائج هذه الدراسة، يحدد هذا القسم التوصيات الرئيسة التي من شأن المجموعات المختلفة تنفيذها لتعزيز السيادة الغذائية وتحسين حوكمة المياه في الأردن.

توصيات شاملة

الحوكمة التشاركية والملكية الوطنية

- إصلاح إطار «المصلحة العامة» من خلال مراجعة شفافة وتشاركية للمعايير القانونية للموافقة على المشاريع، مع التركيز على السيادة الغذائية كركيزة للتنمية الوطنية.
- تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون الزراعية من خلال فرض الإفصاح العلني عن قرارات التمويل ومعايير المشاريع والأسس المنطقية للسياسات.
- مأسسة الحوار من خلال إنشاء منصة متعددة الأطراف لصانعي السياسات ومنتجي الأغذية والمجتمع المدني للتداول بشأن السياسات والبرامج الغذائية.
- فحص المشاريع الخارجية عبر آليات فحص وطنية ومجتمعية شاملة لضمان توافق استراتيجيات الجهات المانحة مع الأولويات المحلية.

معالجة تحرير الأراضي والنظام الغذائي

- تقييم تأثيرات تحرير الزراعة وسياسات السوق الحرة لتوجيه الإصلاحات التي تعيد الحماية الحكومية.
- استعادة الدعم الحكومي من خلال دعم المدخلات والرقابة على الأسعار التي تحمي

النظـم الغذائيـة المحليـة من التقلبـات العالميـة والاسـتثمارات الاسـتغلالية.

- منـع المضاربـة على الأراضي من خـلال فـرض إجـراءات وقائيـة ضد تسـليع الأراضي والمـوارد الإنتاجية الأخرى لحماية الملكية الجماعية وإدارة المـوارد الزراعيـة.

التنظيم الجماعي والنقابات

- إنفاذ حرية تكوين الجمعيات من خلال أطر قانونية فعالـة للتعاونيـات والنقابـات المتخصصـة تمثـل جميـع فئـات المنتجين (المزارعـون ذوو الحيـازات الصغيرة، والعمـال الزراعيـون، والرعـاة، والصيـادون، ومصنعو الأغذيـة) لضمـان المشـاركة المباشرة في صنع القـرار.
- تعزيز المنظمات الجماعيـة لتنسيق شراء المدخلات، والتفاوض على أسعار عادلـة، وتحسين الوصـول إلى الأسواق.

خارطة طريق النظم الغذائية الوطنية

- إجـراء تقييمـات دوريـة للطلـب على الأغذيـة والاحتياجـات الغذائيـة لمشـاركتها مع المنتجين.
- وضـع ونشر خارطـة طريـق وطنيـة للزراعـة مصممـة خصيصًـا لتتناسب مع التغيرات في التربة والميـاه والمنـاخ والسـوق، سـتعمل على:
  - زيـادة رقعـة المحاصيـل الأساسـية وتنويعها (كالقمـح والشعير أو المحاصيـل الأساسـية البديلـة في مناطـق لم تعـد مناسـبة لزراعـة القمـح)؛
  - تنسيق تخطيـط المحاصيـل الموسـمية لمنـع زيـادة العـرض؛
  - وتعزيز نظـم المحاصيـل المتنوعة للحـد من التعـرض للآفـات والأمـراض والصدمـات.
- إعطـاء الأولويـة للمدخـلات المحليـة عن طريـق تقييـد تصدير المبيـدات الحشرية والأسـمدة المنتجـة محليًـا حتى تلبيـة الاحتياجـات المحليـة، وتجنـب تأخير الزراعـة وتعطيـل الإنتـاج الموسمي.
- توسـيع قطـاع تجهيز الأغذية أفقيًـا لتلبيـة احتياجات المنتجين والمستهلكين المحليين.
- تشـجيع اسـتهلاك الأغذيـة المنتجـة محليًـا وتشـجيع التحول الغـذائي نحـو المنتجـات التقليدية المحليـة المصـدر.
- دعـم المشـاريع والمبـادرات الزراعيـة المحليـة التي تسـتعيد الأراضي ونظـم إنتـاج الأغذيـة، وتدفـع عجلـة التوظيـف والتنمية المحليـة.

إنتاج المعرفة والإرشاد الزراعي

- تشـجيع البحـوث التي تقودهـا الجهـات المحليـة في مجـالات حيويـة في النظـام الغذائي الأردني لم تتلـقَ دراسـتها الاهتمـام الكافي، ومـن بينها العلاقـة بين الرعي والسيادة الغذائيـة؛ والبيانـات المحدثـة حول سـعة الرعي؛ وتغير المنـاخ؛ والجـدوى الاقتصاديـة للأعـلاف المنتجـة محليًـا مقارنـة بالأعـلاف المسـتوردة.
- إحيـاء الممارسـات الزراعيـة التقليديـة والجماعيـة، كتجميـع ميـاه الأمطـار، وتجديـد التربة، وتقنيـات مكافحـة الآفـات، وإعـادة تدوير النفايـات الزراعيـة.
- تعزيز خدمـات الإرشـاد الزراعي ومأسسـتها، لا سـيما للمزارعين ذوي الحيـازات الصغيرة، من خـلال إنشـاء كيانـات متخصصـة توفـر المتابعـة المنتظمـة والدعـم الفني والتدخـل المبكـر. ويجـب أن يشـمل ذلـك اتصـالات منظمـة واجتماعـات منتظمـة بين موظفي الإرشـاد الزراعي والمزارعين لتحديـد التحديـات الناشـئة والهيكليـة ومعالجتهـا.
- تسـهيل تبـادل المعرفـة بين الأقـران عبر المجتمعات الزراعيـة والريفيـة لتعزيز قـدرات المجتمـع ودعـم الإنتـاج المتنوع.
- تحديـث وتوحيـد البيانـات الزراعيـة وبيانـات التعداد السكاني وتعزيز شـفافيتها لمواءمـة السياسـات مع الديناميات المتغيرة للمشـهد الزراعي في الأردن. يجـب أن يشـمل ذلـك المشـاركة الفعالـة للمزارعين والتعاونيـات ومنظمـات المجتمـع المدني والمحافظـات في جمـع البيانـات والتحقـق منهـا.

حماية حقوق المزارعين

- تعزيز التنسيق بين الخبراء الفنيين والمحامين المتخصصين في القانون البيئي لضمان ترجمة التحليلات الفنية والبيانات العلمية إلى أدلة مقبولة قانونيًا لاستخدامها في الدعاوى القضائية المتعلقة بالانتهاكات التي تؤثر في المجتمعات الزراعية.
- إنشاء لجنة قانونية تطوعية تعمل في جميع المحافظات بالتعاون مع نقابة المحامين الأردنية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة لتقديم الدعم القانوني والتمثيل والتفويض لقضايا المزارعين بكلفة زهيدة أو مجانية.

التكامل العربي

- تعزيز التكامل العربي الإقليمي القائم على الاحتياجات الغذائية المتبادلة والتكميلية، وتبادل المعرفة، والاستثمار المسؤول، واعتماد نهج قائم على الحقوق يقاوم تطبيع سرقة الموارد والتوسع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي.

التمويل

تصميم القروض وإمكانية الحصول عليها والحماية من المخاطر

- تعزيز فعالية ونطاق صندوق التكافل للحد من المخاطر الزراعية من خلال تعديل شروط الأهلية وشروط الصرف والتغطية للمخاطر البيئية، بما فيها حرائق الغابات.
- تحسين الوصول إلى التمويل العام من خلال تبسيط متطلبات القروض، وتمديد فترات السماح، وإدخال آليات إقراض مرحلية مرتبطة بالرصد والتقييم.
- إنشاء برامج تأمين زراعي عام يحمي المزارعين من التخلف عن سداد القروض لمعالجة دورات الديون المزمنة.

قدرة المزارعين على تحمل تكاليف المدخلات واستقرار الأسعار

- تعزيز وصول المزارعين إلى مدخلات زراعية منخفضة الكلفة وعالية الجودة ومنتجة محليًا (البذور والأسمدة والمبيدات) من خلال توسيع نطاق الإعفاءات والإعانات الحكومية، إلى جانب أطر إقراض قائمة على العدالة للحد من الاعتماد على التمويل الخاص عالي الكلفة.
- زيادة الرقابة والمساءلة في آليات مراقبة الأسعار للحد من تعرض المزارعين لارتفاع التكاليف.

التنسيق المؤسسي والتمويل القائم على الحقوق

- تعزيز التنسيق بين المؤسسات والوكالات العامة، بما فيها البنك المركزي ومجلس التنسيق الزراعي ووزارة الزراعة والقطاع الخاص، لتوسيع ومواءمة الإقراض الميسر أو غير المرفق بالفوائد للمدخلات الزراعية وحفر الآبار وتحلية المياه.
- مطالبة الجهات المانحة والمؤسسات المالية بإعادة تصميم خطط التمويل، بما فيها برامج التمويل الأخضر وأرصدة الكربون، لضمان أن تكون قائمة على الحقوق والعدالة، ومتوافقة مع الأولويات الزراعية المحلية، ومتاحة بالكامل للمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة من دون فرض شروط إقصائية.
- إنشاء صناديق دعم التكيف على مستوى المحافظات للاستجابة للتحديات بحسب سياقها والإمكانات الزراعية. ويشمل ذلك خلق فرص عمل؛ ورصد وتقييم وتعديل أولويات التمويل؛ وتنويع المحاصيل، بما فيها المحاصيل الأساسية، لضمان عوائد عادلة للمزارعين.

الحوكمة التشاركية وبناء القدرات

- تطوير منصة وطنية تشاركية للتمويل الزراعي تمكّن التعاونيات والنقابات من التأثير في أولويات وسياسات التمويل، وتوحد أدوات التمويل الزراعي وصناديق الدعم مع توفير معلومات واضحة

ومتاحة للجميع حول مبالغ التمويل ومعايير الأهلية وإجراءات التقديم.

- الاستثمار في بناء قدرات المزارعين وجمعياتهم من خلال برامج تدريبية متخصصة للحد من الاستبعاد الذاتي وتحسين استخدام الأموال. يجب أن يركز ذلك على تنسيق المشتريات الجماعية، وإدارة المخاطر المالية المشتركة، وتقديم طلبات القروض، ووضع المقترحات.

الأرض

استخدام الأراضي انسجامًا مع إمكاناتها الزراعية

- فتح باب مراجعة خرائط وتصنيفات استخدام الأراضي للمناقشة والمراجعة العامة، بإشراك المزارعين والتعاونيات ومنظمات المجتمع المدني والمتخصصين الزراعيين ووزارة الزراعة. وفي إطار هذه العملية:
  - إدراج ضمانات لتجنب التصنيفات على أسس خارجية أو تعود إلى الحقبة الاستعمارية من عملية تحديد الإمكانات الزراعية؛
  - توضيح هيكل الحوكمة والإمكانات الزراعية للأراضي العامة المملوكة للدولة وسلطة وادي الأردن؛
  - مواءمة الاستراتيجيات الزراعية الوطنية مع تصنيفات استخدام الأراضي المنقحة التي تعكس المناخ والتنوع الزراعي في الأردن.
- تعزيز وتطوير المراعي الطبيعية بوصفها مصدرًا أساسيًا لإنتاج الأعلاف المحلية للحد من الاعتماد على الأعلاف المستوردة.

حماية الأراضي الزراعية واستصلاحها

- حماية الأراضي الزراعية وبالأخص البعلية من خلال تدابير قانونية وسياسية منسقة عبر جميع الهيئات ذات الصلة – لمعالجة الضغوط المترابطة من قبيل ضغوط التحضر، وتجزئة قطع الأراضي، والتنافس مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، والتصحر – مدعومة بنظام رصد متكامل وشفاف للإبلاغ عن انتهاكات استخدام الأراضي ومعالجتها.
- دعم إعادة تأهيل الأراضي غير المزروعة أو المتأثرة بالملوحة وإعادة توزيعها بالعدل من خلال برامج وطنية تعطي الأولوية لاستصلاح التربة وزراعة المحاصيل المناسبة للظروف البيئية المحلية (كالزيتون والعناب).
- اعتماد إدارة المراعي التقليدية والجماعية، بما في ذلك نظام الحمى المستخدَم تاريخيًا في الأردن لتنظيم الرعي الموسمي واستعادة الغطاء النباتي.

حقوق الحيازة والأمن

- الاعتراف بجميع أشكال حقوق حيازة الأراضي وإضفاء الطابع الرسمي عليها من خلال حماية عادلة ومنصفة (بما في ذلك مراجعة عقود الإيجار مع سلطة وادي الأردن)، لا سيما للأراضي المعاد تأهيلها، وضمان تحديد مدة العقود بوضوح لحماية المزارعين من فقدان حيازة الأراضي على نحو مفاجئ وغير مبرر.
- مراجعة وتعديل تشريعات الملكية العقارية من أجل:
  - حماية الملكية الجماعية من الخصخصة والتفكيك المستهدف؛
  - معالجة الانتهاكات الدستورية التي تسمح بمصادرة الأراضي بلا تعويض؛
  - وتعديل القوانين التي تسمح للأجانب بشراء الأراضي، لما يأتي به من تضخم في الأسعار ويخدم المصالح الخارجية على حساب السيادة الغذائية الوطنية.
- فرض الإفصاح العلني عن جميع القرارات والمشاريع التي تؤثر في الأراضي الزراعية أو تتسبب في مصادرتها، بما في ذلك تقديم أدلة واضحة على «المصلحة العامة»، والنظر في البدائل، والتوافق مع الأمن الغذائي وتخطيط استخدام الأراضي، والتواصل مع المجتمعات المتضررة بلغة واضحة ومفهومة لها.

- تعزيز الآليات القانونية لحماية حقوق المزارعين، بما في ذلك تمكينهم من رفع دعاوى قضائية جماعية وفردية كأداة رئيسة للمساءلة وحماية حقوقهم في حالات مصادرة الأراضي، وتغيير استخدام الأراضي، والإضرار بسبل العيش.

التوعية وبناء القدرات

- معالجة الثغرات المعلوماتية المتعلقة بحقوق الأراضي، والحفاظ على الأراضي الزراعية، ولوائح الإسكان الريفي من خلال إنشاء برامج توعية وإرشاد متاحة للمزارعين والعاملين في القطاع الزراعي.
- تعزيز مبادرات الرصد ورسم الخرائط والتوثيق المجتمعية لمعالجة الثغرات في البيانات الرسمية وأنظمة تصنيف الأراضي.
- دمج المعرفة البدوية المحلية في سياسات التخطيط وممارسات الرعي المنظمة، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ.

المياه

العدالة والتنسيق في مجال المياه العابرة للحدود

- تعزيز التعاون الإقليمي من خلال مراجعة حالة اتفاقيات المياه المشتركة مع الدول العربية المجاورة لتحسين إدارة الموارد المائية العابرة للحدود، وتشجيع تبادل الخبرات.
- تشجيع الاستثمار في مشاريع المياه الوطنية والإقليمية مع الدول العربية، بدلًا من إبرام اتفاقيات أو تنفيذ مشاريع مع الاحتلال الإسرائيلي، لضمان الأمن المائي والسيادة الوطنية.
- تأمين حقوق الأردن المائية، لا سيما تلك التي انتهكها الاحتلال الإسرائيلي، من خلال إعادة النظر في القرارات الإدارية والدبلوماسية التي مكّنت من الاستيلاء على الحصة العادلة للأردن من موارد المياه السطحية والجوفية، ووضع خطط وطنية لاستعادة واستغلال مياه منطقة الباقورة والغمر وحوض نهر الأردن.

الحوكمة العادلة والتشاركية

- اعتماد سياسات إدارة متكاملة للمياه تحدد بوضوح الأدوار وآليات التنسيق بين الوكالات الحكومية والقطاع الخاص واتحادات مستخدمي المياه والمزارعين لضمان التوزيع العادل للمياه والوصول إليها، فضلًا عن المساءلة المؤسسية.
- إصلاح النظم المتعلقة بالوصول إلى مصادر المياه الجوفية عن طريق خفض رسوم حفر الآبار وتيسير متطلبات الترخيص للمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة والتحول عن نهج يحرم المزارعين من الوصول إلى المياه بتوفير تدابير تدعمهم بحلول بديلة.
- إنشاء أو تعزيز منصات الحوكمة المشتركة الوطنية التي تتيح للمزارعين على جميع المستويات إبداء آرائهم في التخطيط للري واتخاذ القرارات على المستوى الرفيع.
- تفعيل وإصلاح عمليات الإدارة المشتركة المحلية الحالية للمياه لضمان الاستجابة لتفاوتات القوة بين المزارعين الكبار والصغار (داخل جمعيات مستخدمي المياه على سبيل المثال) وتفعيل آليات التقييم والشكاوى.
- مراجعة وتعديل المقاييس الحالية لكفاءة استخدام المياه وتعريفات المياه المرتبطة بها لتجنب تثبيط الزراعة الصغيرة وتنويع المحاصيل الأساسية.
- نشر بيانات واضحة ومتاحة للجميع بشأن تخصيصات المياه وجداول التوزيع ومستويات المخزون لتعزيز قدرة المزارعين على التخطيط والتكيف.

كفاءة استخدام المياه والبنية التحتية والإمدادات غير التقليدية

- المضي قدمًا في المشاريع الوطنية الاستراتيجية، كمشروع «ناقل المياه الوطني»، لتأمين مصادر مياه إضافية للمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة وتقليل التنافس بين الاستخدامات الصناعية والحضرية والزراعية للمياه.

- تعزيز تشريعات إدارة المياه الحضرية من خلال فرض أنظمة حصاد مياه الأمطار في المباني الجديدة وتنظيم بناء البرك والصهاريج، ما يعزز تجديد المياه الجوفية ويحمي إمدادات مياه الري.
- إعادة تأهيل شبكات المياه الوطنية لتقليل فقد المياه إلى الحد الأدنى وتحسين استخدام الموارد.
- دعم المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة من خلال إعادة تأهيل أنظمة الري بالتنقيط وتركيب البنية التحتية لتجميع المياه وتخزينها في المزارع لصالحهم.
- إجراء أبحاث تشاركية وتطبيقية حول تقنيات توفير المياه وحصادها لتقييم النهج التقليدية والحديثة لضمان حلول نابعة من الواقع المحلي وقابلة للتطبيق اقتصاديًا.
- توسيع وتطوير البنية التحتية لمعالجة مياه الصرف الصحي، بما يضمن توصيل المزيد من المنازل بشبكات الصرف الصحي وتحسين جودة المعالجة لتعظيم إعادة الاستخدام في الزراعة.
- زيادة عدد السدود لتجميع كميات أكبر من مياه الأمطار وتعزيز الرقابة على جودة المياه في السدود القائمة المستخدمة للري للحد من الآثار السلبية على التربة وأنواع المحاصيل الحساسة.
- وضع سياسات وطنية للاستثمار في تحلية المياه الجوفية المالحة، بما في ذلك المشاريع الصغيرة اللامركزية.
- تقديم دعم على فواتير الكهرباء للمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة من خلال إعانات فواتير الكهرباء ودعم مضخات المياه العاملة بالطاقة الشمسية لتقليل أعباء الطاقة، وتجنب انقطاع الكهرباء، وضمان ري مستمر.
- تقييم واعتماد تقنيات زراعية مناسبة محليًا يسهل على المزارعين الوصول إليها وتتوافق مع الاحتياجات البيئية لزيادة كفاءة استخدام المياه.

البذور

تنظيم البذور وحوكمتها

- تعزيز الرقابة الحكومية على البذور والشتلات المستوردة من خلال فرض اختبارات صارمة، والاحتفاظ بعينات احترازية، ومتطلبات الشفافية، مع الحد من الضغط الأجنبي الذي يضعف السلامة البيولوجية ومراقبة الجودة.
- توطين سلاسل إنتاج البذور لتحسين وصول المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة إلى بدائل ميسورة الكلفة ومطورة محليًا من خلال دعم التجارب والحفظ وتطوير أصناف البذور المحلية التقليدية والهجينة، وتنظيم أسعار البذور، وتحفيز إنتاج البذور المحلية للسوق المحلية.
- إنشاء بنوك بذور تشاركية لامركزية أو مملوكة للمجتمع المحلي في المناطق الريفية تتيح الوصول إليها بشكل عادل ومستدام.

حقوق المزارعين والمساءلة

- تعزيز الآليات القانونية الجماعية التي تمكّن المزارعين من رفع دعاوى ضد الموردين، ومعالجة الثغرات المعرفية في السبل القانونية، وتوسيع منظومة التعويضات التأمينية استنادًا إلى التجارب الإقليمية الناجحة.

تناوب المحاصيل وصحة التربة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ

- تنفيذ ومأسسة برامج التناوب بين المحاصيل المدعومة بالحوافز في الأراضي المروية والبعلية (الخاصة والحكومية)، بما في ذلك القمح أو الشعير مرة واحدة على الأقل كل 4 سنوات، استرشادًا بالتوجيهات الخاصة بكل محافظة بشأن ملاءمة البذور وصحة التربة.
- تشجيع زراعة المحاصيل المقاومة للجفاف والمرنة مناخيًا (كالكينوا والذرة الرفيعة) لتعزيز التنوع الزراعي.

تعزيز نظم الحبوب والمحاصيل الأساسية المحلية

- تعزيز إنتاج القمح المحلي من خلال دعم أسعار عادلة للمنتجين، وتوفير أصناف محلية مناسبة لصنع الخبز وذات غلة عالية (كالقمح القاسي)، وفرض نسبة دنيا من القمح القاسي في المطاحن، وهو الذي يوفر قيمة غذائية أعلى من القمح العادي المكرر المهيمن الآن على الاستهلاك. ويجب دعم ذلك من خلال ضمان توفر قدرات المعالجة والطحن للقمح القاسي.
- تشجيع استهلاك الحبوب المحلية والمنتجات التقليدية (كالفريكة والجريش والمفتول) لتقليل الاعتماد على الأرز والخبز المستورد.

دعم البحث والإرشاد

- تقديم خدمات إرشاد زراعي توجيهية تتيح الوصول إلى المعرفة الزراعية البيئية، وتوجه المزارعين نحو اختيار أصناف البذور المناسبة والممارسات الزراعية المناسبة لظروف البيئة والسوق المحلية.
- تعزيز الروابط بين المزارعين والجامعات ومؤسسات البحث لدعم تطوير واختبار ونشر أصناف المحاصيل المكيفة محليًا.
- تشجيع البحث العلمي حول المفاضلة بين أصناف القمح القصير والطويل لتحقيق التوازن الأمثل بين إنتاجية الحبوب ومحصول القش.

الأسمدة والمبيدات

التنظيم والجودة ومراقبة السوق

- مراجعة وتطبيق معايير الاستيراد ومتطلبات الترخيص للمواد الكيميائية الزراعية، بما في ذلك اختبارات مراقبة الجودة عند نقاط الدخول والحفاظ على سجل عام للموردين والمنتجات المعتمدة.
- تنفيذ مراقبة الأسعار وتنظيمها وتقديم إعانات للأسمدة والمبيدات الحشرية المنتجة محليًا.
- إجراء عمليات تفتيش منتظمة للأسواق وأخذ عينات من بقايا المبيدات، لا سيما داخل السوق المركزية.
- إجراء حملات توعية لتحسين معرفة المزارعين وتجار التجزئة والمستهلكين بالمنتجات المعتمدة والآمنة.
- تطوير وإصلاح الأطر القانونية والتنظيمية للإنتاج المحلي للأسمدة والمبيدات الحشرية العضوية والبيولوجية لضمان الجودة والسلامة، وتحديث اللوائح والتشريعات المتعلقة باستيراد هذه الأسمدة للسماح بالموافقة على منتجات جديدة، وتعزيز الإنتاج، وخفض التكاليف.

الممارسات الزراعية المستدامة

- الاستثمار في الإنتاج الوطني للمدخلات الزراعية العضوية وتشجيعه، بما في ذلك المبيدات العضوية وإعادة تدوير النفايات الزراعية العضوية – ومنها المخلفات الزراعية ونفايات الأسواق المركزية والنفايات المنزلية – لتحويلها إلى سماد عضوي (كومبوست) وبيتموس وروث دواجن معالج.
- تعزيز آليات التواصل والتنسيق بين المزارعين ووزارة الزراعة لتقديم خدمات إرشادية في الوقت المناسب وبناءً على الاحتياجات، بما في ذلك الزيارات المنتظمة للمزارع، والرش المنسق أثناء تفشي الآفات، وتوفير حلول طبيعية لمكافحة الآفات.
- توضيح وتنظيم دور الشركات الخاصة في تشخيص الآفات والدعم الزراعي لضمان أن تكون هذه الشركات مكملة لخدمات الإرشاد العامة وليس بديلًا عنها.
- مأسسة خدمات الإرشاد الزراعي والإدارة المتكاملة للآفات، وتوفير شهادات يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة لتعزيز قدرات المزارعين في تشخيص الآفات والأمراض، وتطبيق الإدارة المتكاملة للآفات، والامتثال لمعايير الجودة والسلامة.

- تعزيز الشراكات مع مراكز البحوث الأردنية، بما في ذلك المركز الوطني للبحوث الزراعية، لإجراء دراسات تطبيقية حول الحد من أمراض النباتات وتنفيذ برامج بناء القدرات الموجهة.

العمل

الضمانات القائمة على الحقوق

- تفعيل وتنفيذ وتعزيز نظام عمال الزراعة رقم (19) لسنة 2021 لمعالجة التناقضات التي تضعف الضمانات القانونية لجميع فئات عمال الزراعة (الرسميين وغير الرسميين والموسميين)، بما في ذلك النساء والوافدين، وضمان الأجور العادلة، ووسائل النقل الآمنة والموثوقة، وساعات العمل المنظمة، وحماية الصحة والسلامة المهنية، والمرافق الصحية.

- مراجعة وتعديل معايير صندوق المساعدة الوطنية لضمان عدم استبعاد مَن يحصل على مزايا الضمان الاجتماعي أو بحاجة إلى المساعدة الاجتماعية، وبالتالي تشجيع الاشتراك في الضمان الاجتماعي.

- مراجعة وتعديل معايير الضمان الاجتماعي لضمان حصول عمال الزراعة على مزاياه كاملة، إذ تقتصر التأمينات الخاصة بهم حاليًا على إجازة الأمومة وإصابات العمل. دعم هذه التدابير بحملات توعوية حول التسجيل والاستحقاقات.

- ضمان تقديم الدعم الحكومي وتوفير الحوافز للمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة من أجل تنفيذ لوائح الصحة والسلامة لجميع العاملين في القطاع الزراعي.

النقابات والتمثيل الجماعي

- الالتزام بالضمانات الدستورية التي تكفل تشكيل النقابات الحرة، وكذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 بشأن حرية تكوين النقابات والمفاوضة الجماعية، من خلال إضفاء الطابع الرسمي على نقابات العمال.

- تعزيز شبكات العمال القائمة وإنشاء منتديات تشاركية لتعزيز التضامن والتمثيل وتبادل الخبرات في مجال الدعوة بين العمال الزراعيين.

- تعزيز النقابات المستقلة ومنظمات المجتمع المدني لدعم عمال الزراعة في الوصول إلى العدالة، بما في ذلك من خلال الدعم القانوني، ومراقبة حقوق العمل، والدعوة، وتدريب العمال الزراعيين على الوصول إلى منصات الشكاوى التابعة لوزارة العمل.

تجهيز الأغذية

التوجيه الاستراتيجي ومواءمة السوق

- إعادة توجيه سياسات واستراتيجيات تجهيز الأغذية لإعطاء الأولوية لطلب السوق المحلي، بما في ذلك أدلة اختيار المحاصيل وجداول الزراعة للإنتاج ذي القيمة المضافة، مع ضمان قدرة هذه الاستراتيجيات على الاستجابة للظروف الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة للمنتجين، وزيادة فرص العمل، وضمان أسعار عادلة للمنتجين .

دعم التصنيع على نطاق صغير وبقيادة المجتمع المحلي

- تخصيص التمويل العام والحوافز الموجهة لإنشاء أو تحديث مرافق التصنيع الزراعي الصغيرة الحجم التي تقودها المجتمعات المحلية والنساء – كالتجفيف والتخليل والحفظ وتقطير أزهار الحمضيات والتعبئة والتغليف والمناولة – مع ضمان الوصول إلى الأراضي والمياه والطاقة.

- تطوير بنية تحتية للتخزين والتبريد ميسورة الكلفة وتديرها التعاونيات بالقرب من مواقع الزراعة، بما في ذلك النقل المبرد، للحد من الفاقد الغذائي وخسائر ما بعد الحصاد ودعم المنتجين في تحديد توقيت دخولهم إلى السوق.

- توجيه الدعم الحكومي إلى جمعيات صغار المنتجين والتعاونيات والنقابات وتسهيل إبرام اتفاقيات شراء عادلة وإقامة شراكات بينهم وبين

مرافق المعالجة لتحسين وصولهم إلى أسواق أكثر ربحية وتعزيز سلاسل الإنتاج الأفقية.

- تعزيز الرقابة المجتمعية والرقابة من قبل الخبراء المحليين على المشاريع الأجنبية والمشاريع التي تقودها الدولة في قطاع المعالجة لضمان استجابتهابدقةللاحتياجاتوالتحدياتالمحلية.
- دعم مبادرات الأسر الريفية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك في منطقة البادية،[195] لإنتاج وتجهيز المنتجات الغذائية المحلية وربطها بسلاسل قيمة قصيرة توفر فوائد مباشرة للمجتمعات المحلية.

الوصول إلى الأسواق والتجارة

حماية النظم الغذائية المحلية

- حماية المنتجات الزراعية المحلية والمزارعين من الآثار السلبية لتحرير التجارة الحرة من خلال وضع لوائح استيراد لمنع المنافسة الأجنبية وإغراق السوق اللذين يقوضان إنتاج المحاصيل المحلية، لا سيما خلال فترات ذروة المواسم الزراعية؛ وتنفيذ تدابير مكافحة الإغراق؛ وتوفير حوافز تفضل الإنتاج المحلي على الواردات.
- اعتماد سياسات شراء تلزم المؤسسات العامة والخاصة، وكذلك مقدمي المساعدات الغذائية، بإعطاء الأولوية لشراء الأغذية من المنتجين المحليين أو عن طريق تحديد حصة دنيا.

إصلاح السوق المركزي ومسارات السوق البديل

- ضمان عملية شاملة ووطنية لإصلاح سوق عمّان المركزي، بما في ذلك معالجة الاختناقات، وانعدام الثقة بين الجهات الفاعلة في المزارع والأسواق، والإقراض الاستغلالي، مع تنفيذ الشفافية المعززة، والحوكمة التشاركية عبر هيئات المزارعين والمنتجين، وآليات التسعير العادلة (على سبيل المثال، على أساس الوزن بدلًا من التغليف)، وإمكانية تتبع سلسلة التوريد.
- دراسة فعالية إعادة تفعيل نظام المزاد في سوق عمّان المركزي لضمان توفر معلومات شفافة ومحدثة عن أسعار المنتجات الزراعية لجميع الأطراف، ما يمكّن المزارعين من اتخاذ قرارات إنتاجية على بينة من واقع السوق ويحد من هيمنة الوسطاء على التسعير.
- تنفيذ مبادرات نقل تقودها التعاونيات لدعم وصول المزارعين إلى السوق المركزي من خلال آليات تقاسم التكاليف التي تخفف من أعباء النقل الباهظة.
- تطوير مسارات سوقية بديلة – كمنصات التجارة الإلكترونية، والمنافذ التي يديرها المزارعون، وقنوات البيع المباشر للمستهلك – لتعزيز روابط المنتجين ودعم التوزيع الذي تقوده التعاونيات.
- إعادة تشكيل مؤسسة التسويق الزراعي الأردنية لتزويد المزارعين بالتوجيه وتسهيل وصول منتجاتهم إلى منافذ البيع في الأسواق المحلية والإقليمية.

الترويج للمنتجات المحلية والأنظمة الغذائية التقليدية

- إجراء حملات توعية عامة للمستهلكين عبر وسائل الإعلام والقنوات التعليمية تسلط الضوء على قيمة المنتجات المحلية والأنظمة الغذائية التقليدية لدفع الطلب الاستهلاكي ودعم الزراعة المحلية.
- بناء الثقة في المنتجات المحلية ذات القيمة المضافة، كالعسل، من خلال ضمان وجود آليات وطنية حديثة للتتبع ومراقبة الجودة (بما في ذلك المواصفات والمعايير ومعدات الاختبار) بالتنسيق مع جمعيات المنتجين وإتاحتها لها، مع تعزيز عمليات الفرز لمنع التسويق المضلل للمنتجات المستوردة على أنها «محلية».
- تشجيع مشاركة الشباب في القطاع الزراعي من خلال مواءمة المناهج الأكاديمية مع احتياجات سوق العمل؛ وتقديم حوافز مؤسسية؛ وتعزيز المسارات من التعليم إلى التوظيف؛ وتعزيز الوعي بالقيمة الاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية للعمل في الزراعة.

الهوامش

1 «الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، 2021-2030»، 3 حزيران/يونيو 2021، متاح على https://www.moa.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/EB_Story_Board/Document_number_1.pdf («الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي»)

2 «الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي».

3 عمر العطيات، «تاريخ صناعة السكر في الأردن»، إرث الأردن، 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، متاح على https://www.jordanheritage.jo/reserches/activities-heritage/sugar-industry-in-jordan/ (عمر العطيات، «صناعة السكر...»).

4 دائرة الإحصاءات العامة، «الأردن بالأرقام 2024»، العدد 27، متاح على https://dosweb.dos.gov.jo/databank/JordanInFigures/Jorinfo_2024.pdf

5 Department of Lands and Survey, "Jordan's Cadastre", Presentation at the Improving Land Governance in Jordan: Towards Sustainable Development and Urbanization workshop, UN Habitat, 2024 (Department of Lands and Survey, "Jordan's Cadastre").

6 Rana N. Jawarneh, Ammar Abulibdeh, Nadeem Hashem, Muheeb Awawdeh, Talal Al-Awadhi, Meshal M. Abdullah, and Ahmed M. El Kenawy, "Assessing and predicting land cover dynamics for environmental sustainability in Jordan's arid ecosystems using CA-Markov model", Remote Sensing Applications: Society and Environment, Vol. 35, August 2024, available at https://doi.org/10.1016/j.rsase.2024.101262

7 الجزيرة، «الأردن يدين نشر حسابات إسرائيلية خرائط تضم جزءا من أراضيه»، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، متاح على https://sl1nk.com/ztboka6

8 "The Jordan Valley", Jordan Touristic Sites, available at http://www.kinghussein.gov.jo/tourism4.html

9 Food and Agriculture Organization of the UN, "Policy Brief: Food Security", June 2006, available at https://www.fao.org/fileadmin/templates/faoitaly/documents/pdf/pdf_Food_Security_Cocept_Note.pdf

10 Rami Zurayk, Anne Gough, Ahmad Sourani, and Mariam Al Jaajaa, "Food Security Challenges and Innovation: The Case of Gaza", Food Insecurity in Protracted Crisis Forum, 13-14 September 2012, available at https://www.fao.org/fileadmin/templates/cfs_high_level_forum/documents/FS_Challenges_Innovation_-Gaza_Arab_Group.pdf (Zurayk et al., "Food Security Challenges").

11 UN, "Universal Declaration of Human Rights", 10 December 1948, available at https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights; UN, "International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights", 16 December 1966, available at https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights

12 UN, "E/C.12/1999/5: General Comment No. 12 on the right to adequate food", 12 May 1999, available at https://www.ohchr.org/en/documents/general-comments-and-recommendations/ec1219995-general-comment-no-12-right-adequate-food; Zurayk et al., "Food Security Challenges".

13 Max Ajl, "Does the Arab region have an agrarian question?", The Journal of Peasant Studies, Vol. 48, no. 5, 2021, available at https://doi.org/10.1080/03066150.2020.1753706 (Ajl, "Does the Arab region have an agrarian question?").

14 Ajl, "Does the Arab region have an agrarian question?", p. 4.

15 Matthias Lanzendorfer, Agricultural Mechanization in Jordan, Göttingen: Edition Herodot, 1985; Zülküf Aydın, "Commercialization and Commoditization in the Jordan Valley: Producers, Merchants and the State", METU Studies in Development, Vol. 19, no. 4, 1992, available at https://open.metu.edu.tr/handle/11511/110592 (Aydın, "Commercialization and Commoditization").

16 Aydın, "Commercialization and Commoditization".

17 Zurayk and Dirar, "Farmer-Led Water User Associations in Agricultural Water Management", in The Oxford Handbook of Food, Water and Society, pp. 224-250. Oxford University Press, 2018 (Zurayk and Dirar, "Farmer-Led Water User Associations").

18 UN, "Paris Agreement", 12 December 2015, Article 2, available at https://unfccc.int/sites/default/files/resource/english_paris_agreement.pdf (UN, "Paris Agreement").

19 Annemarieke de Bruin, Imke J.M. de Boer, Niels R. Faber, Gjalt de Jong, Katrien J.A.M. Termeer, and Evelien M. de Olde, "Easier said than defined? Conceptualising justice in food system transitions", Agriculture and Human Values, Vol. 41, March 2024, available at

https://doi.org/10.1007/s10460-023-10482-y (De Bruin et al., "Easier said than defined?").

20 Clement Loo, "Towards a more participative definition of food justice", Journal of Agricultural and Environmental Ethics, Vol. 27, October 2014, available at https://doi.org/10.1007/s10806-014-9490-2 (Loo, "Towards a more participative definition").

21 Helen Coulson and Paul Milbourne, "Food justice for all?: Searching for the 'justice multiple' in UK food movements", Agriculture and Human Values, Vol. 38, February 2021, available at https://doi.org/10.1007/s10460-020-10142-5; Loo, "Towards a more participative definition".

22 Nancy Fraser and Axel Honneth, Redistribution or Recognition?: A political-philosophical exchange, London: Verso, 2003; David Miller, "Justice", in The Stanford Encyclopedia of Philosophy, eds. Edward N. Zalta and Uri Nodelman, Stanford, CA: Metaphysics Research Lab, Stanford University, 2017.

23 De Bruin et al., "Easier said than defined?".

24 Bernard Soubry and Kate Sherren, "'You keep using that word…': Disjointed definitions of resilience in food systems adaptation", Land Use Policy, Vol. 114, March 2022, available at https://doi.org/10.1016/j.landusepol.2021.105954

25 Mark Scott, "Resilience: A Conceptual Lens for Rural Studies?", Geography Compass, Vol. 7, no. 9, 4 September 2013, available at https://doi.org/10.1111/gec3.12066

26 APN, "Resilience Building for Sustainable Food Security and Nutrition", Plenary speech, 15 October 2015, para. 4, available at https://www.apnature.org/en/resilience-building-sustainable-food-security-and-nutrition

27 World Bank Group, "Jordan: Country Climate and Development Report", November 2022, available at https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/7c81ff9b-6f43-5648-be15-b2e2b25d1d33/content

28 Hussam Hussein, "An analysis of the discourse of water scarcity and hydropolitical dynamics in the case of Jordan", PhD thesis, University of East Anglia, 2016, available at https://ueaeprints.uea.ac.uk/id/eprint/63066/ (Hussein, "The discourse of water scarcity").

29 Diana K. Davis, The arid lands: History, Power, Knowledge, The MIT Press, 2016.

30 John Broich, "British water policy in Mandate Palestine: Environmental orientalism and social transformation", Environment and History, Vol. 19, no. 3, August 2013, available at https://www.jstor.org/stable/43298498

31 Joe Stork, "Water and Israel's Occupation Strategy", Middle East Research and Information Project, 17 July 1983; Hussein, "The discourse of water scarcity";

عمون نيوز، «إسرائيل تزود الأردن بمياه ملوثة وتسرق 700 مليون متر مكعب سنويًا»، 13 أيار/مايو 2010، متاح على https://www.ammonnews.net/article/60528.

32 Livia Perosino, "Agriculture in Jordan at the Time of Climate Change: Identifying Casualties between Imperialism and Environmental Degradation", Noria Research, 2 January 2024, available at https://noria-research.com/agriculture-in-jordan-at-the-time-of-climate-change-identifying-causalities-between-imperialism-and-environmental-degradation/ (Perosino, "Agriculture in Jordan").

33 Perosino, "Agriculture in Jordan"; John Anthony Allan, "Fortunately there are substitutes for water otherwise our hydro-political futures would be impossible", in Priorities for water resources allocation and management, London: Overseas Development Administration, 1993.

34 Perosino, "Agriculture in Jordan".

35 Jane Harrigan, Hamed El-Said, and Chengang Wang, "The IMF and the World Bank in Jordan: A case of over optimism and elusive growth", The Review of International Organizations, Vol. 1, September 2006, available at https://doi.org/10.1007/s11558-006-9490-8 (Harrigan et al., "The IMF and the World Bank").

36 Timothy Liptrot and Hussam Hussein, "Between Regulation and Targeted Expropriation: Rural-to-Urban Groundwater Reallocation in Jordan", Water Alternatives, Vol. 13, no. 3, 2020, available at https://www.water-alternatives.org/index.php/alldoc/articles/vol13/v13issue3/599-a13-3-17/file (Liptrot and Hussein, "Between Regulation and Targeted Expropriation").

37 Ben Lamoree and Frank van Steenbergen, "From value to finance: making IWRM work", Journal of Contemporary Water Research & Education, Vol. 135, no. 1, December 2006,

available at https://doi.org/10.1111/j.1936-704X.2006.mp135001012.x

38 Bill Cooke and Uma Kothari, eds., Participation: The New Tyranny? Zed Books, 2001.

39 Food Systems 4 People, "Multistakeholderism and the corporate capture of global food governance", April 2023, available at https://foodsystems4people.org/wp-content/uploads/2023/05/EN_Analysis-report-2023_FS4P.pdf

40 APN, "ANFS, APN and their international partners organize the Global People's Summit on Food Systems Coinciding with the United Nations summit", 2021, available at https://www.apnature.org/en/anfs-apn-and-their-international-partners-organize-global-peoples-summit-food-systems

41 Mariam Al Jaajaa, "Arab Civil Society Winning Battles in International Fora", IFPRI Egypt, 24 March 2016, available at https://egyptssp.ifpri.info/2016/03/24/arab-civil-society-winning-battles-in-international-fora/

42 Rana Khaled, "March calls on region's leaders to forge ahead on climate change", Egypt Independent, 18 November 2012, available at https://cloudflare.egyptindependent.com/march-calls-region-s-leaders-forge-ahead-climate-change/

43 Faculty of Humanities, "Archaeologists discover bread that predates agriculture by 4,000 years", University of Copenhagen, 16 July 2018, available at https://humanities.ku.dk/news/2018/archaeologists-discover-bread-that-predates-agriculture-by-4000-years/

44 Andrew N. Garrard, Sue Colledge, Christopher Hunt, and Rebecca Montague, "Environment and subsistence during the Late Pleistocene and Early Holocene in the Azraq Basin", Paléorient, Vol. 14, no. 2, 1988, available at https://www.persee.fr/doc/paleo_0153-9345_1988_num_14_2_4453

45 عمر العطيات، «صناعة السكر...».

46 Ruth Kark and David Grossman, "The communal (musha') village of the Middle East and North Africa", in Policies and Strategies in Marginal Regions, eds. W. Leimgruber, R. Majoral and C-W Lee, UK: Ashgate, 2003, available at https://www.academia.edu/4125917/82_KARK_and_GROSSMAN_The_Communal_musha_Village_of_the_Middle_East; Martha Mundy, "The State of Property: Late Ottoman Southern Syria, the Kaza of 'Ajlun (1875-1914)", in Constituting Modernity: Private Property in the East and West, ed. Huri İslamoİlu, New York: I.B. Tauris, 2004.

47 Charles R. Ortloff, "The water supply and distribution system of the Nabataean city of Petra (Jordan), 300 BC-AD 300", Cambridge Archaeological Journal, Vol. 15, no. 1, 5 May 2005, available at https://doi.org/10.1017/S0959774305000053; Jonathan Mabry and Gaetano Palumbo, with a contribution by Ian Kuijt, "The 1987 Wadi el-Yabis Survey", Annual of the Department of Antiquities of Jordan, Vol. 32, 1988, available at https://publication.doa.gov.jo/uploads/publications/63/ADAJ_1988_32-275-306.pdf

48 Husam Jamil Madanat, "Land Tenure in Jordan", Land Tenure Journal, June 2010, available at https://www.fao.org/4/i1634t/i1634t06.pdf

49 Mohamed F. Tarawneh, Rural Capitalist Development in The Jordan Valley: The case of Deir Alla – The Rise and Demise of Social Groups, Sidestone Press, 2014 (Tarawneh, Rural Capitalist Development).

50 Frederick Wojnarowski, "Settling land, unsettling people: Living with and contesting land, social change and grand schemes in rural central Jordan", History and Anthropology, Vol. 35, no. 5, 2024, available at https://doi.org/10.1080/02757206.2023.2220342 (Wojnarowski, "Settling Land, Unsettling People"); Michael R. Fischbach, State, society, and land in Jordan, Social, Economic and Political Studies of the Middle East and Asia, Vol. 75, Brill, 2000; Department of Lands and Survey, "The Historical Development of The Department", available at https://www.dls.gov.jo/EN/Pages/The_Historical_Development_of_the_Department.

51 Tarawneh, Rural Capitalist Development; Wojnarowski, "Settling Land, Unsettling People".

52 Vartan Manoug Amadouny, "The British role in the development of an infrastructure in TransJordan during the Mandate period, 1921-1946", PhD dissertation, University of Southampton, 1993, p. 14, available at https://eprints.soton.ac.uk/462123/1/381419.pdf (Amadouny, "The British role in TransJordan").

53 Amadouny, "The British role in TransJordan".

54 Yousef Abd-Alraheem Irshaid, "Consequences of the Israeli hydro-hegemony on the Jordanian water security", Review of Economics and Political Science, Vol. 6, no. 3, 2021,

available at https://doi.org/10.1108/REPS-09-2019-0123

55 Tarawneh, Rural Capitalist Development, p. 21.

56 Tarawneh, Rural Capitalist Development.

57 Aydın, “Commercialization and Commoditization”.

58 Helen Chapin Metz, ed., Jordan: A Country Study, 4th ed., Federal Research Division: Library of Congress, 1991, available at https://www.loc.gov/item/91006858/; The Jordan Times, “Agricultural sector achieves 6.9% economic growth – DoS”, 6 April 2025, available at https://jordantimes.com/news/local/agricultural-sector-achieves-69-economic-growth-dos

59 Harrigan et al., “The IMF and the World Bank”; Liptrot and Hussein, “Between Regulation and Targeted Expropriation”.

60 Harrigan et al., “The IMF and the World Bank”;

ليلى العاجيب، «إغلاق مؤسسة التسويق الزراعي»، حبر، 27 كانون الثاني/يناير 2021، متاح على https://l1nq.com/nfgmyfn.

61 Harrigan et al., “The IMF and the World Bank”.

62 Marta Vidal, “Wheat blessing: Jordan’s grassroot movement for food sovereignty”, Al Jazeera, 7 February 2022, available at https://www.aljazeera.com/news/2022/2/7/jordanian-initiative-fighting-for-food-sovereignty (Vidal, “Wheat blessing”).

63 Livia Perosino, “Deconstructing the market: agrarian change and social differentiation in Jordan”, The Journal of Peasant Studies, Vol. 51, no. 5, 2024, available at https://doi.org/10.1080/03066150.2023.2287093 (Perosino, “Deconstructing the market”); Mariam Al Jaajaa, “Enhancing Food Sovereignty Begins with Confronting the Roots of Agricultural Neglect”, in Re-rooting: Self Determination and Autonomous Practices, Darat al Funun, 2024.

64 IndexMundi, “Jordan Wheat Production by Year”, Dataset, available at https://www.indexmundi.com/agriculture/?country=jo&commodity=wheat&graph=production; Batool Almasri, “Jordan far from reaching wheat self sufficiency”, Jordan News, 9 February 2022, available at https://www.jordannews.jo/Section-109/News/Jordan-far-from-reaching-wheat-self-sufficiency-12866

65 Perosino, “Agriculture in Jordan”.

66 World Bank, “Implementation Completion Report: The Hashemite Kingdom of Jordan – Agricultural Sector Adjustment Loan (Ln. 3817-JO)”, June 1997, available at https://documents1.worldbank.org/curated/en/366151468043442927/pdf/multi-page.pdf

67 World Bank, “Implementation Completion Report (SCL-40710) on a Loan in the Amount of US$20 Million to the Hashemite Kingdom of Jordan for a Housing Finance and Urban Sector Reform Project”, October 2002, available at https://documents1.worldbank.org/curated/en/355681468774266675/pdf/multi0page.pdf

68 Wojnarowski, “Settling Land, Unsettling People”.

69 دائرة الإحصاءات العامة، «التعداد الزراعي الأردني 2017: النتائج التفصيلية»، 2018، متاح على https://dosweb.dos.gov.jo/wp-content/uploads/2017/08/Agr2.pdf

70 Razi Diab, “Land, Housing and Property in Jordan: A Review of the Legal, Institutional, and Administrative Frameworks”, UN-Habitat, 2024, available at https://unhabitat.org/sites/default/files/2024/05/land_housing_and_property_in_jordan_report.pdf (Diab, “Land, Housing and Property”); قانون مؤقت رقم (79) لسنة 1966م قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية»، المملكة الأردنية الهاشمية، متاح على https://l1nq.com/uod1qg4

71 وزارة الزراعة والتحالف الدولي للأرض، «استراتيجية أصحاب المصلحة في حوكمة وإدارة الأراضي في المملكة الأردنية الهاشمية»، 2022، متاح على https://moa.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/pdf.0-eb_list_page/nes_jordan_final_version_arrived_6_july2023 (وزارة الزراعة والتحالف الدولي للأرض، «استراتيجية أصحاب المصلحة في حوكمة وإدارة الأراضي»).

72 المملكة الأردنية الهاشمية، «الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (2021-2030): خطة العمل (2022-2024)»، متاح على https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor225446.pdf (الأردن، «الاستراتيجية الوطنية...»).

73 Rayya Al Muheisen, “Jordan Valley farmers ‘exhausted’ from mounting debt crisis – Union leader”, The Jordan Times, 4 March 2023, available at https://jordantimes.com/news/local/jordan-valley-farmers-exhausted-mounting%E2%80%94union-leader

74 Harrigan et al., “The IMF and the World Bank”.

75 «قانون التنفيذ الأردني رقم 25 لسنة 2007»، المملكة الأردنية الهاشمية، متاح على https://jordan-lawyer.com/2016/02/15/jordan-execution-civil-law/

76 Jordan News Agency (Petra), “Amended Execution Law provision on debtor imprisonment takes effect Wednesday”, 24 June 2025, available at https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=72895&lang=en&name=en_news

77 Jordan, “The National Food Security Strategy”.

78 Food and Agriculture Organization of the UN, “Lowering costs via efficiency gains of solar energy systems in Jordan”, 2025, available at https://www.fao.org/energy/projects/project-details/lowering-costs-via-efficiency-gains-of-solar-energy-systems-in-jordan/en

79 مؤسسة الإقراض الزراعي، «أسس وقواعد الإقراض لعام 2007»، متاح على https://www.acc.gov.jo/sites/default/files/loan-basis.pdf

80 Maram Kayed, “Credit corporation loans to agriculture sector garner mixed responses from farmers”, The Jordan Times, 11 January 2020, available at https://jordantimes.com/news/local/credit-corporation-loans-agriculture-sector-garner-mixed-responses-farmers

81 Jordan News, “HortiFuture, ACC launch zero-interest loans for Jordanian farmers”, 8 April 2023, available at https://www.jordannews.jo/Section-109/News/HortiFuture-ACC-launch-zero-interest-loans-for-Jordanian-farmers-27988

82 UNDP, “Jordan Introduces Agricultural Risk Mitigation Fund Law to Strengthen Food Security and Climate Resilience”, 6 August 2025, available at: https://www.undp.org/jordan/press-releases/jordan-introduces-agricultural-risk-mitigation-fund-law-strengthen-food-security-and-climate-resilience

83 Department of Lands and Survey, “Jordan’s Cadastre”;

قناة المملكة، «وزير الزراعة: 25 مليون دونم صالحة للزراعة»، 2020، متاح على https://www.almamlakatv.com/news/51429

84 «قانون مؤقت رقم (79) لسنة 1966م قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية»: «نظام تنظيم استعمال الأراضي رقم 6 لسنة 2007»، المملكة الأردنية الهاشمية، متاح على https://l1nq.com/0nj13ra؛ وزارة الزراعة والتحالف الدولي للأرض، «استراتيجية أصحاب المصلحة في حوكمة وإدارة الأراضي».

85 Diab, “Land, Housing and Property”.

86 الرأي، «الزحف العمراني... وحش تتمدد على سكينة الأراضي الزراعية»، 4 تموز/يوليو 2019، متاح على https://alrai.com/article/10491955؛ وزارة الزراعة والتحالف الدولي للأرض، «استراتيجية أصحاب المصلحة في حوكمة وإدارة الأراضي.

87 Ministry of the Environment, “Final Country Report of the Land Degradation Neutrality Target Setting Programme”, Hashemite Kingdom of Jordan, 2018, available at https://www.unccd.int/sites/default/files/ldn_targets/2019-05/Jordan%20LDN%20TSP%20Country%20Report.pdf

88 Taraf Abu Hamdan, “Soil, Dirt, Earth: Deserts, Rural Communities, and Power in Jordan”, Environmental Politics in the Middle East and North Africa, Project on Middle East Political Science Studies, Vol. 46, May 2022, available at https://pomeps.org/soil-dirt-earth-deserts-rural-communities-and-power-in-jordan

89 وزارة الزراعة والتحالف الدولي للأرض، «استراتيجية أصحاب المصلحة في حوكمة وإدارة الأراضي».

90 Dina Dahood Dabash, “Jordan Land Sector Assessment: Background Paper”, UN Habitat, 2023, available at https://arablandinitiative.gltn.net/sites/default/files/2023-12/docs/jordan-land-sector-assessment_19.12.2023.pdf

91 Department of Lands and Survey, “Jordan’s Cadastre”;

«قانون الملكية العقارية»، المملكة الأردنية الهاشمية، متاح على https://jordan-lawyer.com/2019/07/01/real-estate-law-jordan-year-2019/ (Jordan, “Real Estate Ownership Law”)

92 Diab, “Land, Housing and Property”.

93 “Jordan Valley Development Law”, Hashemite Kingdom of Jordan, available at https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor63018E.pdf (Jordan, “Jordan Valley Development Law”).

94 The Constitution of the Hashemite Kingdom of Jordan, Article 11, 1 January 1952, available at https://istd.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/EN/EB_Pages/Constitution_of_the_

Hashemite_Kingdom_of_Jordan.pdf (The Constitution of Jordan).

95 Jordan, "Real Estate Ownership Law"; Diab, "Land, Housing and Property".

96 Jordan, "Real Estate Ownership Law".

97 Diab, "Land, Housing and Property".

98 Jordan, "Real Estate Ownership Law".

99 "Regulation No. 69 of 2020 Environmental Classification and Licensing made by virtue of Clause A of Article 5 of the Environment Protection Law No. 6 of 2017", FAOLEX Database, 2 June 2025, available at https://www.fao.org/faolex/results/details/en/c/LEX-FAOC225229

100 Mohammad Al-Addous, Mathhar Bdour, Mohammad Alnaief, Shatha Rabaiah, and Norman Schweimanns, "Water Resources in Jordan: A Review of Current Challenges and Future Opportunities", Water, Vol. 15, no. 21, 2023, available at https://www.mdpi.com/2073-4441/15/21/3729; Ministry of Water and Irrigation, "The National Water Strategy 2023-2040", available at: https://www.mwi.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/EB_Ticker/National_Water_Strategy_2023-2040_Summary-English_-ver2.pdf (Ministry of Water and Irrigation, "National Water Strategy").

101 Ministry of Water and Irrigation, "National Water Strategy".

102 Liptrot and Hussein, "Between Regulation and Targeted Expropriation"; George T. Keith Pitman, "Jordan: An Evaluation of Bank Assistance for Water Development and Management", World Bank Operations Evaluation Department, 2004, p. 7, available at https://documents1.worldbank.org/curated/en/288391468773738105/pdf/Jordan-An-evaluation-of-Bank-assistance-for-water-development-and-management.pdf

103 Ministry of the Environment, "Jordan's Fourth National Communication on Climate Change", 2023, available at https://moenv.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/jordans_4th_national_communication_report.pdf

104 "Law No. 18 of 1988: Water Authority Law", Hashemite Kingdom of Jordan, available at https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor1338Eoriginal.pdf

105 Jordan, "Jordan Valley Development Law".

106 Ministry of Water and Irrigation, "Underground Water Bylaw No. 85 of 2002", Hashemite Kingdom of Jordan, available at https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor63017E.pdf

107 Ministry of Water and Irrigation, "Groundwater Sustainability Policy", Hashemite Kingdom of Jordan, 2016, available at: https://www.pseau.org/outils/ouvrages/mwi_groundwater_sustainability_policy_2016.pdf

108 «أسس حفر الآبار الجوفية المالحة في منطقة وادي الأردن لسنة 2022»، المملكة الأردنية الهاشمية، متاح على https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor212795.pdf

109 Shorouk Omar and Muadh Al Zurek, "Drinking water in the service of the potash industry in southern Jordan Valley: Factories 'watered' while farms left thirsty", ARIJ, 1 December 2023, available at https://arij.net/investigations/southern-jordan-valley-en/

110 رزان زعيتر، «وهم التكنولوجيا الزراعية في الدول المهمشة: الزراعة المائية في الأردن والوطن العربي»، رأي اليوم، 6 أيلول/سبتمبر 2022، متاح على https://bit.ly/48ZNyZE

111 The Jordan Times, "JVA signs 6 agreements to transfer water distribution management to associations", 1 March 2025, available at https://jordantimes.com/news/business/jva-signs-6-agreements-transfer-water-distribution-management-associations

112 Mohamed Hassan Tawfik, Hadeel Al-Zawaidah, Jaime Hoogesteger, Maha Al-Zu'bi, Petra Hellegers, Javier Mateo-Sagasta, and Amgad Elmahdi, "Shifting Waters: The Challenges of Transitioning from Freshwater to Treated Wastewater Irrigation in the Northern Jordan Valley", Water, Vol. 15, no. 7, 2023, available at https://www.mdpi.com/2073-4441/15/7/1315

113 Economic and Social Commission for Western Asia, "Vulnerability assessment of the water sector to climate change in Jordan", Regional Initiative for the Assessment of Climate Change Impacts on Water Resources and Socio-Economic Vulnerability in the Arab Region, 2022, available at https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/vulnerability-assessment-water-sector-climate-change-jordan-english.pdf; Ministry of Water and Irrigation, "Jordan Water Sector Facts and Figures", 2022, available at https://www.mwi.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/jordan_water_sector_-_facts_and_figures_2022.pdf

114 Mamoun A. Gharaibeh, Ammar A. Albalasmeh, and Mohammad M. Obeidat, “Assessment of Water Quality of Key Dams in Jordan for Irrigation Purposes with Insights on Parameter Thresholds”, Water, Vol. 16, no. 12, 2024, available at https://www.mdpi.com/2073-4441/16/12/1726

115 Kathryn Cheeseman, “Water Resource Management in Jordan: An Annotated Bibliography”, K4DD Rapid Evidence Review 200, 2025, available at https://doi.org/10.19088/K4DD.2025.031

116 Connor Mullen, Marc F. Müller, Gopal Penny, Fengwei Hung, and Diogo Bolster, “Hydro-economic asymmetries and common-pool overdraft in transboundary aquifers”, Water Resources Research, 58, 2022, available at https://doi.org/10.1029/2022WR032136

117 عمون نيوز، «إسرائيل تزود الأردن بمياه ملوثة؛ Mark Zeitoun, Karim Eid-Sabbagh, Michael Talhami, and Muna Dajani, “Hydro-hegemony in the Upper Jordan waterscape: Control and use of flow”, Water Alternatives, Vol. 6, no.1, February 2013, available at https://www.researchgate.net/publication/286315650_Hydro-Hegemony_in_the_Upper_Jordan_Waterscape_Control_and_Use_of_the_Flows

118 Annika Kramer, “Challenges to Water Cooperation in the Lower Jordan Basin”, in Water Resources Planning and Management, R.Q. Grafton and K. Hussey, eds., Cambridge University Press, 2011.

119 Munther J. Haddadin, ed., Water resources in Jordan: Evolving policies for development, the environment, and conflict resolution, Routledge, 2006, available at https://doi.org/10.4324/9781936331604

120 Mohammad Ersan, “Can Jordan ever escape Israel’s grip on water resources?”, The New Arab, 13 March 2024, available at https://www.newarab.com/analysis/can-jordan-ever-escape-israels-grip-water-resources

121 Philippe Pernot, “They steal and humiliate us’: Why water is at the centre of Jordan-Israel tensions”, The New Arab, 21 December 2023, available at https://www.newarab.com/analysis/why-water-centre-jordan-israel-tensions

122 العربية لحماية الطبيعة، «ورقة حقائق: اتفاقية المياه مقابل الطاقة: ماء العدو احتلال»، حركة الأردن تقاطع، 2023.

123 Department of Statistics, “Average Price of Seeds, and Bulbs in The Kingdom by Kind and Crop 2017 – 2025”, available at https://databank.dos.gov.jo/Databank/pxweb/ar/DOS_Database/START__04/AVG_T3/

124 “Competition Law No. 33 of 2004”, Hashemite Kingdom of Jordan, available at https://www.mit.gov.jo/ebv4.0/root_storage/en/eb_list_page/competition_law_no._(33)_of_the_year_2004.pdf

125 وكالة الأنباء الأردنية، «الزراعة»: بدء استلام محصولي القمح والشعير المحليين»، 21 تموز/يوليو 2025، متاح على https://sl1nk.com/z3nrhgz

126 مشاورات متعددة الأطراف، عمّان، 24 آب/أغسطس 2025.

127 The Jordan Times, “Jordan’s seed exports reach 65 countries globally, Hneifat”, 13 July 2023, available at https://jordantimes.com/news/local/jordans-seed-exports-reach-65-countries-globally-%E2%80%94-hneifat

128 عارف السعايدة، «بذور البندورة في الأردن أغلى من الذهب»، خبرني، 17 شباط/فبراير 2025، متاح على https://www.khaberni.com/news/694699

129 علا عبد اللطيف، «مزارعون يؤكدون و«الزراعة» تنفي استيراد بذور إسرائيلية مريضة»، الغد، 17 تشرين الأول 2011، متاح على https://ammanxchange.com/art.php?id=42b5249f6a73b57d3e28 75bba524833e28ee212d

130 Sarah Abu-Saad, “Agricultural Sector Opposes Hniefat on ‘Taking Advantage’ of Israeli Relations”, Jordan News, 18 January 2022, available at https://www.jordannews.jo/Section-109/News/Agricultural-sector-opposes-Hniefat-on-taking-advantage-of-Israeli-relations-12038

131 «التعليمات رقم ز/13 لسنة 2022»، المملكة الأردنية الهاشمية، 5، متاح على https://l1nq.com/7g6121l

132 «نظام رقم (31) لسنة 2024، نظام الزراعة العضوية، صادر بمقتضى المادتين (7) و(71) من قانون الزراعة رقم (13) لسنة 2015»، المملكة الأردنية الهاشمية، متاح على https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor232353.pdf

133 ARIJ, "Jordan: Groups protest import of GMOs", 26 June 2018, available at https://en.arij.net/news/jordan-groups-protest-import-of-gmos/

134 Abeer Aburumman, Hussein Migdadi, Muhanad Akash, Ayed Al-Abdallat, Yaser Hassan Dewir, Muhammad Farooq, "Detection of genetically modified maize in Jordan", GM Crops & Foods, Vol. 11, no. 3, 2020, available at https://doi.org/10.1080/21645698.2020.1747353

135 المملكة الأردنية الهاشمية، تعليمات رقم ز/13 لسنة 2022، متاح على https://www.agroberichtenbuitenland.nl/documenten/2022/18/07/jordan-new-seed-registration-instructions

136 Ministry of the Environment, "Agriculture Sector Green Growth National Action Plan 2021-2025", 28 October 2020, available at https://www.sustainability.gov/pdfs/ggi-jordan-agriculture.pdf (Ministry of the Environment, "Agriculture Sector Green Growth").

137 National Center for Agricultural Research, "National Seed Bank", available at https://www.narc.gov.jo/EN/Pages/National_Seed_Bank

138 Jordan, "National Plan for Sustainable Agriculture"; Jordan, "National Food Security Strategy"; Ministry of Planning, "Jordan's Economic Modernization Vision 2030", 2023, available at https://www.mop.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/EN/EB_HomePage/vision-en.pdf (Ministry of Planning, "Jordan's Economic Modernization Vision").

139 Trading Economics, "Jordan Exports of Fertilizers", 2024, available at https://tradingeconomics.com/jordan/exports/fertilizers

140 ينص نظام حماية التربة رقم 25 لسنة 2005 على إسناد مسؤولية حماية التربة وإدارة المواد الكيميائية الزراعية إلى وزارة البيئة.

141 Jehad Al-Hawadi, "Banned organochlorine pesticides still in our food: the presence of organochlorine pesticide residues in milk, meat, liver, and kidney in Jordan cattle", Systematic Reviews in Pharmacy, Vol. 11, no.11, November 2020; Ghaith Radwan Algharibeh and Malik Salah AlFararjeh, "Pesticide residues in fruits and vegetables in Jordan using liquid chromatography/tandem mass spectrometry", Food Additives & Contaminants: Part B, Surveillance, Vol. 12, no. 1, 2019, available at https://doi.org/10.1080/19393210.2018.1548505

142 «تعليمات رقم (4/ز) لسنة 2022 – تعليمات تسجيل واستيراد وتداول والاتجار بالمبيدات العضوية والأعداء الحيوية/ الصادر بموجب البند (1) الفقرة (د) من المادة (21) والبند رقم (2) من الفقرة (أ) من المادة (22) من قانون الزراعة رقم 13 لسنة 2015 وتعديلاته»، المملكة الأردنية الهاشمية، متاح على https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor219677.pdf

143 Crispin Dowler, "Interactive map: the EU's banned pesticide trade", Unearthed, 16 December 2025, available at https://unearthed.greenpeace.org/2025/12/16/interactive-map-eu-banned-pesticide-trade/; One report identified 88 highly hazardous pesticides in use in Jordan as of 2020: Land and Human to Advocate Progress, "Jordan National Situation Report on Highly Hazardous Pesticides (HHPs)", August 2020, p. 14, available at https://ipen.org/sites/default/files/documents/final_jordan_national_situation_report_on_hhps_28_august_2020.pdf

144 Hashemite Kingdom of Jordan, "National Climate Change Policy of the Hashemite Kingdom of Jordan, 2022-2050", September 2022, available at https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-03/2022-2050.pdf

145 «تعليمات تسجيل وإنتاج واستيراد وتحليل وبيع المخصبات الزراعية ومنظمات نمو النبات وتعديلاتها رقم 6/ز لسنة 2021، صادر بموجب المادة 20 من قانون الزراعة وتعديلاته رقم 13 لسنة 2015»، المملكة الأردنية الهاشمية، متاح على https://bit.ly/48O1g33

146 وزارة الزراعة، «مشاريع الوزارة»، 2019، متاح على https://moa.gov.jo/AR/ListDetails/

147 «نظام رقم (31) لسنة 2024، نظام الزراعة العضوية».

148 Tamkeen, "An Overview of the Agricultural Workers Regulation No. (19) of 2021 and Key Insights", 2024, available at https://tamkeen-jo.org/sites/default/files/2024-12/An-Overview-of-the-Agricultural-Workers-Regulation-No.-19-of-2021-and-Key-Insights.pdf (Tamkeen, "An Overview of the Agricultural Workers Regulation")

149 "Regulation No. (19) of 2021: Regulation of Agricultural Workers", Hashemite Kingdom of Jordan, available at https://www.mol.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/EN/EB_List_Page/Regulation_No_(19)_of_2021_Regulation_of_Agricultural_Workers_Issued_pursuant_to_Paragraph_(B)_of_Article_(3)_of_the_Labor_Law_No_(8)_1996.pdf (Jordan, "Regulation

No. 19").

150 Tamkeen, "An Overview of the Agricultural Workers Regulation"; Phenix Center for Economic & Informatics Studies, "Improving Working Conditions for Workers in the Agricultural Sector in Jordan", 2024, available at http://labor-watch.net/uploads/en_labor-watch.net_638759158451952315.pdf (Phenix Center, "Improving Working Conditions").

151 Jordan, "Regulation No. 19".

152 Phenix Center, "Improving Working Conditions"; "Social Security Law: Law No. (1) for the year 2014 and its amendments According to the latest amendments until April 16, 2023", Hashemite Kingdom of Jordan, available at https://www.ssc.gov.jo/wp-content/uploads/2025/02/law-26.1.2025-compressed.pdf (Social Security Corporation, "Social Security Law")

153 دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات الزراعة، المملكة الأردنية الهاشمية، 2019، متاح على https://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/Agri/Agr_2019.pdf

154 Phenix Center, "Improving Working Conditions"; Social Security Corporation, "Social Security Law".

155 Phenix Center, "Improving Working Conditions".

156 The Constitution of Jordan.

157 International Labour Organization, "Agricultural workers take their first step towards unionization in Jordan", 3 October 2022, available at https://www.ilo.org/resource/news/agricultural-workers-take-their-first-step-towards-unionization-jordan

158 «قانون العمل الأردني رقم 8 لسنة 1996 وتعديلاته»، المملكة الأردنية الهاشمية، متاح على https://jtgcu.org/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/jordanian_labour_law_no._(8)_of_1996_and_its_amendments.pdf

159 Phenix Center, "Improving Working Conditions".

160 Tamkeen, "The Status of Jordan's Agriculture Sector", December 2024, available at https://tamkeen-jo.org/sites/default/files/2024-12/The-Status-of-Jordans-Agriculture-Sector.pdf; Jordan Ministry of Agriculture, "Sector Plan for Agricultural Extension 2024–2030", 2024, available at https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor230564E.pdf

161 Jordan, "The National Food Security Strategy".

162 Local Enterprise Support Project, "Launch of the Home-Based Business Regulations – October 19, 2017", available at https://jordanlens.org/activity/launch-home-based-business-regulations-october-19-2017/

163 Ministry of Planning, "Jordan's Economic Modernization Vision", p. 43.

164 Ministry of the Environment, "Agriculture Sector Green Growth".

165 Jordan News Agency, "Hneifat checks on progress in agricultural food plants in Southern Jordan Valley", 16 November 2023, para. 5, available at https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=54637&lang=entonnes.

166 Ministry of Planning, "Jordan Updated Reform Matrix", Hashemite Kingdom of Jordan, May 2023, available at https://mop.gov.jo/ebv4.0/root_storage/en/eb_list_page/jo_updated_reform_matrix_final_eng_may2023-0.pdf

167 World Bank, "Jordan Private Sector Assessment", 25 August 1995, pp. 6-40, available at https://documents1.worldbank.org/curated/en/236011468752118723/pdf/multi0page.pdf

168 Harrigan et al., "The IMF and the World Bank".

169 Harrigan et al., "The IMF and the World Bank".

170 Jean-Philippe Venot and François Molle, "Groundwater depletion in the Jordan highlands: can pricing policies regulate irrigation water use?", Water Resources Management, Vol. 22, 2008, available at https://doi.org/10.1007/s11269-008-9260-x; Liptrot and Hussein, "Between Regulation and Targeted Expropriation".

171 World Bank, "Performance Assessment Report: Jordan – Agricultural Sector Adjustment (Loan No. 3817-JO) and Agricultural Sector Technical Support Project (Credit No. 3818-JO)", January, 2003, available at https://documents1.worldbank.org/curated/en/310281468774272698/pdf/multi0page.pdf (World Bank, "Performance assessment report").

172 World Bank, “Performance assessment report”; Liptrot and Hussein, “Between Regulation and Targeted Expropriation”.

173 Harrigan et al., “The IMF and the World Bank”.

174 World Bank, “Agriculture Sector Adjustment”, (n.d.), available at https://documents1.worldbank.org/curated/en/701421570650078966/pdf/Jordan-Agriculture-Sector-Adjustment.pdf

175 World Bank, “Performance assessment report”, p. 11.

176 The White House, “Overview: US–Jordan Free Trade Agreement (FTA)”, President George W. Bush archives, 28 September 2001, available at https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2001/09/20010928-12.html; European Commission, “EU trade relations with Jordan. Facts, figures and latest developments”, available at https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/jordan_en

177 Svetlana Valieva, “Water Accounting for Agricultural Water Stewardship in Jordan Valley: Harnessing Geospatial Tools and Analysis for Improving Water Allocation Functions and Its Productivity”, Consolidated Terms of Reference (ToR), March 2019, available at https://documents1.worldbank.org/curated/en/402641593703126686/pdf/Consolidated-Terms-of-Reference-ToR.pdf

178 Vidal, “Wheat blessing”.

179 The Jordan Times, “Jordan signs grant deal to receive 100,000 tonnes of US wheat”, 2 February 2017, available at https://jordantimes.com/news/local/jordan-signs-grant-deal-receive-100000-tonnes-us-wheat; Daniel Enoch, “US wheat heads to Jordan to aid with Syrian refugee crisis”, Agri-Pulse, 10 May 2015, available at https://www.agri-pulse.com/articles/5366-us-wheat-heads-to-jordan-to-aid-with-syrian-refugee-crisis/amp; Perosino, “Deconstructing the market”.

180 Jordan, “The National Food Security Strategy” ; Omar Obeidat, “Farmers want gov’t to ban onion imports to reduce sector’s losses”, The Jordan Times, 25 February 2015, available at https://jordantimes.com/news/local/farmers-want-gov%E2%80%99t-ban-onion-imports-reduce-sector%E2%80%99s-losses

181 The Jordan Times, “Agricultural imports drop by 10.4%, exports increase by 16% in 2023”, 21 March 2024, available at https://jordantimes.com/news/local/agricultural-imports-drop-104-exports-increase-16-2023

182 Ministry of Planning, “Jordan’s Economic Modernization Vision”, p.43.

183 Livia Perosino, “Deconstructing the market”.

184 “Wholesale Markets System for Horticultural Products of the Greater Amman Municipality (Regulation No. 16 9/2016), 26 /10 /2016”, Hashemite Kingdom of Jordan, available at https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor193978.pdf; “Amended Law on Municipalities 2015”, Hashemite Kingdom of Jordan, available at https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor202487E.pdf

185 Livia Perosino, “Deconstructing the market”.

186 World Bank, “Project Information Document (PID)”, Rural Employment and Agri-Food Transformation Project, 17 November 2020, available at https://documents1.worldbank.org/curated/en/962131618486906065/pdf

187 Marzban, S., et al., “Food safety knowledge and practices among food handlers: A systematic review,” Food Control, Vol. 132, 2022, available at https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0956713521006496

188 Sharif Elmusa, A harvest of technology: The super-green revolution in the Jordan Valley, Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1994; Tarawneh, Rural Capitalist Development.

189 Diab, “Land, Housing and Property”.

190 Gawain Kripke, “Food Aid or Hidden Dumping? Separating wheat from chaff”, Oxfam International, 24 March 2005, available at https://policy-practice.oxfam.org/resources/food-aid-or-hidden-dumping-separating-wheat-from-chaff-114492/

191 Diab, “Land, Housing and Property”.

192 Ministry of the Environment, “Agriculture Sector Green Growth”.

193 Article 41(2) of the Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts stipulates:

"No State or international organization shall recognize as lawful a situation created by a serious breach... nor render aid or assistance in maintaining that situation." UN General Assembly, "Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts", 2001, available at https://legal.un.org/ilc/texts/instruments/english/draft_articles/9_6_2001.pdf

194 Crispin Dowler, "Interactive map: the EU's banned pesticide trade".

195 تُشكل منطقة البادية 80 بالمئة من إجمالي مساحة الأردن، وتُعد موطنًا للمجتمعات الرعوية والزراعية-الرعوية التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على المراعي والثروة الحيوانية لتأمين سبل عيشها.



مشهد من وسط قطاع غزة، خلال قطف الزيتون وفعاليات تراثية بمناسبة انطلاق موسم قطف الزيتون، في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2022. © عبد رحيم الخطيب

فلسطين

دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني الفاعلة في السيادة الغذائية

عبد العزيز الصالحي

تقديم ومنهجية الدراسة

ضمن إطار عمل شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية بالتعاون مع مبادرة الإصلاح العربي، تتضمن هذه الدراسة مجموعة من الأهداف تصب في تعزيز المفاهيم الأساسية على الصعيد الفلسطيني، وهي السيادة الغذائية والعدالة المناخية والانتقال البيئي العادل. ولتحقيق هذه الغاية نفذ فريق البحث مسحًا (mapping) لمؤسسات المجتمع المدني الناشطة في ميدان السيادة الغذائية، إذ تغطي هذه المؤسسات جزءًا واسعًا من التقدم الفلسطيني على هذا الصعيد. إلى جانب ذلك، تقدم الدراسة تفسيرًا وفهمًا للعلاقة بين المؤسسات الأهلية وصانعي السياسات في فلسطين المحتلة والتحديات التي يواجهانها على صعيد مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وذلك للخروج بمسارات تعزز الحوكمة الرشيدة والمساءلة وعمليات التحول العادل من خلال نهج تشاركي مع منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى في فلسطين المحتلة.

كما تتطرق الدراسة إلى واقع القطاع الزراعي في ظل السياسات الاستعمارية، إلى جانب دراسة الأبعاد الاقتصادية والسياسية المرتبطة بالتحكم في الموارد المحلية والسيطرة عليها. كما تشمل الخطة البحثية محاور تتعلق بالتحديات المعاصرة، لا سيما بعد أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وتأثيرها في الأمن الغذائي.

تكمن أهمية الدراسة في كونها أداة أساسية لبناء التحالفات لتنفيذ تدخلات استراتيجية مع مختلف المنظمات الأهلية الفلسطينية والإقليمية، وتحليل كيفية فهم المجتمع المدني وصانعي السياسات الفلسطينيين لمفهوم التحول البيئي العادل، والخطوات الممكنة لترسيخ مفاهيم الحوكمة والعدالة البيئية والاستدامة في السياسات البيئية.

تعتمد الدراسة على منهجية مركبة: الجزء الأول استكشافي لمسح المنظمات الأهلية الفاعلة في السيادة الغذائية، والجزء الثاني وصفي تفسيري لتحليل واقع الحوكمة والمساءلة والاستدامة والسياسات ذات العلاقة، بالإضافة إلى دراسة واقع السيادة الغذائية في فلسطين وتفسير العلاقات المؤثرة فيه. جُمعت البيانات من خلال 30 مقابلة فردية معمقة في الضفة الغربية وقطاع غزة، معظمها وجهًا لوجه وبعضها عبر الاتصال المرئي.

في جمع البيانات الأولية لمسح المنظمات (mapping)، استند الباحث إلى بيانات وزارة الداخلية الفلسطينية عن المنظمات الأهلية المسجلة في قطاعي الزراعة والبيئة، بالإضافة إلى مؤسسات بحثية ومجتمعية تعمل في حقل الأمن الغذائي والسيادة الغذائية. كما وزع الفريق «استبيانًا إلكترونيًا على 30 منظمة من أصل 208 لقياس مؤشرات محددة للعلاقات بين المتغيرات ذات الصلة. وفي مرحلة دراسة السيادة الغذائية في ظل السياق الاستعماري، استخدم الباحث أدوات نوعية عبر مقابلات فردية معمقة مع الجهات الفاعلة في القطاع الزراعي والغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، من بينها وزارة الزراعة واتحاد لجان العمل الزراعي واتحاد الصناعات الغذائية والزراعية ومركز معًا وشبكة المنظمات البيئية وملتقى الشراكة الشبابي والإغاثة الزراعية وائتلاف المؤسسات الزراعية ومنتدى الزراعة الحضرية ومؤسسات ونشطاء آخرين. كما وضع الباحث مؤشرات للقياس الكمي والنوعي أدرجت في أسئلة المقابلات والاستمارة الإلكترونية .

مفهوم السيادة الغذائية فلسطينيًا

عُقِدت في عام 1996 القمة العالمية للغذاء، وعرَّفت الأمن الغذائي بأنه القدرة على وصول الأشخاص في كل وقت، ماديًا واقتصاديًا، إلى غذاء كافٍ وسليم ومغذٍ يلبي احتياجاتهم التغذوية واختياراتهم الغذائية بما يمكنهم من قضاء حياة نشيطة وصحية.[1] لكن في حقيقة الأمر، تتبنى الأمم المتحدة ووكالاتها الدولية، كبرنامج الأغذية العالمي (WFP) والفاو، منذ عام 1974، المفهوم الذي يركّز على الوصول إلى الغذاء ويشكّل الإطار المهيمن على السياسات الدولية في هذا المجال.[2]

في المقابل، تضع حركة «لا فيا كامبيسينا» La Via Campesina (حركة طريق الفلاحين الدولية)،[3] وهي مظلة عبر وطنية لمنظمات الفلاحين من حول العالم، تعريفًا مغايرًا، وهو السيادة الغذائية ومؤداه أن لكل دولة الحق في الحفاظ على قدرتها على إنتاج أغذيتها الأساسية وتطويرها، بحيث تحترم التنوع الثقافي والإنتاجي.[4] جاءت هذه الخطوة بالنيابة عن الحركات الاجتماعية للمزارعين بمناسبة القمة العالمية للغذاء لعام 1996،[5] أي بعد استحداث المنظمة العالمية للتجارة بعامٍ واحد، وطُرِح المفهوم ليكون بديلًا عن السياسات النيوليبرالية بوصفه أداة أنجع لمقاومة الجوع، ومناهضًا للهيمنة الرأسمالية العالمية على النظم التجارية والزراعية في سياق العولمة.[6] منذ ذلك الحين باتت توجد مدرسة تعرف بمدرسة السيادة الغذائية مقابل مدرسة الأمن الغذائي. ظهرت هذه المدرسة كمفهوم معارض للنيوليبرالية العالمية في الزراعة في أواخر القرن العشرين. تواجه هذه المدرسة هيمنة الشركات التي تعطي الأولوية للربح على حساب الناس، وتشدد في الوقت نفسه على ضرورة إعادة تشكيل النظم الغذائية بما يحترم التقاليد المحلية والبيئة وحقوق الإنسان.[7]

وعلى الرغم من وضوح جذر الاختلاف الجوهري لكل من المفهومين أو المدرستين (السيادة الغذائية والأمن الغذائي)، ففي الغالب يُخلط بينهما في العديد من السياقات المجتمعية.[8] الفرق بين السيادة الغذائية والأمن الغذائي يكمن في أن الأمن الغذائي يركز على القدرة على شراء الغذاء وتوفيره بسهولة للمواطنين، أما السيادة فتعني الاستقلالية والقدرة على ممارسة السيطرة التامة على جميع جوانب النظام الغذائي وفقًا لاحتياجات الدولة وتقاليدها. السيادة تعني أن الدولة تتحكم في قراراتها الزراعية والتجارية بناءً على مصالحها الوطنية وليس بناءً على التبعية للآخرين.[9]

تناولت العديد من الدراسات موضوع السيادة الغذائية في السياق الفلسطيني، وأشارت إلى إمكانية تحقيقها من خلال الإرادة السياسية والاجتماعية، حتى في ظل نظام الاحتلال. وقد حدّدت بعض هذه الدراسات عناصر رئيسة للسيادة الغذائية، تشمل الاكتفاء الذاتي الغذائي، والحق في تحديد أنماط الإنتاج والاستهلاك، وضمان رفاهية كل من المزارعين والمستهلكين. كما تشدد على ضرورة الوصول إلى غذاء صحي وعالي الجودة يتماشى مع التراث والثقافة المحليين، والحفاظ على التوازن بين الزراعة والصناعة، وكذلك بين المناطق الريفية والحضرية، وإنهاء هيمنة الشركات التجارية والوكلاء على الموارد. وتُبرز أيضًا أهمية إعطاء الأولوية لدعم المنتجين الصغار والمزارعين والتعاونيات، ومكافحة المعالجات الكيميائية والمنتجات المعدّلة وراثيًا.[10]

يوجد شبه إجماع ظهر عبر المقابلات الميدانية مفاده أن فكرة «الأمن الغذائي» بات عليها تحفظات كثيرة، إذ يراها البعض قاصرة وغير كافية، بل وتُخفي في طياتها علاقات تبعية واستضعاف.[11] حين تُقدَّم المساعدات الغذائية في سياق الطوارئ (كما في حالة غزة) من دون تمكين المجتمعات من إنتاج غذائها بنفسها، تتحول هذه العلاقة إلى نوع من الاستعباد غير المباشر؛ إذ يبقى الناس معتمدين على الآخرين لتأمين قوتهم، بلا أي قدرة حقيقية على الاستقلال.[12]

تُطرح مسألة السيادة الغذائية في السياق الفلسطيني كإشكالية معقدة تتعلق بطبيعة مفهوم «السيادة» تحت واقع الاستعمار، ويبرز التساؤل حول إمكانية تحقيق سيادة غذائية في ظل تحكم الاحتلال بمصادر الموارد ومدخلات الإنتاج. هذا النقاش يعيدنا إلى

> **حين تُقدَّم المساعدات الغذائية في سياق الطوارئ (كما في حالة غزة) من دون تمكين المجتمعات من إنتاج غذائها بنفسها، تتحول هذه العلاقة إلى نوع من الاستعباد غير المباشر؛ إذ يبقى الناس معتمدين على الآخرين لتأمين قوتهم، بلا أي قدرة حقيقية على الاستقلال.**

جوهر تعريف السيادة الغذائية بأنها «الحق في تحديد السياسات والقدرة على إنتاج وتطوير الأغذية الأساسية بما يتناسب مع الخصوصيات الثقافية والإنتاجية للمجتمع». ورغم غياب الدولة الفلسطينية، واستمرار نهب الاحتلال للأراضي والمياه والمدخلات الزراعية، لا يزال لدى الفلسطينيين مساحة للمناورة عبر تطوير إنتاجهم الغذائي وتعزيزه، والسعي إلى فك الارتباط عن السوق الإسرائيلية والابتعاد عن تبعية منظومته الاقتصادية بالحد الأدنى أو ما يطلق عليه «اقتصاد الصمود».[13]

ترى هذه الدراسة أن السيادة الغذائية ليست مجرد خيار ممكن، بل هي ضرورة وطنية عاجلة في ظل تصاعد سياسات الاحتلال وتوغله. فالرهان اليوم يقوم على بناء اقتصاد مقاوم يقلص التبعية للاحتلال والشركات الاحتكارية الكبرى، مع التأكيد أن الهدف لا يقتصر على التكيف مع الأمر الواقع، بل يتمثل في تعزيز صمود الفلاحين والمجتمع، كجزء من مشروع التحرر واستعادة الموارد المسلوبة. ومن هنا، لا ينحصر دور الأفراد في مجرد امتلاك وسائل الإنتاج، بل يتعداه إلى تبني أنماط استهلاك داعمة للمزارعين الصغار والمنتجين المحليين الذين يسهمون في الزراعة المستدامة. فالإيمان بفكرة السيادة الغذائية وممارستها يوميًا، سواء في الإنتاج أو في الاستهلاك، يشكلان بحد ذاتهما خطوات عملية نحو تجسيد هذا المفهوم.

يرى الباحث جورج كرزم أن مفهوم السيادة الغذائية يقوم على 7 مبادئ مترابطة: الغذاء حق أساسي للإنسان؛ تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي محليًا؛ الإصلاح الزراعي العادل وإعادة توزيع الموارد لصالح صغار المزارعين؛ الاستدامة والتنوع البيولوجي؛ دعم النظم الغذائية المحلية وتقليل الاعتماد على الأسواق العالمية؛ رفض الزراعة الصناعية المعتمدة على الهندسة الوراثية والمواد الكيميائية؛ والحكم التشاركي لضمان مشاركة الفئات الفقيرة والمهمشة في القرارات الغذائية.[14] وقد وضع كرزم مجموعة من العناصر يجب الانطلاق منها عند التفكير فيما يتعلق بالسيادة الغذائية في فلسطين المحتلة في ظل السياق الاستعماري:[15]

جدول رقم (1): أبعاد السيادة الغذائية الوطنية

المحور	الأبعاد
الاقتصادي	تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي من الإنتاج المحلي. مراعاة منفعة جميع الأطراف: مزارعين ومستهلكين. الإنتاج بواسطة مزارعي الحيازات الصغيرة أو التعاونيات أو القطاع العام، مع تسعير عادل للغذاء.
سياسي – اجتماعي	حق الأفراد في تحديد نمط غذائهم مع مراعاة التنوع الريفي. مواجهة الهيمنة التجارية الدولية والتحكم الاحتكاري بالبذور. إعادة التوازن بين الريف والمدينة. مكافحة الإغراق السلعي من الشركات الأجنبية والإسرائيلية. إحياء التقنيات الزراعية التقليدية والمعرفة المحلية.
صحي	إنتاج غذاء صحي ومتوافق مع التراث والثقافة المحلية، والابتعاد عن الأطعمة الدخيلة.
بيئي	رفض الزراعة الصناعية المكثفة والهندسة الوراثية واستخدام المواد الكيميائية المفرط.

تنعكس هذه المحاور على مجموعة من العناوين الرئيسة يمكن وصفها بأركان السيادة الغذائية الوطنية في فلسطين في ظل السياق الاستعماري وممارستها: الحق في الإنتاج؛ الزراعة البيئية؛ الحصاد المائي؛ البذور البلدية؛ مسؤولية المستهلك.

الحق في الإنتاج

يُبرِز هذا العنوان جوهر أزمة الإنتاج الغذائي في فلسطين المحتلة، ولا سيما الزراعي منه، والمتمثلة في سيطرة المستعمِر على الموارد الفلسطينية من أراضٍ ومياه ومدخلات إنتاج تحدّ من تحقيق السيادة الغذائية. كما يعاني الميزان التجاري الفلسطيني من عجز حاد، إذ تبلغ قيمة الواردات نحو 6 مليارات دولار مقابل صادرات لا تتجاوز 0.5 مليار، أي ما يعادل 12 ضعفًا تقريبًا.[16]

العجز التجاري بحدّ ذاته ليس استثناءً، لكن خطورته في الحالة الفلسطينية تكمن في طبيعته ومصدره؛ فهو عجز هيكلي متفاقم ناتج أساسًا عن استيراد سلع استهلاكية أساسية لا تسهم في تطوير الإنتاج المحلي. وبذلك، يتحول العجز إلى عامل يُعمّق التبعية الاقتصادية بدل أن يساهم في التنمية وتقوية القدرة الإنتاجية.

تُظهر البيانات أن المخصصات الموجهة لتطوير ودعم القطاع الزراعي محدودة للغاية، ما تسبب في تراجعه المستمر عامًا بعد عام. ويتجلى ذلك خصوصًا في قطاع الثروة الحيوانية، حيث تفاقمت مشكلات تربية الأغنام والأبقار وارتفعت أسعار اللحوم الحمراء بحدة دفعت معها القطاع الخاص إلى اللجوء إلى الاستيراد. وعلى الرغم من أن الاستيراد قد يخفف الأزمة مؤقتًا، فهو يخلّف آثارًا سلبية طويلة المدى؛ إذ يتسبب الاعتماد عليه في تراجع الإنتاج المحلي وانخفاض أعداد الثروة الحيوانية، ما يفاقم ضعف القطاع

الزراعي من دون أن ينعكس ذلك فعليًا على انخفاض الأسعار للمستهلك، فتستمر الأزمة بشكل مركب يتراجع فيه الإنتاج من دون تحقيق استقرار في السوق.

ينطبق هذا على الزراعة النباتية، ففي بعض الفترات يصل الفلسطينيون إلى الاكتفاء الذاتي من بعض أصناف الخضروات، لكن هذه الوفرة تكون موسمية ومؤقتة أما باقي شهور السنة فيلجؤون إلى الاستيراد، ما يتسبب في ارتفاع كبير في الأسعار خلال فترات تراجع الإنتاج المحلي.[17]

يشكّل الاعتماد على الاستيراد عائقًا بنيويًا أمام تطوير الإنتاج الزراعي، ويتفاقم هذا العائق بفعل الاحتلال الإسرائيلي الذي يفرض قيودًا صارمة على الوصول إلى الأراضي والموارد، ما يجعل أثره في الزراعة أشد من أي قطاع آخر. كما أن ضعف الاستثمار الحكومي في الإنتاج المحلي، عبر الموازنات المتعاقبة، يعكس إهمالًا مزمنًا تفاقمه القيود المالية والسياسية والأمنية التي يفرضها الاحتلال.[18]

الزراعة البيئية

يرى الخبراء أن الزراعة البيئية اقتصادية أكثر من الزراعة الكيميائية، ولعدة أسباب: أولًا، لعدم اعتمادها على المواد الكيميائية التي تُشكل في الزراعة التقليدية نسبة كبيرة من الأكلاف، قد تصل إلى 30 بالمئة أو 40 بالمئة من مجمل المصاريف حسب المنطقة.[19] يوفّر النظام الزراعي البيئي جزءًا كبيرًا من الأكلاف بفضل استقلاله عن المدخلات الخارجية، كما يستهلك كميات أقل من المياه، ما يقلل الكلفة التشغيلية. ويُعد التنويع الزراعي عنصر أمان اقتصادي، إذ يحد من الخسائر عند تراجع إنتاج أحد المحاصيل، على العكس من الزراعة الأحادية الأكثر عرضة للخسارة والمشكلات التسويقية المتكررة. كما يظهر في حالات فائض الإنتاج وانهيار الأسعار لمحاصيل مثل الخيار والبندورة والباذنجان وغيرها.[20] أما في الزراعة البيئية، فالتنويع داخل المزرعة، إلى جانب استقرار جودة المنتج، يضمن استمرارية الربح ويُقلل من التقلبات السعرية، وهذا يُعطيها ميزة اقتصادية حقيقية ومستدامة.[21]

الحصاد المائي

يستطيع الفلسطينيون الاعتماد على الآليات التقليدية في عملية حصاد المياه التي تُمارَس منذ مئات السنين. تبرز أهمية الزيادة الحالية في مشروعات الحصاد المائي، حيث يشهد القطاع توسعًا ملحوظًا في بناء السدود في المناطق الشرقية من الضفة الغربية مثل وادي العوجة ووادي الفارعة ووادي المالح

“يشكّل الاعتماد على الاستيراد عائقًا بنيويًا أمام تطوير الإنتاج الزراعي، ويتفاقم هذا العائق بفعل الاحتلال الإسرائيلي الذي يفرض قيودًا صارمة على الوصول إلى الأراضي والموارد، ما يجعل أثره في الزراعة أشد من أي قطاع آخر.”

جنوب الضفة.[22] يقتصر الحصاد المائي على جمع مياه الأمطار من خلال هذه السدود، لكنه يواجه تحديات كبيرة بسبب القيود والمعيقات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، ما يحد من إمكانيات تطوير هذا القطاع الحيوي.[23] ومن أبرز الممارسات المتبعة إنشاء آبار الجمع والبرك المائية، وهي الطريقة الأكثر شيوعًا واستخدامًا في المناطق الزراعية الفلسطينية.[24] تُستخدم هذه البرك والآبار لتجميع مياه الأمطار وتخزينها لاستخدامها في فترات الجفاف. أما التقنيات الحديثة الأخرى لحصاد المياه، فهي موجودة نظريًا ولكنها للأسف لم تنتشر عمليًا على نطاق واسع. من جهة أخرى، بُنيَت 4 سدود في الضفة الغربية بهدف دعم عملية حصاد المياه، لكن لم تحقق هذه السدود النجاح المطلوب، ويمكن القول إنها لا تزال محدودة الأثر.[25]

يُروَّج أحيانًا أن الزراعة البيئية تستهلك مياهًا أكثر من الزراعة الأحادية، إلا أن هذا الادعاء يفتقر إلى دليل علمي. فبحسب دراسات عدة، تعتمد الزراعة البيئية أساليب تحفظ التربة وتقلل التبخر، ما يجعلها أكفأ مائيًا، إذ تشير الأبحاث إلى أنها قد تستهلك مياهًا أقل بنسبة تتراوح بين 50 بالمئة و80 بالمئة، وفي بعض الحالات تنخفض الحاجة إلى المياه كليًا.[26] ويُرجّح أن مصدر هذا الادعاء يعود إلى تصورات خاطئة أو سوء فهم لطبيعة الزراعة البيئية التي تقوم أساسًا على ممارسات مثل تغطية التربة والزراعة المختلطة وتقليل التبخر، وهي أساليب تُسهم في ترشيد استهلاك المياه لا في زيادته.[27]

البذور البلدية

تُعدّ البذور البلدية ركنًا أساسيًا في تحقيق السيادة الغذائية، إذ يمكن إعادة إنتاجها واستخدامها محليًا من دون الاعتماد على البذور الهجينة أو المعدلة وراثيًا. غير أن السوق الفلسطينية اليوم يهيمن عليها انتشار البذور المهجنة والمستوردة التي تروّج لها الشركات التجارية وتُستخدم غالبًا في الزراعة الكيميائية، في حين يظل إنتاج البذور البلدية محدودًا وعدد منتجيها التجاريين قليل جدًا.[28] لا توجد حتى الآن شركات تتبنى إنتاج أو تسويق البذور البلدية، لذلك يبقى استخدامها محصورًا إلى حد كبير في نطاق المزارعين الذين يحتفظون بها للاستهلاك الذاتي، أو لتبادلها ضمن شبكات محلية صغيرة. وهذا الواقع يُشكّل تحديًا كبيرًا أمام تعزيز السيادة الغذائية والاعتماد على الموارد المحلية.[29]

يشير الخبراء إلى أن إنتاج البذور البلدية منخفض الكلفة، إذ يمكن لكل مزارع إنتاج بذوره من الموسم السابق من دون شراء بذور جديدة، ما يجعله خيارًا اقتصاديًا ويعزز السيادة الغذائية. أما تقنيات الحصاد المائي مثل البرك أو آبار الجمع، فهي مكلفة نسبيًا بسبب اعتمادها على اليد العاملة أو المعدات الثقيلة، ما يجعل كلفتها أعلى مقارنة بدول أخرى، مع أن الاستثمار فيها يظل مهمًا وطويل المدى لمواجهة أزمات المياه.[30]

أسس الاتحاد البنك الأول للبذور البلدية عام 2003، تتويجًا لجهود استمرت أكثر من 10 سنوات في هذا المجال. يحقق البنك تقدمًا ملموسًا في الزراعة في جنوب الضفة الغربية (الخليل وبيت لحم) وقطاع غزة، حيث تعتمد الزراعة أساسًا على الزراعة البعلية، ما يجعل البذور البلدية الأنسب للإنتاج. هذه البذور غير معدلة جينيًا وتُنتقى طبيعيًا، ويقدمها الاتحاد بأسعار رمزية لمزارعي الحيازات الصغيرة والمزارعات في فلسطين.[31] ويحتوي بنك البذور البلدي في الخليل على نحو 40 صنفًا من الخضار البلدية المُكثَّرة والمحفوظة، بالإضافة إلى أصناف جديدة من الأعشاب الطبية والبرية يُوردها المزارعون للاتحاد للحفاظ عليها وإنتاجها كموروث وطني.[32]

أنشأت الإغاثة الزراعية بنك بذور بلدية في قرية الخضر عام 2010، امتدادًا لبرنامج تطوير البذور البلدية الذي بدأته عام 1992. كما أسس مركز العمل التنموي «معًا» بنكًا للبذور في مردة/سلفيت عام 1993، لكن جيش الاحتلال دمره عام 2001. وكان لمعهد الأبحاث التطبيقية «أريج» برنامج لتطوير البذور البلدية للمحاصيل الحقلية مثل القمح والشعير والبقوليات.[33]

كما توجد بعض المبادرات الفردية التي تسعى للعودة إلى أصناف البذور البلدية التي كادت أن تختفي في الضفة الغربية المحتلة، فقد كانت ثيثيان صنصور قد أطلقت اسم «مكتبة البذور البلدية الفلسطينية» على مبادرتها. كما بدأ سعد داغر بتأسيس البنك

الشعبي للبذور البلدية الأصيلة في بني زيد الشرقية، لزيادة إنتاج البذور البلدية وتوزيعها على الفلاحين بلا مقابل.[34]

السياق الاستعماري والسيطرة على الغذاء في فلسطين المحتلة

قبل تهجير الفلسطينيين في عام 1948، كان قد بلغ عدد العاملين في الزراعة من الفلاحين والأجراء حوالي 550 ألف، أي 55 بالمئة من مجموع السكان.[35] وثق الباحث القانوني ربيع اغبارية مجموعة من القوانين الإسرائيلية سنّها الاحتلال في مراحل مبكرة من الاستعمار الصهيوني لفلسطين، وركز على تلك التي حرمت الفلسطينيين من ممارساتهم الزراعية والنباتية والحيوانية وقيّدت عملهم في مجالات عدة. من أبرزها قانون «حماية النباتات – أضرار الماعز» لعام 1950، المعروف بـ «قانون العنزة السوداء»، الذي حظر تربية الماعز الأسود الفلسطيني بحجج بيئية، في حين كان الماعز في مزارع المستوطنين أبيض اللون. هدفت هذه القوانين عمليًا إلى فرض نمط الإنتاج الصهيوني في تربية الحيوان بما يخدم المستوطنين، واستبدال الإنتاج المحلي لتصبح الأرضية الفلسطينية تحت سيطرة هذا النمط الاستهلاكي.[36]

في عام 1976 شُكّلت «الدورية الخضراء» التي عُرفت بتطبيق وحشي لقانون الماعز الأسود في النقب، ورافقتها خروقات حقوقيّة كثيرة.[37] بل إن المحاكم الإسرائيلية وقوانين دولة الاحتلال لاحقت العكّوب والزعتر في سياق استخدامها الطعام والطبيعة أدوات للسيطرة على الإنسان الفلسطيني، الأمر الذي سعى الاستعمار من خلاله لتفكيك علاقة الفلسطيني بأرضه وهويته من جهة، وإعطاء السلطة على الأرض ومواردها للاحتلال من جهة ثانية.[38] لغاية عام 2005 أدخل أريئيل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك ووزير الزراعة في آن واحد، تعديلًا آخرَ في لائحة «النبات المحمي»، لتشمل اللائحة نبتة العكوب أيضًا، وهي نبتة موسميّة شائكة، يشيع انتشارها في مناطق البطّوف، والنقب، ونابلس تحديدًا، وتنظّف من الأشواك، وتعدّ منها أكلات فلسطينيّة شهيرة وشعبيّة.[39]

تشكل هذه الأمثلة التي وثقها اغبارية جزءًا من حرب الاحتلال الشاملة على الفلسطينيين وإنتاجهم الزراعي، مستهدفة البعدين المادي والثقافي معًا، حتى أصبح قطف الزعتر والعكوب جريمة يُخالف بسببها عشرات الفلسطينيين سنويًا. كما تكشف هذه السياسات عن تأثير بنيوي طويل المدى في الغذاء الفلسطيني، إذ يفقد الجيل الجديد أي أساس للإنتاج الغذائي الوطني المستقل.

بالتوازي مع شن دولة الاحتلال حربًا على الزراعات الفلسطينية الأصيلة والقطاع الزراعي الفلسطيني بشقيه الحيواني والنباتي، ظلت السياسات الاقتصادية لدولة الاحتلال منذ إعلان قيامها في 1948 وحتى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين متحيزة بوضوح لقطاع الزراعة، وكان الجانب الأعظم من الإنفاق الاستثماري في الموازنة العامة يتجه إلى المشروعات الزراعية والتصنيع الزراعي ومشروعات المياه، وهذا يعكس توجهات الاحتلال في التوسع الزراعي في فلسطين المحتلة.[40] ومن هنا، ننطلق في الحديث حول هذه المسألة بأبعادها الأكبر، إذ تسيطر دولة الاحتلال على 85 بالمئة من مساحة فلسطين التاريخية.[41]

تحولات ما بعد أوسلو

إبان قيام السلطة الفلسطينية وتوقيع اتفاق أوسلو، جاء تصنيف الأراضي بحسب اتفاق أوسلو إلى أ وب وج لإحكام السيطرة على أراضي الفلسطينيين خاصة في المناطق المصنفة (ج) والبالغ مساحتها 3,375 ألف دونم، حيث تبلغ مساحة الأراضي التي يستغلها الاحتلال «الإسرائيلي» مباشرةً في المناطق المصنفة (ج) حوالي 2,642 ألف دونم وتشكّل ما نسبته 76.3 بالمئة من مجمل المساحة المصنفة (ج).[42] تسيطر المجالس الإقليمية للمستعمرات على 63 بالمئة منها، وبلغت مساحة مناطق النفوذ في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية (تشمل المساحات المغلقة والمخصصة لتوسيع هذه المستعمرات) نحو 542

كم2 في نهاية عام 2021، وتمثل ما نسبته حوالي 10 بالمئة من مساحة الضفة الغربية، وتمثل المساحات المصادرة لأغراض القواعد العسكرية ومواقع التدريب العسكري حوالي 18 بالمئة من مساحة الضفة الغربية، بالإضافة إلى جدار الضم والتوسع الذي عزل أكثر من 10 بالمئة من مساحة الضفة الغربية، وأضرَّ بما يزيد عن 219 تجمعًا فلسطينيًا. كما صادرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ 1967 قرابة 353 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية وصنفها محميات طبيعية تمهيدًا للاستيلاء عليها.[43] تبلغ المساحة المصنفة (أ) حوالي مليون دونم، وتبلغ المساحة المصنفة (ب) حوالي 1,035 ألف دونم، وتبلغ المساحة المصنفة «أخرى» حوالي 250 ألف دونم وتشمل: محميات طبيعية وH1 وH2 في الخليل قُسّمَت ضمن اتفاقية بروتوكول الخليل، وصادق الاحتلال «الإسرائيلي» خلال عام 2018 على مصادرة نحو 508 دونمات من أراضي الفلسطينيين، بالإضافة إلى الاستيلاء على مئات الدونمات الخاصة بالفلسطينيين من خلال توسيع الحواجز الإسرائيلية وإقامة نقاط مراقبة عسكرية لحماية المستعمرين «الإسرائيليين».[44]

بالإضافة لذلك، يسيطر الاحتلال على الموارد المائية في فلسطين التاريخية. ينكشف تجاهل الاحتلال للقوانين الدولية أيضًا عند مقارنة معدل استهلاك الفرد الفلسطيني من المياه باستهلاك الفرد الإسرائيلي. إذ نلاحظ أن معدل استهلاك الفرد الإسرائيلي يزيد بـ3 أضعاف عن الفرد الفلسطيني. تقارب حصة الفرد الإسرائيلي 300 لتر في اليوم. يتضاعف هذا المعدل للمستوطنين الإسرائيليين إلى أكثر من 7 أضعاف استهلاك الفرد الفلسطيني.[45] يشير تقرير لمنظمة بيتسيلم إلى أن المستوطنين يستهلكون في المستعمرات ما بين 100 و230 لترًا يوميًا. وقد أشارت شركة «ميكروت» (شركة مياه إسرائيلية) في تقاريرها إلى الأمر نفسه بأن استهلاك المستوطنين يفوق استهلاك الفلسطينيين ليصل تقريبًا 3 أضعاف الاستهلاك اليومي.[46]

كان الاحتلال الإسرائيلي يمنع الغزيين قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 من منطقة عازلة على طول الشريط الحدودي لقطاع غزة بعرض يزيد عن 1,500م على طول الحدود الشرقية للقطاع وبهذا يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على حوالي 24 بالمئة من مساحة القطاع البالغة 365 كم أ.[47] أضف إلى ذلك أنه خلال الحروب المتعاقبة على قطاع غزة المحاصر من الأعوام 2008 ولغاية 2014 مع استمرار الهجمات حتى يومنا هذا، دُمِرَت مساحات زراعية شاسعة تقدر بحوالي 50 ألف دونم و34,500 دونم على التوالي مع تدمير شبه كامل للبنية التحتية وشبكات الري والآبار الزراعية، وما يقارب 75 بالمئة من الأراضي الزراعية تعرض للتدمير والاستهداف أكثر من مرة ولا سيما في حدود المنطقة المعروفة بـ«المنطقة مقيدة الوصول». إلى جانب ذلك، استُهدف القطاع الزراعي بعدة طرائق ووسائل أبرزها عمليات رش المبيدات الكيميائية وفتح السدود الواقعة إلى الشرق من قطاع غزة وإغراق الأراضي الزراعية. ففي كانون الثاني/يناير من عام 2020 دُمِرَت محاصيل الخضار على مساحة 2,000 دونم نتيجة عمليات الرش. بلغت الخسائر بحسب تقديرات وزارة الزراعة مليون وربع مليون دولار أمريكي. تشير تقارير وزارة الزراعة إلى أن الخسائر الناجمة عن فتح السدود في الفترة نفسها تقدر بنصف مليون دولار نتيجة تدمير 920 دونمًا مزروعًا بالخضار.[48] والآن، لا يمكن الجزم بخصوص قطاع غزة ومستقبل الخسائر وما يحتاجه القطاع بعد الحرب على المدنيين عقب السابع من تشرين الأول/أكتوبر، ما يجعل القطاعات كافة، المالية والزراعية والصحية والتعليمية، مجهولة تمامًا إلى حين انتهاء الحرب وإجراء تقييم احتياج التدخلات على كافة الأصعدة.

السيادة الغذائية في السياسات الوطنية الفلسطينية

تنخرط كل من السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص الفلسطيني والمؤسسات الأهلية غير الحكومية في منظومة الأمن الغذائي على مستويات مختلفة. وقبل الخوض فيما يتعلق بالمنظمات الأهلية الفاعلة على صعيد السيادة الغذائية، لا بد من التذكير بأن مسألة الغذاء بالدرجة الأولى وبالحالة الطبيعية من المفترض

أن الأساس فيها القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. يندرج تحت كل قطاع (الحكومي والخاص والمؤسسات الأهلية) مجموعة من الهيئات تتقاطع مباشرةً وقطاع الأغذية الزراعية.

القطاع الحكومي الفلسطيني وملف الغذاء

تُعد وزارة الزراعة الجهة الرئيسة والمسؤولة الأولى عن ملف السياسات المتعلقة بالغذاء في فلسطين المحتلة، إذ تصوغ بالأساس السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالغذاء.[49] توجد مجموعة من الوزارات تعمل على وضع سياسات للعمل وتطوير قطاع الأغذية الزراعية في فلسطين. نجد وزارة الزراعة الوزارة الأساسية في صناعة السياسات المتعلقة بالقطاع الزراعي، وترتبط معها وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة العمل ووزارة الحكم المحلي وسلطة المياه وسلطة جودة البيئة كأجساد حكومية تتبع للسلطة الفلسطينية،[50] بالإضافة إلى صندوق الإقراض الزراعي وصندوق درء المخاطر وهيئة العمل التعاوني كأجساد مساندة.

يمكن القول إن السياسات المتعلقة بالغذاء في فلسطين المحتلة تُصنَع بناءً على خطة استراتيجية تضعها الحكومة، بالإضافة إلى استراتيجيات مكملة تضعها مؤسسات المجتمع المدني.[51] هذه الاستراتيجيات تُصاغ على أساس التكامل مع الاستراتيجية الحكومية الشاملة، ويُبنى عليها تحديد مجموعة من التدخلات المختلفة في القطاع الزراعي والبيئي من أجل تنفيذها.[52]

يرى البعض أن الجهات الرسمية، أبرزها وزارتا الزراعة والاقتصاد، تبذل جهودًا لوضع سياسات غذائية، إلا أن هذه السياسات تظل في الغالب عامة ومجردة، حيث يُستخدم مصطلح «الأمن الغذائي» من دون تدقيق في دلالاته أو آليات تطبيقه، مع تركيز على «التوفر» و«الوصول» إلى الغذاء من دون معالجة كافية للإنتاج وطرائق تنفيذه الفنية والإجرائية.[53]

يشير بعض المبحوثين إلى غياب سياسات غذائية وطنية واضحة أو منظمة، سواء على مستوى الإنتاج أو الاستيراد والتصدير، وهي المجالات الخاضعة لبروتوكول باريس الذي يقيّد حركة السوق الفلسطينية ويمنع بناء سياسة غذائية مستقلة.[54] كما يعاني المجلس الوطني للأمن الغذائي، رغم وجوده، من نقص في الأدوات الفعلية لتطبيق سياسات متكاملة بسبب القيود السياسية والهيكلية التي يفرضها الاحتلال والواقع الداخلي.[55]

غياب الفعالية في السياسات الوطنية

سبقت الإشارة إلى أن الإشكالية الأساسية في الوصول إلى الموارد واستغلالها تكمن في الاحتلال وسياساته تجاه الفلسطينيين ومواردهم في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ قيام الكيان الصهيوني. ومع ذلك، تقع مسؤولية كبيرة أيضًا على صانع السياسات الفلسطيني، إذ كان من المفترض أن يركز برنامجه على الصمود حتى تحقيق حل سياسي يضمن دولة مستقلة. وأظهرت دراسة «السياسات الوطنية في القطاع الزراعي» الصادرة عن اتحاد لجان العمل الزراعي عام 2019 تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 36 بالمئة في السبعينيات إلى حوالي 25 بالمئة في الثمانينيات، ثم نحو 13 بالمئة في أوائل التسعينيات، واستمرت في الانخفاض لتصل إلى 8.2 بالمئة عام 2000، و6.1 بالمئة عام 2009، و3 بالمئة عام 2017.[56] ومن المهم أيضًا تسليط الضوء على التراجع المستمر في نسبة العاملين في النشاط الزراعي. ناهزت تلك النسبة 14 بالمئة في عام 2010، لكنها تراجعت لتصل قرابة 6.7 بالمئة في عام 2017.[57] كما سجل النشاط الزراعي أدنى معدل أجر يومي حقيقي بواقع 89 شيقلًا في الضفة الغربية و22 شيقلًا في قطاع غزة.[58] تشير هذه المسألة إلى أن الإنتاج الزراعي الفلسطيني بشقيه النباتي والحيواني قد تراجع، أي يوجد تغيير على نوع الغذاء وقيمته للأجيال الحالية والمستقبلية.

كما أن القطاع الزراعي لا يستحوذ على موازنة كبيرة من حيث الإنفاق لدى الحكومة الفلسطينية، ولا يتم التركيز عليه كقطاع أساسي، فعند العودة لكشوفات وزارة المالية للإنفاق في الأعوام 2019 ولغاية 2024، كان الإنفاق الحكومي المخصص لوزارة الزراعة كالآتي:

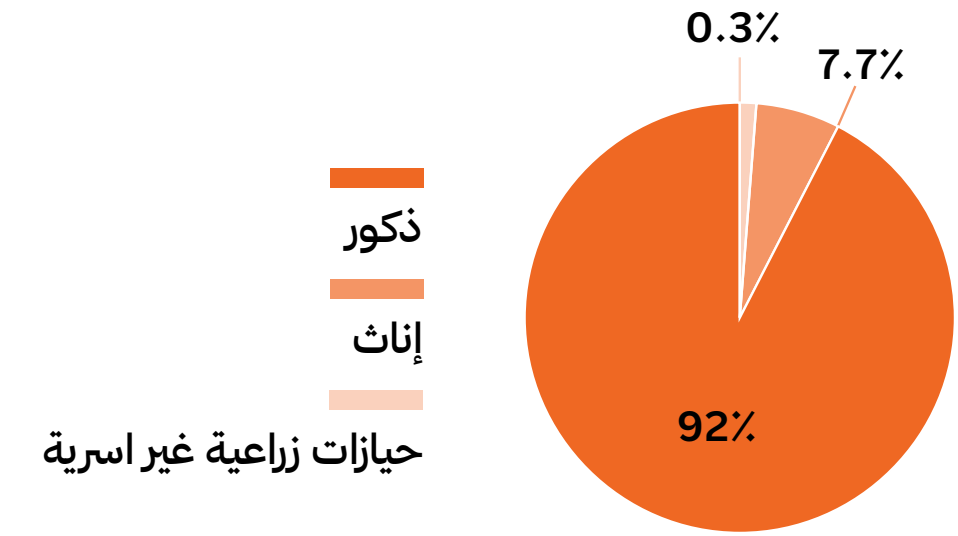
جدول رقم (2): حصة وزارة الزراعة من مجمل الإنفاق عبر الأعوام 2019 ولغاية 2024 [59]

السنة	الإنفاق لوزارة الزراعة	النسبة من إجمالي الموازنة
2019	158.420 مليون شيقل	0.96٪
2020	139,014 مليون شيقل	0.87٪
2021 لغاية شهر تشرين الثاني من العام	142,575 مليون شيقل	0.88٪
2022	153.3 مليون شيقل	0.9٪
2023	156,1 مليون شيقل	0.87٪
2024	118,2 مليون شيقل	0.67٪

تعكس الموازنة المرصودة لقطاع الزراعة وجود ضعف في الإنفاق على القطاع الزراعي، كما أن الاستثمار في القطاع الزراعي في تراجع نتيجة المخاطر المصاحبة لهذا الاستثمار، لا سيما في ظل غياب صناديق حماية للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. كذلك الحال بخصوص الموازنة المرصودة لسلطة جودة البيئة، فالموازنة لا تتجاوز 0.10 بالمئة من مجمل الموازنة العامة.[60] هذا جميعه يلقي بالعبء الأكبر على المنظمات الأهلية للعمل بشكل أوسع في القطاع الزراعي لا سيما في ظل غياب المقومات اللازمة من قبل جهات الاختصاص.

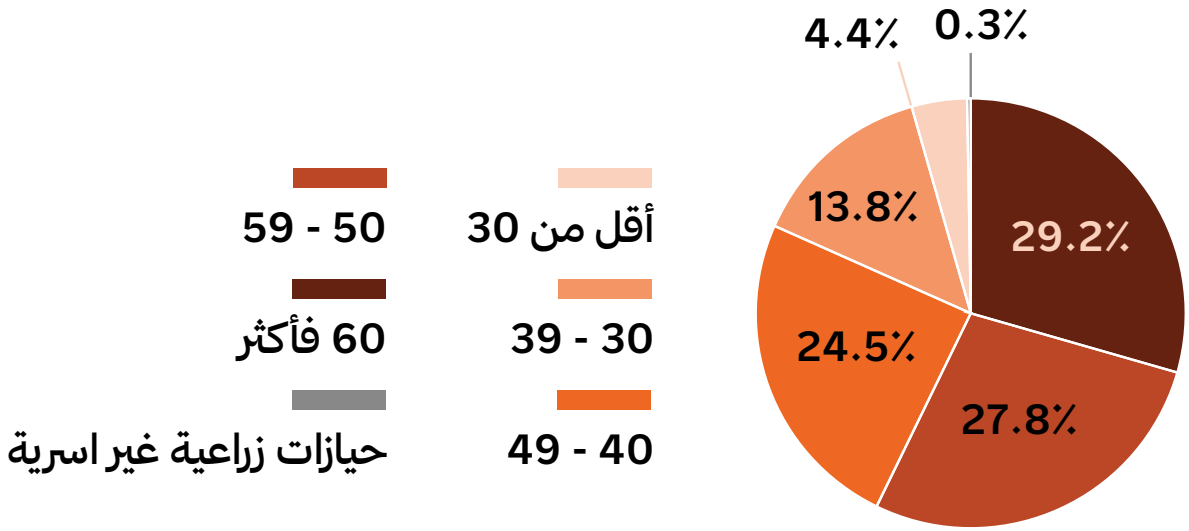
في تعداده الزراعي الأخير، كشف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن أن عدد الحائزين/ات الزراعيين/ات بلغ في الضفة الغربية وقطاع غزة زهاء 140,568 حائزًا[61]* خلال العام الزراعي 2021/2020، منهم 115,814 حائزًا في الضفة الغربية بنسبة 82.4 بالمئة من إجمالي عدد الحيازات الزراعية و24,754 حيازة في قطاع غزة بنسبة 17.6 بالمئة.[62] بلغ عدد الذكور 129,389 حائزًا بنسبة 92 بالمئة وعدد الحائزات الإناث 10,809 بنسبة 7.7 بالمئة، و370 حائزًا لحيازات غير أسرية بنسبة 0.3 بالمئة (انظر/ي الشكل رقم 1).[63]

الشكل رقم (1): التوزيع النسبي للحائزين الزراعيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بحسب الجنس، 2020/2021



تركز أعلى عدد للحائزين/ات في الفئة العمرية 60 عامًا فأكثر، بنسبة 29.2 بالمئة من مجموع الحائزين/ات، يليها في الفئة العمرية من 50 – 59 عامًا، بنسبة 27.8 بالمئة، وكلما اتجهنا نحو الفئات العمرية الدنيا أكثر باتت النسب أقل طرديًا (انظر/ي الشكل رقم 2).[64]

الشكل رقم (2): التوزيع النسبي للحائزين الزراعيين في فلسطين بحسب الفئة العمرية، 2020/2021



القطاع التعاوني تحت مظلة وزارة العمل

يندرج القطاع التعاوني تحت مظلة هيئة العمل التعاوني (هيئة مسجلة تحت مظلة وزارة العمل). كشفت ورقة مفاهيمية سابقة بعنوان «التعاونيات في ظل السياق الاستعماري» أن عدد التعاونيات في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ حوالي 900 جمعية تعاونية ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، منها حوالي 770-790 في الضفة الغربية.[65] بيد أن الرقم الدقيق يتأرجح بحكم وجود تعاونيات في مرحلة التسجيل وتعاونيات في مرحلة الإغلاق والإنهاء. وتأكيدًا لما سبق فقد ورد في استراتيجية قطاع العمل للأعوام 2021 – 2023، الصادرة عن وزارة العمل الفلسطينية، أن الجمعيات التعاونية لا يتجاوز عددها 670 في الضفة الغربية، أكثر من نصفها غير عامل ولا تشغل سوى 530 عاملًا بأجر.[66]

تقسم التعاونيات في هيكل التقسيم الخاص بهيئة العمل التعاوني إلى 6 اتحادات، أكبرها اتحاد قطاع التعاونيات الزراعية من حيث العدد، لكن أكبرها من حيث رأس المال المستثمر اتحاد تعاونيات الإسكان.[67] حصل معدو المسح على قائمة محدثة للعام 2025، تكشف عن عدد التعاونيات الزراعية والتعاونيات المعنية بالإنتاج الغذائي، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد وصل العدد في الضفة الغربية إلى 146 تعاونية، ولم يتجاوز في قطاع غزة 16 تعاونية زراعية في عام 2025، وذلك لصعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة في ظل الحرب.

القطاع الخاص والصناعات الغذائية

من خلال المقابلات الميدانية يتضح أن السياسات الغذائية تصوغها شراكة تجمع بين الحكومة والمجتمع المحلي، تكون الحكومة فيها المسؤولة الأولى عن توفير الغذاء، لكنها تتعاون مع القطاع الخاص المنتج الرئيس للمواد الغذائية. وبالتالي، يخضع إنتاج الغذاء وتوزيعه لتنسيق مستمر بين القطاع العام والقطاع الخاص.[68]

بلغ عدد منشآت الصناعات الغذائية (الزراعية وغير الزراعية) في نهاية 2017*[69] حوالي 3,038 منشأة منها 2,251 منشأة في الضفة الغربية و787 منشأة في قطاع غزة. ارتفع عدد منشآت الصناعات الغذائية بنسبة 47.4 بالمئة منذ 2010، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الغالبية العظمى من منشآت الصناعات الغذائية (أكثر من 70 بالمئة) كانت تشغل بالمتوسط ما بين عامل واحد و4 عمال خلال عام 2017، أي أنها منشآت متناهية الصغر.[70] ومن الممكن القول إن أفضل تصنيف للصناعات الغذائية في فلسطين يقسم إلى 8 مجموعات على مستوى 3 خانات وذلك بحسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية كالآتي:[71]

تجهيز وحفظ اللحوم: تشمل إنتاج لحوم المواشي والدواجن بأنواعها بطرائق مختلفة (طازجة ومبردة ومجمدة ومجففة ومملحة ومدخنة). بالإضافة إلى إنتاج منتجات اللحوم الصالحة للأكل، وإنتاج الجلود والصوف والريش، وتشغيل مجازر ذبح الحيوانات وتهيئة لحومها.

تجهيز وحفظ الأسماك والقشريات والرخويات: تشمل تجميد وتعليب وتجفيف وتدخين الأسماك والأحياء المائية. بالإضافة إلى إنتاج منتجات الأسماك الصالحة للاستهلاك الآدمي وغير الآدمي، وتجهيز الأعشاب البحرية.

تجهيز وحفظ الفواكه والخضراوات: تشمل صناعة المواد الغذائية المعتمدة في إنتاجها على الخضار والفواكه والمكسرات. بالإضافة إلى حفظ الخضار والفواكه بطرائق مختلفة كالتجميد والتعليب والتمليح وغيرها، وصنع عصائر، ومربيات الفواكه، والسلطات.

صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية: تشمل صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية الخام والمكررة، وصناعة الدقيق من البذور والنوى الزيتية، وصناعة السمنة النباتية، واستخلاص الدهون والزيوت الحيوانية غير الصالحة للأكل.

صناعة منتجات الألبان: تشمل صناعة الحليب السائل والمجفف، وصناعة اللبن الرائب، واللبنة،

والأجبان، والزبدة والقشطة، والآيس كريم، وصناعة منتجات الألبان الأخرى مثل الجميد واللبن أب وغيرها.

صناعة منتجات مطاحن الحبوب، النشاء ومنتجات النشاء: مثل طحين الحبوب كالقمح والشعير والشوفان والأرز، ومنتجات طحن البقوليات كالعدس والحمص والفول، وصناعة أطعمة الإفطار من الحبوب. بالإضافة إلى صناعة النشاء من الحبوب المختلفة، وصناعة شراب الجلوكوز والجلوتين.

صناعة منتجات الأغذية الأخرى: منها منتجات المخابز والسكر والحلويات بأنواعها والمعكرونة والشعيرية ومنتجات القهوة والشاي والشوربات الجاهزة، وأغذية الأطفال، والتوابل، والملح، وغيرها.

صناعة الأعلاف الحيوانية المحضرة: أعلاف حيوانات المزارع كالمواشي والدواجن وأطعمة الحيوانات الأليفة.

من المهم جدًا الإشارة إلى أنه في عملية التصنيع الغذائي لدى المنشآت تستحوذ المواد الخام على الحصة الأكبر من الأكلاف التشغيلية. ففي عام 2017، بلغت نسبة كلفة المواد الخام من إجمالي الأكلاف المتكبدة في منشآت الصناعات الغذائية قرابة 63.4 بالمئة، وتلي المواد الخام تعويضات العاملين بنسبة 15 بالمئة ثم الوقود والمحروقات بنسبة 6.8 بالمئة، واحتلت كلفة الكهرباء والمياه النسبة الأقل من إجمالي التكاليف بنسبة 5.2 بالمئة و0.63 بالمئة على التوالي خلال العام نفسه.[72] هذا في الحديث عن عمليات التصنيع الغذائي في المصانع الكبيرة، والمعتمدة على الحيازات الكبيرة في الإنتاج للحصول على مدخلات الإنتاج. أما بخصوص صغار المزارعين، فهم يواجهون تحديات أخرى على مستوى مدخلات الإنتاج وتكاليفها.

ويمكن القول إن أبرز المنتجات الغذائية الفلسطينية التي من الممكن أن تكون جاذبة للعمل فيها وينشط بها القطاع الخاص: قطاع التمور وقطاع الألبان والأجبان وقطاع العلف وقطاع الدواجن، وقطاع المواشي وقطاع الخبز والمعجنات.

وفقًا لاتحاد الصناعات الغذائية في فلسطين، تُصنّف السلعة أساسية أو غير أساسية من خلال الإحصائيات التي يجمعها جهاز الإحصاء الفلسطيني الذي يعتمد على بيانات واحتياجات المستهلكين لتصنيف المنتجات الغذائية وفقًا لهذه المعايير. تسهم الصناعات الغذائية بما نسبته 4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، وهي تُعدّ جزءًا من «القطاعات التحويلية» التي تُشكّل مجتمعةً حوالي 22 بالمئة من إنتاج الصناعات الفلسطينية.[73]

ووفقًا للاتحاد، يقدَّر عدد المصانع الغذائية في فلسطين بحوالي 3,000 مصنع، ويشمل هذا الرقم المخابز، المصنفة ضمن الصناعات الغذائية لأنها تعتمد على استيراد الطحين من الخارج وتحويله إلى منتجات مثل الخبز. أما مصانع إنتاج المواد الغذائية مثل البسكويت والشيبس والمرتديلا، وغيرها من المنتجات المصنعة، فتُقدّر بنحو 500 مصنع في الضفة الغربية وحدها، والباقي مخابز ومنشآت مشابهة.[74]

كما توظف الصناعات الغذائية أكثر من 23 بالمئة من القوى العاملة في القطاع الصناعي، ما يجعلها من القطاعات الحيوية في التشغيل. على صعيد أوسع، يُساهم القطاع الصناعي عمومًا بنحو 10 بالمئة من الناتج المحلي، في حين تبلغ مساهمة القطاع الزراعي حوالي 3 بالمئة. أما القيمة المضافة الإجمالية للصناعات الغذائية فتُقدَّر بنحو 500 مليون دولار، ما يعكس أهميتها في دعم الاقتصاد الوطني.[75] والصناعات الغذائية من أهم القطاعات الصناعية في فلسطين المحتلة، إذ تؤدي دورًا أساسيًا وحيويًا في تحقيق الأمن والسلامة الغذائية. وهي اليوم ثاني أكبر قطاع صناعي من حيث الحجم بعد قطاع الحجر والرخام، لكنها الأهم من حيث الأثر الاستراتيجي، لا سيما في ظل التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي، كما نشهده في قطاع غزة.[76]

العلاقة بين المجتمع المدني ودوره في التأثير في السياسات الوطنية لتحقيق السيادة الغذائية

عند تناول السياق التاريخي والسياسي لفلسطين المحتلة، من الضروري الإشارة إلى أن الواقع الفلسطيني يتسم بتعدد السياقات الناتجة عن استمرار الاستعمار الإسرائيلي. إذ تنقسم الأرض إلى 4 مناطق رئيسة: أراضي 1948 (الداخل الفلسطيني) والقدس والضفة الغربية وقطاع غزة. هذا التقسيم الجغرافي والسياسي أنشأ بيئات مختلفة أثرت في تكوين المجتمع المدني، وفي المسارات التي تسلكها مؤسساته من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعليه، لا يمكن النظر إلى المجتمع المدني في فلسطين التاريخية ككتلة موحدة، إذ تختلف المؤسسات في بنيتها التنظيمية وفي إطارها القانوني تبعًا للمنطقة التي تنشط فيها.

وبالعموم، تُعد المنظمات الأهلية في فلسطين امتدادًا لحركات شعبية نشأت مطلع ثمانينيات القرن الماضي، وكانت على تماس مباشر مع النشاط السياسي والحزبي، وتداخلت أدوارها مع الأحزاب الوطنية والحركات التحررية.[77] وقد انبثق عمل هذه المؤسسات من سعي شعبي حثيث لانتزاع الحقوق المدنية في ظل السيطرة الاستعمارية الإسرائيلية، كما ترافق تطورها مع نمو منظمة التحرير الفلسطينية وتعدد فصائلها، ما جعل منها جزءًا من النضال الوطني العام.

كانت التقديرات سابقًا تشير إلى أن عدد المنظمات الأهلية في عام 1994 نحو 1,400 منظمة في فلسطين المحتلة، لكن هذا العدد انخفض بعد قيام السلطة الفلسطينية (وفقًا لتقديرات معهد ماس اختفت 800 منظمة عن الوجود بالترافق مع ظهور جيل جديد من المنظمات).[78] ووفقًا للمراجعة الأدبية يرجع ذلك إلى دعوة السلطة لدمج المنظمات الأهلية بمؤسسات السلطة التي كانت في طور النشوء في ذلك الوقت.[79] لكن أيضًا يمكن القول إن الواقع السياسي المستجد بعد اتفاقية أوسلو عزل المؤسسات الفلسطينية في الداخل الفلسطيني المحتل 1948 والقدس عن خارطة المؤسسات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بات المشروع الوطني الفلسطيني يعلق بآماله على دولة في حدود الرابع من حزيران 1967، ومع عدم اكتمال هذا المشروع باتت حتى مؤسسات ما يطلق عليها «القدس الشرقية» خارج إطار خارطة المؤسسات الفلسطينية.

في أحدث البيانات التي حصل عليها معدو المسح (Mapping)، تبين أن عدد المنظمات الأهلية 3533, جمعية مسجلة، إلا أن جزءًا كبيرًا منها غير فاعل، ومن المهم الإشارة هنا إلى أن جميع الأجساد المسجلة سواء المنظمات الأهلية أو القاعدية تُعامَل معاملة جمعيات خيرية وفقًا لقانون رقم 1 لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.[80] كما أن القانون لا يميز في نصه بين الجمعية الخيرية والمؤسسة القاعدية، بالتالي تبقى المسألة مبنية على الأعراف والبيانات والمعلومات المتوفرة حول كل جسد موجود. ويمكن القول إن هذا العدد كبير وفقًا لمساحة الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن هذا العدد ناجم عن عدة أسباب:[81]

ثقافة العمل الطوعي متأصلة تاريخيًا في المجتمع الفلسطيني، بالتالي في لحظة التحول من العمل الشعبي الطوعي إلى الممأسس، سُجّل العديد من الحركات الطوعية كجمعيات.

سهولة تسجيل الجمعية (أي 7 أفراد من الممكن أن يسجلوا جمعية بمبلغ رمزي).

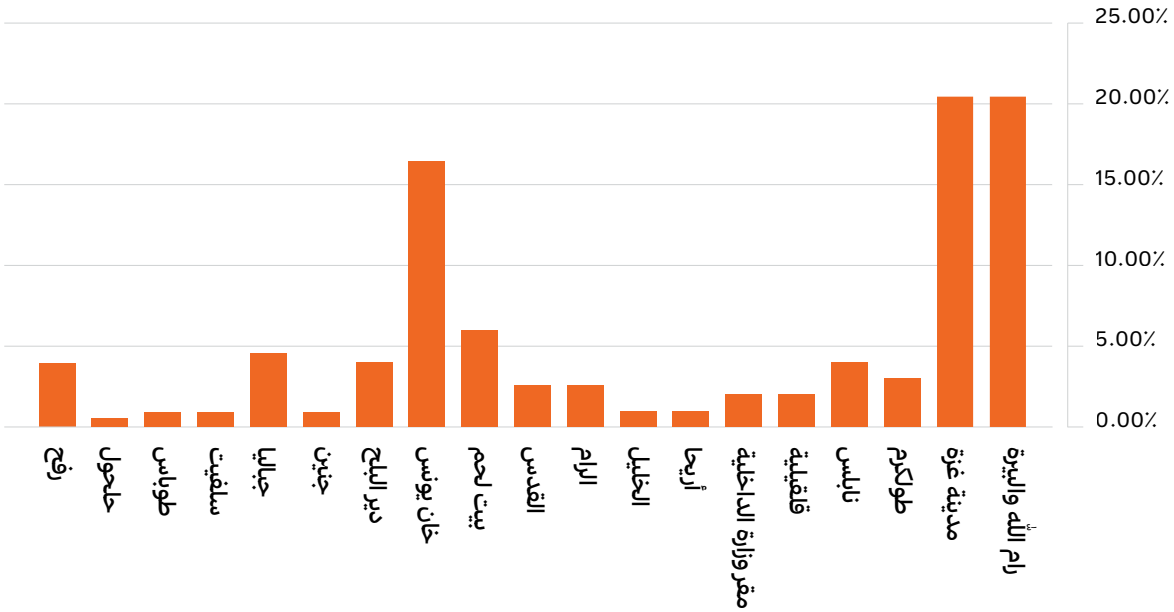
الخلط في المفاهيم بين التعاونيات والجمعيات، أراد البعض في الأساس إنشاء جمعيات تعاونية، إلا أنه ولسوء فهم الاختلاف بين جهة الاختصاص بين الجمعيات والتعاونيات، سجلت ضمن إطار الجمعيات.

ومن 3,353 منظمة أهلية غير حكومية مسجلة (بعضها غير فاعل)، يوجد 157 مسجلة ضمن وزارة

الزراعة كجهة اختصاص و51 منظمة مسجلة ضمن سلطة جودة البيئة كجهة اختصاص.[82] لكن هذا لا يعني أن العمل على مواضيع الإنتاج الغذائي والسيادة الغذائية حكر على المنظمات الزراعية والبيئية. على صعيد «الأمن الغذائي» مثلًا، تنشط المنظمات العاملة تحت مظلة التنمية الاجتماعية. وعلى صعيد الزراعة والإنتاج الزراعي توجد مجموعة جيدة من المنظمات المسجلة تحت المجلس الأعلى للشباب والرياضة ووزارة المرأة، تركز في عملها على الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي. لكنّنا في هذا المسح نصب تركيزنا على المنظمات المندرجة تحت قطاع الزراعة والبيئة، إذ يندرج حقل الغذاء والإنتاج الغذائي تحت إطار القطاع الزراعي.

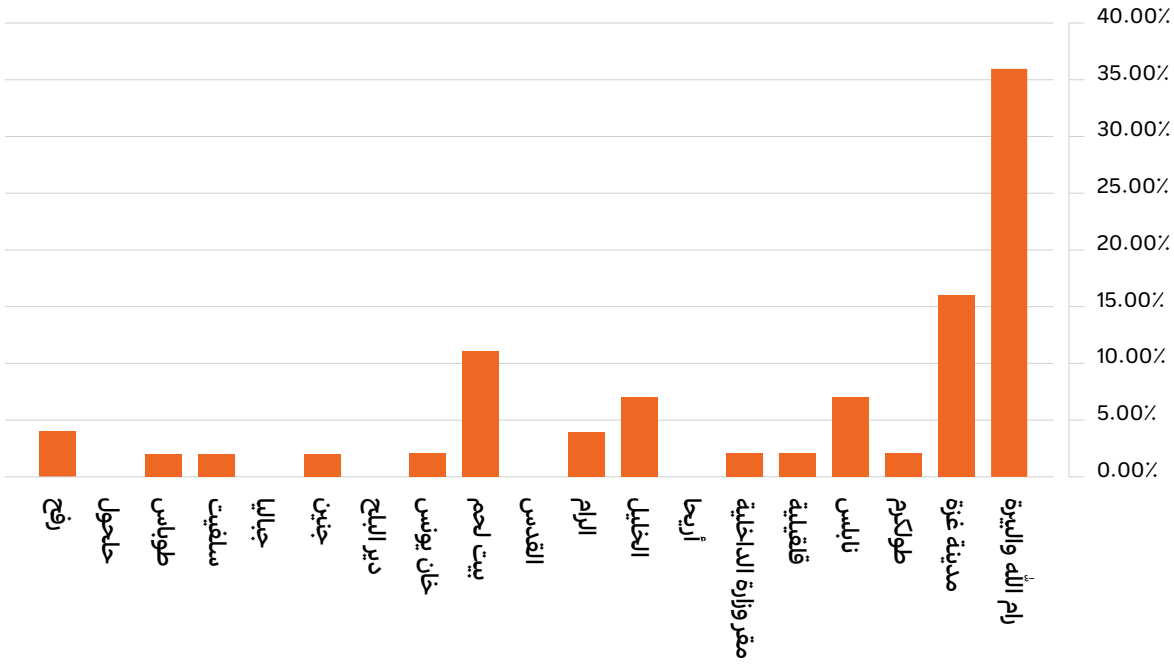
ولصورة أدق عن هذه المنظمات الأهلية، تكشف البيانات أن حوالي 50.4 بالمئة من المنظمات الأهلية الزراعية موجودة في الضفة الغربية، في حين 49.6 بالمئة في قطاع غزة، وتركزت النسبة الأعلى في الضفة الغربية في محافظة رام الله والبيرة بنسبة 20.5 بالمئة من إجمالي المؤسسات، وتساوى معها العدد في مدينة غزة (الوسطى) بنسبة 20.5 بالمئة أيضًا، تليها خان يونس بنسبة 16.5 بالمئة من إجمالي المؤسسات. ومن اللافت أن كلًّا من مدينتي الخليل وأريحا لم تتجاوز فيهما النسبة 1 بالمئة لكل منهما، مع العلم أن أريحا تقع في الأغوار الوسطى، والخليل أكبر محافظة في الضفة الغربية (انظر/ي الشكل رقم 3).

الشكل رقم (3): توزيع المنظمات الأهلية الزراعية وفقًا للمنطقة الجغرافية



أما بخصوص المنظمات الأهلية البيئية، فإنه ووفقًا للبيانات التي حصل عليها فريق البحث، يقع نحو 78 بالمئة منها في الضفة الغربية و22 بالمئة منها في قطاع غزة. وتركزت النسبة الأعلى في محافظة رام الله والبيرة بنسبة 36 بالمئة، تليها مدينة غزة بنسبة 16 بالمئة، وبيت لحم 11 بالمئة.[83] (انظر/ي الشكل رقم 4)

الشكل رقم (4): المنظمات الأهلية البيئية وفقًا للمنطقة الجغرافية



على الرغم من استمرار عمل هذه المؤسسات وأنشطتها على الأرض، فهي تواجه تحديات كبيرة، تتعلق بشح التمويل الواقع على المنظمات الأهلية كافة، بالإضافة إلى إجراءات حكومة الاحتلال في إنهاء أنشطة المنظمات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية التي تعري الاحتلال في كثير من الأنشطة وعمليات الرصد والتنفيذ الميداني على الأرض تنمويًا.

وفيما يتعلق بمسألة الغذاء والإنتاج الغذائي، أدت المنظمات الأهلية دورًا محوريًا في هذه المسألة، لا سيما أن القطاع الزراعي (بشقيه الحيواني والنباتي) القطاع الأساسي في توفير الغذاء. لو تتبعنا موازنة وزارة الزراعة على الأقل في 5 السنوات الأخيرة، لوجدنا أن موازنة وزارة الزراعة لا تصل إلى 1 بالمئة من إجمالي الموازنة العامة، ومعظم هذه الموازنة يصرف في بند الرواتب والأجور. بالتالي، يغدو تطوير القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني رهين تدخلات القطاعين الخاص والأهلي.

يمكن عدُّ المؤسسات التالية أبرز المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في مجال السيادة الغذائية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

جدول رقم (3): أبرز المؤسسات الأهلية الفلسطينية في مجال السيادة الغذائية

مركز العمل التنموي «معًا»	معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)	مركز أبحاث الأراضي	جمعية الإغاثة الزراعية
مركز التعليم البيئي	مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين	جمعية تنمية المرأة الريفية	اتحاد لجان العمل الزراعي
الحملة الشعبية لوقف الجدار	الجمعية الفلسطينية للأبنية الخضراء	مركز الإعلام البيئي	جمعية المهندسين الزراعيين العرب
اتحاد المزارعين الفلسطينيين	جمعية الحياة الخضراء	جمعية نطوف للتنمية المجتمعية والبيئية	المركز العربي للتطوير الزراعي (ACAD)

يضاف إلى المؤسسات أعلاه، مجموعة من المؤسسات الفاعلة ضمن إطار العمل على السيادة الغذائية، إلا أنها لا تتبع لوزارة الزراعة أو سلطة جودة البيئة كجهات اختصاص، ومنها مؤسسة دالية المجتمعية، ومرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، وجمعية الشبان المسيحية وجمعية الشابات المسيحية... بالإضافة إلى مجموعة من المنظمات الأهلية المسجلة ضمن جهات اختصاص كالتنمية الاجتماعية والمجلس الأعلى للشباب والرياضة ووزارة الاقتصاد، وتنشط في العمل على تحقيق السيادة الغذائية. لكننا اعتمدنا في هذا المسح، كما أسلفنا، على الزراعة والبيئة كجهات اختصاص للمنظمات الأهلية.

أما بخصوص الائتلافات والشبكات، فيوجد في فلسطين المحتلة على الصعيد الزراعي ائتلاف المؤسسات الزراعية الفلسطينية، وهو ائتلاف يضم في عضويّته ستّ مؤسسات أهلية غير حكوميّة فلسطينية بيئيّة ومناخية وزراعية مهتمّة بالموارد الطبيعيّة وإدارتها: جمعية التنمية الزّراعية (PARC)؛ اتحاد لجان العمل الزراعي (UAWC)؛ مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين (PHG)؛ مركز أبحاث الأراضي (LRC)؛ مركز العمل التنموي (معًا)؛ ومعهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج).[84] ينفذ هذا الائتلاف حملات وتدخلات مشتركة، ومن شركائه الأساسيين منظّمة We Effect السّويدية وشبكة المنظمات البيئية PENGON.

أما على الصعيد البيئي، فتنشط شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية PENGON، وهي هيئة تنسيقية تضم المنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة في المجال البيئي (16 مؤسسة)، نشأت فكرتها عام 1996 استجابةً لحاجة ملحة رصدتها مجموعة من هذه المنظمات لتوحيد الجهود وتعزيز التنسيق فيما بينها في معالجة القضايا البيئية. وتهدف الهيئة إلى تطوير أدوار المؤسسات الشريكة، وتعزيز علاقاتها مع الجهات المحلية والدولية العاملة في المجال البيئي.[85]

في إطار الدراسة، وزع فريق البحث استبيانًا إلكترونيًا على 29 مؤسسة فاعلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، معظمها (54.5 بالمئة) مقرها رام اللّه والبيرة. أجاب 88 بالمئة أن أبرز تحديات القطاع الغذائي بعد سيطرة الاحتلال على الموارد والمعابر تتعلق بالسياسات والتشريعات المحلية غير الداعمة، تليها الثقافة الاستهلاكية بنسبة 64 بالمئة، وهجرة المنتجين والمزارعين بنسبة 60 بالمئة.

تشير نتائج الاستبيان إلى أن 89 بالمئة من المنظمات الأهلية أرجعت غياب سياسات واضحة وشاملة حول العدالة البيئية في نظم إنتاج الغذاء في فلسطين إلى نقص الإطار القانوني وضعف التنسيق المؤسسي وتأثيرات الاحتلال. ورغم ظهور بعض المبادرات المتفرقة للزراعة المستدامة، فهي تفتقر إلى إطار موحد يربط حماية البيئة بحقوق صغار المزارعين وسكان الريف، وتحد القيود السياسية والاحتلالية من إمكانية صياغة وتنفيذ سياسات بيئية عادلة وفعّالة.

كما أظهرت نتائج الاستبيان أن 100 بالمئة من المنظمات ترى المنظمات الأهلية الصديقة أكثر الشركاء فعالية، و40 بالمئة منها يرى الحكومة شريكًا فعالًا، في حين يرى 32 بالمئة منها النقابات والاتحادات من الشركاء الأكثر فعالية.

أفاد 88 بالمئة من المنظمات الأهلية أن تدخلاتها تركز أساسًا على الإنتاج الغذائي، تليها السياسات الزراعية والتشريعات بنسبة 56 بالمئة، ثم قضايا المناخ والبيئة بنسبة 48 بالمئة. ويرى 92 بالمئة ضرورة تطوير السياسات لتشجيع التنويع في المحاصيل، ويشدّد 84 بالمئة على أهمية التركيز على المياه والممارسات الزراعية الخالية من الكيماويات، ويركز 80 بالمئة على دعم البذور البلدية.

العمل الأهلي والشراكة الحكومية

من خلال المقابلات الميدانية، يؤكد المتخصصون في القطاع الحكومي والأهلي أن المنظمات الأهلية تضطلع بدور متنامٍ في مجال الإنتاج الغذائي والمشاركة في صياغة السياسات ذات العلاقة، لا سيما قبل اندلاع الحرب الأخيرة في غزة. فقد أسهمت هذه المؤسسات – كالإغاثة الزراعية واتحاد لجان العمل الزراعي – في دعم الإنتاج الزراعي والحيواني، وتطوير البنية التحتية للزراعة، وتعزيز دور الوحدات الإنتاجية المحلية بما فيها التعاونيات النسوية.[86] كما نشطت في مبادرات

متعلقة بالأمن الغذائي والتخطيط الزراعي، بالتنسيق مع المجتمعات المحلية والجهات الرسمية.[87]

لكن يرى البعض أن نمط الشراكة بين القطاع الأهلي والقطاع الحكومي لا يرتقي إلى مستوى الشراكة الحقيقية في صناعة السياسات، بل تظل غالبًا تنفيذية لا تشاركية، خاصةً مع غياب الإرادة الرسمية الجدية لإشراك المجتمع المدني في رسم السياسات بشكل ممنهج ومستدام.[88] كما حاول بعض الفاعلين في القطاع الخاص، لا سيما الشركات الاستثمارية، تقويض عمل هذه المؤسسات عبر احتكار بعض القطاعات الحيوية.[89]

تشير المقابلات الميدانية إلى أن العلاقة بين المؤسسات الأهلية والقطاع الحكومي في فلسطين تتسم بتعاون محدود وغير منتظم ومتباين بحسب القطاع وطبيعة الملفات والسياق السياسي والاقتصادي. ورغم وجود قنوات تواصل، تقتصر المشاركة في الغالب على المشاركة الشكلية أو الرمزية.

أما وزارة الزراعة الفلسطينية فترى أن استبعاد المنظمات الأهلية من عمليات صناعة السياسات ليس نتاج قرار مباشر، بل نتيجة طبيعية لاختلالات بنيوية داخل المؤسسات نفسها، من بينها محدودية الإمكانات البشرية أو انشغالها بمحاور لا تتقاطع مع أولويات السياسات الرسمية.[90] وهنا، تبرز قدرة المؤسسات الأهلية التنظيمية ومدى احترافيتها كعامل حاسم في إمكانية إشراكها في رسم السياسات، يلي ذلك توفر الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطط بفعالية.[91]

في المقابل، يرى عدد من الفاعلين أن الاستبعاد ممنهج في الغالب، وأن الحكومة تميل إلى تنفيذ السياسات بطريقة مركزية، مع تغييب فئات المجتمع المدني، أو إشراكها في مراحل متأخرة من العملية السياسية من دون أن يكون لها تأثير فعلي. وعلى الرغم من وجود اجتماعات تشاورية تُعقد أحيانًا عند إعداد الاستراتيجيات، فإن التمثيل فيها محدود وغير شمولي، وتسود نظرة إلى المجتمع المدني تراه شريكًا شكليًا، لا طرفًا فاعلًا في تصميم السياسات وتقييمها.[92]

في قطاع الزراعة، وضمن تجارب سابقة، ظهرت محاولات لإشراك مؤسسات المجتمع المدني بطريقة أكثر جدية، خاصة من قبل وزارة الزراعة، من خلال اجتماعات دورية غير منتظمة لمناقشة سياسات تعافي القطاع، إلا أن هذه المبادرات لم تتحول إلى آليات ثابتة ومستدامة، وتوقفت كليًا بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر. إذ إن التطورات السياسية والأمنية ألقت بظلالها على استمرارية هذا النوع من التنسيق.[93]

وفي السياق ذاته، تؤكد بعض المؤسسات أن الاختلاف في اللغة والأولويات بين المجتمع المدني والحكومة يمثل عائقًا أمام بناء سياسات تشاركية فعلية. إذ تعمل الجهات الرسمية في الغالب ضمن منظور إداري – سياسي، وبالمقابل تنطلق المنظمات من التزام مجتمعي وقيمي يستجيب لاحتياجات الفئات الأكثر تهميشًا. يسفر هذا التباين أحيانًا عن حالة من الصدام، كما يحدث عند صياغة أوراق موقف أو مبادرات سياسية مشتركة.[94]

على الرغم من ذلك، تحاول بعض المؤسسات الأهلية خلق فرص للتأثير من خلال مبادرات ضغط مجتمعية. من الأمثلة على ذلك مشروعات تُعنى بالسيادة الغذائية، تشمل توعية بالممارسات الزراعية المحلية، وتنظيم جلسات حوارية مع الجهات الرسمية، وإشراك الأكاديميين والباحثين في صياغة رؤى بديلة للسياسات القائمة. غير أن هذه المبادرات تبقى محصورة ضمن قدرات المؤسسات ونطاق علاقاتها، وتفتقر إلى الدعم البنيوي الذي يمكنها من التحول إلى شريك حقيقي في الحوكمة.[95]

من هم الأقل حظًا؟

قبل الخوض في مسألة الأكثر تضررًا من السياسات والواقع القائم، لا بد من استعراض مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالفلسطينيين بالمجمل. بالعودة إلى المؤشرات العامة، فقد بلغ خط الفقر للأسرة المرجعية[96] في فلسطين خلال عام 2017 حوالي 2,470 شيقلًا إسرائيليًا جديدًا (حوالي 671 دولارًا أمريكيًا)، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) لنفس الأسرة المرجعية حوالي 1,974 شيقلًا إسرائيليًا جديدًا (حوالي 536 دولار أمريكي).[97] بلغ معدل الفقر بين الأفراد

في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عام 2017 وفقًا لأنماط الاستهلاك الشهري 29 بالمئة (بواقع 14 بالمئة في الضفة الغربية و53 بالمئة في قطاع غزة)، كما تبين أن حوالي 17 بالمئة من الأفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة عانوا من الفقر المدقع وفقًا لأنماط الاستهلاك الشهري، (بواقع 6 بالمئة في الضفة الغربية و34 بالمئة في قطاع غزة).[98] وبالطبع، تعود هذه الأرقام إلى ما قبل جائحة كورونا من جهة، وقبل الحرب على المدنيين في قطاع غزة والضفة الغربية من جهة أخرى، وهي المسألة، التي وحتى تاريخ إعداد الدراسة، لم تنته آثارها المضاعفة لتقاس.

ومن المهم جدًا أن نشير إلى أن متوسط الإنفاق الشهري للفرد الفلسطيني قد بلغ حوالي 170 دينارًا أردنيًا (تقريبًا 240 دولارًا أمريكيًا)، بلغ في الضفة الغربية حوالي 220.1 دينارًا أردنيًا (حوالي 310 دولارًا أمريكيًا)، أما في قطاع غزة فحوالي 91.2 دينارًا أردنيًا (تقريبًا 128 دولارًا أمريكيًا).[99] بالإضافة إلى ذلك، كان متوسط الإنفاق الشهري للأسرة حوالي 935 دينارًا أردنيًا (نحو 1,319 دولارًا أمريكيًا). ومن الملاحظ أن نسبة 31 بالمئة من هذا الإنفاق تُخصص لتلبية احتياجات الطعام.[100]

وفي إطار مراجعة السياسات المتبناة والمقابلات الميدانية، تعكس السياسات الغذائية والممارسات القائمة في فلسطين المحتلة انحيازًا هيكليًا لصالح القطاع الخاص والمستثمرين الكبار، في مقابل تهميش واضح للفئات الأضعف من المزارعين والمنتجين المحليين، وخاصةً النساء وسكان المخيمات والمناطق المهمشة. وتُظهر الإفادات أن السياسات العامة لا تخدم بنية زراعية عادلة أو تنموية بقدر ما تكرّس منطق السوق والتوجهات النيوليبرالية في التعامل مع قطاع الزراعة والغذاء. فالشركات الكبرى ومصانع الأغذية هي المستفيد الرئيس من الحوافز الحكومية، إذ تحظى بتحفيزات استثمارية تمتد لعدة سنوات في بداية مشروعاتها.[101] في المقابل، لا يجد صغار المنتجين، بما في ذلك التعاونيات والمزارعون الأفراد، حماية تُمكّنهم من الاستمرار أو المنافسة، ما يجعلهم في موقع الخاسر الدائم ضمن هذه المنظومة. كما يُستبعد الإنتاج المنزلي الذي تقوم به النساء في القرى من الإحصاءات الرسمية، على الرغم من مساهمته الفعلية في الأمن الغذائي المجتمعي، ما يخلق صورة ناقصة وغير منصفة لواقع هذا القطاع.[102] أما من حيث الفئات الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي، فتبرز عدة مجموعات رئيسة:[103]

سكان المخيمات الذين فُصلوا قسرًا عن أراضيهم منذ النكبة، وتحولوا إلى مستهلكين دائمين من دون قدرة إنتاجية.

سكان المدن الذين يعتمدون كليًا على الشراء ويواجهون مخاطر مرتفعة خلال الأزمات.

النساء العاملات في الإنتاج المنزلي اللواتي يظل عملهن غير معترف به أو مدعوم من قبل السياسات الرسمية، رغم كونه ركيزة اقتصادية لعدد كبير من العائلات.

لا تخدم السياسات المتبناة صغار المزارعين أو المجتمعات الريفية الفقيرة تحديدًا، بل تميل إلى دعم المستثمرين الكبار أصحاب القدرة على العمل في ظل الشروط السياسية والاقتصادية الصعبة. كما أن الاستفادة من الموارد والدعم الزراعي تتركز جغرافيًا في بعض المناطق، في حين تُهمَّش مناطق أخرى، ما يعمق الفجوة في الأمن الغذائي بين التجمعات السكانية.[104] ومنطقة الأغوار مثال صارخ على الإهمال في التخطيط والتنمية، رغم تكرار الإشارة إليها في السياسات كمنطقة استراتيجية. فالواقع يشير إلى غياب أي تدخل فعلي لدعم المزارعين أو حماية الأراضي أو البنية التحتية. بل إن بعض الاستثمارات الخاصة حوّلت أراضيَ زراعية إلى مشروعات تجارية وسياحية، فككت القطاع الزراعي التقليدي وهمّشت المزارعين المحليين، وخلقت نمطًا اقتصاديًا جديدًا يستبعد الفئات التي كانت تاريخيًا ركيزة الأمن الغذائي في هذه المنطقة.[105]

هذا التحول نحو رأسمالية زراعية ضيقة النطاق، يخدم مصالح محدودة على حساب بنية الزراعة المحلية، ويضعف قدرة المجتمع الفلسطيني على تحقيق أي شكل من أشكال السيادة أو الأمن الغذائي، لا سيما في ظل الاحتلال والانقسام السياسي.

حاضنة شعبية ومبادرات محلية وحركات اجتماعية

يشير الباحث جورج كرزم إلى أهمية تبنّي نماذج بديلة في العلاقة بين المستهلكين والمزارعين من أجل تعزيز الإنتاج الزراعي الصحي والصديق للبيئة.[106] تشمل النماذج المقترحة تنظيم شبكات محلية يشتري فيها المستهلكون منتجات مباشرة من مزارعين محليين، خاصة في الزراعة العضوية، ضمن مزارع في القرى والمدن، مستندة إلى تجارب عملية ناجحة. كما يُقترح دعم السيادة الغذائية عبر زراعة نباتات متكيفة مع المناخ المحلي ومقاومة للجفاف، وإحياء المحاصيل التقليدية أو إدخال أصناف جديدة تتحمل الحرارة وتحتاج إلى رعاية أقل، لما توفره من فوائد اقتصادية وصحية وبيئية للمزارعين.[107]

يتطلب بناء نموذج إنتاج غذائي بديل تنظيمًا شاملًا يأخذ في الحسبان عدة أبعاد مترابطة. فمن جهة، يجب تعزيز التكامل بين المنتجين أنفسهم عبر تنويع المحاصيل وتوزيعها جغرافيًا بما يضمن تغطية احتياجات مختلف المناطق، إلى جانب تبادل الخبرات والمعدات الزراعية. ومن جهة أخرى، لا بد من تنظيم العلاقة بين المنتجين والمستهلكين بما يحقق توازنًا بين دعم صغار المزارعين وضمان استدامة عملهم، وبين تمكين المستهلكين من الحصول على منتجات عالية الجودة.[108]

حين تبنى هذه العلاقات على أسس متينة، يمكن إنشاء منظومة إنتاج بديلة تعتمد على التبادل المجتمعي والتجاري، تتوازى مع السوق السائد وتتدرج في الاستقلال عنه، بما يتيح نشوء شبكات مستقلة تمارس الزراعة خارج منطق الربح. توجد بالفعل تجارب قائمة لمبادرات ومزارع مجتمعية تتبنى الزراعة البيئية والمحلية مع التركيز على تحقيق السيادة الغذائية كهدف رئيس.[109]

ملتقى الشراكة الشبابي

ملتقى الشراكة الشبابي برنامج يضم الأندية والمراكز الشبابية التي تُعدّ من أبرز القوى الاجتماعية القاعدية على الأرض، بهدف توحيد جهودها وتعزيز دورها في المناطق التي تنشط فيها. يعمل الملتقى إطارًا إنتاجيًا موازيًا للأجسام الرسمية، لسد الفجوات المتعلقة بالإنتاج الغذائي وتمكين الشباب والنساء من تحقيق شكل من الاكتفاء الذاتي يمهد للسيادة الغذائية مستقبلًا.[110]

انطلقت تجربة ملتقى الشراكة الشبابي برعاية مركز الفنان الشعبي. وقد بدأ العمل في بداياته مطلع الألفية الثالثة، بالتزامن مع اندلاع الانتفاضة الثانية، وتركز آنذاك على النشاطات الثقافية والفنية في الأندية والمراكز الشبابية في الضفة الغربية.[111] بيد أن التفاعل المباشر مع المجتمعات كشف عن حاجة ملحّة لتوسيع طبيعة العمل، بحيث يتجاوز الجانب الثقافي ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتطوعية.[112] ومن هنا بدأ التحول نحو مقاربة شمولية تدمج مختلف جوانب الحياة المجتمعية، وتؤسس لتوجهات أعمق تتناول قضايا التنمية والعمل التعاوني.

تطورت المبادرات لتشمل الزراعة المجتمعية والتعاونيات الشبابية، وشملت مراجعة وتقييمًا شاملًا في 2017 مع عشرات المراكز في الضفة الغربية وقطاع غزة. وجاء ذلك وسط تغيرات سياسية واقتصادية أبرزها تصاعد الاستيطان وغياب الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، خصوصًا الزراعة التي حصلت على جزء ضئيل من الموازنة مقارنة بالتركيز الكبير على القطاع الأمني.[113] أبرز هذا الواقع الحاجة إلى التحول من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد إنتاجي، وطرح تساؤلات حول إمكانية مقاومة التبعية الاقتصادية من دون توفير بدائل فلسطينية حقيقية.

لاحظ القائمون على البرنامج تحولات اجتماعية عميقة، أبرزها تراجع روح الجماعة وصعود النزعة الفردية، أثرت في قدرة المجتمع على الحشد والمقاومة. استجابةً لذلك، أُطلقت مبادرات زراعية تعاونية بدأت بمزرعة أو اثنتين وامتدت لتشمل نحو 30 مبادرة في الضفة الغربية، منها 16 مبادرة شبابية ونسوية شريكة للملتقى ، تسهم في تعزيز الأمن الغذائي والسيادة على الموارد وإعادة بناء نسيج مجتمعي متضامن ومنيع.[114]

حركة طريق الفلاحين – فلسطين

تأسست حركة «لا فيا كامبسينا» في عام 1993، وهي حركة دولية تضم ملايين الفلاحين، والعمال الزراعيين

الذيـن لا يملكـون أرضًـا، والشـعوب الأصليـة، والرعـاة، والصيادين، والعمـال الزراعـيين المهاجريـن، والمـزارعين الصغـار والمتوسـطين، والنسـاء الريفيـات، والشبـاب الـفلاحين مـن مختلـف أنحـاء العالم. تقـوم هـذه الحركة على أسـس راسـخة مـن الوحـدة والتضامـن، وتدافـع عن الزراعـة الفلاحيـة مـن أجـل تحقيـق السيـادة الغذائيـة.[115]

يوجـد في فلسـطين امتـداد لحركـة طريـق الـفلاحين La Via Campesina، وذلـك مـن خلال مكتـب الهيئـة التنسيقيـة للحركـة في فلسـطين، ويستضيـف اتحـاد لجـان العمـل الزراعـي الحركـة ويقـوم بأعمـال الشـؤون التنسيقيـة للمكتـب في منطقـة الشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا، كمـا في فلسـطين.[116] كمـا توجـد شراكـة وثيقـة بين شبكـة المنظمـات البيئيـة ومنظمـة «La Via Campesina» (طريـق الـفلاحين)، وهـي مـن أكبر الحـركات العالميـة التي تـعنى بقضايـا الـفلاحين، وتدافـع عـن حقوقهـم، وتـتبنى بشـكل واضـح مبـدأ السيـادة الغذائيـة.[117]

منظمة أصدقاء الأرض – فلسطين

تعـود جـذور منظمـة «أصدقـاء الأرض الدوليـة» (Friends of the Earth International – FoEI) إلى عـام 1971، حين تأسسـت بمبـادرة مـن 4 منظمـات مـن فرنسـا والسـويد والمملكـة المتحـدة والولايـات المتحدة الأمريكيـة.[118] ومـع مـرور الوقـت، تطـورت هـذه المبـادرة لتصبـح اتحـادًا عالميًا يضـم اليـوم 70 مجموعـة وطنية، وقـد نشـأت مـن لقـاءات سنويـة جمعـت نشـطاء بيئيين مـن دول مختلفـة، اتفقـوا على التعـاون في حـملات مشتركـة حـول قضايـا بيئيـة مصيريـة مثـل الطاقـة النوويـة وصيـد الحيتـان.[119]

تعـد شبكـة المنظمـات الأهليـة البيئيـة[120]* في فلسـطين الممثـل الرسـمي لمنظمـة «أصدقـاء الأرض الدوليـة» في فلسـطين، ولهـذا السـبب يُطلـق عليهـا اسـم «أصدقـاء الأرض في فلسـطين». أي أن شبكـة المنظمـات البيئيـة هي نفسـها «أصدقـاء الأرض في فلسـطين»، وهذا الاسـم يُستخـدم كـون الشبكـة عضـوًا معتمـدًا في المنظمـة الدوليـة، وبالتـالي فهـي تمثـل فلسـطين على المسـتوى العالمـي ضمـن هـذا الإطـار.[121]

يرتكـز عمـل «أصدقـاء الأرض» في فلسـطين على النشـاط الميـداني والمجتمعـي مـن خلال حـملات التوعيـة والضغـط والمنـاصرة، وتُنفـذ المشروعـات التنفيذيـة بالتعـاون مـع 16 مؤسسـة أهليـة وبيئيـة في الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة. يتركـز دور الشبكـة وأصدقـاء الأرض على التنسيـق والتوجيـه وتوحيـد الجهـود حـول قضايـا بيئيـة وسياديـة أساسـية منهـا السيـادة الغذائيـة والزراعـة البيئيـة والبـذور البلديـة.[122] تشـكل شبكـة المنظمـات البيئيـة «أصدقـاء الأرض في فلسـطين» منصـة جامعـة لتوحيـد جهـود الأطـراف البيئيـة، وتسـعى للتـأثير في السياسـات والممارسـات عبر المنـاصرة والحـملات المجتمعيـة والتعـاون المـحلي والـدولي، مـا يعـزز حضـور فلسـطين الـبيئي عالميًـا ويدعـم القضايـا البيئيـة والزراعيـة على الأرض.[123]

التمويل والمساعدات الدولية وأثره في السيادة الغذائية

فيمـا يتعلـق بالمنظمـات والمؤسسـات الدوليـة التي تدعـم الإنتـاج الزراعي-الغـذائي ضمـن مسـار تنمـوي، لا بـد مـن الإشـارة إلى الصنـدوق العـربي للإنمـاء الاقتصادي والاجتماعـي، وهـو مؤسسـة ماليـة إقليميـة عربيـة يتخـذ مـن دولـة الكويـت مقـرًا لـه، ويركـز على تمويـل المشروعـات الإنمائيـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة، وذلـك مـن خلال تمويـل المشروعـات الاستثماريـة العامـة والخاصـة، وتقديـم المعونـات والـخبرات الفنيـة.[124] بـدأ دعـم الصنـدوق للقطاعـات الأساسـية المختلفـة في فلسـطين المحتلـة منـذ عـام 1984، وبالتحديـد في قطـاع الخدمـات الاجتماعيـة والزراعـة والـري والتنميـة الريفيـة والميـاه والصرف الـصحي.[125]

مـن بين أبـرز المانـحين الصنـدوق العـربي للإنمـاء الاقتصـادي والاجتماعـي، والاتحـاد الأوروبي ببرامجـه المختلفـة، والحكومـة الهولنديـة، وبنـك التنميـة الألمـاني KfW، والوكالـة الألمانيـة للتعـاون الـدولي GIZ، والوكالـة الإيطاليـة للتعـاون الإنمـائي، ووي وورلـد – جي أـي سي WeWorld-GVC (إيطاليـا)، والوكالـة الإسبانيـة للتعـاون الـدولي مـن أجـل التنميـة AECID، والمركـز التعـاوني السـويدي ومنظمـة وي إيفيكـت We Effect،

والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي Sida، وجمعية التعاون من أجل السلام الإسبانية ACPP، ومنظمة أنقذوا الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، يوجد العديد من المنظمات الدولية الأخرى التي تمكّن الفلسطينيين على مستويات مختلفة من تحقيق أهداف التنمية في السياق العالمي كشركاء للجهات الممولة كمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة FAO، وأوكسفام. حتى في ظل حرب الإبادة في قطاع غزة، عملت العديد من هذه المؤسسات على تنفيذ مجموعة من التدخلات المعنية بقطاع الزراعة (انظر/ي المرفق رقم 6).

يمثّل التدخل الدولي في فلسطين عبر المنح والمساعدات عاملًا مركزيًا في تشكيل العلاقة بين المنظمات الأهلية والبيئة السياسية والاقتصادية التي تعمل فيها. ورغم أهمية هذا التدخل من حيث توفير الدعم المالي، فهو لا يخلو من إشكاليات تتعلق بطبيعة هذا الدعم وأهدافه، ومدى انسجامه مع أولويات المجتمع الفلسطيني وسعيه نحو السيادة الغذائية.

من الملاحظ أن معظم تدخلات الجهات المانحة تركز على البعد الإغاثي بدلًا من المساهمة في إحداث تحولات هيكلية في البنية الاقتصادية أو الغذائية. فهذه المساعدات تستجيب في الغالب لاحتياجات آنية من دون أن تضع الأسس لتنمية مستدامة تعزز الاستقلال الغذائي أو الاقتصادي للفلسطينيين. ورغم هذا الطابع، توجد بعض المبادرات نجحت في تجاوز المنطق الإغاثي، كالمشروعات المشتركة بين القطاعين العام والخاص، مثل مشروعات الصرف الصحي التي شارك الاتحاد الأوروبي في دعمها، ما يعكس إمكانية تحقيق شراكات تنموية فاعلة إذا توفرت الإرادة والتخطيط المشترك بين الجهات الفاعلة. غير أن نجاح هذه المبادرات لا يزال مشروطًا بجاهزية المجتمع المحلي، وتعزيز دور الدولة في الرقابة والتوجيه الرشيد للتنفيذ.[126]

يشير المتخصصون إلى أن تدخلات المانحين تركز غالبًا على الحلول التقنية مثل تحسين العرض الزراعي أو ترشيد الطلب، متجاهلة الأبعاد السياسية والاجتماعية والإشكالات البنيوية في الحوكمة. كما تُبنى هذه التدخلات على أولويات الممولين وليس احتياجات الفلسطينيين، وتفتقر إلى الاستمرارية والتنسيق المحلي والدولي، مع تجاهل الواقع الدينامي للفلسطينيين، ما يجعل العدالة البيئية والمناخية تُعامل أحيانًا معاملة «الترف الفكري». يثير هذا تساؤلات حول فعالية استخدام الأموال وما إذا كانت تساهم في بناء سياسات وطنية أم تقتصر على مشروعات قصيرة الأجل بعيدة عن رؤية تنموية شاملة.[127]

من جهة أخرى، يشير بعض الخبراء إلى غياب الإشراف الجاد على صرف المنح الدولية، إذ تقدم الجهات المانحة مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي التمويل بشروط مسبقة قد لا تتوافق مع السياق المحلي أو أهداف الاستقلال الغذائي. ورغم أن التمويل قد يمكّن مؤسسات المجتمع المدني، فهو لا يحقق بالضرورة تحولات حقيقية في السياسات الزراعية أو البيئة التنموية. كما أن المنافسة على التمويل تجبر المنظمات على أنشطة شكلية بعيدًا عن معالجة المشكلات البنيوية في القطاع الزراعي.[128]

يرى البعض أن فشل بعض المشروعات الممولة، رغم جودتها النظرية، يعود لغياب آليات المتابعة والاستدامة، إذ تُترك مشروعات مؤقتة مثل محطات التحلية أو تطوير البنية التحتية من دون صيانة أو تمويل مستمر. كما أن ضعف الثقافة البيئية والبنية التحتية يجعل تنفيذ مشروعات بيئية مستدامة شبه مستحيل من دون تغييرات أعمق في الثقافة العامة والحوكمة، إذ لن يتحمّس المواطن للمشاركة في حماية مشروع بيئي أو مرفق عام لا يشعر بأن المصلحة العامة تمس حياته مباشرة.[129]

رغم هذه التحديات، ظهرت بعض النماذج الناجحة يمكن البناء عليها، مثل مشروع GGP الذي دعمته مؤسسات فلسطينية بتمويل أوروبي، وشمل محاور متعددة كالبنية التحتية والمناصرة والتنمية المجتمعية. لكن التحدي الأساسي الذي واجهه المشروع – كما سواه – هو الاستدامة، ما يفتح النقاش مجددًا حول ضرورة دمج هذه المبادرات في سياسات وطنية ذات رؤية بعيدة المدى.[130] تذهب بعض الآراء إلى ضرورة أن يراجع الاتحاد الأوروبي نهجه بالكامل، بحيث يدعم السياسات النابعة من الداخل

الفلسطيني، ويضغط نحو مشاركة المنظمات القاعدية في الحكم وصياغة الأولويات.[131]

بالمقابل، تعمل بعض الجهات المانحة مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID على تعزيز القطاع الخاص والشركات الكبرى، من دون أن تولي اهتمامًا كافيًا للمزارعين الصغار أو لمقومات السيادة الغذائية. الحال أن المشروعات الصغيرة أو التمويلات المحدودة قد تحقق أثرًا في المجتمعات المحلية، لكنها تظل غير كافية لإحداث تحول وطني واسع النطاق. ويتضح من التجربة أن التمويل الأجنبي – في صيغته الحالية – يظل أداة غير كافية ما لم يُرافقه حوار سياسي، وتغيير في ثقافة الحوكمة، وشراكة حقيقية مع المجتمع المدني.[132]

أبدت الإجابات على الاستبيان الموزع لعينة من المنظمات الأهلية الفاعلة ضمن إطار الدراسة تنوعًا كبيرًا في الجهات الدولية المانحة التي قدمت تمويلًا لبرامج مرتبطة بالأمن الغذائي. يمكن تصنيف هذه الجهات إلى ثلاث فئات رئيسة، لكل منها طابعها ودورها:

جهات تابعة للأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة UN Women، والفاو FAO، وبرنامج الأغذية العالمي WFP، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA. ورد ذكرها في إجابات عدد من المؤسسات. يُركّز تمويل هذه الجهات على التنمية التقنية، والأمن الغذائي، والإغاثة، ويُنفَّذ في الغالب عبر مؤسسات رسمية، ما قد يحد من مساحة التأثير السياسي المباشر لمنظمات المجتمع المدني.

جهات مدعومة من حكومات (أوروبية وأمريكية) مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، والتعاون السويدي، والإسباني، والنرويجي، والبلجيكي، والهولندي، وصناديق الاتحاد الأوروبي. وردت في عدد من الإجابات. تمويل هذه الجهات هو الأوسع انتشارًا من حيث الحجم، لكنه يأتي مشروطًا في الغالب، أو موجّهًا ضمن استراتيجيات أمنية واقتصادية لا تتقاطع دائمًا مع أجندات السيادة الغذائية والعدالة البيئية من منظور تحرري.

منظمات غير حكومية دولية مستقلة مثل أوكسفام OXFAM، ومنظمة كير CARE، ومنظمة أنقذوا الأطفال Save the Children، والإغاثة الإسلامية، وغلوبال كوميونيتيز Global Communities، وغيرها. أظهرت المؤسسات تقديرًا أكبر لأدوار هذه الجهات في تمويل المبادرات المجتمعية، خاصة ما يعزز منها الزراعة البيئية ويمكّن الفئات الهشة. لكن تعتمد بعض هذه المنظمات على تمويل حكومي، ما قد ينعكس على مرونتها في دعم السياسات البديلة الجذرية.

هذا التنوع في مصادر التمويل يعكس تشابكًا بين فرص الدعم من جهة، وبين القيود المفروضة على استقلالية الأجندات من جهة أخرى. أشار عدد من المؤسسات إلى الحاجة إلى فك الارتباط مع التمويل المشروط الذي يقتصر على تعزيز الأمن الغذائي في الغالب، لكنه كثيرًا ما يدفع نحو أجندات نيوليبرالية لا تأخذ في الاعتبار السياق الاستعماري في فلسطين.

وعليه، يتطلب تعزيز استقلالية المجتمع المدني الفلسطيني وتأثيره لا مجرد توسيع قاعدة التمويل، بل إعادة توجيهه نحو دعم السيادة الغذائية، وتمكين الفاعلين المحليين في عملية صياغة السياسات وتطبيقها، وبناء نماذج بديلة قائمة على العدالة البيئية ضمن رؤية تحررية.

واقع الغذاء في فلسطين المحتلة بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023: التجويع كأداة حرب

شهدت فلسطين منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 واحدة من أوسع موجات العنف المنهجي التي قادتها المنظومة الاستعمارية الصهيونية، والتي اتخذت طابع الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، خاصة في قطاع غزة. فقد تعرّض المدنيون هناك لعمليات

قتل جماعي مترافقة مع تدمير شامل للبنية التحتية ومقومات الحياة الأساسية. وفي الوقت نفسه، طالت الضفة الغربية اعتداءات واسعة النطاق تمثلت في اقتحامات واعتقالات جماعية وتخريب للبنى التحتية. ووفقًا للمعطيات المتوفرة حتى شهر حزيران/يونيو من عام 2025، ارتقى نحو 42,979 شهيدًا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وأصيب ما يزيد على 104,714 شخصًا، يُشكّل الأطفال والنساء قرابة الثلثين منهم (66 بالمئة).[133] كما أسفرت هذه الاعتداءات عن نزوح أكثر من مليوني فلسطيني داخل قطاع غزة نتيجة تدمير ما يقارب 360 ألف وحدة سكنية، إلى جانب استهداف المخيمات الفلسطينية في جنين وطولكرم وتخريب البنية التحتية في طوباس.

لو أردنا الحديث عن قطاع غزة، وبالعودة إلى شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تفيد البيانات أن أكثر من 90 بالمئة من سكان قطاع غزة (حوالي 2.08 مليون شخص) يواجهون بين 24 تشرين الثاني/نوفمبر و7 كانون الأول/ديسمبر 2023 مستويات عالية من سوء التغذية الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي الحاد، مصنفة في المرحلة الثالثة من التصنيف الدولي المتكامل لانعدام الأمن الغذائي (IPC) أو أعلى (أزمة أو أسوأ). ومن بين هؤلاء، كان أكثر من 40 بالمئة من السكان (939,000 شخص) في حالة طوارئ (المرحلة الرابعة من IPC) وأكثر من 15 بالمئة (378,000 شخص) في حالة كارثة (المرحلة الخامسة من IPC).[134] وصل عدد المتوفين نتيجة التجويع الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة حتى تاريخ 2 أيلول/سبتمبر 2025 إلى حوالي 361 منهم 130 طفلًا.[135]

وعلى صعيد الضفة الغربية، زادت دولة الاحتلال عدد البوابات والحواجز الأسمنتية في الضفة الغربية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 ولغاية أول عام 2025، لتصل إلى 898 حاجزًا وبوابة عسكرية.[136] وفي تحديثٍ جديد، نشرت شبكة قدس الإخبارية أن عدد البوابات وصل إلى 1,000 بوابة منتشرة على خارطة الضفة الغربية.[137] بالإضافة إلى اعتقال الآلاف من الفلسطينيين في الضفة الغربية وزيادة وتيرة الاستيطان والسيطرة على الأراضي الزراعية في الضفة الغربية.

تحديات تحقيق السيادة الغذائية في فلسطين المحتلة

تواجه السياسات الغذائية في فلسطين تحديات بنيوية ناتجة عن واقع سياسي واقتصادي معقد، في القلب منه الاحتلال الإسرائيلي الذي يفرض قيودًا مباشرة على العناصر الأساسية للإنتاج الغذائي: الأرض والمياه والموارد البشرية. فالمعابر تخضع للسيطرة الإسرائيلية، والمياه موزعة بغير عدل، والأراضي الزراعية تُصادر أو تُقيَّد استخداماتها، ما يعيق تطور سلسلة الإنتاج الغذائي ويُفرغ السياسات الوطنية من مضمونها الفعلي.

- **الاحتلال كعائق بنيوي:** يُجمِع المبحوثون والمتخصصون على أن الاحتلال الإسرائيلي يُشكّل العائق الأكبر أمام تحقيق الأمن الغذائي والسيادة الغذائية، بفعل تدميره البنية التحتية الزراعية، واستهدافه الأراضي والمحاصيل، ومنعه الوصول إلى المناطق المصنفة (ج)، ما يتسبب بمجاعة منهجية في قطاع غزة وهشاشة غذائية مزمنة في الضفة الغربية. يسفر اعتماد الفلسطينيين على الاستيراد بنسبة تصل إلى 95 بالمئة في السلع الأساسية كالقمح عن جعل الأمن الغذائي عرضة لتقلبات الأسواق الدولية والسياسات الخارجية، ويضعف قدرة المجتمع المحلي على تأمين احتياجاته ذاتيًا. بالإضافة إلى ذلك، يوجد ضعف في السياسات الاقتصادية الفلسطينية غير المنسجمة مع واقع غياب السيادة؛ فالمجتمع الفلسطيني لا يتحكم بالحدود أو بحركة البضائع، ما يمنع تطوير سياسة زراعية وطنية مستقلة وقادرة على التكيف مع التحديات المناخية والتحولات البيئية.
- **تداخل السياسات والمنافسة غير العادلة:** أسفر غياب التنسيق بين السياسات الزراعية الحكومية والقطاع الخاص عن منافسة غير عادلة أضعفت قدرة المزارعين والمؤسسات الأهلية على

الصمود، لا سيما في ظل هيمنة شركات احتكارية وتداخل الاستيطان مع السوق المحلي. كما عطّل الانقسام السياسي الداخلي منذ عام 2006 العمل بسياسات وطنية موحدة، إذ تختلف السياسات بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا يضعف فاعلية أي خطة وطنية استراتيجية، بما فيها الخطط الخمسية الجاري إعدادها بمشاركة بعض مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في القطاع الزراعي. ومع دخول المنتجات الأجنبية، بما فيها تلك القادمة من المستوطنات، إلى السوق الفلسطيني بلا رقابة أو حماية كافية، تضعُف الصناعات المحلية الصغيرة والتقليدية وتتراجع فرص تحقيق اقتصاد مقاوم ومستدام يراعي العدالة البيئية والمناخية.

- **ضعف الحماية الرسمية للمزارعين والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية:** لا توجد سياسات رسمية لحماية صغار المنتجين من تقلبات السوق أو المناخ، ما يزيد من هشاشتهم ويجعلهم عرضة لخسائر فادحة، كما حدث مع مزارعي البطيخ والزيتون. النقص في منشآت التخزين والثلاجات وصوامع الحبوب المركزية يُضعف القدرة على الحفاظ على فائض الإنتاج ويسفر عن تذبذب الأسعار وخسائر كبيرة، لا سيما في مواسم الوفرة.
- **تفتت الجهد المؤسسي وضعف التنسيق:** تعمل المؤسسات الأهلية في ظروف صعبة وبموارد محدودة، وغالبًا بجهود فردية أو غير منسقة، ما يجعل أثر تدخلاتها محدودًا وغير مستدام، لا سيما في ظل التمويل القصير الأمد. ينتهي العديد من المشروعات بمجرد انتهاء التمويل من دون خطط متابعة أو صيانة، ليتدهور ما أُنجِز، كما حدث في بعض محطات التحلية.
- **تحديات التحولات المناخية والتدهور البيئي:** يواجه القطاع الزراعي الفلسطيني تأثيرات مباشرة من التحولات المناخية، بما في ذلك الجفاف المتكرر، والفيضانات، وتغير أنماط الأمطار، ما يزيد من الضغط على الموارد المائية ويهدد إنتاجية الأراضي الزراعية. يفرض هذا الوضع الحاجة إلى استراتيجيات تكيفية ترتكز على الزراعة المقاومة للمناخ وإدارة المياه المستدامة واعتماد تقنيات إنتاج صديقة للبيئة.
- **محددات الاقتصاد السياسي:** يسهم هيكل الاقتصاد الفلسطيني غير المستقر، والسيطرة الإسرائيلية على الأسواق والموارد، في تعزيز عدم المساواة وإضعاف القدرة على تحقيق العدالة البيئية والمناخية. فغياب سيطرة الفلسطينيين على السياسات الاقتصادية الأساسية مثل الجمارك والضرائب والتحكم بالموارد المائية يضعف القدرة على تصميم برامج دعم للمزارعين والصناعات المحلية، ويحول دون بناء منظومة اقتصادية مقاومة للأزمات والمخاطر المناخية.

التوصيات

رغم التحديات الكبيرة في الزراعة الفلسطينية تحت الاحتلال، توجد فرص لتعزيز السيادة الغذائية ودعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. فتنشيط الأراضي غير المستغلة وتمكين المزارعين من العودة للإنتاج يساهم في تحسين دخلهم وتعزيز الاقتصاد المحلي المقاوم، وتلخص التوصيات المتعلقة بتأسيس هذا المسار في الجدول التالي:

جدول رقم (4): التوصيات

المحور	التوصية
السياساتي	• زيادة حصة وزارة الزراعة في الموازنات القادمة. • تعزيز التنسيق المؤسسي بين الوزارات والهيئات ذات العلاقة لدعم السيادة الغذائية. • وضع سياسات لحماية أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي والحيواني، مع معالجة قيود الاسترداد الضريبي لصغار المزارعين. • توجيه الجهود نحو تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل التبعية للمنتجات المستوردة، ولا سيما الإسرائيلية. • استهداف تمويل الأغوار لإعادة إحيائها كسلة غذاء فلسطينية ومعالجة ملوحة المياه. • صياغة سياسات تدريجية قابلة للتطبيق، وتفعيل القوانين البيئية، وإنشاء «شرطة بيئية» لمحاسبة الملوثين. • وضع قانون لتعرفة المياه الزراعية وتشديد متابعة تسعيرة الكهرباء الزراعية. • تشجيع الحصاد المائي واستخدام مياه الأمطار والمياه المعاد تدويرها مع التشديد على الحق الطبيعي في المياه. • تفعيل قانون حماية المستهلك وتنظيم أسعار الأعلاف وزيادة سعة التخزين للأعلاف والحبوب. • إعادة النظر في دعم المزارعين وتخصيصه لأصحاب الحيازات الصغيرة. • استخدام البذور والتقاوي البلدية وتعزيز التعاونيات لتوفير المدخلات بأسعار مناسبة، مع تطوير قوانين التعاونيات وحمايتها من الاستهداف. • إعادة بناء مقرات التعاونيات المدمّرة وتوفير البنية التحتية اللازمة.
المنظمات الأهلية	• تمكين المؤسسات الأهلية من الانتقال من العمل الإغاثي إلى مشروعات استراتيجية للسيادة على الغذاء، وبناء شراكات محلية ودولية لدعم الزراعة المستدامة. • توحيد تعريف السيادة الغذائية فلسطينيًا وربطها بإنتاج المواد الغذائية الأساسية محليًا، مع التركيز على المياه كشرط أساسي. • استكمال التدخلات الإنسانية العاجلة (غذاء ومأوى وصحة) خصوصًا في غزة، بالتوازي مع إعادة تأهيل الأراضي الزراعية واستثمارها في مشروعات إنتاجية مثل الزراعة والكمبوست والدفيئات والحصاد المائي. • الضغط لتوفير أدوات تمويل عادلة ومراجعة سياسات المؤسسات لتشمل الفئات المهمشة. • تأمين تمويل دولي مرن بعيد عن الشروط السياسية، والسعي لتبني رؤية فلسطينية مستقلة لتمويل القطاع الزراعي والتعاونيات.
الصناديق والتأمينات والإعفاءات	• تفعيل التأمينات الزراعية وصندوق درء المخاطر بفعالية. • إعادة النظر في إنشاء بنوك اجتماعية/زراعية لدعم الفقراء. • زيادة الإعفاءات والإجراءات القانونية لتسهيل تسجيل التعاونيات لصالح صغار المزارعين. • تطوير آليات الاسترداد الضريبي لمدخلات الإنتاج بسرعة. • تأسيس صندوق وطني لدعم التعاونيات الزراعية والحرفية لضمان استمراريتها في الأزمات.

المحور	التوصية
التخطيط الاستراتيجي	• إعداد خطط بديلة لإدارة الإنتاج الزراعي أثناء الحروب والنزوح، بدلًا من الاستجابات العشوائية. • تشجيع الزراعة الحضرية وشبه الحضرية في المدن والمناطق المحيطة بها. • الاستثمار في معالجة وإعادة استخدام المياه العادمة للري وحماية التربة من التلوث الناتج عن الحروب. • تحديد الأراضي المناسبة للمنتجات الاستراتيجية وتقديم الدعم الفني والمادي لها. • حماية المحاصيل المحلية (زيت وتمر وبطيخ) عبر ضرائب على البضائع الأجنبية وتشجيع الاستهلاك المحلي. • تطوير سلاسل التوريد للحليب وإعادة تدوير المخلفات الزراعية لإنتاج الأعلاف والسماد. • تنسيق وتنويع محاصيل المبادرات الإنتاجية والتعاونيات لتجنب تكديس الإنتاج. • حماية صغار المزارعين من استغلال الوسطاء في التسويق. • تبني قوانين وسياسات لتنظيم بيع الأراضي ومنع تحويل الأراضي الزراعية إلى غير زراعية. • إعطاء الأولوية لاستهلاك منتجات صغار المزارعين وتشجيع الزراعة المحلية لتعويض الاستيراد.
المجتمعي (تشبيك ومبادرات)	• الاستثمار في معالجة وإعادة استخدام المياه العادمة للري وحماية التربة من التلوث الناتج عن الحروب. • معالجة القيود المتعلقة بالميراث والتمويل والملكية لضمان عدالة جندرية في إعادة الإعمار. • توسيع شبكة الفاعلين في اقتصاد الصمود وتعزيز العلاقة التبادلية بين الإنتاج والاستهلاك. • توفير «حقائب بذور متنقلة» مقاومة للملوحة والأمراض لدعم المزارعين في أوقات الأزمات. • تحقيق الاكتفاء الذاتي في الخضروات الأساسية مع إمكانية تصدير الفائض، رغم محدودية اكتفاء القمح والشعير. • نقل الخبرات الزراعية بين أصحاب الحيازات الصغيرة، خصوصًا في الحصاد المائي والبذور البلدية. • تكثيف المبادرات المجتمعية لتسويق منتجات المزارعين وورش التوعية حول الزراعة وأهمية العودة للأرض. • تشجيع استخدام الموارد المحلية والبذور البلدية غير المهجنة. • توسيع تطبيق الحصاد المائي وإنشاء برك زراعية وحماية التربة من الانجراف. • زيادة الأنشطة التطوعية والأسواق الشعبية لتعزيز التبادل المباشر بين المستهلك والمنتج. • دعم التعاونيات وتنظيم قطاع الإنتاج التعاوني. • استثمار وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز هذه الجهود.

الهوامش

1 عزام محجوب ومحمد منذر بلغيث، «الحق في الغذاء السيادة الغذائية – الورقة الخلفية لتقرير الراصد العربي»، في الحق في الغذاء، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2019، ص51.

2 من مقابلة مع عباس ملحم – المدير التنفيذي لاتحاد المزارعين الفلسطينيين | أجريت في تاريخ 22 تموز/يوليو 2025.

3 حركة دولية تجمع ملايين الفلاحين، ومزارعي الحيازات الصغيرة، والمزارعين المتوسطين، والأشخاص الذين لا يمتلكون أراضيَ، والنساء والشباب الريفيين، والسكان الأصليين، والمهاجرين، والعمال الزراعيين من جميع أنحاء العالم. تدافع الحركة في مفاهيمها عن زراعة الفلاحين من أجل السيادة الغذائية كوسيلة لتعزيز العدالة والكرامة الاجتماعية وتعارض بشدة الزراعة التي تقودها الشركات والتي تدمر العلاقات الاجتماعية والطبيعة.

4 جوليانو مارتينيلو، «تغيير النموذج: الانتقال نحو السيادة الغذائية – تأملات نظرية وعملية»، في الحق في الغذاء، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2019، ص127

5 مفهوم السيادة الغذائية برز في منتدى منظمات المجتمع المدني الموازي للقمة الرسمية (مؤتمر القمة العالمي للأغذية)، وهو ما يعبر عن موقف أكثر راديكالية لمنظمات المجتمع المدني مقارنة بالقمة الرسمية – الحكومية.

6 عزام محجوب ومحمد منذر بلغيث، الحق في الغذاء السيادة الغذائية.

7 مقابلة مع جورج كرزم - باحث وناشط في الحقلين البيئي والتنموي ومدير وحدة الدراسات والإعلام البيئي في مركز معًا التنموي ومسؤول تحرير مجلة آفاق البيئة والتنمية | أجريت معه في تاريخ 30 نيسان/أبريل 2025.

8 مقابلة مع جورج كرزم.

9 مقابلة مع جورج كرزم.

10 جورج كرزم، السيادة الغذائية الوطنية على الغذاء، مركز العمل التنموي – معًا، 2015، ص11-12

11 مقابلة عباس ملحم.

12 مقابلة عباس ملحم.

13 عبد العزيز الصالحي، السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري، مؤسسة دالية للتنمية المجتمعية، 2021. متاح على https://shorturl.at/3acMf

14 مقابلة مع جورج كرزم.

15 جورج كرزم، السيادة الغذائية الوطنية على الغذاء.

16 مقابلة مع أشرف سمارة – باحث في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني | أجريت في تاريخ 23 حزيران/يونيو 2025.

17 مقابلة مع أشرف سمارة.

18 مقابلة مع أشرف سمارة.

19 مقابلة مع سعد داغر - مهندس وناشط في الزراعة البيئية | أجريت في تاريخ 12 تموز/يوليو 2025.

20 مقابلة مع سعد داغر.

21 مقابلة مع سعد داغر.

22 مقابلة مع عبد الرحمن التميمي – المدير العام لمجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين | أجريت في تاريخ 24 حزيران/يونيو 2025.

23 مقابلة مع عبد الرحمن التميمي.

24 مقابلة مع سعد داغر.

25 مقابلة مع سعد داغر.

26 مقابلة مع سعد داغر.

27 مقابلة مع سعد داغر.

28 مقابلة مع سعد داغر.

29 مقابلة مع سعد داغر.

30 مقابلة مع سعد داغر.

31 عبد العزيز الصالحي، السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري.

32 عبد العزيز الصالحي، السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري.

33 عبد العزيز الصالحي، السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري.

34 عبد العزيز الصالحي، السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري.

35 غازي الصوراني، التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة – رؤية نقدية، مكتبة جزيرة الورد، 2009، ص101.

36 ربيع اغبارية، لماذا تخشى إسرائيل الزعتر والعكّوب؟، أيار/مايو 2017. متاح على https://shorturl.at/eiwDH

37 ربيع اغبارية، لماذا تخشى إسرائيل الزعتر والعكّوب؟

38 ربيع اغبارية، لماذا تخشى إسرائيل الزعتر والعكّوب؟.

39 ربيع اغبارية، لماذا تخشى إسرائيل الزعتر والعكّوب؟

40 أحمد السيد النجار، الاقتصاد الصهيوني الغاصب والاقتصاد الفلسطيني الأسير، مركز دراسات الوحدة العربية، 2023، ص116-117.

41 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «د. علا عوض تستعرض الذكرى السنوية 47 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات»، 29 آذار/مارس 2023، متاح على https://shorturl.at/axY15

42 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «البيان الصحفي الخاص بالذكرى 43 ليوم الأرض»، 2019.

43 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «البيان الصحفي الخاص بالذكرى السنوية 46 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات»، متاح على https://bit.ly/3D34ak5

44 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «البيان الصحفي الخاص بالذكرى 43 ليوم الأرض»، 2019.

45 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية يصدران بيانًا صحفيًا مشتركًا بمناسبة يوم المياه العالمي»، 21 آذار/مارس 2023، متاح على https://rb.gy/1w27ne

46 B'TSELEM – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories. "Undeniable discrimination in the amount of water allocated to Israelis and Palestinians". February 2014. Check the link: https://bit.ly/34DJ2TH

47 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «د. علا عوض تستعرض الذكرى السنوية 44 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات»، 29 آذار/مارس 2020، متاح على https://bit.ly/3idXUcF

48 سعد الدين زيادة وعلي وافي، «ضرورة السيادة الغذائية في غزة في ظل جائحة كورونا»، في مشروع مناصرة الحقوق البيئية في غزة خلال جائحة كوفيد- 19، أيلول/سبتمبر 2020.

49 مقابلة مع عبير البطمة – منسقة شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية | عقدت في تاريخ 29 نيسان/أبريل 2025.

50 هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية، قطاع الزراعة: الاستزراع السمكي، تسمين اللحوم الحمراء، الأعشاب الطبية، الأنشطة الزراعية المجمعة، العلف الحيواني، النسخة العربية، ص8

51 من مقابلة مع حسن المحاريق – مسؤول وحدة الضغط والمناصرة في مؤسسة الإغاثة الزراعية | أجريت في تاريخ 26 نيسان 2025.

52 مقابلة مع حسن المحاريق.

53 من مقابلة مع عمر الطيطي – منسق مشاريع في اتحاد لجان العمل الزراعي | أجريت في تاريخ 22 أيار/مايو 2025.

54 مقابلة مع عزت زيدان.

55 مقابلة مع عزت زيدان.

56 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مؤشرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين للأعوام 2015-2016»، متاح على https://bit.ly/2xpSS7q

57 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «نسبة العاملين في قطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك من إجمالي العاملين في جميع القطاعات في فلسطين حسب المنطقة والجنس، 2017»، متاح على https://bit.ly/2KUtbUY

58 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «د. علا عوض تستعرض الواقع العمالي في فلسطين لعام 2022 بمناسبة اليوم العالمي للعمال»، متاح على https://shorturl.at/vPV16

59 من التقارير السنوية للإنفاق الحكومي للسنوات 2019 ولغاية 2024 والمنشورة عبر موقع وزارة المالية الفلسطينية.

60 التقرير السنوي للإنفاق الحكومي في العام 2021 ولغاية شهر تشرين الأول/أكتوبر والمنشورة عبر موقع وزارة المالية.

61 * يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الحائز الزراعي على أنه شخص مدني أو مجموعة من الأشخاص أو شخصية اعتبارية يتخذ القرارات الرئيسة فيما يتعلق باستخدام الموارد المتاحة، ويمارس الرقابة الإدارية على تشغيل الحيازة الزراعية وتقع على عاتق الحائز مسؤوليات فنية واقتصادية خاصة بالحيازة وقد يتولى جميع المسؤوليات مباشرة أو يوكل مسؤوليات الإدارة اليومية إلى مدير بأجر. بالتالي، من المهم الإشارة إلى أن الحيازة لا تعني بالضرورة ملكية الأرض أو المنفعة الزراعية.

62 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «التعداد الزراعي 2021 – النتائج النهائية»، 2022، ص41.

63 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «التعداد الزراعي 2021 – النتائج النهائية».

64 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «التعداد الزراعي 2021 – النتائج النهائية».

65 عبد العزيز الصالحي، التعاونيات في ظل السياق الاستعماري (ورقة بحثية مفاهيمية).

66 وزارة العمل الفلسطينية، استراتيجية قطاع العمل للأعوام 2021-2023، نيسان/أبريل 2020، متاح على https://shorturl.at/ivlds

67 عبد العزيز الصالحي، التعاونيات في ظل السياق الاستعماري (ورقة بحثية مفاهيمية).

68 مقابلة مع صلاح البابا - مدير عام الإرشاد في وزارة الزراعة الفلسطينية | أجريت في تاريخ 26 نيسان/أبريل 2025.

69 * السنة المرجعية للتعداد السكاني والمنشآت هي 2017

70 وفاء البيطاوي، تطور تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني: قطاع الصناعات الغذائية الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2019، ص19

71 وفاء البيطاوي، تطور تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني: قطاع الصناعات الغذائية الفلسطينية.

72 وفاء البيطاوي، تطور تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني: قطاع الصناعات الغذائية الفلسطينية.

73 مقابلة مع بسام غليون - المدير العام لاتحاد الصناعات الغذائية والزراعية الفلسطيني | أجريت في تاريخ 7 أيار 2025.

74 مقابلة مع بسام غليون.

75 مقابلة مع بسام غليون.

76 مقابلة مع بسام غليون.

77 ساري حنفي، وليندا طبر، بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006، ص56

78 جيان كوستانيني وآخرون، دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة – التقرير النهائي، Sogec، 2011، ص21، متاح على https://bit.ly/3zBjDnp

79 جيان كوستانيني وآخرون، دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة – التقرير النهائي، ص22

80 مقابلة مع إصرار هيلانة – مدير الإدارة العامة للمنظمات غير الهادفة للربح في وزارة الداخلية | أجريت في تاريخ 24 نيسان 2025.

81 مقابلة مع إصرار هيلانة.

82 بيانات حصل عليها معدّو الدراسة من الإدارة العامة للمنظمات غير الحكومية خلال فترة تنفيذ الدراسة.

83 مقابلة أجريت مع إصرار هيلانة.

84 شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، «ائتلاف المؤسّسات الأهليّة الزراعيّة بالشراكة مع شبكة المنظمات البيئية يطلقان حملة يلا نحميها لتحمينا البيئية»، 8 حزيران/يونيو 2022، متاح على https://shorturl.at/o2yGh

85 شبكة المنظمات البيئية. «عن شبكة المنظمات البيئية - أصدقاء الأرض فلسطين»، متاح على https://shorturl.at/IU0sj

86 مقابلة مع سعد زيادة - المدير التنفيذي لمؤسسة اتحاد لجان العمل الزراعي في قطاع غزة | أجريت في تاريخ 5 أيار/مايو 2025.

87 مقابلة مع صلاح البابا.

88 مقابلة مع سعد زيادة.

89 مقابلة مع سعد زيادة.

90 من مقابلة صلاح البابا، ذكرت سابقًا.

91 المصدر السابق.

92 من مقابلة حسن المحاريق، ذكرت سابقًا.

93 مقابلة مع سعد زيادة.

94 مقابلة مع عبير البطمة.

95 مقابلة مع عبير البطمة.

96 تتألف الأسرة المرجعية وفقًا لجهاز الإحصاء الفلسطيني من 5 أفراد، 2 بالغين و3 أطفال.

97 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان»، 11 تموز/يوليو 2020، متاح على https://bit.ly/39aRFTb

98 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. «الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان».

99 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مستويات المعيشة في فلسطين 2017»، 15 نيسان/أبريل 2018، متاح على https://bit.ly/2PHQXUK

100 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مستويات المعيشة في فلسطين 2017».

101 مقابلة مع عمر الطيطي.

102 مقابلة مع عمر الطيطي.

103 مقابلة مع عمر الطيطي.

104 مقابلة مع عبير البطمة.

105 مقابلة مع عبير البطمة.

106 عبد العزيز الصالحي، السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري.

107 عبد العزيز الصالحي، السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري.

108 عبد العزيز الصالحي، السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري.

109 عبد العزيز الصالحي، السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري.

110 مقابلة مع رامي مسعد – منسق ملتقى الشراكة الشبابي | أجريت في تاريخ 28 نيسان/أبريل 2025.

111 مقابلة مع رامي مسعد.

112 مقابلة مع رامي مسعد.

113 مقابلة مع رامي مسعد.

114 مقابلة مع رامي مسعد.

115 International Peasants Movement – La Via Campesina. “About La Via Campesina”. Check the link: https://shorturl.at/33j7o

116 عبد العزيز الصالحي، السيادة الغذائية الوطنية الفلسطينية في ظل السياق الاستعماري، ص43

117 مقابلة مع عبير البطمة.

118 Friends of the Earth International. “Who we are: Our history”. Check the link: https://shorturl.at/5ZSF2

119 Ibid.

120 * تُعد «شبكة المنظمات البيئية» نموذجًا فعّالًا لتحالف من منظمات المجتمع المدني في فلسطين، تضم 16 مؤسسة تعمل معًا في مجال الضغط والمناصرة البيئية بهدف التأثير في السياسات العامة والدفاع عن الحقوق البيئية. يشكّل هذا التحالف مثالًا حيًا على توحيد الجهود من أجل العدالة البيئية، ويُظهر كيف يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تنسق فيما بينها لتشكيل قوة ضغط جماعية ومتماسكة.

121 مقابلة مع عبير البطمة.

122 مقابلة مع عبير البطمة.

123 مقابلة مع عبير البطمة.

124 الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، «تعريف بالصندوق»، متاح على https://shorturl.at/ncdFq

125 الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، « إجمالي المشاريع (1974 – 2022): فلسطين»، متاح على https://shorturl.at/xMLPi

126 مقابلة مع صلاح البابا.

127 مقابلة مع حسن المحاريق.

128 مقابلة مع عمر الطيطي.

129 مقابلة مع حسن المحاريق.

130 مقابلة مع حسن المحاريق.

131 مقابلة مع حسن المحاريق.

132 مقابلة مع عمر الطيطي.

133 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – آخر تحديث 13 تشرين الأول/أكتوبر 2024. متاح على https://www.pcbs.gov.ps/

134 The Integrated Food Security Phase Classification (IPC). “Gaza Strip: Acute Food Insecurity Situation for 24 November - 7 December 2023 and Projection for 8 December 2023 - 7 February 2024”. Check the following link: https://tinyurl.com/2p9w5c75

135 شبكة الجزيرة الإخبارية، «غزة تسجل أكبر عدد من شهداء التجويع في يوم واحد»، 2 أيلول/سبتمبر 2025، متاح على https://shorturl.at/phnq2

136 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، «مقاومة الجدار: 898 حاجزًا عسكريًا وبوابة تحاصر المواطنين في الضفة»، 22 كانون الثاني/يناير 2025، متاح على https://shorturl.at/IAwlv

137 شبكة قدس الإخبارية، «البوابات الحديدية في الضفة الغربية... من صناعة الفقر إلى اغتيال الكيانية السياسية»، 12 نيسان/أبريل 2025، متاح على https://shorturl.at/NWsKS



عكار، لبنان: مزارع لبناني يقطف الطماطم في حقله في عكار، في عام 2021.© هشام معتوق – برنامج حلفاء الصورة لمبادرة الإصلاح العربي

لبنان

مسارات نحو تحقيق السيادة الغذائية في لبنان

زياد ياغي

مقدمة

يواجه لبنان أزمة غذائية عميقة ومتفاقمة. ووفقًا لأحدث تصنيف متكامل لمراحل الأمن الغذائي - وهي مبادرة تضم 21 منظمة ومؤسسة حكومية دولية تتشارك في تصنيف خطورة وحجم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية - فإن 1.26 مليون شخص في لبنان يعيشون حاليًا في مرحلة الأزمة (المرحلة الثالثة من التصنيف المتكامل للأمن الغذائي)، من بينهم 85 ألف شخص في مرحلة الطوارئ (المرحلة الرابعة من التصنيف المتكامل للأمن الغذائي)، ما يعكس الحاجة الملحة إلى العمل الإنساني.[1] ويتأثر اللاجئون السوريون والفلسطينيون بشكلٍ غير متناسب، إذ يقع 34 بالمئة و45 بالمئة منهم على التوالي، في المرحلة الثالثة وما فوق.[2] وتعتبر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) التابعون للأمم المتحدة أن لبنان يشكل الآن نقطة ساخنة «مثيرة للقلق الشديد» حول انعدام الأمن الغذائي، بسبب تصاعد النزاع والنزوح، والتدهور الاقتصادي.[3]

جذور هذه الأزمة ليست حديثة العهد ولا مجرد أزمة اقتصادية، بل متجذرة في الإرث السياسي للحكم الاستعماري والإصلاحات النيوليبرالية، وهيكلية الدولة التي فشلت مرارًا في دعم التنمية الريفية والزراعية، فدأبت على تفضيل قطاع الزراعة الموجه للتصدير على الاحتياجات المحلية. وتتشارك العقبات التي تعوق مسار لبنان نحو السيادة الغذائية مع العديد من دول الجنوب العالمي ومنها: سنوات من سوء الإدارة المالية والمخططات التنموية الاستخراجية التي تفيد نخبة صغيرة من أصحاب المال المحليين والجهات المالية العالمية؛ والتحديات المادية مثل الضغوط المتزايدة لتغير المناخ على الممارسات الزراعية المحلية عبر موجات الحر والجفاف؛ والعقبات الإدارية والسياسية أمام إصلاحات كبيرة في مجال الأراضي القادرة على إضفاء الطابع الديمقراطي على الزراعة المحلية.

على مدى نصف القرن الماضي، شكّل صانعو السياسات المحلية والخبراء الدوليون وممثلو كبرى الشركات الغذائية النظامَ الغذائي في لبنان ليصبح معتمدًا إلى حدٍ كبير على الواردات الغذائية للاستهلاك اليومي، مع تركيز القطاع الزراعي على المنتجات الموجهة للتصدير. وقوضت هذه الظروف قدرة النظام الغذائي على الصمود في وجه الصدمات المالية والمناخية والسياسية، ما أدى إلى إضعاف استقلالية المزارعين المحليين وسبل عيشهم وسلطتهم السياسية. علاوة على ذلك، شهد لبنان على مدى العقدين الماضيين آثار التغير المناخي وارتفاع درجات الحرارة وشاع حدوث الحرائق والجفاف والعواصف الترابية. يقع لبنان أيضًا في منطقة هشة من الناحية الجيوسياسية. فإلى جنوبه تقع إسرائيل التي تتسم بالتوسعية المستمرة والتعنت والعسكرة، ودمرت حربها الأخيرة على لبنان النسيج العمراني في مناطقه الجنوبية وقتلت آلاف الأشخاص وألحقت أضرارًا لا يمكن إصلاحها بآلاف الأفدنة من الأراضي الزراعية في وديانه الخصبة شرقًا وجنوبًا. كما هددت الممارسات الإسرائيلية مرارًا أمن لبنان المائي.[4] وأخيرًا، لم يخرج لبنان بعد من أزمة مالية مستمرة منذ ست سنوات، تسببت بها الطبقة السياسية الكليبتوقراطية التي أهلكت الطبقتين الوسطى والعمالية، وأضعفت قدرتهما الشرائية، وجعلتهما أكثر اعتمادًا على الاستيراد لتأمين احتياجاتهما المعيشية.[5]

في الوقت نفسه، واستجابةً للهشاشة المتزايدة، ظهرت مبادرات السيادة الغذائية والحركات الشعبية في لبنان - كما هو الحال في العالم - لمحاولة الاحتفاظ بالسيطرة على النظم

الغذائية من خلال المقاومة والابتكار والمناصرة. وتسلط هذه الدراسة الضوء على الصعوبات التي تواجه المزارعين ونشطاء السيادة الغذائية في تنظيم كتلة سياسية متماسكة ومؤثرة، بسبب الجهود المجزأة والعقبات السياسية الهيكلية ومحدودية الموارد، ونقص الدعم المؤسسي. وتُركّز بشكلٍ خاص على آليات الحوكمة والمساءلة، سواء داخل الحكومة اللبنانية أو بين المؤسسات المالية الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين. ويُولى الاهتمام لتوافر وشفافية المعلومات حول المشاريع والمبادرات الغذائية، فضلًا عن أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة في صياغة السياسات وتنفيذها.

وتؤكد الدراسة أن نظام السيادة الغذائية الذي يركز على المنتجين المحليين يتمتع بالاكتفاء الذاتي داخليًا، ويوفر أجورًا كريمة للمزارعين، ويلبي احتياجات السوق المحلية، وهو مستدام وقابل للتكيف مع تغير المناخ - وهو أمر ضروري لتحقيق الأمن الغذائي. ولإحراز تقدم في مجال السيادة الغذائية، يجب أن ينتظم المزارعون ومجموعات المناصرة من مختلف الأطياف السياسية والخبراء والمربين ومنظمات المجتمع المدني، على المستويات المحلية والبلدية والوطنية والإقليمية ضمن كتلة سياسية فعالة قادرة على تحدي الوضع الراهن، وفرض مطالبهم على الدولة، وضمان سيادة المزارعين. ولتجاوز الأمن الغذائي نحو السيادة الغذائية، يجب على لبنان الاستثمار في إصلاح الأراضي، ودعم التعاونيات الشعبية، ومقاومة نماذج الدعم التي تفرضها الجهات المانحة. ولا يمكن للبلاد بناء نظام غذائي قادر على التكيف، قوي، عادل، وسيادي إلا من خلال إعادة السلطة إلى المنتجين والمجتمعات المحلية.

المنهجية

تؤطر هذه الدراسة عددًا من الأسئلة التوجيهية: مَن المستفيد من السياسات والنظم الغذائية الحالية في لبنان، ومَن هم المهمشون والمستبعدون؟ ما هي المناطق أو القطاعات أو المجموعات الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي في ظل الظروف الراهنة؟ إلى أي مدى تشارك منظمات المجتمع المدني والنقابات والمجتمعات المحلية في صياغة السياسات الغذائية، ومَن المستبعد من هذه العمليات؟ وما هي أشكال مشاركة منظمات المجتمع المدني في حال وُجدت، وما هي الآثار الملموسة - الإيجابية وغير المقصودة - لمشاركتها؟

اشتمل المكون الأول من البحث على مراجعة مكتبية واسعة النطاق، مع التركيز على ثلاثة أبعاد رئيسية في الأدبيات المتعلقة بالسيادة الغذائية في لبنان: التداعيات المالية لانعدام الأمن الغذائي، والتوزيع غير المتكافئ للحصول على الغذاء، والهشاشة التي تواجهها بعض الفئات الاجتماعية. وتتناول المراجعة أيضًا كيفية تقاطع هذه القضايا مع المسائل الأوسع نطاقًا المتعلقة بالحوكمة والحقوق والاستدامة.

يتضمن البحث الأولي عنصرًا نوعيًا يشمل مقابلات فردية وجماعية، بالإضافة إلى ملاحظات ميدانية مع مجموعة من أصحاب المصلحة الرئيسيين: المزارعون وصانعو السياسات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والنشطاء، وممثلو المنظمات الدولية. كان الهدف من عنصر المقابلات جمع شهادات مباشرة ومعرفة تجريبية حول التحديات والديناميات التي تشكل النظم الغذائية في لبنان اليوم. وأُجريت مقابلات مع 15 شخصًا اختيروا من عدة فئات استثمرت في قضية السيادة الغذائية والأمن الغذائي في لبنان: منتجون محليون، ممثلون عن منظمات المجتمع المدني، مناصرون ومنظمون للمزارعين وباحثون، وخبراء في القطاع الزراعي والاقتصاد السياسي لإنتاج الغذاء واستهلاكه.

واستكملت مشاركة الباحثين الانخراط في الاجتماعات التشاورية ومناقشات المائدة المستديرة - وهي مساحات سمحت بإجراء حوار أعمق وتبادل للأفكار بين أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات، ما عزز التفكير الجماعي في مسارات السيادة الغذائية. وباستثناء الخبراء المحليين الذين وافقوا على ذكر أسمائهم، أُخفيت هوية بقية المشاركين في المقابلات. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية حول اختيار المشاركين وأسئلة المقابلات.

جذور انعدام الأمن الغذائي في لبنان

على الرغم من استخدام الأمن الغذائي والسيادة الغذائية أحيانًا بالتبادل في الخطاب العام، إلا أنهما يمثلان نموذجين مختلفين. يشير الأمن الغذائي إلى توفر الغذاء وإمكانية الوصول إليه والقدرة على تحمل تكاليفه، في حين تؤكد السيادة الغذائية حق الناس في تحديد نظمهم الغذائية الخاصة، مع إعطاء الأولوية للاقتصادات الغذائية المحلية والزراعة البيئية، والسيطرة المجتمعية.[6] وفي لبنان، لا يقتصر تشابك هذه المفاهيم على دلالاتها فحسب، بل يعكس قوى تاريخية وسياسية وهيكلية متجذرة بعمق شكلت المشهد الغذائي في البلاد.

الإرث الاستعماري وتحوّل حيازة الأراضي

تتقاطع جذور انعدام الأمن الغذائي في لبنان مع التحولات الاستعمارية في أنظمة ملكية الأراضي. فأحدثت إصلاحات التنظيمات العثمانية، ولا سيما قانون الأراضي لعام 1858، تحولًا كبيرًا من خلال خصخصة الأراضي المشاع ونقل السيطرة عليها إلى الأعيان والنخب المحلية. وأرسى هذا التغيير أساسًا لنظام زراعي استغلالي، فتحولت الأرض إلى سلعة بدلًا من كونها موردًا مجتمعيًا.[7]

عمّقت السياسات الاستعمارية الفرنسية تهميش الفلاحين ورسخت سيطرة النخبة الحضرية على الإنتاج الزراعي. وأعطت مشاريع البنية التحتية، مثل مرفأ بيروت المصمم لتسهيل التجارة الإمبريالية، الأولوية لمحاصيل التصدير مثل الحرير والنبيذ على حساب زراعة الكفاف.[8] وكما تبيّن إليزابيث ويليامز، استندت سلطات الاستثمار الزراعي في عهد الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين إلى مبدأين أضعفا السيادة الغذائية في بلاد الشام: (أ) سعت الاستثمارات الزراعية إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح للشركات التي تتخذ من باريس مقرًا لها؛ (ب) كانت الاستثمارات تقع في مناطق مسالمة أو داعمة للحكم الاستعماري الفرنسي. وربط الأول مصير الزراعة في الأراضي المنتدبة بالمصالح التجارية للمدينة، وأدى الثاني إلى تنمية إقليمية غير متكافئة.[9]

الاقتصاد السياسي بعد الاستقلال

بعد الاستقلال، تبنّى لبنان نموذجًا لـ«الجمهورية التجارية» يركّز على التجارة والتمويل على حساب التنمية الريفية. خلال أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، دفع رأس المال الإقليمي وعمالة اللاجئين الفلسطينيين إلى التوسع في الزراعة الموجهة للتصدير. لكن هذا النمو لم يترجم إلى تنمية عادلة. فأُزيحت الأنظمة الزراعية الرعوية التقليدية، وهُمّشت النساء في الزراعة، وتراجع التماسك الاجتماعي.[10] هدفت جهود الإصلاح الريفي، مثل سياسات الرئيس فؤاد شهاب في خمسينيات القرن العشرين، إلى الحد من التفاوت الجغرافي، لكنها فشلت في تغيير الاختلالات الهيكلية. وزادت الحرب الأهلية (1975-1990) وإعادة الإعمار النيوليبرالية بعدها، تفتيت المساحات الريفية، تاركة السياسة الزراعية في أيدي المانحين الدوليين والفاعلين الطائفيين غير الحكوميين.[11]

الاندماج في الرأسمالية العالمية

منذ الثمانينيات، اندمج لبنان بشكل متزايد في النظام الغذائي العالمي للشركات. ويعطي هذا النموذج الأولوية لاقتصادات التصدير الزراعي، والاعتماد على الاستيراد، والمدخلات الزراعية الموجهة من المانحين. وكما يجادل رولاند رياشي وجوليانو مارتنيلو (2023)، فإن دمج لبنان في الأنظمة الغذائية العالمية يعكس أنماطًا أوسع للتراكم الرأسمالي في الجنوب العالمي. فأدى تحرير التجارة وسياسات التكيف الهيكلي وخصخصة الأراضي والموارد إلى تقويض السيادة الغذائية وتسريع حالة الهشاشة.[12]

أزمة الإنتاج الزراعي والتمويل الزراعي

دمّر انهيار الليرة اللبنانية منذ عام 2019 وسياسات الهندسة المالية للمصرف المركزي أنظمة الغذاء في البلاد. ويواجه المزارعون ارتفاع تكاليف المدخلات المستوردة، وانهيار إمكانية الحصول على الائتمان، وانخفاض قيمة منتجاتهم. وتزيد أنظمة المدخلات الموجهة من المانحين تفاقم هذه الأزمات المالية التي تدفع باتجاه استخدام البذور والأسمدة المستوردة، ما يحبس المزارعين في دورات تبعية وغير مستدامة.[13]

الحرب والإبادة البيئية

كما عانت الزراعة في لبنان من أضرار جسيمة جراء الحرب الإسرائيلية على البلاد. ففي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر 2023 وتشرين الثاني/نوفمبر 2024، تكبد القطاع الزراعي في لبنان أضرارًا وخسائر بأكثر من 700 مليون دولار أمريكي، لا سيما في جنوب لبنان وسهل البقاع. وتضررت بساتين الزيتون والحمضيات والدواجن والماشية، والثروة السمكية بشكلٍ كبير، ما أدى إلى تعطيل إنتاج الغذاء.[14]

باختصار، تُظهر الأدبيات القائمة حول النظم الغذائية في لبنان أن انعدام الأمن الغذائي في البلاد ليس كارثة مفاجئة بل نتيجة لقوى متجذرة على المدى الطويل: الإرث الاستعماري في ملكية الأراضي والتنمية غير المتكافئة، والسياسات النيوليبرالية والاندماج الرأسمالي العالمي، والحكم الطائفي، والصراع الجيوسياسي. وحولت هذه الديناميات النظام الزراعي إلى نظام يتسم بالاعتماد على التصدير والهشاشة العميقة، وعدم المساواة الهيكلية.

تحليل الاستجابات الشعبية والسيادية المستندة إلى السيادة

في ظل التصدعات التي يعاني منها النظام الغذائي في لبنان، تتجذر حركات السيادة الغذائية. فكشفت الأزمة المالية لعام 2019 - التي لم يخرج لبنان منها بعد، إلى جانب صدمة انفجار مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020 الذي دمر مركز استيراد الغذاء الرئيسي في البلاد - هشاشة نماذج الأمن الغذائي القائمة على سلاسل

“فكشفت الأزمة المالية لعام 2019 – التي لم يخرج لبنان منها بعد، إلى جانب صدمة انفجار مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020 الذي دمر مركز استيراد الغذاء الرئيسي في البلاد – هشاشة نماذج الأمن الغذائي القائمة على سلاسل التوريد العالمية.”

التوريد العالمية. وكما تجادل أناهيد سيميتيان (2022)، قد يتيح انهيار الخدمات اللوجستية الغذائية فرصة لنظم غذائية تحررية متجذرة إقليميًا.[15] تتمثل هذه الإمكانية في ما تسميه وينونا لادوك وديبورا كوين (2020) «البنى التحتية الغذائية»: أنظمة إنتاج غذائيّ تمنح الحياة ومتجذرة في الأرض والعمل والمجتمع.[16]

كما سيتضح، هناك اعتراف متزايد بضرورة فصل الغذاء عن الأسواق العالمية وإعادة مركزيته في أيدي المحليين. ومن خلال المقابلات التي أجريت مع المزارعين والخبراء والمنظمين والمناصرين يظهر تشخيص جماعي واضح: فشل النموذج السائد لتنمية الأغذية الزراعية - ومن الضروري والممكن إيجاد بديل مختلف جذريًا يركز على العدالة.

مفهوم السيادة الغذائية

السيادة الغذائية ليست مفهومًا ثابتًا. فكما يؤكد إيدلمان وآخرون (2014)، هي عملية ديناميكية تتشكل من خلال النقاشات المستمرة بين العلماء والفلاحين والنشطاء.[17] وتتحدى الأسئلة المتعلقة بالتجارة والحوكمة والتوازن بين المثل البيئية الزراعية وواقع السوق الممارسين على تحسين أطر السيادة وتكييفها أطر السيادة. وتشدد وجهات النظر النقدية على الوضوح بشأن من يمارس السيادة، ومدى التسامح مع التعددية، وكيفية تقاطع السيادة الغذائية مع الأطر القائمة على الحقوق وهياكل الدولة. وتُعد هذه الانعكاسية الذاتية أمرًا حيويًا بالنسبة إلى لبنان، فتعرض أنظمة المساعدات الدولية والسياسات الطائفية السيادة للخطر. ويجب أن تتعامل الحركات الشعبية للسيادة الغذائية مع مسائل الحجم والشرعية والتحالفات الاستراتيجية لتتنقل ضمن سياق يتسم بالأزمات الممتدة والتدخلات الخارجية.

عبّر عدد من المدافعين عن الزراعة المشاركين في المقابلات عن السيادة الغذائية باستمرار كمفهوم سياسي عميق وموجه نحو العدالة، يرتكز على الاستقلالية والسيطرة المحلية ومقاومة الأنظمة المفروضة. فبالنسبة إلى SL، العضو في جمعية «جبال» غير الربحية، السيادة الغذائية هي «حق الناس في تحديد نظمهم الغذائية الخاصة - ليس مجرد الحصول على الغذاء، بل إنتاجه وتقرير كيفية إنتاجه ومن المستفيد منه». وانتقد SL هيمنة وكالات الإغاثة الدولية وانحياز الحكومة اللبنانية إلى مصالح الشركات الزراعية الكبرى، مؤكدًا: «لا يمكنك التحدث عن السيادة بينما تعتمد على وكالات المساعدات العالمية لإطعام شعبك أو تشكيل استراتيجيتك الزراعية». وبالمثل، شدد WO من منظمة «مدى» غير الحكومية التي تعمل على نطاق واسع مع صغار المزارعين في عكار، على أهمية الاستقلالية الإقليمية والزراعة المستدامة المصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات المحلية. وأشار إلى أن «السيادة تعني أن تكون المجتمعات المحلية قادرة على إنتاج الغذاء بطرق تتناسب مع أراضيها ومواسمها وتقاليدها - وليس استيراد الطماطم من إسبانيا».

من منظور حضري، ربط LP من «سوق بدارو للمزارعين الحضريين» السيادة الغذائية باستعادة قوة السوق من الشركات، قائلًا: «لا يقتصر الأمر على المزرعة فقط - بل يتعلق بتوفير بدائل عن السوبر ماركت. كما يتعلق أيضًا بمن يستفيد من وجبتك». ووصفت FL التي تعمل في «بيت المزارع» التابع لمنظمة «أركنسيال» غير الحكومية - التي تقدم خدمات دعم المزارعين في جميع أنحاء البلاد، لكنها تركز بشكلٍ رئيسي على البقاع - السيادة الغذائية من منظور الكرامة، خصوصًا بالنسبة إلى المنتجين المهمشين: «معظم مزارعاتنا لا يتحدثن عن السيادة بكلماتٍ كبيرة. ولكن حين يخترن ما يزرعنه، وكيف يُطعمن أسرهن، فهذه هي السيادة».

ووسّع ثلاثة ممثلين عن «الحركة الزراعية في لبنان» (Agrimovement) - وهي مجموعة عدالة اجتماعية تعمل ضمن إطار سياسي واضح نحو نظام غذائي سيادي منصف وعادل وكريم للمزارعين المحليين تصوّرهم لهذا المفهوم. ودعت PY إلى تحقيق العدالة الاقتصادية، مؤكدةً: «إذا عجز المزارع عن بيع محصوله من دون أن يخسر المال، فلا وجود للسيادة». وشددت DN على أهمية سيادة البذور قائلةً: «نحن نستورد البذور الهجينة في كل موسم. وهذه تبعية وليست سيادة». وأضاف KM: «السيادة الغذائية ليست انعزالية، بل تقوم على أنظمة تبادل

عادلة، لا استعمارية». من خلال هذه المقابلات، تبرز السيادة الغذائية كدعوة إلى التحول الهيكلي - المتجذر في استعادة الوكالة، وبناء بدائل محلية، وضمان العدالة عبر مختلف مكونات النظم الغذائية.

ومن ضمن المزارعين المحليين المشاركين في المقابلات، وُصفت السيادة الغذائية بأنها ضرورة عملية وهدف سياسي على حد سواء، وترتبط بشكلٍ وثيق بالزراعة البيئية وعدالة السوق وكرامة المنتج. وأوضح AB، وهو مزارع وعضو في منظمة SOILS المتخصصة بالزراعة المستدامة، أن الثقة هي حجر الأساس في النظم الغذائية، قائلًا: «إذا كنت لا تعرف المزارع فلن تشتري منه، فالثقة لا تقدر بثمن بالنسبة إلينا». وجادل AB بضرورة تعويض المزارعين ليس فقط عن منتجاتهم، بل مقابل الخدمات التي يقدمونها أيضًا - أي إنتاج غذاء مستدام ونظيف وصحي. ودعا إلى زيادة وعي المستهلكين، مسلطًا الضوء على الخلل الهيكلي بين صغار المزارعين والزراعة الموجهة للتصدير والمدعومة من المانحين، مضيفًا: «لطالما كانت الوزارة إلى جانب كبار المزارعين الذين يصدرون، وكبار المنتجين الزراعيين الذين لا يشكلون غالبية المزارعين بل أقلية قوية وثرية وذات شبكة علاقات جيدة». كما أقر AB بالتحديات التي تواجه تنظيم المزارعين، مشيرًا إلى أنه «ليست لدينا تعاونيات فعالة... وليس لدى المزارعين ممارسة العمل مع بعضهم البعض».

وعرّف XY، وهو مزارع ومدافع عن حقوق المزارعين مُنتسب إلى جمعية «جبال»، السيادة الغذائية بعبارات ملموسة قائلًا: «يتطلب إنتاج أساسيات غذائنا محليًا وبشكلٍ مستدام، ما لا يقل عن 50 في المئة». ويروج XY لممارسات الزراعية البيئية، مثل تعدد المحاصيل وتناوبها، ويدعم التضامن بين المستهلك والمنتج من خلال الزراعة المدعومة مجتمعيًا (CSA) - وهو نظام بديل للدعم المتبادل وتقاسم المخاطر يسمح للمستهلك بالاشتراك في محصول مزرعة معينة أو مجموعة من المزارع.[18] ويرى XY أن السيادة تستلزم أيضًا تدخلات هيكلية، من الإعانات إلى تطبيق القوانين الحمائية والحوكمة العادلة للمياه. وعلى غرار AB، انتقد XY هيمنة الوسطاء وفشل أنظمة الشهادات العضوية التي تخلق عوائق أمام صغار المزارعين: «المزارعون في لبنان متعبون جدًا إلى درجة أنهم عاجزون عن تنظيم أنفسهم ومناصرة مصالحهم بأنفسهم. لذا، يجب أن تتولى منظمة أخرى هذا الدور».

وقدم UT، مؤسس جمعية «بذورنا جذورنا» - وهي تعاونية زراعية ومجموعة دعم متبادل وبنك للبذور - أكثرَ الصيغ شمولًا للسيادة الغذائية. فاعتبرها مشروعًا شخصيًا وسياسيًا وبيئيًا عميق الطابع: «تعني امتلاك الحق في إنتاج غذاء ملائم محليًا ومفيد - بيئيًا وغذائيًا وثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا». يستند عمل UT إلى إعادة بناء سلاسل القيمة الزراعية البيئية كاملة - من البذور إلى المخبز - وتعزيز الثقة من خلال الشفافية الجذرية. وانتقادهم لهياكل الدولة واضح: ففي حين يبقون منفتحين على التعاون مع الوزارة، لكنهم يعملون في نهاية المطاف على الهامش لبناء بدائل مُقاومة للهشاشة النظامية.

يتصور هؤلاء المزارعون معًا السيادة الغذائية كاستعادة للاستقلالية وإعادة هيكلة أسواق الغذاء وأخلاقيات الرعاية التي تضع المزارعين - ومجتمعاتهم - في صلب التحول الزراعي.

وتكشف وجهات نظر الخبراء المحليين عن السيادة الغذائية كتحدٍ سياسي وضرورة استراتيجية على حد سواء - تتطلب إصلاحًا مؤسسيًا وتنسيقًا سياسيًا واهتمامًا أعمق بأوجه التفاوت التاريخي. وتدعو ريتا خوند، مُؤسِسة منظمة SOILS وعضو الشبكة الشعبية الدولية للزراعة البيئية Urgenci،[19] إلى اتباع منهج محلي في نظم الغذاء: «ينبغي أن نلبي احتياجاتنا محليًا». وتنتقد اعتماد لبنان على الأغذية والمدخلات المستوردة، وتجادل بأن الإنتاج المحلي للاستهلاك المحلي - المبني على العلاقات المباشرة بين المنتجين والمشترين - ضروري لمستقبل مرن. وعلى الرغم من تفاؤلها بشأن وزير الزراعة الجديد، تنتقد خوند التعاونيات في لبنان، وتصف العديد منها بأنها مدفوعة من قبل المانحين وغير فعالة من الناحية العملية: «لا توجد هيكلية أو رؤية».

ويعرّف كنج حمادة، الخبير في الاقتصاد السياسي والسياسات الزراعية، السيادة الغذائية بأنها مسألة وضع المزارع أولًا - من خلال الدعم المالي والحماية

والتمكين السياسي. ويؤكد أن «الوزارة يجب أن تصبح وزارة المزارعين»، محذرًا من الموقف غير السياسي للعديد من الجهات الفاعلة الريفية: «لا يمكنك المناصرة من دون أجندة سياسية». وينتقد حمادة منطق المانحين، لافتًا إلى أن الدعم يفضّل غالبًا «الرواد» الزراعيين بدلًا من بناء حركات جماهيرية واسعة. ويشكك أيضًا في المبادرات المتخصصة مثل أسواق المزارعين أو برامج الزراعة المدعومة مجتمعيًا إذا فشلت في التوسع أو بقيت منفصلة عن أهداف السياسة الأوسع نطاقًا قائلًا: «إذا لم تكن ترغب في الزراعة، فلماذا ينبغي أن أساعدك؟»

أخيرًا، تقارب نوا سند السيادة الغذائية من منظور تاريخي وشعبي، وتدرس كيف تطورت البدائل الزراعية في لبنان ما بعد الأزمة. وترى أن مبادرات مثل «نحبي الأرض» - التي تنتظم عبر لجان قائمة على الأحياء - تمثل نماذج للتحول اللامركزي المتجذر محليًا. ومع ذلك، تنتقد سند تقاعس الدولة، لا سيما اعتمادها على مدح «صمود» المزارعين بدلًا من تقديم الدعم الهيكلي الفعال. وتشدد على أن «المشكلة المسكوت عنها تكمن في ملكية الأراضي والوصول إليها»، معتبرةً أنه من دون معالجة أوجه عدم المساواة في ملكية الأراضي التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية، ستبقى السيادة الغذائية بعيدة المنال. وتدعو إلى إنشاء هيئة وساطة لسد الفجوة بين المزارعين المنهكين ومنظمات المناصرة القادرة على الدفع باتجاه التغيير المنهجي.

ويدعو هؤلاء الخبراء مجتمعين إلى تحول متعدد المستويات: من إصلاح التعاونيات وأنظمة الدعم المالي، مرورًا بتنسيق السياسات عبر القطاعات، وصولًا إلى استعادة الأراضي والسلطة السياسية. وبالنسبة إليهم، تتطلب السيادة الغذائية في لبنان خيالًا جذريًا وتناسقًا مؤسسيًا - أي مواءمة القيم والسياسات والممارسات لخدمة المنتجين والمستهلكين والبيئة على حد سواء.

وبالنسبة إلى هؤلاء الخبراء، تتعلق السيادة الغذائية بالسلطة والعدالة والإصلاح المنهجي، وليست مجرد مسألة إنتاج. وتشمل المفاهيم المشتركة الرئيسية الآتي:

- نماذج تتمحور حول المنتجين: تمكين المزارعين من الاختيار والاستقلالية وإبداء الرأي يُعد أمرًا أساسيًا.
- المحلية بدلًا من التبعية: تعزيز النظم الغذائية المحلية، مع الاعتراف بحدود الاستقلالية التامة.
- الحواجز الهيكلية: الوصول إلى الأراضي، التعاونيات غير الفعالة والمساعدات المجزأة، والأجندات التي يوجّهها المانحون، جميعها عوامل تعوق السيادة.
- الحاجة إلى التنسيق والتنظيم: سواء عبر الوزارات التي أُصلحت أو الشبكات الشعبية، تعتمد السيادة الغذائية على الاستراتيجية الجماعية والتنظيم السياسي.

لكن المقابلات تكشف أيضًا عن توترات:

- بين التجريب على مستوى القاعدة الشعبية (سند) والإصلاح الذي تقوده الدولة (خوند)؛
- بين سرديات المرونة غير السياسية والحاجة إلى أجندات سياسية واضحة (حمادة، سند)؛
- وبين الأسواق المتخصصة الأخلاقية والأنظمة العادلة القابلة للتطوير (حمادة، تركماني).

في النهاية، تتلاقى هذه الأصوات الخبيرة على فكرة أن السيادة الغذائية في لبنان يجب أن تكون عملية وجذرية في آن واحد: عملية في إعادة التفكير في أنظمة السوق وسلاسل الإنتاج، وجذرية في إعادة تصور الحوكمة والملكية والعدالة.

آراء حول قابلية توسيع نطاق نماذج السيادة الغذائية

تفاؤل حذر متجذر في الممارسة الشعبية

في أوساط دعاة السيادة الغذائية، تثير مسألة قابلية التوسع **تفاؤلًا** حذرًا مقترنًا بنقد هيكلي. فأكد SL (جمعية جبال) أن الزراعة البيئية والنظم الغذائية المحلية قابلة للتوسع، لكن هذا الأمر لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أعادت الدولة توجيه دعمها نحو الفاعلين على مستوى القاعدة الشعبية. وقال إن «قابلية التوسع تعتمد على تغيير الإرادة السياسية،

فلا يمكنك توسيع نطاق الزراعة البيئية بينما تدعم المبيدات الحشرية والبذور المستوردة». وشدد على أنه من دون استثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية والسياسات الحمائية، تخاطر المشاريع الشعبية بأن تبقى حبيسة الوضع التجريبي - قابلة للتكرار نظريًا لكنها غير مدعومة عمليًا.

وبالمثل، يُؤمن WO (جمعية مدى) بإمكانية توسيع نطاق النهج البيئي الزراعي والمجتمعي ولكنه أصر على ضرورة أن يكون متناسبًا مع السياق الإقليمي. وأشار إلى أن «ما ينجح في عكار قد لا ينجح في البقاع». وشدد على أن التعلّم من القاعدة إلى القمة والتجريب الشبكي يمثلان أكثر المسارات واقعيةً للمضي قدمًا. وكان LP من «سوق بدارو للمزارعين الحضريين» أكثر تشككًا تجاه منطق التوسع التقليدي، معتبرًا أن التكرار ليس دائمًا مرغوبًا: «نحن لا نريد برنامج CSA ضخمًا، بل نريد العديد من البرامج المحلية المدمجة في أحيائها». بالنسبة إلى LP، الهدف هو الانتشار والتعددية وليس المركزية.

أكدت ف. ل. (جمعية أركنسيال) الحاجة إلى توسيع نطاق القيم، وليس بالضرورة الهياكل: «الكرامة والتمكين والعدالة هي الأمور التي يجب أن تنتشر»، محذرةً من أن الجهود المبذولة لتوسيع نطاق التعاونيات تؤدي غالبًا إلى البيروقراطية وفقدان الاستقلالية. وقالت إنه «بمجرد إضفاء الطابع الرسمي بشكلٍ مفرط، تخاطر بفقدان روح المشروع».

وردد ممثلو الحركة الزراعية (PY وDN وKM) هذه المخاوف. وأوضح PY: «لا يمكنك نسخ نظام غذائي كما هو ولصقه. عليك أن تنميه مع الناس». وسلطت DN الضوء على صعوبة توسيع شبكات حفظ البذور في ظل القيود الحالية على الأراضي والمانحين. وحذر KM من نماذج التوسع التي تقودها المنظمات غير الحكومية: «يريدون دائمًا مجموعة أدوات، لكن لا يمكنك اختزال السيادة في مجرد أدوات».

بشكلٍ عام، يدرك المناصرون الحاجة إلى توسيع نطاق نماذج السيادة الغذائية، لكنهم يجادلون بوجوب أن يتحقق ذلك عبر التكرار الأفقي والتكيف والدعم النظامي، وليس من خلال التوسع من أعلى إلى أسفل أو التوسع التكنوقراطي. ويؤكدون أن قابلية التوسع لهذه النماذج سياسية بامتياز وليست تقنية فحسب - ويعتمد نجاحها على تحولات حقيقية في أولويات الدولة وممارسات المانحين، والنماذج الثقافية.

التوسع من خلال التضامن وليس الحجم

في أوساط المزارعين المحليين، ترتبط إمكانية توسيع نطاق ممارسات السيادة الغذائية بشكلٍ وثيق بالثقة والاستقلالية وأنظمة الدعم. وكان AB من منظمة (SOILS) متحفظًا، واعتبر أن التهميش الهيكلي لصغار المزارعين على نطاق صغير يعوق إمكانية التوسع. وقال: «لا تزال الوزارة تدعم كبار المصدرين، فكيف يمكننا توسيع نطاق ما لا يعترفون به أصلًا؟». كما أشار إلى انعدام الثقة بين المزارعين وغياب التعاونيات الفعالة كعوائق: «هم مستقلون جدًا... ومع ذلك تستمر الحاجة إلى وسيط».

وعلى الرغم من ذلك، يرى AB إمكانيات في تنظيم المزارعين بأنفسهم وبناء علاقات مباشرة مع المستهلكين. وقال: «لا يتعلق الأمر بأن نصبح كبارًا بل بأن نصبح كثيرين»، مؤكدًا فكرة النمو الموزع بدل التوسع العمودي.

أعرب XY الذي يجمع بين الزراعة ونشاط المناصرة عبر جمعية «جبال» عن إيمانه المشروط بإمكانية التوسع. وأوضح أن: «التوسع ممكن إذا تم بشكل مستدام»، مضيفًا: «لكنه يدفعك إلى تقييم جودة الحياة - كل مزارع يوازن بين الإيجابيات والسلبيات». ولفت إلى أن من ينجو هم المزارعون المدعومون من الدولة، ما يشير إلى أنه من دون الدعم العام، يبقى توسيع نطاق الممارسات الزراعية البيئية بعيد المنال. كما انتقد تسليع الشهادات العضوية الذي يمنع صغار المزارعين من الوصول إلى الأسواق: «من يتبعون القواعد عاجزون عن تحمل تكاليف الشهادات، ومن يحملون الشهادات لا يتبعون القواعد».

وقدم UT (جمعية بذورنا جذورنا) الرؤية الأكثر استراتيجية وشمولية للتوسع - عبر نموذج وصفه بالانتشار بدلًا من التوسع. وقال UT: «لا نريد أن نصبح مزرعة كبيرة، بل نريد العديد من المزارع، والعديد من بنوك البذور، والعديد من المخابز». بالنسبة إلى UT، تكمن قابلية التوسع في إنشاء نظام بيئي مرن يمكنه من الصمود في وجه الصدمات،

ويبقى لامركزيًا، ويتكرر في ظروف متنوعة. ويتخيل UT يوتا: «بنك بذور في كل قرية لبنانية، وفي نهاية المطاف في كل قرية في العالم العربي»، ما يعبر عن رؤية تتجلى فيها السيادة الغذائية عبر الاعتماد المتبادل، وليس التسلسل الهرمي.

يرفض المزارعون المحليون مفاهيم التوسع الصناعي ذات الحجم الكبير لصالح شبكات موزعة، وتكرار مجتمعي، واستقلالية مدعومة من الدولة. وتؤكد تجاربهم حدود العمل التطوعي: فيمكن أن تنمو نماذج التبادل بين الأقران، إلا أنها تتطلب الدعم النظامي، والوصول إلى الأراضي، والبنية التحتية، ومواءمة السياسات للتوسع بطرق هادفة، عادلة، ومستدامة.

يتطلب التوسع التنسيق والاستراتيجية والإصلاح الهيكلي

قدم الخبراء المحليون أكثر التقييمات أهمية وقابلية للتوسع على مستوى النظام، وأصروا على أنه لا يمكن توسيع نطاق السيادة الغذائية دون وجود اقتصاد سياسي داعم. وجادلت خوند بأنه «يمكن توسيع نطاق الإنتاج المحلي، ولكن فقط إذا ابتعد النظام عن الاعتماد على المانحين والهياكل التعاونية المجزأة». وقالت: «يمكننا الحد من الاعتماد على الاستيراد، ولكن فقط من خلال تحسين التعاونيات والأطر المؤسسية الحقيقية». وظلت خوند متفائلة بشأن الإصلاحات الحكومية في ظل الوزير الجديد لكنها حذرت من أن التعاونيات تعاني من خلل وظيفي إلى حد كبير: «لا توجد هيكلية أو رؤية».

وكانت تركماني أكثر حدة في انتقادها لغياب التماسك المؤسسي وعمل المانحين في «جزر منفصلة». وقالت: «هم لا يعملون معًا نحو رؤية موحدة»، في إشارة إلى وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة والجهات المانحة الدولية. وترى تركماني أن المبادرات الزراعية لا تزال صغيرة ومفككة لأنها مدفوعة بأجندات خارجية. ومع ذلك، لفتت إلى أن تعاونيات التصنيع الزراعي التي تقودها النساء تطرح بديلًا قابلًا للتطوير: «نجحن في بناء تنظيم متماسك». وتنجح هذه التعاونيات لأنها متجذرة في المجتمعات والثقافة المحلية، وغير مفروضة من المانحين.

وقدم حمادة نقدًا حادًا للتوسع عبر النماذج المتخصصة مثل أسواق المزارعين وتعاونيات الزراعة المجتمعية. وقال: «هناك حالة تشبّع»، محذرًا من أن بعض المبادرات تبقى محصورة اجتماعيًا وغير مستدامة اقتصاديًا. وتساءل عن سبب دعم الأموال العامة لمشاريع لا تخدم دوائر أوسع: «إذا كانوا لا يرغبون في النمو، فلماذا تدعمهم الدولة؟» ودعا إلى إصلاح زراعي تقوده الدولة، يركز على بناء استقلالية المنتجين عبر الدعم والسياسات الحمائية وإحياء دور التعاونيات.

وربطت نوا سند تحدي التوسع بالتفاوتات التاريخية وغياب الاستراتيجية السياسية. وفي حين تُبشر شبكات مثل «نحي الأرض» بالخير من خلال التنظيم المحلي المكثف، حذرت من استحالة التوسع من دون إصلاح الأراضي والوسطاء المؤسساتيين. وقالت إن «المشكلة تكمن في ملكية الأراضي». بالإضافة إلى ذلك، إن توقع أن يوسّع المزارعون نطاق المبادرات في ما هم ينتجون ويكافحون للبقاء ويمارسون دورًا دعويًا في الوقت نفسه، أمر غير واقعي. «أنت بحاجة إلى هيكل ذي ثقل سياسي» - هيئة قادرة على ربط الجهود الشعبية بالتأثير الأوسع نطاقًا على السياسات.

ويتفق الخبراء على أن قابلية التوسع لا تقتصر على مجرد التكرار - بل تتطلب إعادة تصميم النظام. ويحددون الشروط المسبقة الرئيسية لتوسيع نطاق السيادة الغذائية في لبنان:

- **الإصلاح التعاوني** (خوند)؛
- **اتساق السياسات الاستراتيجية** (تركماني)؛
- **الاستثمار العام وأطر عمل المنتج أولًا** (حمادة)؛
- **وإصلاح الأراضي والوساطة السياسية** (سند).

ويصرون معًا على أن الحلول التقنية لا يمكن أن تكون بديلًا عن المواءمة السياسية. فمن دون معالجة الهياكل الأساسية لعدم المساواة والحوكمة وتوزيع الموارد، ستبقى السيادة الغذائية مجزأة وهامشية.

يتفق جميع المشاركين في المقابلات على أن توسيع نطاق نماذج السيادة الغذائية في لبنان ضروري ومقيد للغاية في الوقت نفسه. باختصار، لا يتعلق توسيع نطاق السيادة الغذائية بالحجم بل بالأنظمة. فهو يتطلب تحويل كل من السلطة والهيكلية، من الأسواق إلى الوزارات، ومن المانحين إلى المجتمعات، ومن التكرار التكنوقراطي إلى التعبئة السياسية.

آراء حول وزارة الزراعة

انعدام الثقة الهيكلية والمطالبة بتحول النموذج

أعرب المدافعون عن الزراعة عن شكوكهم العميقة تجاه وزارة الزراعة، واعتبروا أنها منحازة تاريخيًا إلى النماذج النخبوية الموجهة نحو التصدير والموجهة من قبل المانحين. ووصف SL (جمعية جبال) الوزارة بأنها مؤسسة مُحتجزة، قائلًا: «لا يمكن الحديث عن السيادة الغذائية حين يكتب استراتيجية الوزارة مستشارون يتقاضون أجورهم من البنك الدولي». ويرى SL أن وزارة الزراعة عززت باستمرار نموذجًا زراعيًا من أعلى إلى أسفل، يتشكّل وفق منطق المانحين والأسواق الدولية، بدلًا من أولويات القاعدة الشعبية أو الزراعة البيئية.

وردد WO (منظمة مدى) هذا النقد، مشيرًا إلى أن الوزارة تعمل في المقام الأول لدعم «كبار المزارعين ذوي الصلات السياسية»، بدلًا من تمثيل الاحتياجات المتنوعة لأصحاب الأراضي الصغيرة. وقال WO: «تتحدث الوزارة عن التنمية، لكنها في الممارسة العملية تعزز عدم المساواة». ولفت LP (سوق بدارو للمزارعين الحضريين) إلى الانفصال بين المناطق الحضرية والريفية المُضمّن في سياسات الوزارة: «كأننا غير موجودين بالنسبة إليهم. فهم لا يعتبرون الزراعة الحضرية زراعة حقيقية».

ومع ذلك، أشار بعض المدافعين إلى وجود إمكانيات في تواصل الوزير الحالي، من ضمنهم FL (بيت المزارع) التي قالت: «دعانا الوزير للتحدث - وهذه سابقة. لكن لقاءً واحدًا لا يغير النظام». وشددت على ضرورة اكتساب الثقة، وتأسيس وزارة الزراعة آليات لمشاركة صغار المزارعين، بدلًا من الاكتفاء بعقد مشاورات رمزية.

وأعرب BY من "الحركة الزراعية في لبنان» (Agrimovement)، عن رغبته في أن تتحول الوزارة من جهة تنظيمية للمصدرين إلى جهة ميسرة للمنتجين: «إذا كانوا مهتمين بالسيادة الغذائية، لاستثمروا في بنوك البذور وقنوات التوزيع المحلية». وكانت DN أكثر صراحة فقالت: «الوزارة تهتم بالمظاهر فقط. والسيادة تتطلب بنية تحتية وليس شعارات». وأضاف KM أن التحول الحقيقي يعني لامركزية الإدارة الزراعية والتخطيط التشاركي: «ضع المزارعين في المركز، وليس على الطاولة فقط». يرى المناصرون إلى حد كبير أن وزارة الزراعة مؤسسة تحتاج إلى إصلاح جذري.

“

أعرب المدافعون عن الزراعة عن شكوكهم العميقة تجاه وزارة الزراعة، واعتبروا أنها منحازة تاريخيًا إلى النماذج النخبوية الموجهة نحو التصدير والموجهة من قبل المانحين.

”

وفي حين يقرون بوجود فرصة سانحة بسبب انفتاح الوزير الجديد، إلا أنهم يحذرون من أن الإدماج الرمزي والإصلاحات التجريبية غير كافية. وهم يدعون إلى إعادة توجيه أولويات وزارة الزراعة - من التخطيط من أعلى إلى أسفل والتبعية للمانحين، إلى الحوكمة من أسفل إلى أعلى والسيادة التي يقودها المنتج.

خيبة الأمل والتشكك والمشاركة الاستراتيجية

كان المزارعون المحليون صريحين في عدم ثقتهم بوزارة الزراعة، ووصفوها بأنها غير فعالة ونخبوية ومنحازة هيكليًا ضد صغار المزارعين. وعلى الرغم من التواصل الأخير للوزير، أعرب AB (منظمة SOILS) عن شكوكه العميقة قائلًا: «هو يقول إن الباب مفتوح أمام المزارعين البيئيين، لكن لن يتغير شيء إذا استمرت الوزارة في الاستماع إلى اللاعبين الكبار أنفسهم». وأكد AB أن وزارة الزراعة تميل تاريخيًا إلى خدمة المصالح الزراعية الموجهة للتصدير: «لطالما كانت إلى جانب كبار المزارعين الذين يصدّرون منتجاتهم. هم ليسوا الغالبية، لكنهم يملكون المال والعلاقات». كما جادل بأنه «من دون تغيير هذه المحاباة المتأصلة فيهم، سيبقى أي وعد بالإصلاح شكليًا». وأضاف: «لن يتغير شيء حتى تتوقف الوزارة عن إعطاء الأولوية لمنظمة الأغذية والزراعة والجهات المانحة على حساب المزارعين». لا تكمن المشكلة في من تستمع إليهم الوزارة فقط، بل في كيفية تعريفها للنجاح: «هم لا يحتسبون الاستدامة، بل الإنتاجية».

وعبر XY (مزارع عضو في جمعية جبال) عن ثقة أقل: «ليس لدي أي ثقة في النظام داخل الوزارة». وأشارت EA إلى أن كبار المزارعين استولوا على الدولة، وحتى القوانين الحالية التي تهدف إلى حماية المزارعين المستأجرين لا تُطبق. وقالت: «النظام طائفي وزبائني. والوزارة ليست حيادية، بل جزء من المشكلة». وأكد XY أن وزارة الزراعة لا تنظم القضايا الحيوية، مثل الحصول على المياه، وهو عامل رئيسي في السيادة الغذائية. وأوضح: «إنهم بحاجة إلى مراقبة المياه وتوزيعها بعدالة. في الوقت الحالي، تتحكم البلديات بها من خلال الشبكات السياسية».

وقدم يوتا UT (بذورنا جذورنا) وجهة نظر أكثر دقة بعض الشيء. فعلى الرغم من استمرار شكوكه، إلا أنه أكد اتباع نهج تربوي أكثر من كونه تصادميًا. وقال: «إذا لم تعرقل الوزارة عملنا، فهذا تقدم بالفعل». وأشار يوتا UT إلى أن الوزير الجديد طلب الدعم في توسيع برامج التدريب الزراعي البيئي، ما قد يشير إلى حدوث تغيير. ومع ذلك، شدد على أن «الاستقلال السياسي والقوة الشعبية أكثر موثوقية من الوعود الوزارية». وأضاف: «نحن نعمل على الهامش لأنه في هذا المكان تكمن إمكانية التغيير».

ويرى المزارعون المحليون بشكل شبه جماعي أن وزارة الزراعة منفصلة عن واقعهم ومرتبطة بمصالح النخبة. وانتقادهم متجذر في تجربتهم الحياتية، لا سيما غياب التطبيق ونقص البنية التحتية والدعم العادل. وفي حين يعربون عن انفتاحهم الاستراتيجي على العمل مع الوزارة عند توفر الفرص، إلا أنهم لا يزالون مشككين أساسًا في دوافعها وقدراتها. بالنسبة إليهم، لن تنبثق السيادة الغذائية من خطط الوزارة وحدها، بل يجب أن تُبنى من الأسفل ويُدافَع عنها على كل المستويات.

فوضى السياسات واستحواذ المانحين والانفتاح الاستراتيجي

قدم الخبراء المحليون **أكثر الانتقادات التفصيلية** والمؤسسية لوزارة الزراعة، ووصفوها بأنها ضعيفة هيكليًا ومخترقة سياسيًا وغير متماسكة على مستوى السياسات. وأقرت ريتا خوند بأن الوزير الجديد أظهر علامات على الإصغاء إلى المجتمع المدني، لكنها حذرت: «وزير جيد واحد لا يُصلح مؤسسة معطلة». وانتقدت اعتماد وزارة الشؤون الاجتماعية على المشاريع التي تقودها الجهات المانحة، ووصفت معظم التعاونيات الخاضعة لإشرافها بأنها «بالكاد تعمل». ودعت إلى إجراء إصلاح استراتيجي من شأنه أن يوضح دور الوزارة: «هل هي جهة ميسرة؟ هل هي جهة تنظيمية؟ أم مخطط؟ في الوقت الحالي، لا شيء مما سبق».

وكانت نور تركماني أكثر وضوحًا فقالت: «الوزارة مجزأة وتعاني من نقص التمويل وتفتقر إلى الرؤية». واعتبرت أن وزارة الزراعة لا تعمل كقوة تنسيق مركزية

بل تتصرف بدلًا من ذلك بشكلٍ متقطع متماشيةً مع منظمة الأغذية والزراعة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، وتكرر غالبًا الجهود وتتبع أجندات خارجية. وأكدت أن سياسة الوزارة لا تعالج عدم المساواة بين الجنسين في ملكية الأراضي، والتهميش الجغرافي، والإقصاء الطبقي. ومع ذلك، أشارت إلى أن التعاونيات التي تقودها النساء في مجال التصنيع الغذائي تنجح ليس بفضل وزارة الزراعة بل على الرغم منها.

وقدم كنج حمادة تشخيصًا منهجيًا للخلل الوظيفي في الوزارة. وقال: «ليس لديهم سيادة على المساعدات»، مشيرًا إلى أن الجهات المانحة تملي نطاق المشروع وتنفيذه، ومن دون شفافية غالبًا. واقترح حمادة أن تعيد الوزارة تحديد علاقتها مع ثلاث جهات فاعلة مهمة: «أولًا، يجب أن تعيد بناء الثقة مع المزارعين؛ ثانيًا، ينبغي أن تؤكد سيطرتها على أجندات المانحين؛ وثالثًا، يتعين عليها تفكيك الاحتكارات في أسواق ما بعد الحصاد والأراضي». كما انتقد عزوف القادة الريفيين عن المشاركة السياسية: «لن تتغير الوزارة ما لم يطالب المزارعون بذلك».

ووسعت نوا سند نطاق النقد إلى مستوى تاريخي وهيكلي، معتبرةً أن وزارة الزراعة لا تزال مقيدة بالتسلسل الهرمي للأرض والطبقة الاجتماعية الذي يعود إلى الحقبة الاستعمارية. وقالت: «تشيد الدولة بالصمود بدلًا من تقديم الدعم». وشددت على أن إصلاح نظام ملكية الأراضي هو المجال الأكثر إلحاحًا الذي أهملته الوزارة. وحذرت من أنه في غياب هيكل وسيط لمناصرة المزارعين سياسيًا، ستستمر الوزارة في تجاهل الجهات الفاعلة الأكثر أهمية للسيادة الغذائية.

تشترك المجموعات الثلاث - المدافعون والمزارعون والخبراء - في شكوك عميقة حول الدور التاريخي والحالي لوزارة الزراعة. وفي حين يوجد تفاؤل حذر نتيجة تواصل الوزير الجديد، إلا أن معظمهم غير مقتنعين بأنها، بصيغتها الحالية، قادرة على تحريك السيادة الغذائية في لبنان.

ويتفق الخبراء على أن الوزارة غير مهيأة حاليًا لقيادة التحول نحو السيادة الغذائية. ومع ذلك، يرون نقاط قوة محتملة - لا سيما في دورها التنسيقي وبرامج الدعم والسلطة التنظيمية. ويدعون إلى إعادة تعريف وظيفة الوزارة: ليس فقط كجهة تقنية بل كمؤسسة استراتيجية قادرة على التخطيط الديمقراطي، وتحقيق المساواة، والاستثمار في البنية التحتية. وتتجاوز إصلاحاتهم المقترحة - التي تتراوح من إصلاح الأراضي وتنظيم الجهات المانحة إلى الرقابة التعاونية والتعبئة الريفية - التعديلات البرنامجية، وتدعو بدلًا من ذلك إلى إعادة تسييس الإدارة الزراعية.

وفي الختام، يُعد تحويل الوزارة شرطًا أساسيًا لأي مشروع جاد للسيادة الغذائية في لبنان. لكن هذا التحويل يجب أن يكون عميقًا وهيكليًا وسياسيًا - وليس مجرد تحويل تكنوقراطي. فمن دون إعادة تنظيم السلطة والمساءلة والرؤية، تخاطر الوزارة بأن تبقى عقبة بدلًا من أن تكون حليفًا في النضال من أجل نظام غذائي سيادي وآمن.

التبعية والهشاشة الهيكلية

يعتمد النظام الغذائي في لبنان بشكلٍ خطير على الاستيراد - ليس فقط بالنسبة إلى السلع الأساسية مثل القمح والحبوب، ولكن بالنسبة إلى المدخلات (البذور والأسمدة والوقود) اللازمة للإنتاج المحلي. ويشدد كل من خوند وحمادة على أن هذا الأمر يُعرّض البلد بشكلٍ حاد للصدمات الخارجية وانهيار العملة واضطرابات التجارة العالمية. ويوافق PY من Agrimovement على ذلك، مشددًا على أن النموذج الحالي لم يصمم أبدًا لإعطاء الأولوية للاحتياجات الغذائية الوطنية، بل يلبي احتياجات أسواق التصدير والمصالح التجارية الراسخة. ويشير KM، وهو عضو آخر في «الحركة الزراعية» إلى أن هذه التبعية ليست فشلًا بل سمة مقصودة للمسار النيوليبرالي في لبنان ما بعد الحرب: «لم تكن الفكرة أبدًا السيادة الغذائية - بل تحرير السوق». بالنسبة إليه يُعتبر انعدام الأمن الغذائي نتيجة طبيعية لنظام يتعامل مع الغذاء كسلعة وليس كحق. ويؤكد AB، أحد المزارعين في البقاع، كيف تتسرب هشاشة الاقتصاد الكلي هذه إلى الحقل. فارتفاع تكاليف المدخلات والوقود يجعل الإنتاج على نطاق صغير غير مستدام، في حين تبقى أسعار السوق متقلبة وخارجة عن سيطرة المزارع.

التعاونيات والجهات المانحة وأزمة التمثيل

يسلط العديد من المشاركين في المقابلات، ومن ضمنهم خوند وتركماني وحمادة وWO، الضوء على الخلل الوظيفي الذي تعاني منه التعاونيات الزراعية في لبنان. فبدلًا من أن تكون أدوات للتضامن، أصبحت مجزأة وغير منظمة وتعتمد على المانحين. وتعزو DN من Agrimovement هذا الفشل إلى استغلال المانحين وإهمال الدولة: «معظم التعاونيات موجودة على الورق فقط. فهي مصممة لدورات التمويل وليس لخدمة المزارعين». وتوضح تركماني أن «العديد من التعاونيات باتت تعكس الآن التسلسل الهرمي للنخبة، فيستفيد عدد قليل من الأفراد بينما يُستبعد مجتمع المزارعين الأوسع نطاقًا. وحتى التعاونيات التي تقودها النساء، على الرغم من كونها أكثر عملية، إلا أنها تعمل غالبًا مثل الشركات الصغيرة أكثر من كونها هياكل تشاركية». ويجادل حمادة بأن هذا النموذج لن يحقق التغيير ما لم يُستصلح كأداة سياسية للوكالة الجماعية. أما XY الذي يعمل من خلال شبكات المشاركة غير الرسمية، فيقدم بديلًا شعبيًا ويؤكد أهمية المساعدة المتبادلة وشبكات الثقة المحلية لكنه يقر بهشاشة هذه الشبكات من دون الاعتراف بها أو توفير بنية تحتية. ويدعو UT وهو مزارع ريفي، إلى مزيد من التنسيق الأفقي، لافتًا إلى أن العديد من صغار المنتجين يشعرون بالعزلة أو بأنهم غير مرئيين في برامج المنظمات غير الحكومية والحكومة على حد سواء.

الاقتصادات البديلة والإمكانيات الزراعية البيئية

نمت الاقتصادات الغذائية البديلة - أسواق المزارعين، نماذج الزراعة المدعومة مجتمعيًا، والتجارة غير الرسمية - في السنوات الأخيرة. ويشكل كل من LP وSL وFL شخصيات محورية في هذا التحول، إذ يدافعون عن سلاسل قيمة قصيرة، وعلاقات مباشرة بين المنتج والمستهلك، ومبادئ الزراعة البيئية، لكن هذه البدائل تبقى محدودة. ويحذر حمادة من احتمال أن تتحول إلى «غرف صدى للطبقة الحضرية الأخلاقية» ما لم يجرِ توسيع نطاقها وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. وتضع DN، من Agrimovement، إطارًا للزراعة البيئية كمشروع اجتماعي وسياسي، وليس مجرد طريقة زراعية جديدة. وقالت: «الزراعة البيئية لا تتعلق فقط بالسماد العضوي - بل بالأرض والعمل والمعرفة والسلطة». بالنسبة إلى الحركة، يجب أن تكون التحولات الزراعية البيئية ممولة من القطاع العام، ومتجذرة إقليميًا، ومحكومة جماعيًا. وتقول سند إن العديد من هذه المبادرات تولد من الضرورة وليس من الأيديولوجيا. ففي حالة الانهيار، يرتجل الناس. لكن ما لم ترتبط هذه البدائل ببعضها، ويتوسع نطاقها بشكل استراتيجي، وتمارس الدولة الضغوط، فهي تخاطر بأن تبقى هامشية.

الأرض والعمل والقضية المسكوت عنها

في جميع المقابلات، يظهر الوصول إلى الأراضي كمحور مركزي لعدم المساواة. وتصفه سند بأنه «الفيل في الغرفة» أي القضية المسكوت عنها، في حين يرى حمادة وPY أنه لا يمكن تحقيق أجندة جادة للسيادة الغذائية من دون معالجة ملكية الأراضي. في لبنان، تتركز ملكية الأراضي بشكلٍ كبير، وتُورّث غالبًا ضمن خطوط النخبة أو الطائفية. ويؤكد PY أن هذا الأمر يشكل كل شيء: «من دون أرض، لست مزارعًا، بل مجرد عامل». كما يشدد KM من Agrimovement على الحاجة إلى إعادة التفكير في العمل الزراعي. فعمال الزراعة المهاجرون والموسميون مستبعدون هيكليًا من الحوار حول السيادة الغذائية - على الرغم من أنهم ضروريون للإنتاج. ويقول: «لا يمكننا بناء السيادة الغذائية على العمالة الاستغلالية». وتتضمن رؤية Agrimovement إضفاء الطابع الرسمي على حقوق العمال، وتجميع الأراضي حيثما أمكن، وإلغاء تسليع المدخلات الأساسية، مثل البذور والمياه. وتضيف FL (بيت المزارع) أنه حتى عندما تكون الأرض متاحة، تكون غالبًا متدهورة بيئيًا أو بأسعار مرتفعة جدًا. فالوصول إليها من دون دعم لا يعني الكثير.

السلطة السياسية، التنظيم، ودور الدولة

مثّل غياب التنظيم السياسي الاستراتيجي بين المزارعين أحد المواضيع المتكررة في المقابلات. ويشير حمادة وسند إلى أن برامج الجهات المانحة والدولة أضفت الطابع الفردي على الفاعلين الريفيين بدلًا من تمكينهم كطبقة جماعية. وتتفق خوند وWO على أنه من دون أجندة سياسية، تبقى المناصرة الزراعية مجزأة وضعيفة. وتدعو «الحركة الزراعية»، من خلال PY وDN وKM، إلى حركة سياسية ريفية. ويتصورون تحالفًا وطنيًا للمنتجين، متجذرًا في التنظيم الإقليمي، ويتفاوض على مستوى الحكومة، ويقاوم السياسات الضارة، ويقترح بدائل. ويجادلون بأن «الصمود» أصبح ذريعة نيوليبرالية - تُستخدم للاحتفال بالبقاء على قيد الحياة مع تجاهل أسباب المعاناة. ويُصرّ كل من SL وWO على أنه لا يمكن اختزال السيادة الغذائية بالإصلاحات التقنية أو تعديل السوق، بل يجب أن تشمل العدالة الزراعية، والسياسات الطبقية، والمساواة بين الجنسين، لا سيما في ما يتعلق بالنوع الاجتماعي والشباب. ويعبّر كل من XY وUT عن إحباطات مماثلة: إذ يُطلب منهما أن يكونا «رياديين»، لكنهما يفتقران إلى الأدوات والحماية والاعتراف اللازمين.

على الرغم من التحديات الهائلة، تتبلور رواية مضادة - فالمزارعون والباحثون والمنظمون يصوغون ويتصورون الغذاء كحق، والأرض كمشاع، والزراعة كموقع للمقاومة والتجديد. وتحدد وجهات نظرهم معًا الخطوط العريضة لأجندة السيادة الغذائية الهيكلية والسياسية، والأهم من ذلك المحلية:

- **الحد من التبعية** من خلال الإنتاج المحلي، خصوصًا الخضروات والمواد الغذائية الأساسية.
- **استعادة التعاونيات** كمؤسسات ديمقراطية يقودها المزارعون.
- **إعادة توزيع الأراضي** وإضفاء الطابع الرسمي على حقوق العمل لتفكيك عدم المساواة الريفية.
- **الاعتراف بالزراعة البيئية** كبديل نظامي وليس كبديل متخصص.
- **بناء قوة سياسية** بين المزارعين لتحدي إهمال الدولة وأجندات المانحين.

إن ما نحتاجه الآن، كما يؤكد أعضاء Agrimovement، ليس مشروعًا تجريبيًا آخر - بل حركة تربط المزارع والتعاونيات والأسواق والمجتمعات المحلية في قوة منسقة قادرة على تحويل مستقبل لبنان الزراعي.

توصيات السياسات

استنادًا إلى هذا التحليل والأفكار التي جُمعت من المناصرين والمزارعين والخبراء، تقدم التوصيات الآتية توازنًا بين احتياجات التحول الهيكلي والخطوات الملموسة والقابلة للتنفيذ لتحقيق السيادة الغذائية والإصلاح الزراعي في لبنان.

توصيات السياسات على المدى القريب

تشكّل التوصيات الآتية تغييرًا فوريًا وعمليًا وقابلًا للتنفيذ ضمن القيود السياسية الحالية ومن دون الحاجة إلى إصلاح هيكلي عميق - على الرغم من أن التغيير الأعمق سيبقى مطلوبًا لبناء نظام غذائي سيادي حقيقي.

قد لا تؤدي الخطوات سهلة الإنجاز - مثل تنشيط التعاونيات والوصول إلى الأسواق وتدريب المزارعين، وتوعية المستهلكين - إلى تحول جذري في الاقتصاد السياسي للزراعة، لكنها مع ذلك تحسن الوضع بشكل ملموس عبر تحقيق الاستقرار والدعم للمزارعين المتعثرين، وبناء ثقة الناس في النظم الغذائية المحلية، وإرساء الأساس لإصلاحات أكثر طموحًا.

تعزيز التعاونيات الوظيفية ودعمها

- يجب أن تستفيد منظمات المجتمع المدني ووزارة الزراعة من النجاح النسبي للتعاونيات النسائية في التصنيع الزراعي.
- ينبغي أن تستمر مجموعات المناصرة في تزويد المزارعين بالدعم المستهدف، مثل التدريب

والمساعدة القانونية، في حين يجب أن تُنشئ وزارة الزراعة برنامج قروض منخفضة الفائدة.

- على منظمي ومناصري السيادة الغذائية تشجيع التعلم المتبادل بين التعاونيات الناجحة والمتعثرة.
- يتعين على المشرعين ووزارة الزراعة إصدار تشريع جديد للتعاونيات يضمن الشفافية والمساءلة والحوكمة التشاركية.
- لا بد أن تعطي وزارة الزراعة الأولوية لدعم التعاونيات التي تخدم الأسواق المحلية على حساب تعاونيات التصدير التي يحركها المانحون.
- من الضروري أن توفر مجموعات المناصرة ومنظمات المجتمع المدني برامج بناء القدرات والمساعدة القانونية لإضفاء الطابع الديمقراطي على التعاونيات القائمة وإعادة تنشيطها.

تطبيق اللامركزية في التدريب الزراعي ومراكز المعرفة الزراعية البيئية

- على الجهات المانحة التي تسعى إلى تنفيذ مبادرات السيادة الغذائية الاستثمار في مراكز تدريب محلية للمزارعين بقيادة مجموعات مثل «SOILS»، و«بذورنا جذورنا»، و«نحيي الأرض».
- ينبغي أن تمول الجهات المانحة ووزارة الزراعة ورش عمل حول التسميد وحفظ البذور وصحة التربة بمساعدة المنظمات غير الحكومية التي تقوم بالفعل بهذا العمل.

تعزيز الشفافية في إصدار الشهادات العضوية

- يتعين على وزارة الزراعة تبسيط ودعم إصدار الشهادات العضوية/الإيكولوجية لصغار المزارعين.
- يجب أن تُدخل مجموعات المناصرة أنظمة الضمان التشاركية (PGS) كبدائل لشهادات الطرف الثالث المكلفة.

إنشاء مناطق سوق المزارعين المحمية

- من الضروري أن تقدم مجموعات المناصرة ووزارة الزراعة مساحات مجانية أو مدعومة لتوزيعات الزراعة المدعومة مجتمعيًا الأسبوعية لحفظ الأمن الغذائي وأسواق المزارعين في المناطق المحرومة من الخدمات.
- يجب أن تعطي الجهات المانحة ومجموعات المناصرة ووزارة الزراعة الأولوية لصغار المنتجين ذوي الممارسات الزراعية البيئية التي يمكن التحقق منها.

إنشاء لجنة اتصال بين المزارعين ووزارة الزراعة

- يجب أن تنشئ مجموعات المناصرة لجنة استشارية متناوبة من صغار المزارعين للاجتماع كل ثلاثة أشهر مع ممثلي وزارة الزراعة.
- على وزارة الزراعة إضفاء الطابع المؤسسي على جهود التواصل والتوعية الأخيرة وضمان المتابعة.

تنظيم توزيع المياه بشكل عادل في المناطق ذات الاحتياجات العالية

- ينبغي أن تنسق وزارة الزراعة مع مجموعات المناصرة لتنفيذ أنظمة مشاركة المياه بشكلٍ تجريبي شفافة ومُراقبة، في المناطق الزراعية المهمشة سياسيًا مثل البقاع.
- يتعين على وزارة الزراعة الإبلاغ علنًا عن قرارات التخصيص للحد من الانتهاكات الطائفية والمحسوبية.

تحولات هيكلية طويلة الأجل في السياسة العامة

لا ينبغي اعتبار التوصيات التي نوقشت أعلاه حلولًا كافية. فأشار المشاركون في المقابلات مرارًا إلى الاستثناءات الهيكلية - في الأرض ورأس المال والمياه والوصول السياسي - التي تحد من الإمكانات التحويلية للتدخلات الصغيرة. ومن دون معالجة هذه القضايا

الجذريـة، تبقـى حتى المشـاريع الشـعبية الناجحـة هشـة. تتطلـب التوصيـات الآتيـة إصلاحًـا سياسيًـا أو تعزيـزًا لقـدرات الدولـة أو تغـييرات كـبيرة في النمـوذج الاقتصـادي.

إصلاح الأراضي ونظم الحيازة العادلة

- يجـب على المشرّع معالجـة قوانين الإرث التمييزية وتأمين حق الانتفـاع للمزارعين المستأجرين والنسـاء.
- على وزارة الزراعـة تطوير سـجل وطني للأراضي للحـد من المطالبـات والاحتـكارات غير الرسـمية لهـا.
- ينبغي على وزارة الزراعـة، بالتنسيق مع منظمـات المزارعين ومجموعـات المناصرة، إطـلاق برنامج للوصـول إلى الأراضي يسـتهدف الشـباب والنسـاء وصغـار المزارعين. وينطوي ذلـك على إصلاحـات زراعيـة، فتتفـاوض الدولـة على الوصـول إلى الأراضي أو نزع ملكيـة كبـار مـلاك الأراضي أو مصادرتهـا بشـكل مباشر، ما يؤدي إلى تحرير الحقـول والهكتارات الزراعيـة لهـذه المجتمعـات.
- يتعين على مجموعـات المناصرة بالتنسيق مع الـوزارة إنشـاء **بن**ك وطني للأراضي لتأجير الأراضي غير المسـتغلة بأسـعار مدعومـة للاسـتخدام الزراعي البيئي.
- يجب على الخبراء القانونيين والمناصرين والمشرعين مراجعـة وإصـلاح قوانين الإرث وملكيـة الأراضي التي تحـول دون الوصـول العـادل إليها.

إعادة توجيه إعانات الدولة نحو إنتاج أصحاب الأراضي الصغيرة وتحويل السياسة الزراعية من التوجه نحو التصدير إلى الأمن الغذائي المحلي

- يجـب أن تسـتعيد وزارة الزراعـة السـيطرة السـيادية على المسـاعدات المقدمـة من المانحين وضمـان توافقهـا مع أولويـات الأمـن الغذائي الوطني.
- الإلغـاء التدريجي للدعـم الموجه نحـو التصدير الذي تسـتحوذ عليـه النخبة.
- إنشـاء منصـة تنسيق وطنيـة تضـم الـوزارة والجهات المانحـة والمنظمـات غير الحكوميـة ومجموعـات المزارعين لمنـع التداخـلات والعمـل المنعـزل.
- التحـول من المسـاعدات القائمـة على المشـاريع إلى الاسـتثمار العـام طويـل الأجـل في البنية التحتيـة والخدمـات الريفيـة.
- إعـادة توجيـه دعـم الدولـة نحـو إنتـاج المحاصيـل الأساسـية، خصوصًـا القمح والبقوليـات والخضروات للاسـتهلاك المحلي.
- إعطـاء الأولويـة للمحاصيـل المخصصة للاسـتهلاك المحلي، خصوصًـا الخضروات والبقوليـات والحبوب.
- تقديـم الإعانـات والائتمـان ودعـم البنية التحتيـة للمنتجين الذين يزرعون للأسـواق المحليـة.
- مراجعـة الاتفاقيـات التجاريـة وتنظيم الزراعـة المدعومـة من المانحين، سـواء من المبـادرات الخاصـة أو المنظمـات غير الحكوميـة الدوليـة الكبرى التي تدفـع المزارعين نحـو زراعـة المحاصيـل المخصصـة للتصدير فقـط مثـل الأفـوكادو والتفاح والعنـب.

إنشاء شبكة وطنية لبنوك البذور

- يجـب على المشرعين ووزارة الزراعـة الاعتراف قانونًـا بأنظمـة البـذور المجتمعيـة، وتمويـل المبـادرات اللامركزيـة لحفـظ البـذور بالتعـاون مع مجموعـات المناصرة والبلديـات المحليـة.
- ينبغي أن تحمي الـوزارة حقـوق المزارعين في حفـظ البـذور المحليـة وتبادلهـا واستنباطها.

إنشاء استراتيجية موحدة للسيادة الغذائية عبر الوزارات ودعم الزراعة البيئية وسلاسل القيمة القصيرة من خلال الاستثمار العام

- يتعين التنسيق بين وزارة الزراعـة ووزارة الاقتصـاد والمنظمـات غير الحكوميـة والجهـات المانحـة ضمـن إطـار مشترك للسـيادة الغذائيـة.
- يجـب على الدولـة إنشـاء صندوق دعـم وطني للزراعـة البيئيـة لتوفير التدريـب والبـذور والتسـميد والمسـاعدة التقنيـة.

- الاستثمار في النظم الغذائية الإقليمية: إنشاء مراكز التجهيز المحلية وبنوك البذور ومنصات التوزيع.
- توسيع نطاق جمعيات الزراعة الجماعية وأسواق المزارعين من خلال دعم البنية التحتية.

الاعتراف القانوني والمالي بنماذج الأسواق البديلة

- يجب أن تعترف الدولة بأنظمة الزراعة المدعومة مجتمعيًا والأسواق المجتمعية ككيانات قانونية مؤهلة للحصول على الدعم.
- يتعين على الوزارة بالتعاون مع المشرعين تطوير إعفاءات ضريبية أو دعم صغير لبرامج الغذاء المجتمعية وتبادل البذور وسلاسل الغذاء البديلة.

يمكن للدولة اللبنانية، من خلال فروعها التنفيذية والتشريعية والقضائية، وضع الآلية اللازمة لإجراء الإصلاحات الهيكلية المذكورة أعلاه. لكن لن تحوّل الدولة الموارد إلى هذه التغييرات من دون ضغط سياسي كبير - ومن هنا يأتي دور جماعات المناصرة والجهات المانحة وممثلي المزارعين في وضع استراتيجية سياسية وحملة سياسية تضغط على الدولة لاستخدام أدواتها من أجل الصالح العام.

الخاتمة

تكشف الروايات والتحليلات التي جُمعت من المزارعين والمدافعين عن الزراعة والخبراء في لبنان عن مشهد مجزأ للغاية لكنه نابض بالحياة، من النضال والابتكار والمقاومة داخل النظام الزراعي الغذائي في البلاد. وعلى الرغم من تنوع وجهات النظر، إلا أن هناك تشخيصًا مشتركًا لنقاط الضعف الزراعية في لبنان: أوجه الإجحاف التاريخية، التبعية الراسخة للمانحين، إهمال الدولة، والاعتماد الشديد على النماذج الموجهة للتصدير والمعتمدة على الاستيراد التي تشكل النظام. وتفاقمت هذه التحديات في أعقاب الأزمات الاقتصادية والسياسية المستمرة في لبنان.

ويعبّر المزارعون والجهات الفاعلة على مستوى القاعدة الشعبية - من المنظمين في الحركة الزراعية إلى المنتجين المحليين في عكار والبقاع وجبل لبنان - عن الإحباط والصمود في آن واحد. وهم يؤكدون الحاجة إلى نظم غذائية إقليمية متجذرة في المجتمع المحلي، والوصول إلى الأراضي، والمبادئ الزراعية البيئية. ويردد الخبراء الزراعيون هذا التشديد، داعين إلى تحول هيكلي نحو السيادة الغذائية - التي لا تُعرّف فقط على أنها حق الناس في الحصول على غذاء صحي ومناسب ثقافيًا ومنتج بيئيًا، بل أيضًا على أنها حق المجتمعات المحلية في تحديد نظمها الغذائية والزراعية الخاصة بها.

كما هو موضح، لا تكمن المشكلة في عدم وجود بدائل، بل في غياب الظروف المواتية: الوصول إلى الأراضي، البنية التحتية المستقرة، التعاونيات الديمقراطية، التنظيم السياسي، وسياسة الدولة المنسقة. فتُدار العديد من التعاونيات وفق أجندات المانحين أو تهيمن عليها النخبة، أو تعاني من خلل وظيفي. وتبرز التعاونيات النسائية في التصنيع الزراعي كنماذج واعدة، لكنها تبقى معزولة. وتعيد الجمعيات والحركات التي يقودها الشباب مثل Agrimovement تصور شكل الزراعة المستقبلي، لكنها تواجه الإرهاق والاستبعاد من عملية صنع القرار والدعم المحدود.

التوصيات الناشئة واضحة. يتعين على لبنان إعادة توجيه سياسته الزراعية بعيدًا عن أسواق التصدير ونحو السيادة الغذائية من خلال دعم الإنتاج المحلي للاستهلاك المحلي. ويجب أن تستعيد الدولة دورها – عبر تنسيق دعم المانحين، والاستثمار في الزراعة البيئية، وديمقراطية الوصول إلى الأراضي، وإحياء التعاونيات كمؤسسات جماعية بدلًا من المؤسسات التي يحركها الربح. ويجب ألا يُنظر إلى المزارعين كمنتجين فحسب، بل كفاعلين سياسيين. ومن دون إشراك أصواتهم في الحوكمة، ستبقى جهود الإصلاح مجزأة وغير فعالة.

باختصار، يحتاج النظام الغذائي في لبنان إلى تدخلات عملية على المدى القريب وتغيير هيكلي جذري. ويمكن أن تتحرك الدولة على الفور على عدة جبهات لتمكين المنتجين، وتحقيق اللامركزية في النظم

الغذائيـة، والاستقـرار في الأسـواق المحليـة - لكـن تحقيق السيـادة الغذائيـة على المـدى الطويـل يتطلـب معالجـة أوجـه عـدم المسـاواة الأساسية في الوصـول إلى الأراضي، والسياسـة الاقتصاديـة، والتمثيـل السيـاسي. يتـعين إحـداث تغـيير قـصير الأجـل قابـل للتحقيـق مـع السـعي نحـو تحـول منـهجي أعمـق.

في نهايـة المطـاف، ليـس انعـدام الأمـن الغـذائي أزمـة تقنيـة بـل هـو في الأسـاس أزمـة سياسيـة. ويتطلـب بنـاء لبنـان سيـادي غذائيًـا استراتيجيـة وطنيـة متجـذرة في العدالـة والإنصـاف والمرونـة الإيكولوجيـة. ويجـب أن تُمكّـن صغـار المـزارعين، وتعالـج الظـروف الهيكليـة للإقصـاء، وتقـاوم ضغـوط تحريـر السـوق وهيمنـة المانـحين. وكمـا أوضحـت أصـوات متعـددة في هـذه الدراسـة، فـإن بـذور التحـول موجـودة بالفعـل. ومـا نحتـاج إليـه الآن هـو الإرادة السياسيـة - والتنظيـم الجماعـي - لزراعتهـا.

الهوامش

1 Integrated Food Security Phase Classification (IPC), “Lebanon: Acute Food Insecurity Projection Update for April–September 2024”, https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en/c/1157035/?iso3=LBN [IPC, Lebanon: Acute Food Insecrity]; World Food Programme (WFP) and Food and Agriculture Organization (FAO), Hunger Hotspots: FAO–WFP Early Warnings on Acute Food Insecurity: November 2024 to May 2025 Outlook, WFP-FAO, https://doi.org/10.4060/cd2995en [WFP and FAO, Hunger Hotspots]

2 IPC, Lebanon: Acute Food Insecrity; WFP and FAO, Hunger Hotspots.

3 IPC, Lebanon: Acute Food Insecrity; WFP and FAO, Hunger Hotspots.

4 Mark Zeitoun, Karim Eid؛ Sabbagh and Jeremy Loveless, “The Analytical Framework of Water and Armed Conflict: A Focus on the 2006 Summer War between Israel and Lebanon”, Disasters 38, no. 1 (2014), pp. 22–44, https://doi.org/10.1111/disa.12039

5 Edmund Blair, “Explainer: Lebanon’s Financial Meltdown and How It Happened”, Reuters, 17 June 2021, https://www.reuters.com/world/middle-east/lebanons-financial-meltdown-how-it-happened-2021-06-17/

6 Jibal, “Food Sovereignty السيادة الغذائية”, https://www.jibal.org/food-sovereignty/, accessed 5 May 2025.

7 Roland Riachi and Giuliano Martiniello, “Manufactured Regional Crises: The Middle East and North Africa under Global Food Regimes”, Journal of Agrarian Change 23, no. 4 (2023) pp. 792–810, https://doi.org/10.1111/joac.12547 [Riachi and Martiniello, “Manufactured Regional Crises”]

8 Giuliano Martiniello and Julia Kassem, “The Corporate Food Regime and Lebanon: Machgara and Adverse Incorporation”, The Journal of Peasant Studies 51, no. 5 (2024), pp. 1120–1140, https://doi.org/10.1080/03066150.2023.2273849 [Martiniello and Kassem, “The Corporate Food Regime and Lebanon”]

9 Elizabeth R. Williams, States of Cultivation: Imperial Transition and Scientific Agriculture in the Eastern Mediterranean, Stanford University Press, 2023.

10 Kanj Hamadé, “Lebanon’s Food Insecurity and the Path Toward Agricultural Reform”, Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center, 13 November 2020, https://tinyurl.com/mu7e9why

11 Martiniello and Kassem, “The Corporate Food Regime and Lebanon”.

12 Riachi and Martiniello, “Manufactured Regional Crises”.

13 Martiniello and Kassem, “The Corporate Food Regime and Lebanon”.

14 WFP and FAO, Hunger Hotspots.

15 Anahid Z. Simitian, “Infrastructures of Food Security and Food Sovereignty in Lebanon”, Society and Space, 12 December 2022, https://tinyurl.com/3bf9jxf3

16 Winona LaDuke and Deborah Cowen, “Beyond Wiindigo Infrastructure”, South Atlantic Quarterly 119, no. 2 (2020) pp. 243–268, https://doi.org/10.1215/00382876-8177747

17 Marc Edelman et al., “Introduction: Critical Perspectives on Food Sovereignty”, Journal of Peasant Studies 41, no. 6 (2014), pp. 911–931, https://doi.org/10.1080/03066150.2014.963568

18 Jibal, “Community Supported Agriculture”, https://www.jibal.org/food-sovereignty/community-supported-agriculture/, accessed 5 May 2025.

19 Urgenci, “About Us”, https://urgenci.net/about-us/



نحّال يستخرج عينة من العسل من الخلية لتذوقها - المتين، لبنان، 20 أيار/ مايو 2025. © ليلى روسا معوض – برنامج حلفاء الصورة لمبادرة الإصلاح العربي.

السياسات الزراعية التي تحركها الجهات المانحة في لبنان: هل يُهمَّش المزارعون؟

كنج حمادة

مقدمة

فشل لبنان باستمرار في تصميم وتنفيذ سياسات زراعية تضع المزارعين والمجتمعات الريفية في صلب أولوياتها. فمنذ فترة الانتداب الفرنسي، ساهمت الديناميكيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ترجيح كفة تراكم رأس المال على امتداد سلسلة القيمة الزراعية – بما يخدم مورّدي مستلزمات الإنتاج الزراعي ورأس المال المالي في المراحل الأولى، ويعطي الأولوية للصناعات الزراعية والتجارة في المراحل اللاحقة. حتى خلال عهد الرئيس فؤاد شهاب (1958-1964) – عندما أدركت الدولة الحاجة إلى توزيع الثروة ووضعت، على الأقل على الورق، ما بدا سياسةً زراعية متماسكة – تمكنت الطبقة الحاكمة في لبنان من توجيه الموارد نحو المزارعين وكبار الملّاك النافذين وذوي العلاقات السياسية.[1]

خرج لبنان من الحرب الأهلية (1975-1990) كفسيفساء من المناطق والمساحات السياسية ذات التوزيع المتفاوت للسلطة بين الجهات الرسمية وغير الرسمية. في هذا المشهد السياسي، دخلت الدولة في عمليات تفاوض ومساومة مع القوى السياسية والاقتصادية، وقبلت غالبًا بتعايش وتداخل أنظمة متعددة للسلطة وصنع القرار والشرعية.[2] وتنطبق هذه الديناميكية على رسم السياسات الزراعية، إذ تحولت الدولة الضعيفة وغير المهتمة، ذات النفوذ المحدود، إلى أداة تُستثمر من قبل رأس المال والأحزاب السياسية أو المنظمات الدولية أو المانحين، وجميعها تسعى أساسًا إلى خدمة أجنداتها الخاصة، أو هُمِّشت بالكامل.

ومع محدودية قدرة الدولة ورغبتها في تصميم وتنفيذ سياسات وطنية شاملة، أصبح المانحون، منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، لاعبًا أساسيًا في القطاع الزراعي اللبناني، مؤثرًا في أولوياته واتجاهاته البرامجية. لذلك، يُعدّ تتبع تدخلات المانحين أمرًا ضروريًا لفهم كيفية تصوّر التنمية الزراعية في لبنان، ولماذا تستمر التحديات.

ويكتسب فهم مسار وحدود إطار السياسات المشتركة بين المانحين ووزارة الزراعة اللبنانية أهميةً خاصة في ظلّ التحولات الاقتصادية والسياسية العميقة الراهنة. فمنذ عام 2019، تعرّض لبنان لثلاث صدمات حادّة أثّرت بشكلٍ كبير على أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي: الأزمة المالية لعام 2019، والحرب في أوكرانيا عام 2022 وما رافقها من تضخم ما بعد جائحة كوفيد19-، ثم إغلاق مضيق هرمز عام 2026 وما ترتب عليه من ارتفاعٍ في تكاليف الطاقة والأسمدة. وإلى جانب هذه الصدمات الاقتصادية، شهد لبنان منذ عام 2023 موجات متتالية من التصعيد العسكري الإسرائيلي، بلغت ذروتها عام 2026 في اجتياح القرى الحدودية في جنوب لبنان، وما رافقه من تدمير واسع ومتعمّد للمنازل والبنية التحتية، وعمليات تطهير عرقي، وإبادة بيئية.

تحلل هذه الدراسة كيف أن المشاريع الممولة من المانحين لم تُقيّد فقط بعوامل الاقتصاد السياسي والصدمات والأزمات، بل أيضًا بتردّد المانحين في تحدي الرؤى الحكومية الراسخة والدفع نحو سياسات تتمحور حول المزارعين. وتجادل الدراسة بأن هذه المشاريع لم تضع المزارعين في صميم تدخلاتها، ولم تؤد، إلا في حالاتٍ قليلة، إلى تمكينهم وإدماجهم في أنظمة غذائية عادلة. وعلى وجه التحديد، تستعرض الدراسة مجالات مختلفة من دعم المانحين، بما فيها تعزيز التنافسية والاستدامة، والتنمية

الموجهة نحو التصدير، وتحقيق الاستقرار في ظلّ الأزمة السورية، ودعم قطاع التعاونيات. كما يتناول التحليل الاهتمام المتزايد بالزراعة البيئية منذ عام 2019، والتحول الذي طرأ عام 2025 على خطاب وسياسات وزارة الزراعة اللبنانية.

تدخلات الاتحاد الأوروبي ومقاومة الإصلاح

في أوائل التسعينيات، لعب موردو مستلزمات الإنتاج الزراعي، المدعومون بخطوط ائتمان مفتوحة للاستيراد من المصارف اللبنانية، دورًا نشطًا لتكثيف الإنتاج الزراعي. وفي ظلّ غياب خدمات الإرشاد الزراعي الفاعلة (أي الدعم التقني للمزارعين) وعدم توفر أي شكل آخر من أشكال التمويل الزراعي، استغل موردو المدخلات موقعهم المهيمن للدفع نحو نموذج إنتاج غير مستدام قائم على الاستخدام المكثف وغير الرشيد للمدخلات الزراعية.

وبدلًا من تعزيز القدرة التنافسية، أتى نموذج التكثيف بنتائج معاكسة: إذ بقيت إنتاجية المزارع منخفضة على الرغم من ارتفاع المحصول، وتراجعت أسعار المنتجات عند أبواب المزارع بسبب فائض العرض خلال مواسم الحصاد؛ فيما حافظ التجار على احتكارهم للبنية التحتية لما بعد الحصاد؛ وبقيت إدارة أسواق الجملة غير عادلة.[3] وزاد الأمر سوءًا أن بقايا المبيدات المفرطة وسوء جودة المنتجات أعاقا الوصول إلى أسواق التصدير.

كما خلّف النمو غير المنضبط وغير المنظم آثارًا بيئية واجتماعية واقتصادية خطيرة. فمنذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، وثّقت دراسات مستويات مقلقة من تلوّث الأنهار والمياه الجوفية بالنيترات.[4] وعلى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، أدت كلفة الإنتاج المرتفعة وانخفاض أسعار البيع إلى تآكل هوامش أرباح المزارعين. وفي المقابل، استحوذ موردو المدخلات والتجار والمصارف (عبر خطوط الائتمان للاستيراد) على معظم القيمة المضافة الناتجة من القطاع الزراعي. وهكذا، خلال مرحلة إعادة الإعمار والنمو الاقتصادي بعد الحرب الأهلية في التسعينيات، بقي القطاع الزراعي خاضعًا لهيمنة القطاعين المصرفي والتجاري كما كانت الحال قبل الحرب.[5]

واتسمت التسعينيات أيضًا بغياب واضح للسياسات العامة أو الخطط المنظمة القادرة على مراقبة وضبط وتنظيم إنتاج زراعي أصبح أكثر هشاشة ولا يحقق المساواة. ولم يبدأ الوعي بأهمية إنشاء قطاع زراعي تنافسي قائم على الاستخدام المستدام للموارد وأنظمة غذائية قادرة على الصمود إلا مع مطلع الألفية الجديدة. وشهدت هذه المرحلة إطلاق تدخلات ممولة من المانحين، صُمّمت ونُفّذت بالتعاون الوثيق مع وزارة الزراعة اللبنانية، إذ جرى دمج فرق المشاريع ومكاتبها داخل الوزارة نفسها.[6]

على الرغم من هذا الاندماج، أدرك المانحون سريعًا أن التدخلات التي تتجاهل بناء القدرات المؤسسية والإصلاح السياسي تبقى محدودة التأثير بطبيعتها. على سبيل المثال، واجه برنامج التنمية الزراعية (2003-2008) الممول من الاتحاد الأوروبي، الذي هدف إلى دعم إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية، تحديات كبيرة بسبب «القدرات الإدارية المحدودة لوزارة الزراعة وغياب أنشطة بناء المؤسسات»، فضلًا عن ضعف الاهتمام بـ«المشكلات البنيوية التي يواجهها المزارعون، مثل الوصول إلى الائتمان».[7]

وإدراكًا لهذه الثغرات، صُمّم تدخل الاتحاد الأوروبي اللاحق، أي برنامج التنمية الزراعية والريفية (2011-2017)، كمبادرة شاملة لدعم القطاع. وشملت أهدافه معالجة نقاط الضعف المؤسسية، وإصلاح الأطر السياسية، وتعزيز تقنيات الإنتاج وضبط الجودة، وتوسيع الوصول إلى التمويل عبر آليات ائتمانية مخصصة للقطاع الزراعي. ومع ذلك، لم ينجح البرنامج في تحقيق إصلاحات مؤسسية أو سياسية جوهرية. على سبيل المثال، حققت أنشطة البرنامج المتعلقة بالبنية التحتية للري والطرق الزراعية تحسينات ملموسة في المناطق المستهدفة، لكنها فشلت في إرساء سياسات فعالة لإدارة الري أو تحسين ممارساته. كما نجح برنامج «كفالات» للائتمان الزراعي

في تسهيل الوصول إلى التمويل بالنسبة إلى المزارعين متوسطي الحجم، لكنه لم يقدم حلًا مستدامًا وطويل الأمد لتمويل القطاع الزراعي. وبالمثل، بقي تأثير المساعدة التقنية المقدمة إلى المزارعين محدودًا، إذ فشلت في تطوير خدمات الإرشاد الزراعي الرسمية أو الحدّ من هيمنة موزّدي المدخلات الذين واصلوا تشجيع الاستخدام غير المستدام للمدخلات الزراعية.

ويكشف الأثر المحدود للمبادرات الزراعية الأوروبية على المستويين السياساتي والمؤسسي حقيقة جوهرية: فالفجوات الظاهرة في القدرات المؤسسية تعكس غالبًا مشكلات أعمق مرتبطة بعدم وجود إرادة سياسية للإصلاح، أو حتى بوجود مقاومة متعمدة له، وفي بعض الحالات بعمليات تخريب سياسي مقصودة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، إغلاق وزارة الزراعة لـ12 مركزًا لتجميع الحليب أُنشئت بتمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بين عامي 1998 و2002. ففي قطاع الألبان، كان كبار المنتجين يسيطرون مباشرة على أسعار الحليب، ويستغلون موقعهم المهيمن لخفض الأسعار، ما شكل ضغطًا كبيرًا على أرباح المزارعين. ولمعالجة هذه المشكلة، أنشأ الصندوق بالتعاون مع وزارة الزراعة مراكز إقليمية لتجميع إنتاج صغار المزارعين بهدف تثبيت الأسعار. لكن بمجرد انتهاء المشروع، أغلقت الوزارة هذه المراكز. على الرغم من أن السبب الرسمي كان عدم جدواها الاقتصادية، تشير أدلة كثيرة إلى أن كبار المنتجين مارسوا ضغوطًا قوية على وزارة الزراعة لإغلاق المراكز. وكما يوضح هذا المثال، تنبع مقاومة الإصلاح أساسًا من سعي وزارة الزراعة إلى الحفاظ على الوضع القائم الذي يخدم أطرافًا نافذة من خارج القطاع الزراعي، مثل موزّدي المدخلات والتجار وكبرى الشركات الزراعية. ونتيجة لذلك، بقيت القيود السياسية والمؤسسية التي حُدّدت خلال مرحلة تصميم برنامج التنمية الزراعية والريفية على حالها حتى بعد انتهاء البرنامج.

بشكل عام، حققت الجهود الأوروبية الرامية إلى تحسين تنافسية الزراعة واستدامتها نتائج محدودة. وبقيت مشكلة الاستخدام غير الرشيد للمدخلات الزراعية من دون حل، إذ لم تتمكن وزارة الزراعة ولا المانحون من تجاوز نفوذ موزّدي المدخلات. كما أخفقت برامج الاتحاد الأوروبي في دمج صغار المزارعين ضمن سلاسل القيمة التصديرية الزراعية.

في المقابل، نجحت مبادرات القطاع الخاص في الاستفادة من فرص التصدير التي أتاحها اتفاق الاتحاد الأوروبي ولبنان عام 2002، ولا سيما التعرفات الجمركية التفضيلية والحصص التصديرية. وظهرت سلاسل قيمة شبه متكاملة يقودها التجار، إذ كانوا يقدمون دعمًا تقنيًا للمزارعين متوسطي الحجم لضمان إنتاج مطابق لمعايير التصدير على صعيد الأصناف والجودة ونسب بقايا المبيدات. وتولى التجار تجميع الإنتاج في مستودعات تبريد حديثة وتسويقه ضمن عبوات تحمل علامات تجارية خاصة في الأسواق الأوروبية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك تصدير العنب المخصص للأكل إلى الاتحاد الأوروبي خلال فترة الأعياد في شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعمل بمفردها: عواقب تهميش وزارة الزراعة

أصبحت الاستجابات التي يقودها القطاع الخاص لاتفاقيات التجارة مع الاتحاد الأوروبي مرجعًا أساسيًا لمشاريع سلسلة القيمة التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التي أعطت الأولوية لتسهيل الوصول إلى أسواق التصدير. استثمرت الحكومة الأمريكية بكثافة في القطاع الزراعي عبر مشاريع متعددة السنوات، مثل مشروع تطوير سلاسل القيمة في لبنان (2012-2018) ومشروع الزراعة والتمكين الريفي في لبنان (2019-2024)، بمتوسط تمويل سنوي يقارب 10 ملايين دولار أمريكي، وهو مستوى تمويل يفوق بشكلٍ ملحوظ مساهمات الجهات المانحة الأخرى.

من خلال الاعتماد على جهات فاعلة قوية في القطاع الخاص، أحدث نهج الوكالة الأمريكية تغييرات كبيرة

في العديد من سلاسل القيمة، لا سيما الأفوكادو والكرز والتفاح وعنب المائدة وزيت الزيتون والعسل والمنتجات الغذائية التقليدية (المونة). واعتمدت جهات مانحة أخرى هذا النموذج ووسّعته لاحقًا، مثل مشاريع الاتحاد الأوروبي لتنمية القطاع الخاص (2019-2023)، ومشروعي SADER I و SADER II الممولين من هولندا (2019-2023 و2023-2027، على التوالي).

على الرغم من النجاح النسبي لهذا النهج، إلا أنه كان شديد التسييس. فمن خلال العمل بشكل مستقل عن وزارة الزراعة ودعم جهات غير حكومية ذات ارتباطات سياسية، استخدمت الحكومة الأمريكية مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كأداة لتعزيز أجندات سياسية. وركزت هذه المشاريع على دعم المناطق الريفية المسيحية، ووجهت تمويلًا كبيرًا وبرامج لبناء القدرات إلى منظمات ذات صلات سياسية مثل مؤسسات الحريري، ومعوض والصفدي وضاهر، بالإضافة إلى منظمات أنشئت عبر مكاتب المبادرات الانتقالية الأمريكية (2007-2010) التي أصبحت لاحقًا شركاء رئيسيين في تنفيذ المشاريع الممولة من الجهات المانحة (سواء التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو غيرها). والأهم من ذلك، أن نهج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أرسى سابقة مفادها أن تنفيذ المشاريع من دون التنسيق مع وزارة الزراعة ليس فقط أكثر كفاءة، بل يسهل أيضًا توظيف المشاريع الزراعية لتعزيز نخب سياسية مختارة في إطار نوع من الزبائنية الممولة من المانحين.

الأزمة السورية: أولويات الاستقرار والرابط التنموي المفقود

أصبح تهميش وزارة الزراعة عن التنسيق والإشراف الفعال على المشاريع الممولة من الجهات المانحة سمة مميزة للفترة الممتدة بين عامي 2011 و2019. وخلال هذه المرحلة، شكلت أزمة اللاجئين السوريين وابتعاد المانحين سياسيًا عن الوزارات والمؤسسات المرتبطة بحركة «أمل» و«حزب الله» مسار تدخلات المانحين وفق خطين رئيسيين.

تمحور الخط الأول من تدخلات المانحين حول التنمية الاقتصادية عبر تحسين الوصول إلى أسواق التصدير. وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية التي فرضتها الأزمة السورية، واصل المانحون افتراض أن التصدير يبقى المسار الرئيسي للتنمية الزراعية. وتمثلت إحدى المزايا التشغيلية الرئيسية لهذا النهج في إمكانية الاعتماد على فاعلين من القطاع الخاص أو منظمات غير حكومية محلية كطرفٍ ثالث، أنشأت شركات خاصة موازية ذات طابعٍ ربحي لإدارة عملية التصدير، خصوصًا بالنسبة إلى منتجات المونة.

وقد جنّب هذا النهج المانحين والشركاء المنفذين «عناء» معالجة الأنظمة الغذائية المختلة وغير العادلة، تاركًا قضايا حاسمة من دون معالجة، مثل حوكمة أسواق الجملة، وتفتّت الإنتاج، ونظام حيازة الأراضي، والاحتكار القلائلي للبنية التحتية لما بعد الحصاد، والحاجة إلى إصلاحات سياسية ومؤسسية. عمليًا، وجه هذا النهج الدعم إلى عدد محدود من المنتجين من خلال مشاريع تجريبية لم تُحدث تغييرًا فعليًا في ديناميكيات النظام الغذائي ككل. كما أظهر أن التدخلات التجريبية، حتى وإن نجحت، لا يمكن أن تحدث أثرًا أوسع ما لم ترتبط بإصلاحات سياسية ومؤسساتية. ومع الحد الأدنى من التنسيق مع وزارة الزراعة، اعتبرت هذه المشاريع أن غياب التنسيق هو الخيار التشغيلي الأكثر فعالية.

أما الخط الثاني من التدخل، فاندرج ضمن خطط الاستجابة المتعاقبة للأزمة اللبنانية (2015-2022) (LCRP)، التي دمجت استجابة المانحين والحكومة للأزمة الناتجة عن الحرب السورية. وأقرت هذه الخطط بإمكانات قطاع الزراعة في دعم الاستقرار وبناء السلام من خلال توفير فرص العمل وتوليد الدخل لكل من اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة. في الواقع، ومنذ عام 2013، دفعت ديناميكيات محلية داخلية، مستقلة عن مشاريع المانحين، نحو نمو زراعي في المناطق الريفية التي شهدت تدفقًا كبيرًا للاجئين السوريين. ونتجت هذه الاستجابات المحلية عن ارتفاع الطلب على الغذاء، وتوافر اليد العاملة

منخفضة الأجور، وخطوط الائتمان المقدمة من التجار المحليين ومورّدي مستلزمات الإنتاج الزراعي. فعلى سبيل المثال، أظهرت صور الأقمار الصناعية نموًا ملحوظًا في الزراعة المروية في شمال البقاع، وازدهارًا في إنتاج البيوت البلاستيكية في عكار. وكان لهذه الديناميكيات أثر إيجابي ملموس على سبل العيش المحلية والاستقرار الاجتماعي.[8]

وركزت التدخلات ضمن خطط الاستجابة اللبنانية على الأمن الغذائي عبر تقديم مساعدات غذائية وتحويلات نقدية وعينية للأسر اللاجئة؛ كما دعمت مشاريع تعزز الإنتاج الزراعي المنزلي والمعيشي، والزراعة المنزلية، ووحدات الدواجن والألبان الصغيرة، مع تركيز خاص على إشراك النساء. كما أولت هذه البرامج أهمية لمشاريع النقد مقابل العمل، والاستثمارات كثيفة العمالة في البنية التحتية المحلية، بما فيها إعادة تأهيل شبكات الري المحلية، ومبادرات التشجير. ومع ذلك، فإن مشاريع خطط الاستجابة، خصوصًا قبل أزمة 2019، أغفلت فرصة تطبيق «الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام»[9] ودمج التنمية كعنصر مركزي في التدخلات.[10]

برز استثناء واحد تمثل في خطة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لدعم المديرية العامة للمشروع الأخضر (بين عامي 2016 و2024)، التي نُفِّذت عبر مشاريع متتالية موّلتها هولندا والدنمارك وصندوق «مدد» التابع للاتحاد الأوروبي. نجحت هذه الخطة في دعم الاستثمارات على مستوى المزارع، مثل استصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها، وإنشاء البساتين وشبكات الري وخزانات المياه الزراعية، وذلك عبر برامج المنح الزراعية للمشروع الأخضر. وفي ظلّ غياب برامج الائتمان الزراعي وخدمات الإرشاد الفعالة، أتاح البرنامج للمزارعين الأكثر هشاشة القيام باستثمارات مستدامة وطويلة الأمد في الأصول الإنتاجية، مع خلق فرص عمل قصيرة وطويلة الأمد للبنانيين والسوريين. وعزز البرنامج مقاربة الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام عبر ربط فرص العمل الفورية بالاستثمار الزراعي طويل الأمد. وكان دعم الفاو للمشروع الأخضر من البرامج القليلة التي وضعت المزارعين في صلب التدخل، بالتوازي مع الدفع نحو تغييرات سياسية رئيسية في آليات الاستهداف والإدارة.

وساهم هذا المشروع في إعادة إحياء المشروع الأخضر من خلال تعزيز قدرات موظفيها، وإدخال قاعدة بيانات إلكترونية للمستفيدين، واعتماد معايير اختيار أكثر شفافية واستجابة اجتماعية. وبشكل عام، أدى قرار منظمة الفاو العمل مع المؤسسات العامة، بدلًا من تهميشها، إلى إطلاق إصلاحات أولية على المستويين المؤسسي والسياساتي ضمن الرؤية الاستراتيجية وآليات عمل المشروع الأخضر.

أزمة عام 2019: الانتقال من الاستقرار إلى التنمية

صدمت الأزمة الاقتصادية لعام 2019 القطاع الزراعي اللبناني، وكشفت في الوقت عينه عن مواطن ضعفه، وعن مسارات محتملة لتعزيز صموده. أدى انهيار النظام المصرفي إلى تعطيل مفاجئ لنموذج الإنتاج الزراعي القائم على مورّدي مستلزمات الإنتاج الزراعي والاعتماد على الائتمان. ودفعت القيود الحادة على قدرة المزارعين على الوصول إلى المدخلات إلى تبني استجابات تكيفية سلبية، مثل تقليص المساحات المزروعة أو استخدام مدخلات أقل جودة، وأخرى إيجابية، مثل ترشيد استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي.

وفي الوقت عينه، رفعت الأزمة الزراعة من كونها نشاطًا اقتصاديًا هامشيًا سياسيًا إلى عنصر محوري في الخطاب السياسي، بعد أن عادت الزراعة إلى النقاش العام باعتبارها ركيزة للصمود الوطني والبقاء الاقتصادي. وكان التعبير الأكثر رمزية عن هذا التحول دعوة الأمين العام لحزب اللّٰه إلى «الجهاد الزراعي». كما برز، عبر مختلف الأطياف السياسية وضمن المجتمع المدني، خطاب أوسع يُمجّد الزراعة والعودة إلى الأرض، لا سيما خلال فترة الإغلاق المرتبطة بجائحة كوفيد-19.[11]

غيرت مشاريع المانحين، بعد عام 2019، خطابها تجاه الزراعة، فأعادت تقديمها باعتبارها محركًا للتنمية

الاقتصادية لا مجرد أداة لتحقيق الاستقرار، ما أدى إلى تجدد انخراط المانحين مع وزارة الزراعة. وبالتوازي، خُصصت أموال كثيرة لبرامج الأمن الغذائي واستعادة سبل عيش المزارعين، التي استهدفت اللبنانيين، إضافة إلى التدخلات في مجال الزراعة البيئية. لعب البنك الدولي دورًا قياديًا ورائدًا في دفع المانحين إلى إعادة الانخراط مع الحكومة اللبنانية. فعمل البنك عن كثب مع الحكومة على تطوير استراتيجيات قطاعية، وتصميم خطط طوارئ ما بعد الأزمة، وصياغة مشروع التحوّل الأخضر للنظام الزراعي والغذائي من أجل التعافي الاقتصادي، وهو برنامج قروض بقيمة 200 مليون دولار أمريكي يهدف إلى إنعاش القطاع. كما قدم دعمًا تقنيًا وقروضًا طارئة للحكومة من أجل الاستيراد المباشر للقمح الطري.

مع ذلك، بقي انخراط المانحين مع وزارة الزراعة محدودًا في إطار تحسين آليات التنسيق والتعاون، من دون أن يُترجم إلى تمويل مباشر. ففي الواقع، وباستثناء مشروع «غرين-أغري فود» المذكور أعلاه، لم تنفذ وزارة الزراعة حتى الآن أي مشاريع ممولة من المانحين بشكلٍ مباشر. ويفضل المانحون التعاون مع المديريات العامة التابعة للوزارة، مثل المديرية العامة للمشروع الأخضر، والمديرية العامة للتعاونيات والصناديق التعاضدية، والمصلحة اللبنانية لنهر الليطاني، بدلًا من التعاون مع صلب الوزارة نفسها، أي المديرية العامة للزراعة.

على سبيل المثال، ازداد تعاون المانحين مع مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية بشكل كبير بعد عام 2019. وارتبط تمويل المشاريع التي تنفذها المؤسسة بحالة الهلع التي أعقبت الأزمة بشأن الأمن الغذائي، وتوافر التمويل عبر مرفق الغذاء والصمود التابع للاتحاد الأوروبي، وهو أداة أُنشئت عام 2022 ضمن خطة الاتحاد لمعالجة مخاطر الإمدادات الغذائية والقدرة على الصمود الناتجة عن الحرب في أوكرانيا واضطرابات الأسواق المرتبطة بها. وسرعان ما تصدرت قضايا الأمن الغذائي جدول أعمال المانحين، مصحوبة بزيادة كبيرة في التمويل المخصص لسلسلة قيمة القمح. غير أن هذا الحشد السريع كشف أيضًا عن درجة عالية من التشتت، تمثلت في ضعف التنسيق بين المشاريع وتكرار التدخلات التي تسعى إلى أهداف متشابهة، مثل تعزيز إنتاج البذور، وتوفير المعدات، وتطوير سلاسل قيمة الحبوب والبقوليات.[12]

وتكمن خلف هذه التحديات التنسيقية مشكلة سياساتية أعمق تتعلق بالطريقة التي تعامل بها المانحون والحكومة اللبنانية مع ملف الأمن الغذائي. فجرى تأطير الاستجابة من زاوية توافر الغذاء، أي قدرة لبنان على استيراد وإنتاج القمح الطري، بدلًا من التركيز على الوصول إلى الغذاء، أي قدرة الأسر الهشة على تحمل تكلفته. وأدى التركيز السياساتي الناتج عن ذلك على إنتاج القمح الطري المحلي، بهدف معالجة العجز التجاري والتحوّط من احتمال انهيار الإمدادات العالمية، إلى تهميش استراتيجيات تنمية ريفية أكثر استدامة ومرتكزة على المزارعين. وكان من شأن هذه الاستراتيجيات أن تعطي الأولوية للقمح القاسي، والأصناف المحلية، والدورات الزراعية المستدامة، والمقاربات ذات القيمة المضافة القادرة على دمج المزارعين ضمن أنظمة إنتاج مرنة ومربحة. في الواقع، ظهرت العديد من المبادرات من هذا النوع، من ضمنها استخدام أصناف القمح المحلية في إنتاج الخبز والمعكرونة، بشكل ذاتي من المجتمعات المحلية لا عبر مشاريع يقودها المانحون. ومع تراجع حالة الذعر الحاد المرتبطة بالأمن الغذائي، أصبحت جدوى واستدامة الاستراتيجية القائمة على القمح الطري موضع تساؤل.

شكّل دعم تعافي المزارعين من خلال توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي عنصرًا رئيسيًا في تدخلات الطوارئ الممولة من المانحين بعد الأزمة. فقد أُدرج توزيع المدخلات عبر القسائم أو المساعدات العينية في معظم المشاريع، مدفوعًا بالمخاوف من احتمال انهيار الإنتاج الزراعي بعد تقلص خطوط الائتمان الخاصة بالمدخلات، وبدفع قوي من مورّدي هذه المدخلات. وعلى الرغم من أن هذه التدخلات ربما ساعدت بعض المزارعين على التكيف مع الآثار المباشرة للأزمة، إلا أن الأثر الإجمالي لتوزيع المدخلات على الأسر الزراعية لم يُوثّق بشكلٍ منهجي. ويشير العاملون الميدانيون إلى أن المبالغ المقدمة كانت متواضعة مقارنة بالاحتياجات الفعلية، وأن كثيرًا من المزارعين استخدموا القسائم لتغطية نفقات منزلية أساسية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، أدت التأخيرات في

التنفيذ إلى تقليص أهمية وفعالية التدخلات التي صُممت أساسًا كإجراءات طارئة. كما أن الارتفاع الحاد في أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي بعد الحرب في أوكرانيا والتضخم الذي أعقب جائحة كوفيد19- قلّص القدرة الشرائية للقسائم.[13] والأهم من ذلك، أن هذا النهج أدى إلى تحويل كبير للأموال العامة نحو موّردي مستلزمات الإنتاج الزراعي، ما عزز أكثر موقعهم المهيمن ضمن سلاسل القيمة الزراعية.

تزايد الاهتمام بالزراعة البيئية

يشهد لبنان، في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية، تحولًا بارزًا يتمثل في تزايد الاهتمام بالزراعة البيئية.[14] وقد نشأت اهتمامات المانحين بهذا المجال، من جهة، وحركة الزراعة البيئية المحلية في لبنان، من جهةٍ أخرى، من ديناميات مختلفة، وما زالت تعمل ضمن دوائر منفصلة إلى حدٍ كبير، مع وجود عدد محدود فقط من الفاعلين المشتركين بينهما. ففي حين نشأت حركة الزراعة البيئية من التعبئة السياسية، فإن تمويل المانحين لهذا المجال يستند إلى «الأجندة الخضراء الأوروبية» و«استراتيجية من المزرعة إلى المائدة» التابعة للاتحاد الأوروبي.[15]

صعود الحركة اللبنانية: الزراعة البيئية وحقوق المزارعين

شكلت الأزمة الاقتصادية حافزًا لظهور حركة اجتماعية-سياسية تركز على الزراعة البيئية وحقوق المزارعين والتي انبثقت من ثورة عام 2019. ولم تكن انتفاضة 2019 حدثًا معزولًا، بل جاءت نتيجة عقود من التراكم في عمل المجتمع المدني والنشاط السياسي، الذي كان جزء كبير منه قد تشكل أصلًا عبر نضالات بيئية. وكما وثقت جوليا شقير،[16] فإن المظالم البيئية – لا سيما تلك المرتبطة بإدارة النفايات، وفشل البنية التحتية، وسوء إدارة الموارد الطبيعية – كانت محورية في الحركات الاجتماعية والسياسية البديلة في لبنان. وقد برزت بوضوح خلال احتجاجات «طلعت ريحتكم» عام 2015 وانتفاضة عام 2019 كأدوات للمطالبة الواسعة بالمساءلة السياسية والإصلاح البنيوي. ويتمثل التحول الأساسي بين عامي 2015 و2019 في تنامي قدرة واستعداد حركة يغلب عليها الطابع الحضري والطبقة الوسطى للانفتاح على المناطق الريفية والمزارعين، أو على الأقل السعي صراحةً إلى بناء تحالفات معهم، ما مهّد لأساس أجندة أكثر شمولًا وتجذّرًا اجتماعيًا.

تبرز الحركة الشعبية في لبنان، التي تمثلها حاليًا هيئتان رئيسيتان هما «ائتلاف الزراعة البيئية في لبنان» و«الحركة الزراعية في لبنان»، كمجال ديناميكي ومتنوع ومتزايد التسييس، حيث تتطور من مبادرات بيئية في الأساس إلى مشروع أوسع نطاقًا للعدالة الاجتماعية، وتمكين المزارعين، والتحول البنيوي. وقد شكّل هذا الوعي تحولًا استراتيجيًا، فاعتبارًا من تشرين الثاني/نوفمبر 2025، توسعت الحركة لتصبح تحالفًا ذا طابع مناصراتي قادرًا على التأثير في الخطاب العام والسياسات. وعمقت الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2024 الوعي السياسي داخل الحركة، دافعةً نحو لغة وممارسة مشتركتين تربطان الاستدامة البيئية بالتغيير الاجتماعي والاقتصادي، وبالتغيير السياسي والبنيوي لدى بعض مكوناتها. بالنسبة إلى العديد من الفاعلين الأساسيين، لم تكن حماية البيئة أبدًا الهدف الوحيد؛ بل أصبحت الحركة ترتكز صراحةً على النضال من أجل استقلالية الفلاحين والعدالة الاجتماعية.

أصبحت الحركة تتخذ تدريجيًا طابعًا سياسيًا صريحًا. وفي خطوةٍ غير مسبوقة ضمن سياقات التمويل الدولي، بدأت الحركة في التشكيك علنًا في سياسات واستراتيجيات إطار الحوكمة بين وزارة الزراعة والجهات المانحة، بما فيها انتقاد واضح لمشروع قانون البذور، واستراتيجية الزراعة المرتقبة للوزارة. وبينما يهيمن الباحثون والممارسون حاليًا على قيادتها، تعمل الحركة بنشاط على تطوير آليات لإدماج المزارعين في نواتها الاستراتيجية، لضمان ألا يكونوا مجرد مستفيدين، بل فاعلين سياسيين مركزيين.

وجاءت الحاجة إلى اتخاذ خيار استراتيجي مبكر نتيجة دخول الحركة القسري إلى الساحة السياسية عقب مشروع قانون البذور الذي اقترحته وزارة الزراعة،

واعتبره الفاعلون في الحركة تهديدًا مباشرًا ليس فقط للمزارعين، بل أيضًا لممارسات العديد من المنظمات الأعضاء. ونتيجة لذلك، انتقلت الحركة بسرعة من دائرة ضيقة من الرواد إلى فاعل سياسي ديناميكي قادر على إنتاج أشكال من الفاعلية السياسية النضالية من خلال تحالفات مع منظمات مجتمع مدني مؤثرة. وهي تستفيد من ارتباطاتها العميقة بحراك عام 2015 و2019. وتصاعدت المواجهة مع إطار السياسات بين المانحين ووزارة الزراعة مع توسع أجندة البرمجة المشتركة بينهما وتكاثر ساحات الصراع المباشر. ويُفسّر الطابع المبكر لتسييس الحركة وموقعها التصادمي جزئيًا بانخراطها المتسارع في عمليات صنع السياسات وإدماجها السريع في الديناميات المؤسسية، ما فرض عليها اتخاذ خيارات استراتيجية تواجهها غالبًا الحركات الاجتماعية في مراحل متأخرة من تطورها.

اهتمام المانحين بالزراعة البيئية

امتدادًا للمشاريع التي سبقت الأزمة، ودعمت الزراعة الجيدة والممارسات الذكية مناخيًا، تركز المشاريع الممولة من المانحين في مجال الزراعة البيئية على نقل المعرفة التقنية إلى المزارعين، وتطوير سلاسل قيمة قصيرة بديلة. وعلى الرغم من أن بعض المشاريع تتضمن مكونات للدفاع والمناصرة، يبقى من غير الواضح كيفية تفعيل هذه المكونات عمليًا، في ظلّ محدودية قدرة الشركاء المنفذين على توظيف تمويل الاتحاد الأوروبي للزراعة البيئية بما يحقق تمكينًا سياسيًا فعليًا للمزارعين. كما تركز الأجندة الخضراء للاتحاد الأوروبي على التحولات البيئية في أنظمة الإنتاج، مثل تغيير ممارسات الزراعة لتحقيق أهداف بيئية، أكثر من تركيزها على تعزيز الفاعلية الاجتماعية أو التمكين السياسي للمزارعين. حتى في حال كان الاتحاد الأوروبي منفتحًا على دعم هذا النوع من التحول الاجتماعي-السياسي، فإن هناك قيدًا ثانيًا يتمثل في ضرورة التزام الشركاء المنفذين (أي المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية) بالتوافق مع وزارة الزراعة وآليات تنسيق القطاع، إذ إن أشكال المناصرة الأكثر تصادمية أو ذات الطابع السياسي قد تؤدي إلى خلق توترات، وتصنيف هذه المنظمات كمثيري مشاكل، وبالتالي، تعريض فرص التمويل المستقبلية للخطر. وفي نهاية المطاف، تؤدي متطلبات هذا الانسجام إلى ضبطٍ بنيوي لاستراتيجيات المناصرة التي تتبعها المنظمات غير الحكومية.

ونتيجة لذلك، يُرجّح أن تبقى المناصرة في إطار الزراعة البيئية الممولة من المانحين محصورة في مجالات تقنية غير تصادمية ومقبولة، مثل التوعية والحوار بين أصحاب المصلحة وبعض العمليات المؤسسية الخفيفة، بدلًا من التوجه نحو تحديات بنيوية لعلاقات القوة القائمة داخل القطاع الزراعي. إذ تُصاغ المناصرة بوصفها مشاركة استشارية أكثر من كونها فعلًا تحويليًا، مع إعطاء الأولوية للتوافق المؤسسي على حساب التنافس. يدفع هذا التشكيل المنظمات غير الحكومية نحو أدوار إدارية وتقنية، ما يحدّ من قدرتها على أن تكون أدوات للتغيير الاجتماعي أو السياسي. وقد يفسر ذلك جزئيًا الانفصال القائم بين مشاريع الزراعة البيئية الممولة من المانحين وبين الجهود الأوسع لبناء حركة زراعية بيئية ذات طابع سياسي. ويستمر هذا الانفصال، على الرغم من التداخل بين عدد من المنظمات غير الحكومية في كلا المجالين، التي تعد من الأعضاء المؤسسين لحركة الزراعة البيئية، وفي الوقت عينه شركاء منفذين في مشاريع ممولة من المانحين.

في حين يبقى تمويل المانحين عاملًا أساسيًا في استمرار عمل بعض المنظمات داخل حركة الزراعة البيئية وحقوق المزارعين، فإن المانحين التقليديين لم يبدوا اهتمامًا بتمويل الحركة بحد ذاتها، كما أن الحركة نفسها – ولا سيما شرائحها الأكثر راديكالية سياسيًا – لم تسعَ بعد بنشاط إلى الحصول على هذا التمويل حتى الآن.[17] وعلى الرغم من الفصل الحالي بين المانحين التقليديين والحركة، يُرجّح أن يحدث تقارب بين هذه الأطراف في المستقبل القريب. ينطوي التمويل على اعتراف سياسي، أي اعتراف من المانحين (ومن وزارة الزراعة) بأن للحركة دورًا ينبغي أن تلعبه. غير أن هذا الاعتراف المبكر يحمل خطرًا كبيرًا يتمثل في احتمال التحول المؤسسي، أو إدماجها ضمن أطر الحوكمة بين المانحين ووزارة الزراعة، واستخدامها كأداة، ولا سيما أعضاؤها الأقل راديكالية، لدعم الأجندات السياسية السائدة. ويبرز هنا توتر استراتيجي بين

> **يُرجّح أن تبقى المناصرة في إطار الزراعة البيئية الممولة من المانحين محصورة في مجالات تقنية غير تصادمية ومقبولة، مثل التوعية والحوار بين أصحاب المصلحة وبعض العمليات المؤسسية الخفيفة، بدلًا من التوجه نحو تحديات بنيوية لعلاقات القوة القائمة داخل القطاع الزراعي.**

الاعتراف المؤسسي المبكر والإدماج في السياسات من جهة، وبين بناء حركة مستقلة تعطي الأولوية للحفاظ على استقلاليتها عبر إنشاء حركة فلاحين ونشطاء قوية وتمثيلية وديمقراطية ومستقلة، منفصلة بنيويًا عن قاعدتها الأولية من المنظمات غير الحكومية. ومن شأن هذا التحول أن يُخرج الحركة من إغراء المناصرة عبر الوساطة غير الحكومية، نحو نموذج من الفعل السياسي المباشر، يصبح فيه المزارعون أنفسهم، فرديًا وجماعيًا، الفاعلين السياسيين الأساسيين والعمود الفقري التنظيمي ليس فقط للزراعة البيئية، بل لحركة زراعية أوسع.

في نهاية المطاف، لا تعد الزراعة البيئية مجرد مجموعة من الممارسات التقنية، بل هي انخراط سياسي قائم على مبادئ العدالة الاجتماعية والحق في الغذاء. إن تجريد الزراعة البيئية من بعدها السياسي يختزلها إلى مجرد شعار جديد يقوده المانحون، لا يعالج عدم المساواة البنيوية التي يواجهها المزارعون. لذلك، من الضروري الانتقال نحو حركة يقودها المزارعون على نطاقٍ أوسع، حتى لو أدى ذلك إلى بعض الانقسامات الداخلية، إذ قد تنسحب بعض الأطراف بسبب عدم ارتياحها للنهج السياسي التصادمي، مفضلةً التدريب التقني وتقديم الخدمات على حساب النضال السياسي المباشر.

تشكيل القطاع التعاوني

على الرغم من بعض قصص النجاح المحددة، فشلت تدخلات المانحين في استخدام التعاونيات كمسار لتمكين المزارعين وتحويل النظام الغذائي. بدأ الاهتمام بدعم التعاونيات بعد تحرير جنوب لبنان عام 2000، واشتدّ بشكلٍ ملحوظ بعد حرب عام 2006. واعتُبرت التعاونيات عنصرًا أساسيًا لتنمية المناطق المحررة وأداة للتعافي بعد الحرب. رأى كل من المانحين ووزارة الزراعة فرصًا لدعم التعاونيات لتحقيق أهداف تنموية وزبائنية. وفي واحدة من الحالات النادرة للتمويل العام المباشر، خصصت وزارة الزراعة بندًا ماليًا مستقلًا بين عامي 2006 و2011 لتقديم منح مالية للتعاونيات.

أدى توفر منح كل من المانحين ووزارة الزراعة إلى زيادة سريعة في عدد التعاونيات. وظهر تمييز واضح بين التعاونيات النشطة و«التعاونيات الوهمية» التي أُنشئت فقط للحصول على التمويل من دون أي نية حقيقية للعمل مع المجتمعات المحلية. دفع انتشار التعاونيات الوهمية المانحين إلى تركيز الموارد على عدد محدود من التعاونيات النشطة، التي اختيرت مرارًا لتلقي الدعم.[18] ونتيجة لذلك، توزّع الدعم بشكل غير متكافئ، واستمر التركيز الضيق على عدد قليل من «قصص النجاح» بدلًا من تعزيز القطاع ككلّ.

كما تشكل القطاع التعاوني بفعل التركيز على المنتجات الموجهة للتصدير وذات القيمة العالية، مثل زيت الزيتون والعسل والفواكه المعدة للتصدير. وحدد هذا النموذج التنموي قابلية التعاونيات للاستمرار انطلاقًا من قدرتها على التصدير والوصول إلى الأسواق المحلية المتميزة. وبالتوازي، عززت الاستراتيجيات الخاصة بالتعاونيات النسائية مسارًا إقصائيًا دفع العديد من النساء الريفيات إلى إنشاء تعاونيات «المونة» أو مجموعات إنتاجية، غالبًا بدعم مالي أولي محدود، ما قيّد بدوره قدرتها على تحقيق دخل ملموس.

علاوة على ذلك، ساهمت مشاريع المانحين، من خلال هذا النهج، في تمكين الوسطاء ولا سيما المنظمات غير الحكومية المحلية والشركات الخاصة، التي وفرت دعمًا تقنيًا وتطويرًا للمنتجات للتعاونيات، لكنها احتفظت غالبًا بالسيطرة على قنوات التسويق التجاري، خصوصًا في حالة التعاونيات النسائية. ولم تعمل البرامج الممولة من المانحين أو المنظمات المحلية في أي مرحلة على تشجيع توسع التعاونيات أو اندماجها، أو دعمها في إدارة عمليات التصدير بشكل مباشر. كما بُذلت جهود محدودة لإشراك المجتمعات الزراعية، أو توسيع العضوية، أو المطالبة بتغييرات جوهرية في السياسات العامة. عمليًا، كرّس هذا النهج التبعية للوسطاء والمنظمات غير الحكومية والمساعدات، وخلق عوائق أمام تمكين التعاونيات.

بشكل عام، تنامت، بفعل الديناميكيات الحالية داخل القطاع التعاوني، حالة انعدام ثقة بين المزارعين، وارتفاع الانتقادات بين العاملين في المجال، ما كشف حدود نموذج دعم التعاونيات القائم على التوسع العددي (زيادة عدد التعاونيات)، والتكرار النمطي (إعادة إنتاج النوع نفسه من التعاونيات)، والدعم منخفض رأس المال (تقديم دعم مالي محدود للجميع). ومع ذلك، تشير أمثلة التدخلات البديلة إلى إمكانية اعتماد مسار تنموي مختلف جذريًا.

على سبيل المثال، تعتمد مؤسسة يوحنا بولس الثاني، عبر مشاريع ممولة من الاتحاد الأوروبي وإيطاليا بين عامي 2021 و2025، استراتيجية تنفيذ تجمع بين إشراك المزارعين وتمكين التعاونيات والدفع نحو تغيير السياسات العامة.[19] ومن خلال الانتقال من الاستثمارات المحدودة إلى الانخراط طويل الأمد وكثيف رأس المال، يمثل نهج مؤسسة يوحنا بولس الثاني خروجًا واضحًا على نماذج التدخل منخفضة التأثير التي تدعم عددًا كبيرًا من التعاونيات بميزانيات صغيرة لكل منها. لكي تعمل التعاونيات ككيانات اقتصادية فعالة، فهي تحتاج إلى استثمارات أولية كبيرة: «إن استثمار 10 آلاف دولار أمريكي في تعاونية لا يُحدث سوى تغيير شكلي، ويفشل في تغيير مسارها الاقتصادي.»[20]

ولتبرير متطلبات رأس المال الأعلى ومعالجة مخاوف المانحين، تعتمد مؤسسة يوحنا بولس الثاني نموذج استثمار للفرد الواحد يحدد سقف الاستثمار بمبلغ 3 آلاف دولار أمريكي لكل مزارع، ويربط تخصيص رأس المال بحجم العضوية. في الواقع، لا يُنظر إلى الاستثمار الرأسمالي باعتباره عنصرًا مستقلًا، بل يُربط بتوسيع العضوية والإدارة الديمقراطية للتعاونية. ويضع هذا النهج إشراك المجتمع المحلي والشمولية في صلب عملية تطوير التعاونيات منذ بدايتها: «بدلًا من الانطلاق من التعاونيات القائمة، التي يعتبر الكثير منها غير نشط أو «ميتًا وظيفيًا»، تبدأ التدخلات عبر التواصل المباشر مع المزارعين.»[21] ومن خلال حوارات ميسرة، يحدد المزارعون بشكل جماعي تحدياتهم المشتركة ويعطونها الأولوية، ما يشكل أساسًا لإحياء العمل التعاوني. يعزز هذا النهج القائم على أولوية المزارعين الشعور بالملكية ويعيد بناء الثقة في العمل الجماعي: «لا تعتبر الشمولية نتيجة جانبية بل هدفًا أساسيًا».[22] كما يركز نهج مؤسسة يوحنا بولس الثاني

على الإرشاد المكثف والدعم التقني المباشر. فالقرب المستمر ضروري للتوسط في النزاعات، وبناء الثقة، وترسيخ الإجراءات المؤسسية، ودعم عملية اتخاذ القرار قبل أن تقوّض التوترات الداخلية الجهود الجماعية. وتعد هذه المتابعة المستمرة ضرورية خصوصًا خلال المراحل الأولى من التحول، عندما تكون أنظمة الحوكمة هشة وثقة الأعضاء لا تزال ضعيفة.

وتدعو مؤسسة يوحنا بولس الثاني إلى تغيير جذري في الطريقة التي تنظر فيها المؤسسات العامة إلى التعاونيات: «يجب أن تغير منظورها، وأن ترى التعاونيات ككياناتٍ حيوية وتنافسية، لا كمنظمات صغيرة تدير أعمالًا محلية محدودة.»[23] وينعكس هذا التحول مباشرة على تصميم السياسات وأولويات الاستثمار. ويقر نهج المؤسسة ضمنيًا بأن المناصرة وحشد المزارعين يجب أن يكونا جزءًا لا يتجزأ من تمكين التعاونيات. ويؤكد الحاجة إلى تعزيز القدرات الاجتماعية والاقتصادية للتعاونيات، إلى جانب قدرتها على التنظيم وتمثيل مصالحها، ومواجهة الأطر السياسية القائمة، ما يفتح المجال أمام تطور محتمل وغير مسبوق في البرامج الممولة من المانحين.

وزارة الزراعة الحالية: إعلانات رمزية والتحول نحو القطاع الخاص

بعد تعيين وزيرٍ للزراعة عام 2025 يتمتع بخلفية قوية في التنمية الريفية المستدامة، رأى العاملون في مجال التنمية الزراعية والجهات المانحة فرصة حقيقية لإحداث تحسينات ملموسة في كلّ من السياسات الزراعية والتدخلات المرتبطة بها. أطلق الوزير الجديد بسرعة سلسلة من المبادرات وخلق زخمًا كبيرًا من النشاط، في إشارةٍ واضحة إلى نيته القطع مع ممارسات الماضي. إلا أن هذا الزخم المتنامي من المبادرات لم يترجم بعد إلى توجه سياسي متماسك وواضح المعالم وشفاف، يتضمن خيارات استراتيجية لمستقبل الزراعة في لبنان. وبعد مرور عام على التعيين، يمكن تحديد ثلاثة عناصر رئيسية في أداء وزارة الزراعة.

أولًا، رغبة الوزارة وجهودها الاستباقية لاستعادة السيادة على المساعدات وتنسيق المشاريع الممولة من المانحين. وتجلى ذلك بوضوح منذ بداية ولاية الوزير، ولا سيما من خلال ترؤسه شخصيًا اجتماعات التنسيق مع المانحين والمنظمات غير الحكومية.

أما العنصر الثاني، فهو كثرة الإعلانات المتعلقة بإنشاء لجان جديدة، بقيت أدوارها وصلاحياتها وآليات عملها غالبًا غير واضحة. ومن بين هذه اللجان: اللجنة الاستراتيجية الوطنية للزراعة، التي تضمّ بشكلٍ أساسي أكاديميين وممثلين عن القطاع الخاص؛ لجنة التفاح؛ مبادرة «لبنان يطور خدمات الإرشاد الريفي»؛ لجنة إدارة زراعة القنّب؛ ولجنة الاستثمار الزراعي، وغيرها. وتعد مثل هذه الإعلانات سمة مألوفة لما يعرف في لبنان بـ«الوزراء النشطين». وإلى حدٍ ما، تعتبر هذه اللجان منصات لتعزيز انخراط أصحاب المصلحة. غير أن تكاثرها يثير مخاوف بشأن إنشاء هياكل موازية ومجموعات ضغط قد تستحوذ على دور الوزارة نفسها، ما يفتّت سلطتها ومسؤوليتها ويُضعف تماسك السياسات العامة.

أما السمة الثالثة في أداء الوزارة، أو في الرؤية الكامنة خلفه، فتتمثل في الدور الكبير الممنوح لرأس المال والقطاع الخاص باعتبارهما المحرك الرئيسي للتنمية الزراعية، بدلًا من تبني مقاربة تتمحور حول المزارعين والسياسات الداعمة لهم. فاحتراف الزراعة لا يُطرح هنا كوسيلة لتحسين سبل عيش المزارعين أو تعزيز التنمية الريفية، بل كأداة لتشجيع مستويات مرتفعة من استثمارات القطاع الخاص، والابتكار التقني المتقدم، وتعميق اندماج فئات محددة من المزارعين ضمن سلاسل القيمة: بمعنى آخر، يبرز انتقال نحو زراعة عالية الكثافة الرأسمالية.

وينعكس هذا التوجه في عددٍ من اللجان المختلفة. فهو يتجلى بوضوح في النموذج المقترح لإنتاج القنّب الطبي، الذي يُرجح أن يولّد ريوعًا واستحواذًا على القيمة لصالح الشركات الكبرى، وفي الترويج لنظم الزراعة التعاقدية الموجهة للتصدير. كما يجري تكريس هذا التوجه مؤسساتيًا من خلال إعداد

استراتيجية للاستثمار الزراعي عبر لجنة ذات تمثيل قوي للقطاع الخاص، إضافة إلى الدور البارز الذي تؤديه الجهات الخاصة «المبتكرة» في صياغة قانون البذور.

وبدأ هذا التوجه السياسي الناشئ يظهر بالفعل في بعض عناصر الاستراتيجية الزراعية الجديدة، التي تشير إلى تطوير أنظمة «رخصة للزراعة» وترتيبات الزراعة التعاقدية كشرط مسبق للإنتاج، على غرار النماذج التنظيمية المستخدمة في قطاع التبغ والمقترحة للقنّب، لكن مع توسيعها لتشمل أنظمة إنتاج الغذاء. تمنح هذه الأطر أفضلية بنيوية للمزارعين الكبار والشركات الزراعية، بينما تستبعد أولئك غير القادرين على الوصول إلى هذه الترتيبات التعاقدية أو الامتثال لشروط التراخيص. ويتمثل الهدف الأساسي في ضمان استحواذ الشركات الخاصة على القيمة، عبر خلق بيئات تنظيمية حمائية تمكنها من التحكم في الأسعار والهيمنة على السوق، مع إقامة حواجز تقنية أمام دخول المنتجين من خلال أنظمة الترخيص.

ويبرز نموذج مشابه أيضًا في مشروع قانون الصيد البحري، الذي يسعى إلى حماية الاستثمارات في هذا القطاع قانونيًا عبر فرض الالتزامات عينها على الصيد الحرفي والصيد الصناعي، أو من خلال اشتراط متطلبات تقنية وإدارية يعجز الصيادون الصغار عن تلبيتها. وهذا يعيد إنتاج المنطق التنظيمي عينه الموجود في مشروع قانون البذور، الذي يفرض معايير تقنية وإدارية تتحول عمليًا إلى آليات إقصاء للمزارعين وللشركات الصغيرة وللمجموعات المجتمعية الراغبة في الانخراط بإنتاج البذور والشتول.

ويشير هذا التوجه السياسي، مقترنًا بالتحولات المتوقعة في الزراعة اللبنانية في ظلّ التغيرات الاقتصادية المرتقبة في سوريا، واحتمال تراجع الاعتماد على اليد العاملة السورية، إلى انتقال واضح نحو نموذج زراعي أكثر كثافة رأسمالية وأكثر توجهًا نحو الشركات، بدلًا من نموذج قائم على التعاونيات والزراعة العائلية. وهو يتجاوز النظام الحالي الذي تخضع فيه الزراعة لرأس المال والتجارة، نحو نموذج يستحوذ فيه رأس المال على عملية الإنتاج الزراعي نفسها.

الخلاصة

تشكلت تدخلات المانحين في القطاع الزراعي اللبناني وفق أولويات سياسية متبدّلة، واعتبارات تشغيلية مرتبطة بالسهولة والفعالية، إضافة إلى تفضيلٍ ضمني للعمل عبر القطاع الخاص أو الجهات غير الحكومية بدلًا من تعزيز المؤسسات العامة. وفي حين برر المانحون مقارباتهم غالبًا بالحاجات الإنسانية ومتطلبات الاستقرار الاجتماعي، أو باعتبارات الكفاءة وضعف القدرات، والقيود السياسية، فإن النتيجة التراكمية كانت تكريس مشهد حوكمي مجزأ، قائم على هياكل موازية، ومشاريع متفرقة، وتهميش مستمر للمزارعين في تصميم السياسات والبرامج.

وقد أعادت مشاريع المانحين مرارًا إنتاج أنماط تعطي الأولوية للتنافسية والأسواق التصديرية ووساطة القطاع الخاص، على حساب النظم الغذائية المحلية وإصلاح السياسات العامة. وفي أوقات الأزمات، لجأ المانحون إلى تدخلات طارئة أو قائمة على توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي، ساهمت في تثبيت الإنتاج على المدى القصير، لكنها كرست، في الوقت عينه، اختلالات القوة القائمة داخل سلاسل القيمة الزراعية. وحتى مع التحول نحو الزراعة البيئية بعد عام 2019، بقي انخراط المانحين تقنيًا ومجردًا من البعد السياسي. ومع ذلك، تُظهر بعض المشاريع الممولة دوليًا، مثل مشاريع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لدعم المشروع الأخضر، ودعم برنامج مؤسسة يوحنا بولس الثاني للتعاونيات، أن المبادرات المتمحورة حول المزارعين، عندما ترتبط بشكلٍ واضح بإصلاح السياسات، يمكن أن تشكل نماذج لتدخلات أكثر جدوى وتحولًا.

وعلى الرغم من أن الانخراط الشخصي لوزير الزراعة الحالي مع المانحين عكس رغبةً في تعزيز دور الدولة، وتحسين تنسيق التدخلات، وانفتاح أكبر على إصلاح السياسات، فإن تعدد المبادرات وغياب استراتيجية سياسية شفافة يتركان مجالًا واسعًا للتأويل في ما يتعلق بالتوجه طويل الأمد للوزارة.

ويقف قطاع الزراعة في لبنان اليوم أمام خيار أساسي يتزايد وضوحه بين نموذجين متنافسين للتنمية. فمن

> **في حين برر المانحون مقارباتهم غالبًا بالحاجات الإنسانية ومتطلبات الاستقرار الاجتماعي، أو باعتبارات الكفاءة وضعف القدرات، والقيود السياسية، فإن النتيجة التراكمية كانت تكريس مشهد حوكمي مجزأ، قائم على هياكل موازية، ومشاريع متفرقة، وتهميش مستمر للمزارعين في تصميم السياسات والبرامج.**

جهة، هناك نموذج قائم على رأس المال ومندمج في الشركات الكبرى، يرتكز إلى الأسواق التصديرية والزراعة التعاقدية والاستثمارات الخاصة. ويعطي هذا المسار الأولوية للتنافسية والتحديث التكنولوجي والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، لكنه يفعل ذلك على حساب خطر زيادة تهميش صغار المزارعين، وتركيز القوة الاقتصادية في أيدي الفاعلين الزراعيين الكبار، وتعميق اللامساواة الريفية القائمة.

من جهةٍ أخرى، لا يزال هناك مسار بديل ممكن: نموذج ديمقراطي وبيئي يتمحور حول المزارعين، ويستند إلى مبادئ السيادة الغذائية، وتعزيز المؤسسات العامة، وتطوير التعاونيات، وضمان المشاركة الفعلية للمزارعين في صنع السياسات. لا ينظر هذا النموذج إلى الزراعة كمجرد قطاع للاستثمار أو التصدير، بل كأساس لسبل العيش الريفي، والتنمية المناطقية، والأمن الغذائي والسيادة الغذائية. وهو ينطوي على إعادة توجيه دعم المانحين وسياسات الدولة نحو إعادة بناء أنظمة الإرشاد الزراعي العام، ودعم التنظيمات الزراعية المستقلة، وتنظيم نفوذ القطاع الخاص في سلاسل القيمة، وضمان أن تخدم التنمية الزراعية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لمنتجي الأغذية.

هذا المسار البديل ليس مجرد تصور نظري، بل يرتبط مباشرةً بواقع المجتمعات الريفية في لبنان. ففي جنوب لبنان تحديدًا، يشكّل ضرورة سياسية ملموسة. إذ إن استعادة أنظمة زراعية مستدامة تُعدّ شرطًا أساسيًا لعودة السكان ولمواجهة آثار الإبادة البيئية الإسرائيلية. وبعيدًا عن أي نزعةٍ رومانسية، فإن إعطاء الأولوية لدعم تعافي الزراعة الصغيرة، وإحياء أنظمة الزراعة التقليدية المختلطة والزراعة الحرجية، ودعم العمل الجماعي للمزارعين، يشكل الأسس المادية لهوية المجتمعات المحلية، وارتباطها بالأرض، وقدرتها على الصمود، وإمكانية تحقيق سلام طويل الأمد. يجب على المانحين والدولة الاعتراف بهذه الأولويات صراحة وتوجيه التمويل بما يتناسب معها.

الهوامش

1 Zeead Yaghi, “Planning National Disunity: Modernization and Development in Rural Lebanon 1958-1970”, PhD dissertation, University of California – San Diego, 2024.

2 Franck Debié, Danuta Pieter, and Eric Verdeil, La Paix et la Crise: le Liban Reconstruit?, Presses Universitaires de France, 2003 (Debié et al., La Paix et la Crise).

3 تتميز أسواق الزراعة في لبنان بطبيعة احتكارية، أي أنها تخضع لسيطرة عدد محدود من تجار الجملة والتجزئة والموزعين والمستوردين. وتتطلب المشاركة الناجحة شبكات اجتماعية قوية وعلاقات سياسية، ما يخلق حواجز عالية أمام الدخول إلى السوق، تستبعد فعليًا الفاعلين الجدد أو صغار الحجم من المنافسة بشروط عادلة. وتزداد هذه التفاوتات الهيكلية تعقيدًا بسبب عدم عدالة سوق الجملة. يعمل تجار الجملة على أساس البيع بالعمولة، إذ يأخذون عمولة بنسبة 10 في المئة على المبيعات، بينما يتحمل المزارعون الكلفة الكاملة للنقل والسلع غير المباعة والخسائر بعد الحصاد، من دون أن يكون لهم أي سيطرة فعلية على عمليات البيع. ويعني الغياب شبه التام لآليات التسعير الشفافة أن معظم المزارعين لا يحصلون على معلومات يومية عن أسعار السوق، ويضطرون إلى الاعتماد فقط على حسن نية تاجر الجملة، ما يضعهم في وضع غير مواتٍ لجهة المعلومات. انظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، «ملف تعريفي عن النظم الغذائية – لبنان: تحفيز التحول المستدام والشامل للنظم الغذائية»، 2022، متاح على الرابط https://openknowledge.fao.org/items/361bb945a998-8a51-4ac4-28e1-c6cb0242

4 Debié et al., La Paix et la Crise.

5 Roger Owen, “The Political Economy of Grand Liban, 1920-70”, in Essays on the Crisis in Lebanon, Roger Owen, ed. Ithaca Press, 1976.

6 قبل هذه الفترة، لم يُنفَّذ سوى برنامج واحد رئيسي ممول من الجهات المانحة. فقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج «التنمية البديلة» في سهل البقاع في لبنان، ساعيًا إلى استبدال القنب بمحاصيل قانونية واستثمارات في البنية التحتية الريفية. كان البرنامج يعاني من نقص مزمن في التمويل – إذ لم يتم تأمين سوى نحو 17 مليون دولار أمريكي من أصل 300 مليون دولار أمريكي كانت التقديرات الأولية، وتبين أن المحاصيل البديلة أقل ربحية. ونتيجة لذلك، عاد معظم المزارعين في النهاية إلى زراعة القنب. هذه المعلومات مستمدة من اتصالات شخصية بين المؤلف وموظفين سابقين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

7 EU, “Action Fiche for Republic of Lebanon”, 2010, available at https://enlargement.ec.europa.eu/system/files/2017-04/aap_liban_2010_ad4.pdf

8 Kanj Hamade, “Agriculture as a Key to the Resilience of Lebanon Rural Areas to the Effect of the Syrian Crisis”, in Crises et Conflits en Méditerranée: l’Agriculture comme Résilience, Cosimo Lacirignola, ed., La Bibliothèque de l´iReMMO, L’Harmattan, 2018.

9 العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام هي إطار عمل معتمد دوليًا تم تبنيه رسميًا في القمة العالمية للعمل الإنساني في إسطنبول لعام 2016، والتي دعت إلى اتخاذ إجراءات متسقة ومتزامنة في مجالات الإغاثة الإنسانية، والتنمية طويلة الأمد، وبناء السلام، والابتعاد عن الاستجابات المتتالية أو المنعزلة. وفي السياق اللبناني – حيث تطورت أزمة النزوح السوري إلى أزمة مطولة ومتعددة الأبعاد تفاقمت بسبب الانهيار الاقتصادي وهشاشة الدولة – تكتسب هذه العلاقة أهمية بالغة. فهي توفر إطارًا لتلبية الاحتياجات الملحة، والاستثمار في النظم وسبل العيش التي تخدم كلًّا من اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وإدارة التوترات الاجتماعية التي يولدها النزوح المطول. ويتطلب تفعيل هذه الصلة في لبنان مواءمة المساعدة قصيرة الأمد مع التغييرات الهيكلية والسياساتية على المستوى القطاعي، ووضع برامج تراعي حساسية النزاعات.

10 على سبيل المثال، خلص تقييم لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي للزراعة وسبل العيش في لبنان (2008-2023) إلى أن «استخدام التدخلات «التنموية» لمعالجة أزمة إنسانية واتباع نهج «إنساني» لتحقيق نتائج تنموية أدى إلى نتائج تنموية أقل من المثالية». وخلص التقرير إلى ضرورة دمج «نهج تنموي لمعالجة قضايا الزراعة والتعليم والتدريب التقني والمهني والعمالة وريادة الأعمال». انظر: ريما أزار وكنج حمادة، «تقييم مواضيعي لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي للزراعة وسبل العيش في لبنان»، مرجع الاتحاد الأوروبي: Ares (2024) 999358، 2024.

11 Pascale Sawma, “Lebanon: Agricultural ‘Religious Obligations’… Addressing the Economic Collapse with a Pot of Mint!”, Daraj Media, 9 July 2020, available at https://daraj.media/en/lebanon-agricultural-religious-obligations-addressing-the-economic-collapse-with-a-pot-of-mint/

12 تلقت مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، في فترة قصيرة، دعمًا من أربعة مانحين مختلفين على الأقل: مرفق الغذاء والصمود التابع للاتحاد الأوروبي، بتمويل من الاتحاد الأوروبي (12.1 مليون دولار أمريكي)؛ ومشروع الأمن الغذائي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتمويل من ألمانيا (6.5 ملايين دولار أمريكي)؛ مشروع CIHEAM Bari SEED Lebanon، بتمويل من إيطاليا (1.1 مليون دولار أمريكي)، ومشروع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لتعزيز الأمن الغذائي الوطني ودعم النظم الغذائية المستدامة، بتمويل من اليابان (0.75 مليون دولار أمريكي).

13 نفذت المشاريع الأولية لدعم المدخلات في عام 2020؛ ومع ذلك، بقي توفير قسائم موردي المدخلات و/أو الدعم العيني نشاطًا أساسيًا في العديد من المشاريع حتى الموسم الزراعي لعام 2025.

14 انظر، على سبيل المثال، مشروع «طعامنا» للنظام الغذائي المستدام والشامل الذي تموله إيطاليا (7.7 ملايين دولار أمريكي) ومشروع Aradina الذي تموله الوكالة الفرنسية للتنمية وينفذه المركز الدولي للدراسات الزراعية في البحر الأبيض المتوسط (CIHEAM) في مونبلييه، ومنظمة التجارة العادلة في لبنان، ومنظمة Acción contra el Hambre – إسبانيا (7.7 ملايين دولار أمريكي).

15 تستند الأجندة الخضراء للاتحاد الأوروبي إلى «الصفقة الخضراء الأوروبية» التي جرى تبنيها في كانون الثاني/يناير 2019، التي تحدد هدف تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050 وخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 55 بالمئة على الأقل بحلول عام 2030. وهي توفر الإطار السياساتي الشامل للاستراتيجيات القطاعية المتعلقة بالزراعة والتنوع البيولوجي والاقتصاد الدائري والطاقة والأنظمة الغذائية. وفي إطار هذه البنية، تحدد استراتيجية «من المزرعة إلى المائدة» (أيار/مايو 2020) النهج الشامل للاتحاد الأوروبي لتحويل الأنظمة الغذائية والزراعية نحو الاستدامة والمرونة والأداء البيئي عبر سلسلة الأغذية بأكملها.

16 جوليا شقير بيثوسو، «دراسة في نجاحات وإخفاقات التعبئة البيئية في لبنان»، مبادرة الإصلاح العربي، 4 كانون الأول/ديسمبر 2024، متاح على الرابط https://www.arab-reform.net/publication/lebanons-environmentalists-and-the-fight-for-nature-reflecting-on-successes-and-failures-of-recent-mobilizations/

17 سعى ائتلاف الزراعة البيئية في لبنان والحركة الزراعية في لبنان بنشاط للحصول على تمويل من جهات مانحة بديلة، يُنظر إليها على أنها أكثر مرونة، والأهم من ذلك، أنها مهتمة في المقام الأول بالعمل السياسي للحركة.

18 International Labour Organization, “The Cooperative Sector in Lebanon: What Role? What Future?”, International Labour Organization Regional Office for Arab States, Beirut, 2018, available at https://www.ilo.org/publications/cooperative-sector-lebanon-what-role-what-future

19 مشروع «تعزيز الاقتصاد المحلي في شمال شرق البقاع»، بتمويل من الاتحاد الأوروبي (11 مليون دولار أمريكي، 2021-2025)، الذي ينفذه اتحاد من المنظمات غير الحكومية بما في ذلك مؤسسة يوحنا بولس الثاني؛ مشروع «جذور الكرامة في لبنان: من الأرض إلى اقتصاد ريفي عادل ومرن وشامل»، بتمويل من إيطاليا (2 مليونا دولار أمريكي، 2022-2025)، الذي تنفذه مؤسسة يوحنا بولس الثاني.

20 مقابلات مع ممارسين ميدانيين وخبراء في تنمية التعاونيات (مقابلات).

21 مقابلات.

22 مقابلات.

23 مقابلات.



مزارع الأرز العراقي جبار عطرة في أرضه الزراعية. تراجعت حصة الزراعة في التوظيف بالعراق إلى 9٪ في عام 2017 مع تدهور خصوبة التربة وتفاقم التصحر والجفاف، يونيو/حزيران 2018. © سيباستيان كاستيلييه - شاترستوك

ما وراء الحل التكنوقراطي: المزارعون العراقيون والتكيف المحلي مع تغير المناخ

طيف الخُضيري

مقدمة

يُعدّ العراق من أكثر البلدان عرضة لتغيّر المناخ على مستوى العالم.[1] وفقًا لوكالة الطاقة الدولية، بين عامي 2000 و2023، ارتفع متوسط درجات الحرارة في العراق بمقدار 0.48 درجة مئوية لكل عشر سنوات، وهو أعلى بكثير من متوسط الاحترار العالمي البالغ 0.37 درجة مئوية.[2] ويُتوقع أن تستمر درجات الحرارة في الارتفاع، وقد تصل إلى زيادة قدرها 5.6 درجة مئوية مقارنةً بمستويات ما قبل الثورة الصناعية في سيناريو الانبعاثات المرتفعة.[3] وشهدت البلاد زيادة في الظواهر الجوية المتطرفة، مثل الجفاف الذي تليه فترات من الأمطار الغزيرة والعواصف الرملية.[4] كما أدى الجفاف وملوحة التربة وتدهور الأراضي إلى نزوح المجتمعات الزراعية الريفية، ما أسفر عن زيادة الهجرة إلى المدن. وتقدر المنظمة الدولية للهجرة أنه حتى آذار/مارس 2024، لا يزال أكثر من 140,000 شخص نازحين في جميع أنحاء العراق بسبب عوامل متعلقة بالمناخ.[5] وتأثرت المجتمعات الزراعية في شمال ووسط العراق خصوصًا التي تعرضت لنزوحٍ جماعي بسبب صعود تنظيم داعش، وتأخرت في العودة إلى الزراعة نتيجة القيود المالية وصعوبات الوصول إلى الأراضي والمخاوف الأمنية.[6] وفاقم سوء تخطيط الحكومة العراقية للسياسات هذه المشكلات، لا سيما في ما يتعلق بإدارة المياه، ما أدى إلى ضعف مرافق معالجة المياه، فتكون في كثيرٍ من الأحيان شديدة التلوث، خصوصًا في المناطق الجنوبية من العراق.[7] علاوة على ذلك، لا يزال البلد يعاني من تحديات تقاسم المياه عبر الحدود، لأنه يحتاج إلى آليات تعاون ملزمة، مثل المؤسسات أو الاتفاقيات التي قد تمكنه من التفاوض على حصص المياه التي يحصل عليها من الدول المجاورة، مثل تركيا وإيران، وهي تضم روافد نهري دجلة والفرات اللذين يعتمد عليهما 90 بالمئة من إمدادات المياه العذبة في العراق.[8]

وسط هذه الصورة القاتمة والمتصاعدة، ركزت معظم الدراسات الأكاديمية الحديثة حول تغيّر المناخ في العراق على أسبابه ونتائجه الكلية. تتجه هذه الدراسة بدلًا من ذلك نحو استراتيجيات المزارعين العراقيين المحلية للتكيف المناخي، وتستكشف كيفية استمرارهم ونجاتهم في ظل ظروف غير مستقرة وبيئة تزداد قسوة، وكيفية تأثير الدولة والمنظمات الدولية على تشكيل وتقييد أفعالهم. هذا التركيز مستوحى من العمل الأخير للأنثروبولوجيّة منيرة خياط التي تلاحظ: «بالنسبة إلى عددٍ كبيرٍ من الذين نتشارك هذا الكوكب معهم، ومن هم أقل حظًا منا، فإن نهاية العالم ليست جديدة».[9] بعض الناس، عادةً من يملكون أقل قدر من الوصول إلى القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، اضطروا إلى العيش وسط الظروف غير المستقرة والتغيرات المناخية والاضطرابات طيلة حياتهم وإيجاد طرق للبقاء على قيد الحياة في هذه البيئات.[10] تؤطر الحجج المقدمة في هذه الدراسة جزئيًا بمفهوم خياط لـ«البيئات المقاومة» التي تُعرّف بأنها «مجموعات بقاء متعددة الأنواع تنشأ حول الممارسات الزراعية التي تحافظ على الحياة» خلال الصراع.[11] بينما تكتب خياط عن بقاء الأنواع المتعددة في سياق الحرب في جنوب لبنان – وهو أمر ذو صلة بالعراق الذي شهد عقودًا من الصراع المسلح النشط – توضح عالمة الأنثروبولوجيا آنا لوينهاوبت تسينغ أن هذا الإطار قابل للتطبيق أيضًا على ما يحدث في أعقاب الدمار، سواء في سياق الاحتباس الحراري أو الكوارث الصناعية، فتقول: «نحن عالقون مع مشكلة العيش على الرغم من الخراب الاقتصادي والبيئي».[12] الحلول التي يجدها الناس في مثل هذه السياقات لا يمكنها حماية المجتمعات من آثار تغير المناخ

على المدى الطويل، لكنها تعكس الطرق الفوضوية والمعقدة التي يتبعها الناس للبقاء على قيد الحياة في سياقات متزايدة القسوة.[13] وتوثيق مثل هذه الخبرات المبنية على التجربة المتعلقة بالبيئة ضروري بسبب الاختلافات بينها وبين المفاهيم السياسية، كما تشير الأدبيات حول استراتيجيات بقاء الأنواع المتعددة. وترى أندريا جوسلين نايتنجيل وزملاؤها أن السياسات المتعلقة بالتكيف وتخفيف آثار تغير المناخ تفصل غالبًا الطبيعة عن المجتمع وعن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأوسع نطاقًا.[14]

تماشيًا مع هذه الأدبيات، توصلت هذه الدراسة إلى أن تدخلات الحكومة العراقية للتكيف مع تغير المناخ كانت تقنية بحتة، وركزت غالبًا على توفير تقنيات مستدامة للمزارعين. وتأثرت هذه التدخلات بالمنظمات الدولية المانحة التي توجه وتموّل هذا العمل على المستوى السياسي، فضلًا عن تقديمها حلولًا تقنية مماثلة. من جانبها، سعت الحكومة العراقية إلى تحفيز المزارعين على تبنّي تقنيات زراعية مستدامة، لا سيما عبر أنظمة الري بالتنقيط والطاقة الشمسية. ودعمت المنظمات الدولية هذه الاستراتيجية بشكلٍ أساسي من خلال توزيع أنظمة الري الحديثة وغيرها من المعدات الزراعية، وتوفير التدريب لعدد محدودٍ من المزارعين. ومع ذلك، بالنسبة إلى المزارعين الذين تركز عليهم هذه الدراسة، فإن الظروف الجوية القاسية ليست سوى جزء واحد من التفاوتات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأوسع نطاقًا التي كان عليهم التعامل معها لممارسة الزراعة.[15] وأعاقت اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والهياكل السياسية جهود الحكومة والجهات المانحة، ما لا تستطيع المقاربات التقنية وحدها معالجته. ويلفت ماركوس تايلور إلى أن المطلوب هو نهج قائم على القاعدة الشعبية للسياسات المناخية يستند إلى الواقع المعاش، بدلًا من الأفكار حول المناخ التي لا تزال متداولة على مستوى الحكومات والمنظمات الدولية.[16] ولتحقيق ذلك، ينبغي تجاوز الحلول التكنوقراطية والتوجه نحو توازن أكثر إنصافًا للسلطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع.

توصلت هذه الدراسة أيضًا إلى أن المزارعين في العراق، في مواجهة تزايد الهشاشة، أجروا تغييرات سلوكية عفوية وغير منظمة للبقاء على قيد الحياة وسط الظروف المناخية سريعة التغير. ومع ذلك، كما تُظهر المقابلات مع المزارعين، لم تهدف هذه الاستراتيجيات فقط إلى إدارة الظواهر الجوية المتطرفة، بل أيضًا إلى معالجة القضايا المتجذرة في الفساد السياسي والنيوليبرالية التي زادت من تعرضهم للصدمات المناخية. وبالتالي، تحتاج هذه الاستراتيجيات إلى تجاوز الحلول التكنوقراطية والتوجه نحو فهم تحويلي للتكيف، يركز على تجاربهم الحياتية ومعرفتهم وأولوياتهم ويعززها.

المنهجية

تستند نتائج هذه الدراسة بشكلٍ أساسي إلى 34 مقابلة أجريت بين شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو 2025 مع مزارعين ونشطاء ومنظمات المجتمع المدني ومسؤولين حكوميين ومنظمات دولية، في جميع أنحاء كردستان (أربيل وعقرة وچومان) وشمال العراق (الحمدانية والموصل) والوسط (بغداد، الفلوجة)، والجنوب (الزبير، المُدينة، الهارثة، مدينة البصرة، الجبايش).[17] اختيرت هذه المواقع لضمان أن تكون الدراسة ممثلة قدر الإمكان، خصوصًا بالنظر إلى الآثار المتنوعة لتغير المناخ والتلوث والنزوح المرتبط بالصراع في مختلف أنحاء البلاد.[18] واختير المشاركون في هذه الدراسة وفق المعايير الآتية: المسؤولون الحكوميون العاملون في القضايا الزراعية على المستوى الإقليمي والوزاري والتنفيذي؛ منظمات المجتمع المدني الزراعية أو الجمعيات التي تدير برامج زراعية؛ وصغار وكبار المزارعين التجاريين سواء أكانوا مرتبطين بعقود حكومية أم لا، ومن يزرعون أنواعًا مختلفة من المحاصيل في مختلف المناطق. جُمعت البيانات لهذه الدراسة في سياق 30 مقابلة أخرى أجريت مع نشطاء ومنظمات المجتمع المدني وأكاديميين وصحافيين كجزء من تقرير نُشر سابقًا بعنوان «التغلب على تحديات حماية البيئة في عراقٍ يتزايد فيه الاستبداد»، إلى جانب مراجعة أدبيات تقارير السياسات والمقالات الإعلامية والأبحاث الأكاديمية حول التكيف مع تغير المناخ في البلاد.[19] لضمان سلامة المشاركين، أُخفيت أسماء جميع المتحدثين في هذه الدراسة.

اختير المشاركون استنادًا إلى عينة هادفة وبمساعدة الحراس لتسهيل الوصول إلى المجموعة المستهدفة. وأجريت المقابلات بشكلٍ فردي مع منظمات وأفراد يعملون في قضايا مثل التكيف مع تغير المناخ والزراعة في العراق، وهم معروفون بالفعل بالنسبة إلى المؤلف. واستُخدم أسلوب العينة المتسلسلة بعد الاتصال الأولي، لتنويع المشاركين والحد من أي تحيز ضمن شبكة المؤلف. لإجراء مقابلات مع المزارعين في المناطق الريفية والنائية سهّل السكان المحليون ومنظمات من تلك المناطق تواصل المؤلف مع المزارعين. في هذه الحالات، أُجريت المقابلات مع المزارعين في مجموعات، ما سمح بجمع البيانات بشكلٍ أكثر كفاءة. في ما يتعلق بتوزيع المقابلات، أجريت 10 منها في شمال العراق وإقليم كردستان، و19 في جنوب العراق، و5 في وسط العراق. ودُوّنت ملاحظات بخط اليد أثناء جميع المقابلات، وبموافقة المشاركين، سُجّلت أيضًا بعض المقابلات صوتيًا. طُرحت على المشاركين مجموعة أسئلة متشابهة، مع تكييفها بناءً على مهنتهم – مثلًا، موظف حكومي، مزارع، أو مانح دولي – والإجابات التي قدموها. بشكلٍ عام، تضمنت الأسئلة المطروحة كيفية تأثير تغير المناخ على الممارسات الزراعية للمزارعين، وكيف تعاملوا مع هذه التحديات، وما إذا كانوا يتلقون دعمًا من الحكومة أو المنظمات الدولية، ومدى فائدة هذا الدعم وأسبابه. بعد ذلك، تم نسخ المقابلات وتحليلها للبحث عن الموضوعات المشتركة.

التكيف التكنوقراطي في القطاع الزراعي

في السنوات الأخيرة، صاغت حكومة العراق مجموعةً من الوثائق التي تحدد استراتيجياتها في مجال التكيف مع تغير المناخ ومواجهته، لا سيما في القطاعات المعرضة لمخاطر عالية مثل المياه والزراعة. ومن بين أهم هذه الوثائق خطة المساهمة المحددة وطنيًا الأولى، التي طُوّرت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقُدمت في عام 2022.[20] توضح مساهمات العراق المحددة وطنيًا مجموعة متنوعة من التدخلات التقنية لمعالجة كيفية تكيف القطاعات الرئيسية مع تغير المناخ. في ما يتعلق بالزراعة، تضع الحكومة هدفًا لتطوير محاصيل مقاومة للمناخ وتشجع استخدام تقنيات الزراعة الحديثة، بما فيها استخدام البيوت البلاستيكية، بهدف تحسين الأمن الغذائي والتوجه نحو التنويع الاقتصادي. أما في ما يتعلق بالمياه، فتتركز جهود الحكومة على توسيع البنية التحتية للمياه من خلال بناء السدود ومشاريع تحلية المياه وتقنيات الري الحديثة، وضمان الاستخدام المستدام للمياه الجوفية.

من بين القضايا الرئيسية التي تواجه العراق أن ما بين 75 و80 بالمئة من إجمالي المياه المستخدمة تذهب إلى الزراعة، ومع ذلك فإن القطاع الزراعي يمثل فقط 2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.[21] ويواصل المزارعون استخدام تقنيات ري قديمة وتستهلك كميات كبيرة من المياه، مثل الري بالغمر باستخدام القنوات المفتوحة. للحد من استخدام المياه في الزراعة، فرضت وزارة الموارد المائية حصصًا صارمة من المياه على المزارعين، وأدخلت عدة برامج لتشجيع استخدام تقنيات الري الحديثة لضمان كفاءة أكبر.[22] بالإضافة إلى ذلك، تدعم الحكومة شراء تقنيات الري الحديثة بنسبة 30 بالمئة للمزارعين الراغبين في الاستثمار فيها، وتشتري منهم القمح بأسعارٍ أعلى قليلًا مقارنةً بالمزارعين الذين يستخدمون الطرق التقليدية.[23] في السنوات الأخيرة، اختبرت الحكومة أيضًا نوعًا جديدًا من الأرز الهجين يمكن ريّه باستخدام نظام الرش، بدلًا من الري بالغمر. بعد حظر زراعة الأرز لمدة عامين بسبب ندرة المياه، تخطط الحكومة لنشر هذه الأنواع الهجينة في جميع أنحاء البلاد كوسيلة لتعزيز الأمن الغذائي.[24]

كما تمنح الحكومة قروضًا للمزارعين بمعدلات فائدة منخفضة لأغراض زراعية، بما فيها شراء البيوت البلاستيكية وأنظمة الري بالتنقيط، والمعدات الزراعية الأخرى، وتحسين أو إعادة تشجير البساتين وغابات النخيل.[25] ومع ذلك، لا تتوفر بيانات عامة حول عدد المزارعين المشاركين في هذه الخطة الزراعية أو عدد من يستفيدون من هذه الخدمات. علاوة على ذلك،

منذ عام 2022، نفذت وزارة الكهرباء مشاريع عدة بالتعاون مع البنك المركزي، لتقديم قروض لشراء الألواح الشمسية المستخدمة لتشغيل آلات الري.[26] ووفقًا للمشاركين في المقابلات، توفر وزارة الزراعة أيضًا بعض الخدمات الإضافية المحدودة جدًا للمزارعين على مستوى المحافظات، ومن ضمنها الخدمات الاستشارية، وتوفير كميات صغيرة من المبيدات الحشرية، وتوزيع حبوب القمح سنويًا على المزارعين المشاركين في الخطة الزراعية بأسعارٍ مدعومة بنسبة 70 بالمئة.[27]

وبالمثل، ركز عمل المنظمات الدولية العاملة في البلاد، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للهجرة والمجلس النرويجي للاجئين، بشكلٍ أساسي على تزويد عددٍ محدودٍ من المزارعين بالأدوات اللازمة لضمان استخدام المياه بشكل أكثر كفاءة وممارسات زراعية مستدامة. وتتمثل التدخلات الأكثر شيوعًا في توزيع أنظمة الري بالتنقيط وتزويد المزارع بألواح شمسية لتشغيل مضخات المياه. ووفقًا لموظفي هذه المنظمات، يخدم هذا النوع من البرامج غرضًا مزدوجًا: تقليل تكاليف المزارعين من خلال توفير الديزل؛ وفي المناطق المحررة من تنظيم داعش، تشجيع المزارعين النازحين بسبب النزاع على العودة إلى ديارهم من خلال توفير مصدر دخل لهم.[28]

كما زودت المنظمات الدولية المزارعين بمعدات إضافية، مثل البيوت البلاستيكية، شباك الصيد لمنع الصيد الكهربائي، الجرارات الصغيرة، المبيدات الحشرية وخزانات المياه البلاستيكية للري عند محدودية هطول الأمطار، وفي مناطق الأهوار خصوصًا، وزعت ثلاجات لضمان عدم تلف الجبن وغيره من منتجات مربي الجاموس بسبب ارتفاع درجات الحرارة.[29] وتُترك هذه المعدات غالبًا لدى مديرية الزراعة أو في المراكز المحلية المنشأة حديثًا، كوسيلة لضمان قدرة أكبر عدد ممكن من المزارعين على استعارتها لفتراتٍ قصيرة.[30]

تلعب المنظمات الدولية أيضًا دورًا كبيرًا في توفير التدريبات وبناء القدرات، خصوصًا بين الشباب، بما فيها استخدام تقنيات الري الحديثة، ممارسات الزراعة المستدامة، استخدام التسميد العضوي وبيعه، وكيفية استخدام أنظمة الطاقة الشمسية وصيانتها.[31] إلى حد ما، تقوم هذه المنظمات أيضًا ببعض الأعمال المحدودة للمساعدة في إعادة تأهيل البنية التحتية للمياه، مثلًا عبر تبطين وتوسيع قنوات المياه وإعادة بناء محطات معالجة المياه في المناطق المحررة من تنظيم داعش.[32]

المجال الرئيسي الأخير لتدخل المنظمات الدولية العاملة في مجال التكيف مع تغير المناخ في العراق هو مبادرات التشجير، لا سيما في إقليم كردستان، حيث لعبت دورًا أساسيًا في دعم حملات إنشاء أحزمة خضراء واسعة في الإقليم، ومن ضمنها خطط لزراعة 20 ألف شجرة زيتون ومليون شجرة بلوط.[33]

ومع ذلك، لم يكتمل عدد كبير من هذه المشاريع أو توقف تمامًا بسبب خفض المساعدات التنموية، لا سيما من قبل الولايات المتحدة بعد إغلاق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في كانون الثاني/يناير 2025.[34] وهذا يعني أن مثل هذه المشاريع ستتقلص أكثر في السنوات المقبلة، ومن الصعب تكرارها نظرًا للتكاليف الباهظة التي تتطلبها، خصوصًا تلك التي تسعى إلى تطبيق أساليب الري الحديثة وتركيب الألواح الشمسية.

محدودية النهج التكنوقراطي

لا تأخذ النُهج التكنوقراطية للتكيف مع المناخ في الاعتبار الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية. مثلًا، يواجه المزارعون الذين يحصلون على قروض لشراء أنظمة ري حديثة صعوبات في سداد الأقساط الشهرية.[35] وتتفاقم هشاشة المزارعين بسبب المنافسة من السلع المستوردة وزيادة الظواهر الجوية المتطرفة، ما يزيد احتمال فشل المحاصيل. ونتيجة لذلك، يُرجّح أن يبيع المزارعون أجزاء من أنظمة الري هذه إذا فشلت محاصيلهم أو مروا بفترة انخفاض الإنتاجية. علاوة على ذلك، فإن أنظمة الري والطاقة الشمسية مكلفة وتتطلب ميزانية مخصصة لصيانتها

وإصلاحها. ويُفاقم افتقار الحكومة العراقية إلى ضمان الجودة واللوائح التنظيمية هذه التكاليف، ما يعني أن بعض المعدات التي يشتريها المزارعون منخفضة الجودة وتحتاج إلى استبدالٍ مستمر.[36]

في بعض المناطق، لا يستطيع المزارعون تحمل تكلفة أنظمة الألواح الشمسية الكبيرة اللازمة لتوليد الكهرباء الكافية للري.[37] كما شرح أحد قادة المجتمع المحلي في الحمدانية، شمال العراق:

«هناك بعض الأشخاص [في القرى] الذين يستخدمون الألواح الشمسية الآن، لكن هذا الأمر محدود للغاية، ويولّد الكثير من المشاكل. فركبوا ألواحًا شمسية يُفترض أن تشغّل مضخة المياه، لكنها لم تعمل. فهي تحتاج إلى 50 أمبيرًا، بينما لا توفر الألواح الشمسية سوى 15 أمبيرًا. وكلفتهم لتوليد هذه الكمية الصغيرة فقط 4000 دولار أميركي لبدء التشغيل. إنها مكلفة للغاية».[38]

وأوضح أن تكلفة تركيب نظام الري بالتنقيط في مزرعة متوسطة الحجم تبلغ نحو 45,000 دولار أميركي. في حين يصعب العثور على أرقام دقيقة لمتوسط رواتب المزارعين في جميع أنحاء البلاد، أجرى المجلس النرويجي للاجئين دراسةً استقصائيةً في البصرة عام 2022، أظهرت أن متوسط دخل المزارعين يبلغ 280 ألف دينار عراقي (191 دولارًا أميركيًا) شهريًا، وهو رقم أقل بكثير مما يلزم لتركيب واستخدام تقنيات الزراعة المستدامة.[39] كما اشتكى المزارعون المستأجرون المشاركون في المقابلات في البصرة من عدم متابعة القروض التي تمنحها الحكومة في أحيانٍ كثيرة، ما يعني إمكانية حصول مالكي الأراضي على هذه القروض واستخدامها لأغراضٍ أخرى، مثل بناء منازل أو بدء مشاريع تجارية أخرى، بدلًا من تحسين الأراضي الزراعية أو تجهيزها بمعدات أو آلات حديثة.

كما أوضحنا في القسم السابق، حاولت المنظمات الدولية معالجة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية إلى حد ما من خلال توفير بعض المعدات للمزارعين مجانًا، وتنظيم ورش عمل حول صيانتها. ومع ذلك، تبقى هذه المبادرات محدودة النطاق وقصيرة المدى وتفتقر إلى الشرعية بين المستفيدين. في إحدى الحالات التي رُصدت أثناء إجراء زيارة ميدانية في الناصرية، تضمنت مبادرة صغيرة الحجم توزيع نحو اثني عشر خزان مياه لا يكلف كلٌّ منها في السوق العراقية سوى نحو 20 ألف دينار عراقي (15 دولارًا أميركيًا).[40] وفقًا للمتحدثين، كان الهدف من هذه المشاريع إظهار أن المنظمات تعمل في هذا المجال، من دون تقديم أي فوائد جوهرية في الواقع.[41] وأشار أحد المتحدثين الذي عمل سابقًا في منظمة دولية، إلى أن معدات الري بالتنقيط الموزعة كانت غير كافية أيضًا: «وزعوا خراطيم بطول ستة أمتار وقطرها بوصة واحدة، مع 6-10 فروع إضافية ومن دون مضخات مياه. كيف يُفترض أن يستخدم الناس هذه الخراطيم للري؟»[42] في رأيه، على الرغم من تخصيص المنظمات الدولية مبالغ كبيرة لمشاريع التكيف مع تغير المناخ، إلا أن الغالبية العظمى من هذه الأموال انتهت بالإنفاق على إقامة موظفي المنظمات غير الحكومية ورحلاتهم الجوية بدلًا من مساعدة المستفيدين، ما حدّ من فعالية المساعدات.

وتعد قدرة المزارعين على التكيف مع تغير المناخ محدودة بسبب فشل التدخلات التقنية في معالجة الفساد المنتشر والمقبول سياسيًا في العراق. فعند الإعلان عن الجولة الأولى من القروض لشراء الألواح الشمسية عام 2022، لم تتمكن سوى بعض الشركات المرتبطة بالأحزاب السياسية من شراء هذه المعدات، ما يعني أن معظمها كانت منخفضة الجودة.[43] في الواقع، صرّح رئيس لجنة الكهرباء البرلمانية أن «أفرادًا داخل وزارة الكهرباء حاولوا عمدًا تأخير طرح الألواح الشمسية لأنهم أرادوا أن تذهب العقود إلى الشركات التي تربطهم بها صلات. وبسبب هذا النوع من الفساد – إلى جانب العقبات التي شكلتها تعقيدات عملية تقديم الطلبات – لم يُنفق سوى 250 مليون دولار من بين تريليون دولار خصصها البنك المركزي لهذا المشروع بحلول العام 2025.»

كما شكك العديد من المزارعين الذين قابلناهم في أن الإعانات والخدمات الحكومية الأخرى تُمنح بشكلٍ غير متناسب للمزارعين ذوي الصلات السياسية. ووفقًا لهم، يتمكن هؤلاء المزارعون من استغلال هذه الامتيازات لزراعة مساحات شاسعة من الأراضي، وتزداد مشتريات الحكومة العراقية من منتجاتهم على حساب الحصص المخصصة للمزارعين الصغار.[44]

وعلى الرغم من وجود نقابات يُفترض أن تكون ممثلة مستقلة لمصالح المزارعين، إلا أنها معروفة بتحالفها الوثيق مع مختلف الوزارات الحكومية وتستغل مناصبها للحصول على فرص استثمارية ضمن القطاع الزراعي.[45]

وتفاقم تهميش المزارعين العراقيين نتيجة النيوليبرالية التي فُرضت على الاقتصاد بعد غزو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للبلاد في العام 2003. والأهم من ذلك، أن قوانين براءات اختراع البذور في العراق بعد العام 2003 – التي أُدخلت أصلًا عبر أمرٍ من السلطة المؤقتة للتحالف الذي عدل قانون براءات الاختراع لعام 1970 – سمحت لشركات البذور الدولية بتسجيل براءات اختراع للبذور في العراق وحظرت على المزارعين حفظ بذورهم وتكاثرها.[46] وعلى الرغم من إلغاء هذا القانون عام 2013، إلا أنه استُبدل بقانونٍ جديد يحمي في المقام الأول حقوق مربي البذور، ويجرم المزارعين الذين يتبادلون البذور المسجلة ببراءة اختراع ويحتفظون بها.[47] ونتج عن هذه العوامل مجتمعة استمرار الاعتماد على الشركات الدولية المُنتجة والمُستوردة للبذور في العراق، وحبس المزارعين في دوامة تراكم الديون. علاوة على ذلك، كما تقول نايومي كلاين، سعت سلطة التحالف المؤقتة إلى «إعادة تشكيل» العراق ليصبح «السوق الأكثر انفتاحًا في العالم»، وفتحت حدوده للتجارة غير المقيدة خلال شهرٍ من الغزو، بينما فككت الإنتاج الوطني وشبكات الضمان الاجتماعي.[48] ومنذ ذلك الحين، استولت النخبة السياسية في البلاد التي ترتبط غالبًا بجماعات مسلحة حليفة لدول مجاورة مثل إيران، على حدود العراق وقطاعه الزراعي، ما أتاح لها استيراد كميات كبيرة من المنتجات الزراعية التي غمرت السوق العراقية.[49] ونتيجة لذلك، وبحسب المنطقة، لا يوجد سوق على الإطلاق لمنتجات المزارعين المحليين أو يضطرون إلى بيع منتجاتهم بأسعار منخفضة للغاية.

كما أن تحول الاقتصاد العراقي إلى النيوليبرالية زاد من هشاشة وضع العمال الزراعيين والمزارعين. ومع ذلك، اقترح المُحاورون أن تواصل المنظمات الدولية محاولتها لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه المشكلة، كما أوضح أحد المُحاورين الذي عمل سابقًا مع منظمة دولية معنية بالقضايا الزراعية:

«لدينا مشروع مع منظمة دولية بشأن الصيد التجاري. كجزء من المشروع، وزعنا 27 ألف شبكة صيد وأطلقنا 10 آلاف بيضة سمك. والهدف هو منع الناس من استخدام الصيد الكهربائي الذي يستنزف مخزون الأسماك. كما أطلقنا خمس حملات توعية. لكن ماذا تفعل حين يقول لك أحدهم: «أنت تخبرني عن الطريقة الصحيحة للصيد، ولكن كيف أعيش؟ الصيد الكهربائي يوفر لي 4-5 كيلوغرامات من السمك، بينما يعطيني الصيد بالشباك 3-4 كيلوغرامات فقط». التوعية ليست كافية لشخص جائع، لا يمكنك تثقيفه إذا لم يملك طعامًا».[50]

كما يشير هذا التقرير، من غير المرجح أن يكون التكيف مع تغير المناخ فعالًا إذا تم تصوره بمعزل عن القضايا السياسية والاقتصادية التي تجعل بعض المزارعين أكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ مقارنةً بغيرهم. وبالتالي، بدل الاكتفاء بتزويد المستفيدين بالمعدات، يجب أن تعالج التدخلات الأسباب التي تجعل بعض المزارعين يعيشون في فقر في المقام الأول، ويضطرون إلى استخدام تقنيات ضارة بالبيئة من أجل البقاء.

استراتيجيات التكيف المحلية

من خلال دراسة استراتيجيات التكيف المحلية التي يتبناها المزارعون العراقيون، تتضح الروابط بين الطبيعة والمجتمع بشكلٍ أكبر. ففي حين تتماشى هذه الاستراتيجيات إلى حدٍ ما مع الحلول التقنية التي تقدمها الحكومة والمنظمات الدولية، فإن ما يظهر فعليًا من مقابلات المزارعين هو أن هذه الحلول تُعتمد لديهم كوسيلة للتعامل مع الظواهر الجوية المتطرفة والتفاوض بشأن التفاوتات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تضعف قدرتهم على البقاء في ظل تغير المناخ.

> **من غير المرجح أن يكون التكيف مع تغير المناخ فعالًا إذا تم تصوره بمعزل عن القضايا السياسية والاقتصادية التي تجعل بعض المزارعين أكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ مقارنةً بغيرهم.**

مقاومة الجفاف والنيوليبرالية

نتيجة للتأثيرات المشتركة لسوء تخطيط السياسات وتغير المناخ والواردات غير المقيدة من الدول المجاورة، اختار العديد من المزارعين التخلي عن الزراعة كنشاط أساسي لهم لأنهم فقدوا القدرة على الاعتماد عليها كمصدرٍ رئيسي لكسب رزقهم. وبدلًا من ذلك، يبحثون عن وظائف حكومية أو يعملون كأُجراء يوميين أو يلتحقون بالجيش.[51] ومع ذلك، حتى عند ممارستهم هذه المهن الجديدة، أشار المتحدثون إلى أنهم لا يتخلون بالضرورة عن أراضيهم، بل يقلصون غالبًا إنتاجهم ويعتمدون على الأرض لتأمين قوتهم.[52] وهكذا، انخفض مثلًا إنتاج الأرز في العام 2021 في عقرة – الواقعة في شمال كردستان والتي تشتهر بالأرز – بمقدار ثلاثة أضعاف بسبب تراجع مستويات المياه.[53] فأدت ندرة المياه في المنطقة إلى توقف بعض المزارعين عن زراعة الأرز، والتحول إلى زراعة عددٍ محدود من الأشجار المثمرة، بما فيها التين والجوز والرمان التي يستخدمونها لإطعام أسرهم قبل بيع الفائض في السوق. ولفت المتحدثون في هذه المناطق إلى أن التين كان مربحًا بشكلٍ خاص بسبب مذاقه الفريد – الناتج عن زراعته في المرتفعات – ما يجعله منافسًا للمنتجات المستوردة.[54] كما أوضحوا أن اختيار التين يرجع إلى متانة أشجاره وقدرتها على مقاومة الظواهر الجوية المتطرفة المتزايدة في المنطقة.[55]

في جنوب العراق، ومع جفاف مناطق الأهوار، انتقلت العائلات التي كانت تعتمد سابقًا على الأهوار في معيشتها إلى مناطق مثل الزبير في البصرة.[56] هناك، يعملون كمزارعين مستأجرين، مستخدمين مهاراتهم لزراعة الطماطم وتقاسم الأرباح مع ملاك الأراضي أثناء موسم الحصاد، وأحيانًا لا يكسبون سوى 750 ألف دينار عراقي (570 دولارًا أميركيًا) في الموسم. وهو أقل بكثير من خط الفقر الوطني الذي بلغ، وفقًا لمسح البنك الدولي لعام 2021، 110,811 دينارًا عراقيًا (85 دولارًا أميركيًا) شهريًا.[57] بدأ مزارعون آخرون في المنطقة بتحويل الأراضي الجافة إلى أراضٍ زراعية، فبدأوا بزراعة خضروات تتطلب كميات قليلة نسبيًا من المياه، بدلًا من زراعة المحاصيل كثيفة استهلاك المياه التي كانت تزرع سابقًا، مثل أنواع مختلفة من البطيخ والأرز.[58] في الجبايش الواقعة في محافظة ذي قار، وشمال البصرة، بدأ بعض المزارعين بالتركيز على زراعة البامية. فكما يوضح أحد المشاركين في المقابلات، لا تحتاج البامية إلى الري إلا مرة واحدة كل 72 ساعة، مقارنة بثلاث إلى أربع ساعات تحتاج إليها بعض أنواع الفاكهة.[59] علاوة على ذلك، وبسبب ارتفاع درجات الحرارة في المنطقتين،

> **نتيجة للتأثيرات المشتركة لسوء تخطيط السياسات وتغير المناخ والواردات غير المقيدة من الدول المجاورة، اختار العديد من المزارعين التخلي عن الزراعة كنشاط أساسي لهم لأنهم فقدوا القدرة على الاعتماد عليها كمصدرٍ رئيسي لكسب رزقهم.**

بدأ المزارعون بزراعة الخضروات، مثل الباميا، في الشتاء باستخدام أنظمة الزراعة في الأنفاق المنخفضة، وحصادها في الربيع، ما يسمح بتمديد الموسم.[60] وهذا يعني أنه يمكنهم خلال أشهر الصيف زراعة المحاصيل الصيفية مثل الذرة التي تُستخدم كعلفٍ للحيوانات.[61] وفي الأهوار يوجد طلب مرتفع على العلف بسبب تراجع المراعي الخضراء التي ترعى فيها الجواميس، ما يجبر العديد من السكان على شراء العلف بأسعار مبالغ فيها، ويضطر كثير منهم إلى بيع جزء على الأقل من مواشيهم لتغطية التكاليف. كما وفر التحول المتزايد إلى الزراعة في هذه المناطق فرص عمل للسكان الذين فقدوا وسائل عيشهم التقليدية، مثل تربية الجاموس وصيد الأسماك والصيد البري. وهو أمر مهم بشكلٍ خاص للنساء اللواتي يجدن صعوبة كبيرة في إيجاد فرص عمل في المناطق الحضرية بسبب الأعراف الأبوية.[62]

ويتجه المزارعون في جنوب العراق بشكلٍ متزايد نحو الابتعاد عن أشجار النخيل التي تستهلك كميات كبيرة من المياه وتتطلب الكثير من الاستثمار والصيانة. وبسبب تدمير أشجار النخيل المحلية في البلاد وارتفاع الملوحة وانتشار التصحر، بدأ المزارعون باستيراد أشجار من الإمارات العربية المتحدة وأصناف معدلة وراثيًا من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، يُعتقد أنها أكثر إنتاجية وقدرةً على تحمل التغيرات المناخية.[63] في حين كان العراق يضم سابقًا 600 نوع من أشجار النخيل، أدت هذه الممارسات الحديثة إلى خلق زراعة أحادية، ما جعل أشجار النخيل العراقية أكثر عرضة للأوبئة.[64] كما تسبب اشتداد الجفاف وندرة المياه في انتشار بعض الأمراض.[65] فأوضح مثلًا العديد من المزارعين المُحاورين أن أشجار النخيل الخاصة بهم أُصيبت بعثّ الغبار، ما يمنع الثمار المصابة من النمو أو النضج، ويمكن أن يؤدي إلى خسارة 50-80 بالمئة من المحصول.[66] وكما قال أحد المُحاورين: «بدأنا ندرك أن الأموال التي كنا ننفقها لمحاولة الحفاظ على الأشجار كانت أكثر بكثير [من] الأرباح التي كنا نجنيها من بيع التمور».[67] ونتيجة لذلك، تحول العديد من المزارعين في الجنوب الآن إلى زراعة أشجار السدر التي تُعد أكثر إنتاجيةً وفقًا للمتحدثين، وتحقق عائدًا ماليًا أفضل من النخيل.[68] كما يمكن حصادها خلال عامين من زراعتها، في حين تحتاج أشجار النخيل إلى خمس سنوات لتثمر. كما تتحمل أشجار السدر الملوحة بشكلٍ أفضل، ما قد

يؤدي إلى تحسين مذاق الثمار، وتحتاج إلى كمية أقل من المياه مقارنة بأشجار النخيل التي تموت غالبًا بسبب ارتفاع مستويات الملوحة والجفاف.

في حين أن كلتا الحالتين – التحول نحو الزراعة في الأهوار أو الابتعاد عن زراعة النخيل في جنوب العراق – تمثل استراتيجيات للتعامل مع تغير المناخ، فإنهما تشكلان أيضًا خسارة لجزء من التراث الثقافي العراقي. ففي الأهوار خصوصًا، يعكس هذا التغيير تحولًا نحو أنماط زراعة مستقرة، وهي ممارسة قاومها سكان هذه المنطقة منذ أوائل القرن العشرين على الأقل. فلطالما اعتُبر هذا جزءًا من المحاولات الاستعمارية والاستبدادية لطمس وتدمير أسلوب حياتهم.[69]

كما أدى تزايد الظواهر الجوية المتطرفة إلى تراجع الإنتاجية الزراعية، وجعل مواسم الحصاد أكثر تقلبًا وصعوبة في التنبؤ. ولمواجهة هذه التحديات، تحول بعض المزارعين في البصرة، ولا سيما المستأجرون منهم، عن زراعة محاصيل مثل الطماطم، التي تتطلب تكاليف إنتاج مرتفعة وتباع غالبًا بأسعار منخفضة بسبب منافسة الواردات، ما يقلص هوامش ربح المزارعين. وبدلًا من ذلك، أوضح عدد من المُحاورين أنهم بدأوا بزراعة الأعشاب لأنها منخفضة التكلفة ويمكن بيعها على مدار العام. وتمنحهم تنوعًا يتيح الاعتماد على محاصيل أخرى لكسب رزقهم في حال فشل أحدها أو إغراق السوق العراقية فجأة بواردات معينة من الخارج.[70] وفي حين لا تساعد الأرباح المتواضعة من بيع هذه الأعشاب كثيرًا في مكافحة حالة الهشاشة المتزايدة التي يعيشونها – ذكر المزارعون أنهم يجنون 2000 دينار عراقي مقابل كل عشر رزم من الأعشاب (1.5 دولار أميركي) يتم بيعها –، فقد بدت هذه الاستراتيجية مفيدة بشكل خاص للمزارعين الصغار والمستأجرين الذين لا يستطيعون منافسة كبار المزارعين الذين ينتجون محاصيل معينة بكميات كبيرة. وبالمثل، قال مزارع جرت مقابلته في عقرة الواقعة شمال العراق إنه بدأ بتربية الأغنام ليتمكن من بيع حليبها أو لحمها في السنوات التي لا تهطل فيها الأمطار الكافية لزراعة الأرز.[71] وذكر مزارعون آخرون أنهم أنشأوا مشاتل نباتية لتأمين مصدر دخل إضافي وأكثر استقرارًا مقارنةً ببيع المنتجات الزراعية. وتحولت مناطق مثل الكريعات في شمال بغداد – المعروفة تاريخيًا بغابات النخيل وزراعة محاصيل مثل الزنجبيل والجزر والباذنجان والطماطم – إلى مشاتل نباتية بالكامل.[72]

التعامل مع ندرة المياه والهرميات السياسية

كما اعتمد المزارعون على تقنيات مختلفة للحفاظ على المياه وإدارة ندرتها. ففي شمال العراق، أنشأ بعض المزارعين أحواضًا لتجميع مياه الأمطار من أجل ماشيتهم كوسيلة للتعامل مع هطول الأمطار غير المنتظم.[73] وأوضح آخرون أنهم أعادوا استخدام مياه الصرف الزراعي.[74] فيُعاد مثلًا تجميع مياه الري المستخدمة في زراعة الأرز وخلطها بالمياه العذبة وإعادة استخدامها مرة ثانية.[75] ولكن على عكس المياه المعاد تدويرها، لا تُعالج هذه المياه وقد تكون ملوثة أحيانًا أو تحتوي على مستويات مرتفعة من الملوحة، ما قد يؤدي إلى انخفاض غلة المحاصيل، ويشكل خطرًا على صحة الإنسان والماشية، ويساهم في تلوث مصادر المياه.[76]

ومع ذلك، فإن الاستراتيجية الأكثر شيوعًا للتعامل مع ندرة المياه بين المزارعين هي حفر آبار المياه. فحتى عام 2023، سُجّل في العراق ما مجموعه 110 آلاف بئر مياه.[77] وأوضح أحد وجهاء المجتمع المحلي في الحمدانية الواقعة شمال العراق، أن السكان يعرفون مواقع الحفر والعمق المناسب اعتمادًا على معارف متوارثة عبر الأجيال.[78] لكنه أضاف أن الآبار كانت تُحفر في البداية لتأمين مياه الشرب، ولم يبدأ استخدامها للأغراض الزراعية إلا في العقد الماضي.

في مناطق مثل النجف وكربلاء وسط العراق، ازداد استخدام المياه الجوفية للري بشكلٍ كبير، إذ تؤجر الحكومة أراضي صحراوية للمزارعين بسعر 4 دولارات أميركية للهكتار لزراعة القمح.[79] ويعد اللجوء إلى المياه الجوفية حلًا مؤقتًا يتيح الحفاظ على انخفاض أسعار المواد الغذائية الأساسية مثل الخبز ويحافظ على عمل المزارعين. ومع ذلك، بالنسبة إلى بعض المزارعين، يمثل ذلك أيضًا شكلًا من اللامركزية، إذ يخفف من اعتمادهم على هطول الأمطار غير المنتظم أو على توزيعات المياه الحكومية. وتبرز أهمية ذلك

لأن مسألة توزيع المياه وكمياتها شديدة التسييس وتخضع لقرارات السياسيين – ففي بعض الأحيان يُعاد توجيه حصص من المياه إلى محافظات معينة كوسيلة لتهدئة الاضطرابات واسترضاء ناخبيهم في الفترة التي تسبق الانتخابات.[80] في الواقع، حتى مسألة تحديد الآبار التي تعتبر قانونية ترتبط غالبًا بعلاقات المزارعين مع النخبة السياسية والمالية في البلاد. ومع ذلك، فإن استخدام المياه الجوفية للري هو أيضًا استراتيجية قصيرة النظر أدت بالفعل إلى الاستخراج المفرط وتراجع مستويات المياه الجوفية في بعض المناطق.[81] كما أنه في مناطق مثل الزبير التي لطالما اعتمد مزارعوها على الآبار في الري، تواجه اليوم تلوثًا متزايدًا في مياهها الجوفية بعناصر هيدروكربونية ناجمة عن أنشطة الصناعات النفطية، ما يجعلها غير صالحة للاستهلاك البشري.[82]

نحو نهج تحويلي؟

بالإضافة إلى استراتيجيات التكيف الفردية الموضحة أعلاه، تعاونت شبكات النشطاء العراقيين العاملة محليًا وعبر الحدود مع المزارعين لتشجيع استخدام ممارسات زراعية أكثر استدامة وشمولية. مثلًا، من خلال حشد موارد الجاليات العراقية في الخارج، اشترت مجموعة من المزارعين ورجال الأعمال 20 ألف فدان من الأراضي في السماوة جنوب العراق، وأنشأوا مزرعة تجريبية لاختبار وتطبيق ممارسات الزراعة المستدامة. إلى جانب عدد من المزارع الأخرى في بغداد، اعتمدت هذه المبادرات مبادئ الزراعة المستدامة والزراعة العضوية لتشجيع الزراعة الأكثر استدامة، ومن ضمنها استخدام الأسمدة العضوية (التسميد) وتربية الماشية (مثل الجمال) لتجديد التربة وزراعة أنواع مختلفة من الأشجار، بما فيها «أشجار الدعم» كوسيلة لتقليل الملوحة في التربة.[83] ويعمل نشطاء آخرون مع المزارعين المحليين على تعزيز الزراعة الحرجية، فبالإضافة إلى زراعة المحاصيل، يزرعون الأشجار والشجيرات على أراضيهم التي يمكن أن تساهم في تحسين صحة التربة والمحصول.[84] يمكن اعتبار ممارسات مثل الزراعة الحرجية والزراعة المستدامة تحولات نوعية في التفكير الزراعي، فهي لا تركز على الكفاءة والحجم فحسب – كما هو الحال في الاستراتيجيات الزراعية التقليدية – بل تجعل صحة البيئة ومرونتها محورًا رئيسيًا.[85] وفي الوقت نفسه، تحمل هذه الممارسات فوائد اجتماعية واقتصادية، ومن ضمنها مساعدة المزارعين على تجنب الديون في أوقات الحاجة من خلال بيع الحطب والأعلاف والفاكهة.[86]

علاوة على ذلك، شكّل تدمير غارة جوية أميركية في العام 2003 للبنك المركزي للبذور في العراق الذي كان يحتوي على نحو 1400 نوع من البذور، نقطة تحول كبرى في مسار الأمن الزراعي. ففي أعقاب ذلك، نشأت مجموعة من النشطاء الذين استقدموا بذورًا محلية أصيلة من بنوك البذور في جميع أنحاء العالم.[87] وتقاسموا هذه البذور مع المزارعين وتبادلوا المعرفة حول استخراج البذور وتكاثرها – فُقدت الكثير من هذه الممارسات نتيجة المركزية الزراعية خلال حكم صدام حسين والسيطرة المؤسسية على الزراعة بعد عام 2003.[88]

توفر هذه المبادرة التصاعدية لمحة محتملة عن الشكل الذي قد يتخذه النهج التحويلي للتكيف مع تغير المناخ. فهي تتيح للمزارعين تحدي الهياكل الهرمية التي قد تمنعهم من الوصول إلى هذه الموارد، سواء بسبب غياب النفوذ السياسي الذي كان – منذ التسعينيات على الأقل – أساسيًا للبقاء في القطاع الزراعي، أم الإمبريالية التي أدت إلى تدمير التراث الزراعي العراقي. والأهم أنها تفعل ذلك بشكلٍ أفقي وخارج الإطار الرسمي، ما يُبقي المزارعين تحت رحمة الحكومة والشركات وأنظمة القيم التي تحرك السوق وتُسوّق البذور. وبهذه الطريقة، تغير المبادرة هياكل السلطة، وتقلل هشاشة المزارعين، وتعالج جوانب من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهونها. وفي الوقت نفسه، تساهم في مكافحة تغير المناخ عبر تقليل استخدام المبيدات الكيميائية، وتساعد على زيادة التنوع البيولوجي عبر إحياء بذور أكثر تكيفًا مع البيئة.

توصيات

بناءً على نتائج هذه الدراسة، يوصى باتخاذ الإجراءات الآتية:

إلى حكومة العراق:

- التعاون مع منظمات المزارعين والمجتمع المدني لتعديل المادة 11 من القانون رقم 15 لعام 2013 الخاص بتسجيل الأصناف الزراعية واعتمادها وحمايتها بما يحمي حقوق المزارعين في تبادل البذور وحفظها.
- تضمين النُّهج الإنتاجية، مثل الزراعة المستدامة والزراعة الحرجية، ضمن الخطة السنوية لوزارة الزراعة، ووضع أهداف لها، وتشجيع اعتمادها.
- تعزيز الأسواق المحلية للمزارعين العراقيين، ومن ضمنها إعادة فتح وتشغيل المصانع الوطنية التي أُغلقت بعد غزو عام 2003.

إلى المنظمات الدولية:

- الاستثمار في البحث عن استراتيجيات تكيف جديدة، بما فيها التكيّف التحويلي، واستخدام عمليات الرصد والتقييم طويلة المدى لضمان فعالية هذه الاستراتيجيات قبل تطبيقها على نطاقٍ واسع.[89]
- الاستفادة من الخبرات لدعم الحكومة العراقية في تعديل القانون رقم 15 لعام 2013 الخاص بتسجيل الأصناف الزراعية واعتمادها وحمايتها، ومواءمته مع المعايير الدولية، ومن ضمنها المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.[90]
- العمل كطرف ثالث محايد لدعم تحديد مسار قابل للتطبيق نحو التنفيذ الصارم لحظر استيراد المنتجات الموسمية إلى العراق الاتحادي وإقليم كردستان. وينبغي تطوير هذه الاستراتيجية بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية بالتحكم في حدود البلاد ومسارات التجارة، ومن ضمنها الجماعات المسلحة المتحالفة مع إيران، والتجار وكبار المسؤولين الأمنيين، والموظفون المدنيون.[91]

إلى منظمات المجتمع المدني والباحثين:

- إثارة نقاشات نقدية حول الأنظمة والقيم والقواعد والممارسات السائدة، لا سيما في ما يتعلق بأنظمة السوق وعلاقة المجتمع العراقي بالطبيعة، بهدف فتح مسارات لأنواع مختلفة من استراتيجيات التكيّف والتنمية.
- دعم إنشاء وتعزيز تعاونيات المزارعين التي قد تساعد الأكثر تهميشًا منهم على تقاسم التكلفة المالية لشراء أنظمة زراعية مستدامة وكذلك عبء مخاطر الظواهر الجوية المتطرفة.
- إنشاء تحالف بين المجتمع المدني ومنظمات المزارعين والأكاديميين في مجال الزراعة والموظفين المدنيين الإصلاحيين في الوزارات المعنية للدعوة إلى تعديل القانون رقم 15 لعام 2013 واعتماده وتنفيذه بصيغته المعدلة.

الخلاصة

في مواجهة التغيرات المناخية السريعة، تبنت الحكومة العراقية والمنظمات الدولية العاملة في البلاد رؤية تعتبر الطبيعة منفصلة عن المجتمع. ودفعهم ذلك إلى التعامل مع التكيف من منظور تقني، يركز غالبًا على توفير معدات زراعية مستدامة، من دون معالجة كاملة لكيفية تأثير القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الممارسات الزراعية. ومع ذلك، تظهر استراتيجيات التكيف المحلية التي يتبناها المزارعون أن الظواهر المناخية القاسية ليست سوى جزء من التفاوتات الهيكلية الأوسع نطاقًا التي يجب تجاوزها من أجل البقاء في بيئات تزداد عدائية.[92] ولهذا السبب، لا يمكن في حساباتهم التفكير في اعتماد محاصيل مقاومة للمناخ بمعزل عن النظام السياسي والاقتصادي الذي حرم المزارعين من سوقٍ محلي لمنتجاتهم. ولا يمكن معالجة مشكلة ندرة المياه من دون التصدي للفساد الذي دفع المزارعين إلى البحث عن حلول غير ملائمة. في السنوات الأخيرة، ظهرت

أيضًا مجموعات ناشطة مختلفة – سواء في البلد أو في الشتات – تحاول إعادة التفكير في أنظمة قيمية ونهج بديلة تجاه الطبيعة وتطبيقها، وهي تتحدى هياكل السلطة القائمة التي جعلت بعض المزارعين أكثر عرضة لتغير المناخ من غيرهم.

إن استراتيجيات البقاء الفردية للمزارعين والمجموعات الناشطة التي تتبع نهجًا شاملًا تدفعنا إلى فهم البيئة على أنها نتاج مشترك مع المجتمع وليست منفصلة عنه، ما يكشف الحاجة إلى هياكل اقتصادية وسياسية واجتماعية أكثر إنصافًا في العراق. وبالتالي، بدلًا من الاكتفاء باعتماد نهج تكنوقراطي من أعلى إلى أسفل للتكيف مع المناخ، يحث هذا المنظور على إعادة التفكير في كيفية تشكيل المجتمع العراقي نفسه. بناءً على ذلك، يُفضل أن تدرس الأبحاث المستقبلية كيفية تجربة أفراد ومجموعات أخرى، لا سيما في حركة السيادة الغذائية، بتجربة فرضيات التكيف التحويلي، وجدوى وإمكانية التعاون والتكيف الواسع النطاق لهذا النهج في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الهوامش

1 Sarah Sanbar, “Iraq’s Climate Crisis Is a Human Rights Crisis”, Human Rights Watch, 2025, https://www.hrw.org/news/2025/03/27/iraqs-climate-crisis-human-rights-crisis

2 International Energy Agency (IEA), “National Climate Resilience Assessment for Iraq”, January 2025, https://www.iea.org/reports/national-climate-resilience-assessment-for-iraq [IEA, “National Climate Resilience”]

3 IEA, “National Climate Resilience”.

4 IEA, “National Climate Resilience”; Noor Taher, “Iraq: A Rapidly Changing Climate, and Imperative for Coordinated Action”, Norwegian Refugee Council, 5 May 2023, https://www.nrc.no/perspectives/2023/iraq-a-rapidly-changing-climate-and-imperative-for-coordinated-action

5 International Organization for Migration (IOM) Displacement Tracking Matrix (DTM), “Climate-Induced Displacement – Central and Southern Iraq”, 1-15 March 2024, https://dtm.iom.int/es/node/39131

6 Ahmad Sadiddin et al., “Are Iraqi Displaced Farmers Returning to Agriculture?”, Food and Agriculture Organization (FAO) and IOM, 14 February 2023, https://dtm.iom.int/fr/node/21776?close=true

7 Mohammed Mahmoud, “The Looming Climate and Water Crisis in the Middle East and North Africa”, Carnegie Endowment for International Peace, 19 April 2024, https://tinyurl.com/4b52ezd5

8 Tobias von Lossow et al., “Action Needed: Three Priorities for Iraq’s Water Sector”, Water, Peace and Security (WPS) and The Clingendael Institute, June 2022, p. 4, https://waterpeacesecurity.org/files/229

9 Munira Khayyat, “Resistant Ecologies: The Life of War in South Lebanon”, American Ethnologist 50, no. 2 (2022) p. 186, https://doi.org/10.1111/amet.13110 [Khayyat, “Resistant Ecologies”]; see also Munira Khayyat, A Landscape of War: Ecologies of Resistance and Survival in South Lebanon, University of California Press, 2022.

10 Kali Rubaii, “What Displacement Teaches Us about Surviving Changed Climates”, The Project on Middle East Political Science, n.d., https://pomeps.org/what-displacement-teaches-us-about-surviving-changed-climates and Juliette Duclos-Valois, “Under the Baghdad Sun”, Anthropology News 65, no. 1 (2024), https://www.anthropology-news.org/articles/under-the-baghdad-sun/

11 Khayyat, “Resistant Ecologies”, p. 185.

12 Anna Lowenhaupt Tsing, The Mushroom at the End of the World: On the Possibility of Life in Capitalist Ruins, Princeton University Press, 2015, p. 19.

13 Khayyat, “Resistant Ecologies”, p. 190.

14 Andrea Joslyn Nightingale et al., “Beyond Technical Fixes: Climate Solutions and the Great Derangement”, Climate and Development 12, no. 4 (2019) pp. 343–352, https://doi.org/10.1080/17565529.2019.1624495

15 Marcus Taylor, “Rethinking Climate Change Adaptation”, in Climate, Science and Society: A Primer, Zeke Baker, Tamar Law, Mark Vardy and Stephen Zehr (eds.), Routledge, 2023, pp. 207–213. [Taylor, “Rethinking Climate Change”]

16 Taylor, “Rethinking Climate Change”.

17 شكر خاص لياسين موسى جوندي في المُدينة، شمال البصرة، لمساعدته في ترتيب مقابلات مع المزارعين في المنطقة.

18 IEA, “National Climate Resilience”.

19 Taif Alkhudary, “Navigating the Challenges of Environmentalism in an Increasingly Authoritarian Iraq”, Arab Reform Initiative, 6 February 2025, https://tinyurl.com/mptveasv

20 UNDP and the Iraq Government Ministry of Environment, “Nationally Determined Contributions of Iraq (NDC)”, 2021, https://faolex.fao.org/docs/pdf/irq205646.pdf. In 2025, Iraq also launched its Green Climate Fund (GCF) country program, designed to support the implementation of its NDCs, see GCF, “Country Programme: Republic of Iraq”, April 2025, https://tinyurl.com/55zw8er7; The Kurdistan Region of Iraq also has its own local adaptation plan, which largely reiterates the targets of Iraq’s countrywide NDC plan, see UNDP and the Government of the Kurdistan Region of Iraq, “Local Climate Adaptation

Plan for Kurdistan Region – Iraq", May 2024, https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-08/kurdistan_lap_-final_-_english.pdf

21 Fanack Water, "Water Use in the Middle East", 6 December 2022, https://water.fanack.com/iraq/water-use-in-iraq/

22 صفاء خلف وجوليا شقير بيثوسو، «التعبئة من أجل البيئة في العراق»، مبادرة الإصلاح العربي، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2024، https://www.arab-reform.net/ar/publication/25/11/2025

23 مقابلة مع مستشار رئيس الوزراء لشؤون الزراعة في بغداد، 7 أيار/مايو 2025؛ آمنة السلامي، «الزراعة: تقنيات الري الحديثة لتغطية مساحة تزيد عن 1.4 مليون دونم»، وكالة الأنباء العراقية (واع)، 13 كانون الأول/ديسمبر 2024، https://www.ina.iq/223578--400-.html

24 Reuters, "Iraq Resumes Rice Cultivation after Two-Year Ban with New Climate Friendly Strain", Arab News, 22 July 2024, https://www.arabnews.com/node/2554101/middle-east

25 مقابلات مع مزارعين في الهارثة والمُدينة في شمال البصرة، في 3 و6 أيار/مايو 2025 على التوالي؛ مقابلة مع مستشار رئيس الوزراء لشؤون الزراعة في بغداد، في 7 أيار/مايو 2025؛ NRT، «بفوائد منخفضة... وزارة الزراعة تعلن عن قروض جديدة للمزارعين»، 6 أيلول/سبتمبر 2024، https://www.nrttv.com/ar/32811/detail3

26 Israa Al-Samaria, "Loans for Farmers to Buy Solar Energy Systems" [Arabic], Al-Sabah, 6 May 2025, https://alsabaah.iq/114011-.html; Al-Arabiya Magazine, "Monthly Installments of 51,000 dinars to Facilitate the Installment of Solar Power Plants in Homes" [Arabic], 20 May 2025, https://tinyurl.com/5bexnp8r

27 مقابلة مع مزارعين في المُدينة، شمال البصرة، 6 أيار/مايو 2025؛ مقابلة مع موظف مدني في مديرية الزراعة في الفلوجة، 10 أيار/مايو 2025؛ محمد ناصر، «وزارة الزراعة تخصص 1,000 طن من حبوب القمح لمزارعي البصرة»، وكالة أنباء العراق، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024، https://www.ina.iq/220378--1000-.html

28 مقابلة مع موظف في منظمة دولية في بغداد، 10 أيار/مايو 2025.

29 مقابلات مع مزارعين في الشبيش، 5 أيار/مايو 2025.

30 مقابلة مع موظف في منظمة دولية في أربيل، 1 أيار/مايو 2025؛ مقابلة مع ناشط بيئي من البصرة عبر واتساب، 2 أيار/مايو 2025. مقابلات مع مزارعين في الهارثة، شمال البصرة، 3 أيار/مايو 2025.

31 مقابلة مع ناشط في المجتمع المدني من الفلوجة عبر واتساب، 15 أيلول/سبتمبر 2024.

32 مقابلة مع جمعية زراعية في بغداد، 10 أيار/مايو 2025.

33 مقابلة مع منظمة مجتمع مدني في أربيل، 1 أيار/مايو 2025؛ مقابلة مع منظمة مجتمع مدني من كردستان عبر واتساب، 4 أيار/مايو 2025.

34 مقابلات مع موظف في منظمة دولية في أربيل، 1 أيار/مايو 2025، وبغداد، 8 أيار/مايو 2025. مقابلة مع منظمة مجتمع مدني في أربيل، 1 أيار/مايو 2025.

35 Hussein Mishbak, "Assessing the Impact of Agricultural Policy on Food Security in Iraq: The Case of Dhi Qar", Institute of Regional and International Studies, 12 February 2025, https://tinyurl.com/ybw8su4x

36 مقابلة مع موظف في منظمة دولية في بغداد، 8 أيار/مايو 2025.

37 مقابلة مع نائب رئيس منظمة المجتمع المدني في أربيل، 1 أيار/مايو 2025.

38 مقابلة مع رئيس مجتمع محلي في الحمدانية، 30 نيسان/أبريل 2025.

39 Caroline Zullo, "From Farm to Fork with Iraqi Farmers in Basra", Norwegian Refugee Council, 9 August 2022, https://www.nrc.no/perspectives/2022/from-farm-to-fork-with-iraqi-farmers-in-basra

40 مقابلة مع رئيس منظمة بيئية في الجبايش، 5 أيار/مايو 2025.

41 مقابلة مع رئيس منظمة بيئية في الجبايش، 5 أيار/مايو 2025.

42 مقابلة مع موظف حكومي في البصرة، 6 أيار/مايو 2025.

43 مقابلة مع عضو في منظمة غير حكومية في أربيل، 8 أيلول/سبتمبر 2024.

44 مقابلات مع مزارعين في الهارثة والمُدينة، شمال البصرة، 3 و6 أيار/مايو 2025؛ مقابلة مع موظف في منظمة دولية في بغداد، 8 أيّار/مايو 2025.

45 Baghdad Today, "Farmers' Associations...the Third Hand of Corruption Ravaging the

Agricultural Sector...and Its President Faces Judicial Decisions" [Arabic], 27 September 2022, https://baghdadtoday.news/201653-.html

46 Schluwa Sama and Ansar Jasim, "Imperialism and Iraq's Agricultural System", Alameda Institute, 2024, https://alameda.institute/dossier/imperialism-and-iraqs-agricultural-system/ [Sama and Jasim, "Imperialism and Iraq"]

47 Iraqi Ministry of Justice, "Law No. 15 of 2013 on the Registration, Certification, and Protection of Agricultural Varieties", https://faolex.fao.org/docs/pdf/irq179248.pdf

48 Naomi Klein, The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism, Penguin, 2007, p. 339; Alaa Al-Tulaibawi, Pablo de Frutos Madrazo and Pedro Antonio Martín Cervantes, "Analysis of the Impact of Agriculture Goods Dumping in Iraq Using ARDL Methodology", Edelweiss Applied Science and Technology 8, no. 6 (2024), https://doi.org/10r4i.55214/25768484.v8i6.3048

49 منذ عام 2013 على الأقل، حظرت كل من حكومة كردستان والحكومة الاتحادية العراقية استيراد بعض المنتجات الزراعية، لا سيما خلال موسم الحصاد، وفرضت رسومًا جمركية باهظة على منتجات أخرى، في محاولة لتحفيز وحماية الإنتاج المحلي. ومع ذلك، يستمر تهريب المنتجات الزراعية من دول مثل إيران وتركيا. لمزيد من المعلومات، انظر:

Al-Shakeri and Mansour, "How Supply Chains Fuel"; TII Team, "Kurdistan Bans Imports of Agricultural Products from Iraq", The Insight International, 30 July 2016, https://theinsightinternational.com/kurdistan-bans-imports-iraq-2016-07-30 [TII Team, "Kurdistan Bans Imports"]

50 Al-Shakeri and Mansour, "How Supply Chains Fuel"; TII Team, "Kurdistan Bans Imports".

51 مقابلات مع مزارعين في عقرة، 29 آذار/مارس 2025، وفي المُدينة، شمال البصرة، 6 أيار/مايو 2025، وفي بغداد، 9 أيار/مايو 2025.

52 مقابلات مع مزارعين في عقرة وچومان، 29 آذار/مارس 2025.

53 Naif Ramazan, "Akre Rice Production Decreases Threefold amid Water Shortages", Rudaw, 19 August 2021, https://tinyurl.com/yf4bytmy

54 مقابلات مع مزارعين في عقرة وجومان، 29 آذار/مارس 2025.

55 مقابلات مع مزارعين في عقرة، 29 آذار/مارس 2025؛ Media +964، «أشجار التين الصفراء المقاومة تتحدى برد الشتاء في قرية قاديراوا في كردستان»، 15 كانون الأول/ديسمبر 2023، https://en.964media.com/5747/

56 مقابلة مع ناشط عبر واتساب، 24 نيسان/أبريل 2025.

57 World Bank Group, "Poverty and Equity Brief Middle East and North Africa: Iraq", April 2021, https://tinyurl.com/3xhevswh

58 مقابلات مع مزارعين في الجبايش، 5 أيار/مايو 2025.

59 مقابلات مع مزارعين في الجبايش، 5 أيار/مايو 2025.

60 مقابلات مع مزارعين في الجبايش، 5 أيار/مايو 2025؛ مقابلة مع ناشط بيئي من البصرة عبر واتساب، 2 أيار/مايو 2025؛ Media +964، «زيادة زراعة البامية الشتوية في شمال البصرة مع زيادة المحاصيل»، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، https://en.964media.com/28427/

61 مقابلة مع مزارعين في الجبايش، 5 أيار/مايو 2025.

62 مقابلة مع رئيس منظمة بيئية في الجبايش، 5 أيار/مايو 2025.

63 Ulf Laessing, "Iraq: 70,000 Date Palms to Baghdad", Reuters, 27 June 2018, https://tinyurl.com/bp6h4jhr

64 Salman Amin, "Iraq's Date Palms: Rescuing a National Icon", Al-Monitor, 17 July 2022, https://www.al-monitor.com/originals/2022/07/iraqs-date-palms-rescuing-national-icon

65 مقابلات مع مزارعين في الهارثة، شمال البصرة، 3 أيار/مايو 2025، وفي بغداد، 9 أيار/ مايو 2025.

66 Ibrahim J. Al-Jboory and Taha M. Al-Suaide, "Effect of Temperature on the Life History of the Old World Date Mite, Oligonychus Afrasiaticus (Acari: Tetranychidae)", in Trends in Acarology: Proceedings of the 12th International Congress, Maurice W. Sabelis and Jan Bruin (eds.), 2010, pp. 361–363, https://doi.org/10.1007/978-90-481-9837-5_58

67 مقابلة مع ناشط بيئي من شمال البصرة عبر واتساب، 2 أيار/مايو 2025.

68 مقابلة مع مزارعين في الهارثة، شمال البصرة، 3 أيار/مايو 2025، وفي الجبايش، 5 أيار/ مايو 2025؛ محمد عطي، «أزمة المياه في العراق تدفع المزارعين إلى التمسك بأشجار السدر»، رويترز، 28 آذار/مارس 2025، https://tinyurl.com/5dmmwh3u

69 Ariel I. Ahram, “Development, Counterinsurgency, and the Destruction of the Iraqi Marshes”, International Journal of Middle East Studies 47, no. 3 (2015) pp. 447–466, https://doi.org/10.1017/S0020743815000495

70 مقابلات مع مزارعين في الهارثة، شمال البصرة، 3 أيار/مايو 2025.

71 مقابلات مع مزارعين في عقرة، 29 نيسان/أبريل 2025.

72 مقابلة مع مزارع في بغداد، 9 أيار/مايو 2025.

73 مقابلة مع منظمة مجتمع مدني في أربيل، 1 أيار/مايو 2025.

74 مقابلة مع مزارع في بغداد، 9 أيار/مايو 2025.

75 Abdel Karim Abdullah Bilal, “Potential for Using Wastewater in Iraq” [Arabic], Tareeq Al-Shaab, 16 January 2023, https://www.tareeqashaab.com/index.php/sections/articles/6390-2023-01-16-19-49-12

76 Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), “Term: Drainage Water”, n.d., https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/مياه-الصرف-البزل

77 Timour Azhari and Ahmed Saeed, “Desert Wells Help Iraq Harvest Bumper Wheat Crop as Rivers Dry”, Reuters, 30 May 2023, https://tinyurl.com/ycxhevuz

78 مقابلة مع أحد وجهاء مجتمع محلي في الحمدانية، 30 نيسان/أبريل 2025.

79 France 24, “Iraq’s Drought-Doomed Farmers Turn to Groundwater to Boost Agriculture”, 25 April 2025, https://www.france24.com/en/live-news/20250425-iraq-farmers-turn-to-groundwater-to-boost-desert-yield

80 Hayder Al-Shakeri, “Tackling Barriers to Climate Change in Iraq”, Kalam, 1 March 2024, https://kalam.chathamhouse.org/articles/tackling-barriers-to-climate-reform-in-iraq/ [Al-Shakeri, “Tracking Barriers”]

81 Al-Shakeri, “Tracking Barriers”.

82 Wasan S. Al-Qurnawi et al., “Investigation of the Hydrocarbon Contamination of the Dibdibba Aquifer in Al-Zubair Area, Southern Iraq”, IOP Conference Series: Earth and Environmental Sciences 1300, Third Scientific Conference of Iraqi Desert Geology, 13-15 December 2023, Ramadi, Iraq, https://iopscience.iop.org/article/10.1088/1755-1315/1300/1/012023

83 مقابلة مع مؤسس منظمة مجتمع مدني عبر واتساب، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

84 مقابلة مع رئيس شبكة السيادة الغذائية في بغداد، 14 أيلول/سبتمبر 2024.

85 Sam J. Buckton et al., “The Regenerative Lens: A Conceptual Framework for Regenerative Social-Ecological Systems”, One Earth 6, no. 7 (2023) pp. 824–842, https://doi.org/10.1016/j.oneear.2023.06.006

86 Amy Quandt, Henry Neufeldt and Kayla Gorman, “Climate Change Adaptation through Agroforestry: Opportunities and Gaps”, in “Adaptation to Climate Change in Food Systems”, Helen Gurney-Smith, Toshihiro Hasegawa and Rachel Bezner Kerr (eds.), special issue, Current Opinion in Environment and Sustainability 60 (2023), https://doi.org/10.1016/j.cosust.2022.101244 [Quandt, Neufeldt and Gorman, “Climate Change Adaptation”]

87 Quandt, Neufeldt and Gorman, “Climate Change Adaptation”.

88 Sama and Jasim, “Imperialism and Iraq”.

89 Giacomo Fedele et al., “Transformative Adaptation to Climate Change for Sustainable Social-Ecological Systems”, Environmental Science and Policy 101 (2019) pp. 116–125, https://doi.org/10.1016/j.envsci.2019.07.001

90 UN Food and Agriculture Organization (FAO), “International Treaty on Plant Genetic Resources for Food and Agriculture”, n.d., https://www.fao.org/plant-treaty/en/

91 لمزيد من المعلومات حول قيود النهج التي لا تشمل جميع الأطراف الفاعلة، انظر:

Hayder Al-Shakeri and Renad Mansour, “How Supply Chains Fuel Transnational Conflict in the Middle East”, Chatham House, 22 January 2025, https://www.chathamhouse.org/2024/11/how-supply-chains-fuel-transnational-conflict-middle-east [Al-Shakeri and Mansour, “How Supply Chains Fuel”]

92 Taylor, “Rethinking Climate Change”.



حديقة الورود لفِدّة التي عادت إلى سوريا وتحقق حلمها بامتلاك مزرعتها الخاصة وتدريب نساء أخريات على إنتاج المستخلصات العشبية الطبيعية. © أنصار جاسم

بذور سوريا وسياسة الرعاية: منظور نسوي مادي

مقابلة مع أنصار جاسم أجرتها رولا أسد

تجري الصحافية النسوية رولا أسد مقابلة مع أنصار جاسم، الباحثة في العلوم السياسية والناشطة في مجال السيادة الغذائية، حول تأثير الحرب والنزوح والسيطرة المركزية على النظام الزراعي في سوريا، فضلًا عن أهمية مبادرات حفظ البذور على مستوى القاعدة الشعبية للحفاظ على الثقافة وتعزيز المقاومة. على مدى سنوات، دعمت جاسم وربطت المبادرات الزراعية الشعبية في جميع أنحاء المنطقة من خلال شبكات تجمع المزارعين والمنظمين المجتمعيين الملتزمين بتقرير المصير الجماعي وحفظ البذور المحلية والزراعة البيئية والنظم الغذائية التي يقودها المزارعون أنفسهم. في هذه المقابلة، التي تضع النساء في موقع حارسات البذور والمعرفة، تطرح جاسم إعادة تصور نسوي للنظم الغذائية القائمة على الرعاية والملكية الجماعية والمسؤولية البيئية. أجريت المقابلة في 25 تموز/يوليو 2025.

رولا أسد (ر.أ.): لتمهيد النقاش، أود أن أبدأ باقتباس لافت من فاندانا شيفا، التي يشار إليها غالبًا باسم «غاندي الحبوب»:

السيادة الغذائية هي السيادة على حياتك، سبل عيشك وصحتك. نحن مترابطون؛ لذلك، فإن السيادة الغذائية هي عملية إيكولوجية من الخلق المشترك مع أشكال الحياة الأخرى. وهي تبدأ بالسيادة على البذور: حفظ البذور الحية واستخدامها. وتشمل العناية بالأرض والتربة. لا يمكننا التمتع بالسيادة الغذائية إذا لم نغذِّ الكائنات الحية في التربة. تستند السيادة الغذائية إلى الزراعة العضوية وتتجنب المواد الكيميائية والسموم. كما تشمل السيادة الغذائية سيادة المعرفة والسيادة الاقتصادية والسيادة السياسية.[1]

كيف يتقاطع هذا التعريف مع فهمك للسيادة الغذائية، وما هي التعقيدات التي تعتقدين أنه قد يغفلها؟

أنصار جاسم (أ.ج.): مفهوم فاندانا شيفا للسيادة الغذائية هو مفهوم شاعري وقوي في آن واحد. فهي تربطه بالحياة وسبل العيش والصحة، وتسلط الضوء على البذور والتربة باعتبارهما ساحتي صراع بيئي وسياسي أساسيتين. إن تركيزها على البذور الحية والتربة العضوية يتحدى المنطق الاستخراجي للزراعة الصناعية ويضع الرعاية في المقدمة.

مع تقديري العميق لإطار شيفا، أقترح توسيعه من خلال منظور نسوي مادي: فالرعاية ليست مسألة أخلاقية فحسب، بل هي أيضًا مرتبطة بشكلٍ وثيق بالملكية والاستغلال والعمل، الذي تؤديه غالبًا النساء في المجتمعات الريفية. إن الحديث عن «العناية بالتربة» يمكن أن يحجب قضايا نزع الملكية وعدم المساواة؛ لذلك، يسعى المنظور النسوي المادي إلى تفكيك علاقات القوة الكامنة خلف ذلك.

في سوريا والعراق، لا تنفصل سيادة الغذاء والبذور عن اقتصاديات الحرب والسيطرة الاستبدادية ومنع النساء من حقوق ملكية الأراضي. البذور جزء لا يتجزأ من أنظمة الملكية والبنى التحتية القانونية التي تتيح السيطرة والمقاومة على حد سواء.

يُنظر غالبًا إلى السيادة الغذائية من منظور قومي، ما يعني السيطرة والأمن المتمركزين حول الدولة. غير أن المقاربات الوطنية تُغفل غالبًا البعد الطبقي والجندري، فضلًا عن أشكال التضامن المحلي والشبكات غير الرسمية التي تُبقي النظم الغذائية قائمة في أوقات الأزمات. في المقابل، يؤكد المنظور النسوي المادي إعادة توزيع السلطة على الحياة والعمل والأرض، ويدعو إلى الاستقلالية الشعبية العابرة للحدود. تتطلب السيادة الغذائية الحقيقية تجاوز القومية وإعادة صياغتها بوصفها نضالًا من أجل العدالة الإنجابية والرعاية البيئية والاستقلالية الطبقية.

(ر.أ.): بناءً على ما ذكرته عن أهمية السلطة والاستقلالية والفاعلية المحلية في النظم الغذائية، هل يمكنكِ التوسع أكثر في توضيح الفرق بين السيادة الغذائية والأمن الغذائي؟

(أ.ج.): أميز بين المقاربتين عبر اختلاف الأسئلة التي تطرحانها. فيسأل الأمن الغذائي: هل يوجد غذاء؟ بينما تسأل السيادة الغذائية: من يقرر؟ من يملك؟ من يستفيد؟

يركز الأمن الغذائي على ضمان توفر كمية كافية من الغذاء، بغض النظر عن مصدره أو كيفية إنتاجه أو من يتحكم فيه. ويُؤطَّر غالبًا من منظور تكنوقراطي أو إنساني، مع التركيز على حساب السعرات الحرارية وتوزيع المساعدات وتأمين الوصول إليها، من دون مساءلة هياكل السلطة الأساسية.

على النقيض من ذلك، تتعلق السيادة الغذائية بمن يتحكم في النظم الغذائية، ومن ضمنها الأراضي والبذور والعمالة والمعرفة. وهي تركز على تقرير المصير والملكية الجماعية وحق المجتمعات في تحديد ممارساتها الزراعية بنفسها. وتُعلي شأن الصحة لا السعرات الحرارية فحسب، وتُشدد على الأغذية الملائمة ثقافيًا وعلى الكرامة. وهي أيضًا إطار تحليلي متجذر في الإيكولوجيا السياسية يساعدنا على فهم كيفية تشكُّل النظم الغذائية من خلال علاقات القوة. من هذا المنظور، لا تكتفي السيادة الغذائية بالمطالبة بالتغيير، بل توفر الأدوات اللازمة لتحليل كيفية إنتاج البنى التحتية الزراعية – مثل أنظمة حيازة الأراضي وقوانين البذور وأنظمة الري والائتمان والأسواق – تاريخيًا ومدى التنازع السياسي عليها. تعزز هذه الوظيفة التحليلية النضال السياسي: فهي توضح أين يكون التدخل ضروريًا وما نوع التحول المطلوب للانتقال من التبعية إلى الاستقلالية الجماعية.

في سوريا، يوضح نظام المساعدات الغذائية الإنساني – القائم على سلال غذائية موحدة – حدود مقاربة الأمن الغذائي. فسلال الغذاء تفصل الطعام عن العمل الذي ينتجه، والأرض التي يزرع عليها، والعمل الجنساني المرتبط بالزراعة والتصنيع والرعاية. إنها تختزل الغذاء في سعرات حرارية بينما تمحو العلاقات الاجتماعية التي تُبقي الحياة قائمة. وبذلك، تخاطر بتحويل المجتمعات من منتجة للقيمة إلى متلقية للمساعدات. كما أن كثيرًا من هذه السلال كان يُورّد من دولٍ مجاورة بدلًا من المنتجين السوريين، حتى في الحالات التي كان فيها الشراء المحلي ممكنًا. وقد عكس ذلك منطق المانحين والمصالح الاقتصادية الإقليمية أكثر من احتياجات الاقتصادات الزراعية المحلية. وبدلًا من دعم صغار المزارعين، جرى غالبًا تجاوزهم، وأعيد تنظيم توفير الغذاء حول سلاسل توريد خارجية.

وبالتالي، أعادت مقاربة الأمن الغذائي في سوريا تشكيل الاقتصادات الغذائية المحلية، وأضعفت المنتجين الصغار، وهمّشت قضايا الأراضي والعمل، ورسّخت التبعية لسلاسل إمداد تُدار من الخارج.

من خلال التركيز على الكرامة، تتحدى مقاربة السيادة الغذائية فكرة أن توزيع السلال على أعدادٍ كبيرة من السكان يشكل وصولًا كافيًا إلى الغذاء. في السنوات الأولى من الانتفاضة السورية، ارتبط توفير الغذاء بشكلٍ وثيق بالمطلب الثوري بالكرامة. بالنسبة إلى المنظمات المحلية مثل بهار في عفرين، حيث لجأ آلاف الأشخاص، كان الاعتماد على أطر مساعدات يحددها المانحون يتعارض مع روح تقرير المصير. فجاء ردهم عام 2014 متواضعًا في حجمه، ولكنه ذو دلالة سياسية: فقد بدأوا الزراعة داخل المخيمات. كان المشروع محدود النطاق، لكن فعل الزراعة نفسه كان مهمًا؛ فمثّل رفضًا للبقاء مجرد متلقين للإدارة الإنسانية. واعتبر المانحون غالبًا هذه المبادرات «غير مستدامة»، بينما عُدّت السلال الغذائية القاعدة الطبيعية.

المساعدات الغذائية ليست محايدة أبدًا. فهي تعيد تنظيم علاقات العمل والملكية والتبعية. والسؤال ليس فقط ما إذا كان الناس يأكلون، بل ما إذا كانوا يحتفظون بالقدرة على إعادة إنتاج الحياة وفق شروطهم الخاصة.

(ر.أ.): هل يمكن أن تساهم الزراعة المنزلية في تحقيق السيادة الغذائية؟ إذا كان الأمر كذلك، فبأي طرق؟ وهل توجد مقاربات بديلة أخرى تدعم السعي إلى تحقيق السيادة الغذائية؟

(أ.ج.): نعم، يمكن أن تساهم الزراعة المنزلية بشكلٍ ملموس في السيادة الغذائية، ليس بالضرورة لأنها تُطعم أسرًا بأكملها، بل لأنها تزرع إحساسًا بالفاعلية والاستقلالية والارتباط

“المساعدات الغذائية ليست محايدة أبدًا. فهي تعيد تنظيم علاقات العمل والملكية والتبعية. والسؤال ليس فقط ما إذا كان الناس يأكلون، بل ما إذا كانوا يحتفظون بالقدرة على إعادة إنتاج الحياة وفق شروطهم الخاصة.”

في عالم يفصل الناس بشكلٍ منهجي عن مصادر غذائهم. خلال الحرب، دعمت شبكاتنا كل من أراد أن يزرع شيئًا، حيثما أمكن؛ وكان لهذا الفعل بعدٌ رمزي وعملي في آنٍ واحد. في الأنظمة الرأسمالية التي تفصل الناس عن إنتاج الغذاء، يمكن أن تساعد حتى الأعمال الزراعية الصغيرة في كسر العزلة وإعادة بناء العلاقات مع المنتجين، واستعادة الغذاء كسلعة اجتماعية وسياسية لا مجرد سلعة تجارية.

في سياقات النزوح – حيث يجد المزارعون أنفسهم فجأة في مخيمات لجوء ويعتمدون على سلال الغذاء – يصبح هذا الاغتراب أكثر حدةً. لم تُنهِ مبادرات مثل «عيون سوريّة» Syrian Eyes في لبنان، التي دعمت النازحين في زراعة الغذاء داخل المخيمات، التبعية الكاملة. لكنها فتحت آفاقًا جديدة – لحظات من الكرامة والقدرة والمقاومة لتقلبات أنظمة المساعدات، التي قد تقدم الدعم في يوم ما وتلغيه في اليوم التالي برسالةٍ نصية. وهذا بالفعل شكل من أشكال السيادة الغذائية: ليس اكتفاءً ذاتيًا بالكامل، بل رفض لأن يكون الإنسان مجرّدًا من القدرة بالكامل. لذلك تبقى الزراعة المنزلية قيّمة أينما توفرت إمكاناتها.

ولا تعني السيادة الغذائية أن يزرع كل شخص غذاءه، بل تنطوي على تعطيل عمليات التسليع وإعادة تصور الغذاء كممارسة علائقية قائمة على الرعاية والتضامن. وتشمل البدائل بناء علاقات مباشرة بين المستهلكين والمنتجين، وبالتالي تجاوز الأسواق الاستغلالية. وبوصفها ممارسة نسوية، تعترف السيادة الغذائية بالعمل الرعائي والعمل الإنجابي والديناميكيات الجنسانية في إنتاج الغذاء. وهي تتحدى تهميش وإخفاء من يزرعون ويطبخون ويقدمون الرعاية، وتضعهم في موقع فاعلين سياسيين في النضال من أجل الاستقلالية والعدالة.

“وبوصفها ممارسة نسوية، تعترف السيادة الغذائية بالعمل الرعائي والعمل الإنجابي والديناميكيات الجنسانية في إنتاج الغذاء. وهي تتحدى تهميش وإخفاء من يزرعون ويطبخون ويقدمون الرعاية، وتضعهم في موقع فاعلين سياسيين في النضال من أجل الاستقلالية والعدالة.”

(ر.أ.): بالنظر إلى عملك الذي تناول كيف استخدم النظام السوري السابق تكتيكات الحصار والتجويع للسيطرة على السكان، فضلًا عن الاستهداف المتعمد للأراضي الزراعية، هل تعتقدين أن مرافق تخزين البذور استُهدفت أو دُمّرت عمدًا كجزء من هذه الاستراتيجية الأوسع؟

(أ.ج.): عندما يفر المزارعون من النزاع، لا يستطيعون غالبًا أخذ بذورهم معهم. يُترك العديد من البذور في الحقول أو تُفقد تمامًا في فوضى النزوح. أتذكر حالة معينة من شبكتنا: تمكنا من استعادة صنف قديم ونادر من بذور القمح (سنون الجمل) وأعدناه إلى جنوب إدلب. لأسابيع، كنا متحمسين وتحدثنا عن ذلك باستمرار. لكن، بمجرد زراعة القمح، بدأ الهجوم على جنوب إدلب. عندما اضطر الناس إلى الفرار، لم يتمكنوا من أخذ أي شيء، وفُقدت مجددًا البذور، التي كانت راسخة في التربة.

تشير هذه القصة إلى مشكلة هيكلية أوسع في سوريا: لطالما كان تخزين البذور مركزيًا للغاية وخاضعًا لسيطرة الدولة. عندما تتعرض هذه البنية للضغط، سواء بسبب الحرب أو العقوبات أو الانهيار الإداري، يصبح الوصول إليها مستحيلًا بالنسبة إلى الجميع تقريبًا. يجب أن نفكر في سيادة البذور ليس فقط من زاوية حفظ التنوع البيولوجي، بل أيضًا من ناحية اللامركزية والاستقلالية والمرونة. فلو وُجدت بنوك بذور محلية تديرها المجتمعات المحلية، لما كانت هذه الهشاشة بهذه الحدة. فالأنظمة المركزية حين تنهار، تنهار بقسوة.

أما بالنسبة إلى المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA)، فلعب دورًا عالميًا مهمًا في الحفاظ على البذور من خلال نقلها إلى لبنان والمغرب ودول أخرى، لكنه لم يكن أبدًا موردًا متاحًا للمزارعين الأفراد داخل سوريا. وهنا يبرز سؤال جوهري: ما قيمة البذور إذا حُفظت في مخازن بعيدة أو استُخدمت فقط في مرافق بحثية، من دون أن تعود إلى أيدي من يزرعونها؟ فالبذور لا تعيش حياةً كاملة إلا عندما يزرعها المزارعون ويتبادلونها ويكيّفونها مع بيئاتهم، لا حين تُزرع لأغراض البحث فحسب.

ما نعرفه على وجه اليقين، وما هو موثق جيدًا، هو أن منشآت الحبوب كانت تُصادر بشكلٍ متكرر كغنائم حرب كلما تبدل ميزان السيطرة الميدانية. وقد حدث ذلك في جميع مناطق سوريا. هكذا، اندمجت أنظمة الغذاء، ومن ضمنها الحبوب والدقيق وربما مخزونات البذور المجاورة، في الاقتصاد السياسي للحرب.

(ر.أ.): كيف تمكن المزارعون، وخصوصًا النساء، من الحصول على البذور وتأمينها طيلة سنوات الحرب؟

(أ.ج.): أحد الأمثلة الملموسة والملهمة يأتي من فايقة، وهي امرأة تنحدر من قرية قرب سراقب في إدلب، سوريا. وهي تدير اليوم مكتبة البذور في «بذورنا جذورنا» في لبنان. من خلالها، تعرّفت إلى جمال البذور ليس فقط في تنوع أشكالها وألوانها، لكن أيضًا في الإمكانات التي تحملها والعالم الذي تحتويه. هذه هي سياسة الرعاية التي تحدد عمل مكتبة البذور.

إن ما يجعل دور فايقة مهمًا للغاية هو أنها لاجئة، ومع ذلك تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنظيم وحماية مورد حي مشترك: مجموعة بذور تحافظ على الذاكرة والزراعة المستقبلية. في سياق الحرب والنزوح، حين فُقد الكثير أو اقتُلع من جذوره، يشكل هذا العمل شكلًا من أشكال المقاومة وإعادة الإعمار.

في ظل غياب الدعم الحكومي أو الأسواق المستقرة خلال الحرب، كانت غالبًا نساء مثل فايقة يتولين حفظ استمرارية الزراعة – بهدوء وعناية وبحسٍ سياسي.

خلال زيارة حديثة إلى قرى في أنحاء سوريا، تحدثنا مع مزارعين شباب يعملون الآن بشكل أساسي في الزراعة الصناعية. أخبرنا الكثيرون منهم عن أجدادهم – وغالبًا جداتهم – الذين كانوا يزرعون البذور عبر الأجيال. لكن بعد وفاتهم، اندثرت هذه الممارسة معهم. ويؤكد ذلك أهمية نقل المعرفة بين الأجيال، ويُظهر أن حفظ البذور ليس مجرد ممارسة تقنية، بل هو أيضًا رابطة اجتماعية وعائلية عميقة الجذور.

في بلدة درايكيش، حالفنا الحظ بلقاء امرأة مسنة، غير متزوجة، لكنها تعتني بأطفال عائلتها الممتدة. حولت منزلها إلى أرشيف حي للرعاية والزراعة: حديقة أمامية مزروعة بالخضروات وحديقة خلفية تزخر بالزهور. كانت الحديقة الخلفية مفتوحة للجيران ومزروعة داخل أجهزة تلفاز قديمة وشاشات كمبيوتر – في استعادةٍ مرحة لحياةٍ ثانية لتلك الأشياء. على الرغم من أنها لم تكن تعتمد في كل ما تزرع على بذورها الخاصة، إلا أنها اعتمدت كليًا على زراعتها لكسب رزقها وإطعام أسرتها. وهذا أيضًا شكل من أشكال سياسة الرعاية القائمة على العمل الإنجابي ودعم المجتمع. عندما زرناها، شاركناها بذورًا من مكتبة بذور فايقة، ما أمّن صلة جديدة بين المعرفة المهجرة والممارسة المحلية، وبين نساءٍ يزرعن في ظروفٍ متباينة، لكنهن يسترشدن بمنطق مشترك من الرعاية والكرم.

(ر.أ.): هل يمكنك أن توضحي لماذا تشيرين إليها بوصفها مكتبة البذور بدلًا من بنك البذور؟

(أ.ج.): اللغة التي نستخدمها مقصودة؛ فهي تعكس الرغبة في الابتعاد عن العلاقات التجارية المسلّعة، والاتجاه بدلًا من ذلك نحو ترسيخ مبادئ المعاملة بالمثل والمشاركة والرعاية المجتمعية. لا يتعلق الأمر بتخزين البذور كأصول؛ بل يتعلق بتداول الحياة نفسها والحفاظ على البذور حية من خلال الاستخدام والرعاية والثقة.

(ر.أ.): كيف أثرت الوقائع المعقدة والقاسية للحرب، ومن ضمنها استخدام الحصار كسلاح وكأداة للعقاب الجماعي، على أنماط تخزين البذور وإنتاجها محليًا في مختلف مناطق البلاد؟

(أ.ج.): إجابتي جزئية بالضرورة لأنني لم أكن مزارعة على الأرض، وما زلت أتعلم الكثير عن كيفية مقاومة المزارعين. لكن انطلاقًا مما شهدناه وعايشناه، هناك بعدان سياسيان واقتصاديان مهمان بشكلٍ خاص عند التفكير في إنتاج البذور في سوريا في زمن الحرب: مركزية الدولة واعتماد السوق على البذور الهجينة.

حتى قبل بدء حصار الغوطة الشرقية عام 2013، كان المزارعون يكافحون للحصول على ما يسمى بالأصناف المحسّنة، وهي البذور الهجينة المورّدة من سوق دمشق. ومع دخول الحصار حيّز التنفيذ، أصبحت هذه البذور غير متاحة تمامًا. في تلك المرحلة، جرى تهريب بعض البذور المُلقّحة طبيعيًا والقابلة للتكاثر، وبدأت المجتمعات المحلية في تطوير أنظمة غير رسمية لحفظ البذور وتبادلها وتكاثرها. ومع ذلك، فإن هذا الاستقلال الهشّ غالبًا ما يُقوّض.

في العديد من المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، أعيد بناء هياكل الإدارة الزراعية في استمرارية مباشرة مع مؤسسات عهد النظام. وشملت المنتجات الموزعة بذورًا هجينة ومبيدات وأسمدة كيماوية مورّدة من شركات متعددة الجنسيات مثل سينجينتا ودوبونت وباير وسومي أغرو وباسف. هذه ليست تدخلات محايدة؛ فهي تُدخل حزمًا تكنولوجية شاملة في سياقات شديدة الهشاشة، وتُقيّد المزارعين بأنظمة تبعية وتُضعف محاولات إعادة بناء الاستقلال الزراعي – البيئي.

وهذا يعكس ما أسمته ناعومي كلاين منطق «عقيدة الصدمة»: فتستغلّ لحظات الأزمات لإدخال منتجات وعلاقات سوقية مستحدثة، في حين لا تملك المجتمعات المحلية سوى القليل من القدرة على رفض ذلك. في مثل هذه الظروف، لا يُدعم علم البذور المحلي، بل يُزاح وتتجذّر تبعيات جديدة قائمة على المدخلات. لا يُشجّع المزارعون على تطوير حلولهم الخاصة لمكافحة الآفات باستخدام الموارد المحلية، ولا على إعادة بناء ممارسات إعادة إنتاج البذور التي كانت تضمن السيادة طويلة الأمد.

اعتبر المانحون الغربيون غالبًا أن إعادة إنتاج البذور ممارسة غير مستدامة في البلدان المنكوبة بالحروب، ما عزز أنظمة المساعدات التي تكرس السيطرة والتبعية. لقد رأينا كيف أن خطط إعادة الإعمار في سوريا، كما في العراق وفلسطين، تحافظ عادةً على ديناميات السوق الموجّهة. وبالتالي، فإن الحرب والحصار يعطلان أنظمة البذور ليس فقط من خلال التدمير والتشريد، بل أيضًا عبر فرض هياكل هرمية قائمة على السوق في الوقت الذي تكون فيه الحاجة إلى الاستقلالية المحلية ملحة.

(ر.أ.): كيف تصفين الوضع الراهن لممارسات تخزين البذور وحفظها في سوريا؟

(أ.ج.): يختلف الوضع بشكل كبير من منطقةٍ إلى أخرى. ففي مناطق مثل إدلب وحلب الريفية وأجزاء من شمال شرق سوريا، اضطر المزارعون إلى تطوير أنظمة بذور بديلة خاصة بهم على مدى السنوات الماضية، خصوصًا في ظل غياب البنية التحتية الحكومية. وشمل ذلك شبكات غير رسمية لحفظ البذور وتبادلها وإجراء تجارب محلية، مدعومة في بعض الأحيان بمبادرات شعبية أو شبكات تضامن.

لكن الوضع يختلف بشكلٍ ملحوظ في مناطق مثل داريا، التي تعرضت لحصار متكرر ودمار واسع النطاق قبل أن تعود إلى سيطرة الحكومة. ومن خلال أحاديثنا مع مزارعين هناك، وصف كثيرون أنفسهم بأنهم في حالة انتظار وترقب، آملين أن تستأنف الحكومة توزيع المدخلات الزراعية بعد سقوط النظام.

وتختلف هذه العقلية عن عقلية المزارعين في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، الذين اضطروا إلى أن يكونوا أكثر اعتمادًا على أنفسهم، وفي كثير من الحالات، طوروا قدرة أعمق على إدارة البذور بشكلٍ مستقل.

من المهم التأكيد أن حفظ البذور لا يحدث بمعزلٍ عن سياقه. فالبذور متجذرة في أنظمة أوسع من المعرفة الزراعية البيئية. وكما أن البذور الهجينة جزء من أنظمة زراعية تعتمد على مدخلات عالية وكيميائية، فإن البذور الملقحة طبيعيًا والأصناف البديلة القديمة تنتمي إلى ممارسات زراعية منخفضة المدخلات، كثيفة المعرفة وجماعية الطابع غالبًا.

ومع ذلك، هناك اهتمام متزايد بالبذور في جميع أنحاء سوريا، لا سيما بعد إضعاف أو انهيار سلطة الدولة المركزية. ويرجع هذا الاهتمام جزئيًا إلى الرغبة في استعادة التراث الثقافي والزراعي المفقود وترميم ما دُمّر عمدًا، بما في ذلك الأشجار والمحاصيل والمناظر الطبيعية. كما أرى في هذا الوعي المتنامي بالبذور ديناميكية أعمق: ما يمكن أن نسميه «بذرة الاستقلال».

(ر.أ.): كيف تُعدّ استعادة البذور المتوارثة فعلًا من أعمال الحفاظ على الثقافة والمقاومة في آنٍ واحد؟

(أ.ج.): في الزراعة وممارسات الرعاية والتكاثر والتكيف، نواجه أحيانًا أشكالًا من المقاومة والخيال غير مرئية ضمن المجال السياسي الرسمي في سوريا اليوم. تحمل البذور عمل ومعرفة أجيال من المزارعين، ولا سيما النساء، اللواتي اخترنها وكيّفنها لتنمو في ظروفٍ بيئية محددة. البذور المتوارثة هي أرشيف للرعاية: فقد صمدت أمام الجفاف والأمراض وتغير المناخ. هي «تعرف» كيف تنجو. أما البذور الهجينة فهي مصممة لتحقيق الاستقرار والتوحيد في ظل ظروف مدخلات مثالية؛ ولا تحمل ذاكرة التكيف.

وهذا أمر مهم للغاية في سوريا، حيث لم تدمر الحرب البنية التحتية فحسب، بل استهدفت أيضًا النظم البيئية. لم تُقطع الأشجار فحسب، بل اقتُلعت من جذورها، كما

حصل في كل من إدلب وعفرين. لم تكن الحياة الزراعية أضرارًا جانبية؛ بل كانت مستهدفة عمدًا.

اليوم، يمكن فهم الاتجاه المتزايد بين السوريين لاستعادة البذور واستعادة التنوع البيولوجي والعمل مع الأرض على أنه شكل من أشكال الشفاء وإعادة الإعمار على مستوى القاعدة الشعبية. من منظور نسوي مادي، يعد هذا أيضًا شكلًا من أشكال سياسة الرعاية: التزام بصنع الحياة والبقاء الجماعي وسط الخسارة. هي ليست مقاومة مجردة؛ بل مقاومة متجذرة في البذور والتربة.

(ر.أ.): بالنظر إلى الظروف المتغيرة والتحديات المستمرة والانتقال السياسي في سوريا، كيف يتخذ المزارعون قراراتهم اليوم عند الاختيار بين البذور الهجينة والأصناف المتوارثة؟

(أ.ج.): لم يتغير الوضع بشكل جذري منذ سقوط النظام السابق في كانون الأول/ديسمبر 2024. لا يزال سوق البذور الحالي في حالة ضعيفة، ولا تعمل الدولة بشكلٍ فعال في هذا القطاع. لم يكن هناك يومًا سوق رسمي للبذور المُلقّحة طبيعيًا أو المتوارثة. ما نعرفه هو أن منظمات مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) واصلت توزيع البذور الهجينة من الجيل الأول F1 في بعض المناطق، لا سيما في الشمال الشرقي، كجزء من مشاريع الدعم الزراعي.

لكن الحصول على الأصناف غير الهجينة يعتمد حصريًا تقريبًا على شبكات النشطاء. ولا يزال العديد من المزارعين يعتمدون بشكلٍ كبير على أنفسهم. عند الحديث معهم، يتضح أن الآراء منقسمة بشأن أشكال الزراعة القابلة للتطبيق أو المرغوبة اليوم.

من ناحية، يؤثر الجفاف والظروف الجوية القاسية على الجميع تقريبًا هذا العام. ومن ناحية أخرى، لا يزال بعض المزارعين، لا سيما أولئك الذين يعيشون على طول الساحل بالقرب من طرطوس، على اتصال بالأسواق الوطنية والدولية. بالنسبة إليهم، الإنتاجية والربح هما العاملان الأساسيان: فهم يزرعون ما يُباع. ومن المهم الاعتراف بذلك؛ يجب تجنّب التمثيلات الرومانسية للزراعة. بالنسبة إلى الكثيرين، لا يتعلق اختيار البذور بالتقاليد أو البيئة فحسب، بل أيضًا بسبل العيش والبقاء على قيد الحياة.

أخبرنا المزارعون أيضًا أن طريقة الزراعة التي اتبعوها في السنوات الأخيرة أدت إلى استنزاف تربتهم وجعلتها عقيمة. لم تعد أراضيهم خصبة من دون مدخلات خارجية كبيرة. وهذا يُظهر عدم استدامة النموذج الحالي ويوضح أن «العمل كالمعتاد» لم يعد خيارًا متاحًا.

(ر.أ.): كيف يستجيب المزارعون السوريون لتحديات استنزاف التربة ومحدودية الوصول إلى أنواع بذور مقاومة، وما هو الدور الذي تلعبه الشبكات الشعبية في تعزيز البدائل للزراعة التقليدية؟

(أ.ج.): هناك مجموعة متزايدة من المزارعين الذين يدركون أن التغيير ضروري، وأصبحوا أكثر انفتاحًا على استكشاف بدائل للزراعة التقليدية. أثبتت البذور المتوارثة والملقحة طبيعيًا، على الرغم من صعوبة الحصول عليها، مرونة أكبر في مواجهة الظروف المناخية القاسية. ومع ذلك، لا تتوفر هذه البذور من خلال القنوات الحكومية أو الرسمية، بل فقط من خلال الأنظمة الشعبية والأنظمة التي ينظمها النشطاء.

حتى هذا الموسم، رأينا المزارعين يبدأون في التنظيم وإعادة إنتاج البذور ومشاركتها عبر شبكات غير رسمية. هذا النوع من العمل الأفقي في مجال البذور يخلق خيارات جديدة مع مرور الوقت. ومع كل موسم، يزداد مخزون البذور المحلية المتاح، وتتعزز قدرة المزارعين على تجاوز الاعتماد على النماذج الصناعية عالية المدخلات.

(ر.أ.): عندما نتطلع إلى المستقبل ونفكر في سبل المضي قدمًا، لا سيما في سياق إعادة الإعمار، ما هي أكثر السبل وعدًا لإعادة بناء قطاع البذور المتوارثة في سوريا؟

(أ.ج.): في العديد من محادثاتي مع المزارعين في الأشهر الأخيرة، لا سيما أولئك الذين عاشوا في مناطق تحت سيطرة النظام ولم يعانوا من الحصار أو التدمير المتعمد لأراضيهم، لاحظت استجابة متكررة. عندما أثرت مسألة آثار الحرب والأزمة على الزراعة، كانوا يقولون: «أنتِ تتحدثين عن الأزمة في مناطق كانت تسيطر عليها المعارضة، لكن الآن لم تعد هناك أزمة».

في هذا السياق، لا تُعدّ البذور المتوارثة مجرد إشارة حنين إلى الماضي؛ فهي تمثل شكلًا من أشكال الاستقلالية الإنتاجية. واختار المزارعون هذه البذور وكيّفوها عبر أجيال لتنجو في ظروف متنوعة وصعبة في كثيرٍ من الأحيان. ويتحدى استخدامها المنطق الاستخراجي للزراعة عالية المدخلات، ويوفر بديلًا ماديًا لدورات التبعية والاستنزاف.

تضيف حقيقة تغير المناخ بعدًا آخر. سوريا، مثل العديد من الأماكن، تعاني بالفعل من ظروف مناخية أكثر قسوة، وجفاف، واضطراب بيئي. في هذا السياق، البذور المتوارثة، بتنوعها الجيني وقدرتها التاريخية على التكيف، أكثر من مجرد إرث ثقافي، بل أداة أساسية للحفاظ على الزراعة في ظل التغيرات المناخية.

ومع ذلك، لكي يستعيد المزارعون قدرتهم على استخدام هذه البذور وإعادة إنتاجها وتبادلها، من الضروري توفير حماية هيكلية. أعتقد أن هناك حاجة إلى إطارٍ قانوني يحمي

البـذور المتوارثـة صراحـةً، ويضمـن للمـزارعين الحـق في إعـادة استخدامهـا وإعـادة إنتاجهـا، ويدافـع عـن سيـادة البـذور ضـد أي احتـكار مستقـبلي.

لقـد شـهدنا خطـورة المسـار المعاكـس: في العـراق، جعـل أمـر السـلطة المؤقتـة للائـتلاف رقـم 81 بعـد عـام 2003 من غير القانـوني للمزارعين إعـادة استخدام البـذور المحميـة ببراءة اختراع. لـم يُصمـم القانـون لحمايـة المـزارعين أو التنـوع البيولـوجي، بـل لحمايـة منتجـات الشركات الدوليـة مـن المـزارعين. يجـب ألا تتكرر مثـل هـذه الأنظمـة القانونيـة، التي تهتم فقـط بمصالح رأس المـال الـدولي، في سـوريا.

يعتقـد كـثيرون منـا أن إعـادة بنـاء نظـام البـذور المـحلي هـو جـزء مـن إعـادة بنـاء أوسـع نطاقًـا مـن القاعـدة إلى الأعلى: إعـادة تصـور سياسيـة وبيئيـة واجتماعيـة لكيفيـة تنظيـم الغـذاء والأرض والعمـل. البـذور ليسـت مجـرد مـدخلات؛ بـل هـي نقطـة البدايـة لأي مستقبـل زراعـي عـادل وذي سيـادة. إعـادة بنـاء نظـام البـذور هـو أحـد عنـاصر تحـول أكبر يشـمل العدالـة في توزيـع الأراضي، والرعايـة البيئيـة، وإعـادة تقييـم العمـل الإنجـابي.

(ر.أ.): لإنهاء حوارنا، بعد أن ناقشنا الدور المهم للعمل الشعبي والبدائل في إعادة بناء مستقبل الزراعة في سوريا، كيف يمكن أن تحدث المقاربة النسوية تحولًا أعمق في السعي نحو السيادة الغذائية؟ ما هي التغييرات الجوهرية المطلوبة في ملكية الأراضي وهياكل العمل والرعاية البيئية، ليس فقط لزيادة مشاركة النساء، بل لإعادة تصور وإعادة تشكيل النظام بأكمله جذريًا لتحقيق العدالة والمرونة الدائمة؟

(أ.ج.): مـن منظـور نسـوي مـادي، البيئـة ليسـت مجـرد خلفيـة محايدة؛ بـل هي أسـاس العمل الإنجـابي، بمـا يشـمل زراعة الغـذاء وجمـع الميـاه والعمـل الرعائي. تـؤدي النسـاء هذه الأشـكال مـن العمـل، لكنهـا تبقـى مهمشـة وغير مرئيـة في البنيـة الاجتماعيـة. في القطـاع الزراعـي على وجـه الخصـوص، تصنـف مسـاهمات النسـاء غالبًـا على أنهـا «عمـل عـائلي غير مدفـوع الأجـر»، على الرغـم مـن أنهـا تولـد قيمـة استخـدام واضحـة وتسـاهم في كـثير مـن الأحيـان في إنتـاج السـلع. مـن منظـور مـاركسي، هـذا العمـل ضروري اجتماعيًـا ويولـد فائضًـا، لكنـه لا يُـعترف بـه كعمـل مأجـور، مـا يسـمح لـرأس المـال باستخـراج القيمـة مـن دون مقابـل. هـذا التقييـم المنخفـض متأصـل في طريقـة عمـل أنظمـة التراكـم الرأسـمالية والأبويـة نفسـها.

تتحقـق السيـادة الغذائيـة مـن منظـور نسـوي، أولًا، مـن خلال استعـادة السيطـرة على الأرض والبـذور والعمـل كمـوارد جماعيـة وغير مسـلّعة. ونـرى ذلـك يحـدث على أرض الواقـع، مثـل عـودة النـازحين إلى أراضيهـم، وتـولي النسـاء أدوارًا مختلفـة عمـا كـنّ يشـغَلنه قبـل النزوح، واحـتلال المجتمعـات المحليـة للقواعـد العسـكرية السـابقة على طـول السـاحل لإيـواء مـن

فقدوا منازلهم وسبل عيشهم خلال مجازر الساحل الأخيرة عام 2024. هذه ليست مجرد أفعال بقاء؛ بل هي مطالب سياسية بالمساحة والحياة والاستقلالية.

ثانيًا، يتحقق ذلك من خلال تقدير العمل الإنجابي وعمل الرعاية باعتباره جوهريًا في أنظمة الغذاء بدل أن يكون هامشيًا. وهذا يتطلب الاعتراف بأن الأنظمة الغذائية لا تعتمد فقط على الأسواق والمدخلات، بل أيضًا على الأعمال اليومية للرعاية والزراعة والري والإطعام والحفظ والمشاركة التي تكون غالبًا نسوية وغير مدفوعة الأجر.

ثالثًا، يتحقق ذلك عبر تحدي النماذج الزراعية الاستخراجية التي تفصل الإنتاج عن الرفاه الاجتماعي والبيئي. ومن الأمثلة المهمة على ذلك القرى القريبة من منطقة الصفصافة، حيث بدأ المزارعون والنشطاء من المدن المجاورة في الاجتماع لتشكيل مجالس محلية وتنظيم العمل الجماعي. لا تزال هذه المساحات ناشئة، لكنها تمثل بدايات وعي سياسي مشترك، ورفضًا للاستخراجية، وجهدًا لإعادة بناء الزراعة حول منطق العلاقات بدلًا من منطق الربح.

أخيرًا، يتحقق عبر بناء علاقات أفقية قائمة على التضامن بين المزارعين والمجتمعات والنظم البيئية، وترتكز على التبادل بدلًا من المنافسة. هذا يحدث بالفعل، حتى لو كان على نطاقٍ صغير. قد يبقى محدودًا، لا سيما في ظل استمرار العنف على نطاق واسع وتجدد النزوح الذي يصعّب زيارة بعضنا البعض والتنظيم. ومع ذلك، فإن استمرار هذه الجهود هو في حد ذاته شكل من أشكال المقاومة: ضد الاستبداد والطائفية، وضد إعادة الإعمار النيوليبرالية، وضد عودة النماذج الاستخراجية المركزية المرتبطة بالنظام السابق.

من هذا المنظور، فإن السيادة الغذائية النسوية ليست حلمًا طوباويًا؛ بل هي ممارسة يومية. وهي تنطوي على استعادة الوسائل اللازمة لإعادة إنتاج الحياة وفق شروطنا الخاصة، ورفض فصل الزراعة عن الرعاية أو العمل عن الكرامة.

الهوامش

1 BBC, “Vandana Shiva on Why the Food We Eat Matters”, 28 January 2021, available at https://www.bbc.com/travel/article/20210127-vandana-shiva-on-why-the-food-we-eat-matters



أيدي رجل تحمل بذور الشعير. تُستخدم بذور الشعير في مصانع الجعة لإنتاج البيرة. تونس. © ماجوبيز - شاترستوك

بذور غير قابلة للخضوع: مقاومات صامتة في الريف التونسي

ياسر السويلمي

عرفت تونس خلال العقود الأخيرة تحوّلات عميقة مست قطاعات الزراعة كلها، بدءًا من طرائق الإنتاج مرورًا بأنظمة الإمداد بالبذور وصولًا إلى علاقة الفلاح بالأرض نفسها.[1] فمنذ نهاية الستينيات، اتّجهت السياسات الفلاحية نحو نموذج الإنتاج المكثف الذي يقوم على البذور الهجينة عالية الإنتاجية، وعلى اعتماد واسع على المواد الكيميائية من أسمدة ومبيدات، وهو النموذج الذي ارتبط عالميًا بما سُمّي «الثورة الخضراء». لكن هذا التحول لم يكن مجرد تحديث تقني أو تطوير لوسائل الزراعة، بل كان منعطفًا غيّر جوهر العلاقة التي تربط الفلاح التونسي بالأرض والمناخ والبذرة، وفتح الباب أمام أشكال جديدة من التبعية لشركات عالمية باتت تتحكم في سلاسل التوريد الزراعي.[2]

ومع دخول برامج الإصلاح الهيكلي وتحرير السوق في الثمانينيات، تسارعت تلك التحولات. فقد سمحت الدولة، تحت ضغط المانحين وشعار «التحديث الفلاحي»، للشركات العالمية بالدخول القوي إلى السوق التونسية عبر تسويق أصناف هجينة مرتبطة بمنظومة إنتاجية مكلفة تعتمد على المدخلات المستوردة. وبالتوازي، تراجع الاستثمار العمومي في الأصناف المحلية،[3] فتراجعت معها مساحات البذور المحلية التي كانت حتى وقت قريب أساس الأمن الغذائي للمجتمعات الريفية. بلغ هذا المسار ذروته مع صدور القانون عدد 99-42 المؤرخ في 10 أيار/مايو 1999، المتعلق بالبذور والشتلات والمستنبطات النباتية. فقد فرض القانون منظومة تسجيل صارمة للأصناف النباتية وربط التسويق بمعايير تقنية لا تراعي الخصوصيات المحلية، ومنح حقوق حماية قانونية للمستنبطين، الأمر الذي دفع البذور الأصلية إلى الهامش وأخرجها تدريجيًا من دائرة التعامل القانوني. ترافق ذلك مع خطاب رسمي يقدّم البذور الهجينة بوصفها الحل العلمي الأمثل لمعضلة ضعف الإنتاج،[4] ما شجع على انتشارها الواسع خصوصًا في إنتاج الحبوب.

غير أنّ هذا التحول لم يمرّ بلا رد. فبعيدًا عن الخطاب الرسمي والوثائق القانونية، ولدت مقاومات صامتة تتخذ أشكالًا متعددة، تُعيد للبذرة دورها الأول كحاملة للسيادة ومورد لا يمكن اختزاله في منطق السوق ولا تحجيمه بقوانين تُكتب داخل مكاتب بعيدة عن الأرض.

> **فقد سمحت الدولة، تحت ضغط المانحين وشعار "التحديث الفلاحي"، للشركات العالمية بالدخول القوي إلى السوق التونسية عبر تسويق أصناف هجينة مرتبطة بمنظومة إنتاجية مكلفة تعتمد على المدخلات المستوردة.**

المقاومة الصامتة لحفظ البذور الأصلية

طوّر الفلاحون التونسيون أشكالًا من المقاومة الصامتة لقانون 10 ماي 1999 الذي نظم تسجيل وتداول البذور. فبدل الالتزام التام به، واصلوا إنتاج بذورهم المحلية اعتمادًا على خبراتهم المتوارثة، ورأوا أن قيمتها الزراعية والرمزية تتجاوز ما تقدمه الأصناف التجارية. أتاح ذلك لهم الالتفاف على القيود القانونية من دون مواجهة مباشرة مع الدولة. تمثّل هذه الممارسات وسيلةً لحماية البذور الأصلية، وتعكس هذه المقاومة قدرة الفلاحين على إعادة تأويل القانون وفق ثقافتهم الزراعية، واستثمار رأس مالهم الاجتماعي في مواجهة الهيمنة القانونية والاقتصادية المفروضة عليهم.

كما لم تكن مقاومة الفلاحين التونسيين للبذور الهجينة مجرد حنين إلى الماضي، بل كانت مبنية على دوافع اقتصادية ومعرفية وثقافية واجتماعية عميقة. فقد وجد أغلب الفلاحين أنفسهم مع مرور الوقت عالقين في حلقة من التبعية للأسواق العالمية. فالبذور الهجينة لا يمكن استرجاعها، وبالتالي يجب شراؤها كل موسم، إضافةً إلى حاجتها المستمرة إلى الأسمدة الكيميائية والمبيدات. جعل هذا النظام الفلاح يتحمل تكاليف مرتفعة، لا سيما في المواسم الجافة. وقد قال أحد الفلاحين: «البذرة الهجينة تعمل موسم وتخسرك ثلاثة مواسم»، في إشارة إلى الدورة الاقتصادية غير المتوازنة التي تفرضها تلك البذور.

الفلاح التونسي لم يقبل تجريده من بذوره، فالبذرة عنده ليست مجرد مُدخَل إنتاج، بل جزء من ذاكرة أرض ومعرفة متوارثة. ومع منع تبادلها تجاريًا، برزت أشكال من التعاون تمنح هذه البذور مسارات جديدة للحياة. ومن أهم هذه المسارات مسار التعاون غير المعلن بين الفلاحين والبنك الوطني للجينات. هذه المؤسسة الوطنية، المسؤولة عن حفظ التراث الوراثي، لا تملك أراضيَ خاصة بها لإعادة إكثار الأصناف المحلية. ولتجاوز هذا العائق، تعتمد على شبكة من فلاحين يوافقون على زرع ما تجمعه فرق البنك خلال حملات الاستكشاف في مختلف الجهات. يحصل الفلاح على كمية من البذور ليزرعها خلال الموسم، وفي نهاية الدورة يعيد للبنك الكمية نفسها، ويحتفظ بالباقي من دون مقابل. إذ يقول أحد الفلاحين في ولاية القيروان في هذا السياق: «نربّيو البذرة ونرجّعو الأمانة، والباقي رزق ربي». هذا النظام البسيط يضمن للبنك الحفاظ على خصوبة مخزونه البذري وتجديده دوريًا، ويمنح الفلاح في المقابل منفذًا قانونيًا جزئيًا واستفادة مباشرة من البذور من دون كلفة. وفي عمقه، يمثّل هذا التعاون مقاومة مزدوجة: المؤسسة تحمي الذاكرة الوراثية، والفلاح يحمي استقلاله.

وعلى مستوى آخر، تتجسد المقاومة في الفضاء الاجتماعي الجماعي داخل مهرجانات البذور التي تنظمها جمعيات ومنظمات بيئية وفلاحية. هذه الفعاليات، المنتشرة في الشمال الغربي والوسط والجنوب، تتحول إلى أسواق حرة للبذور غير المعترف بها رسميًا. يأتي الفلاح بحقائب وهدايا صغيرة من بذوره المحلية، ويتبادلها في فضاء احتفالي، بلا بيع معلن ولا عقود. التبادل هنا ليس اقتصاديًا فحسب، بل رمزيًا أيضًا، إنه إعلان جماعي بأن البذرة ملك للجميع، وأن القانون لا يستطيع أن يمحو المعرفة الجماعية أو يوقف تاريخًا عمره قرون. في هذه المهرجانات، تتحول البذور إلى روابط اجتماعية، وتستعيد قيمتها كمورد مشترك، لا كمنتج محكوم بالمعايير التقنية الدولية.

فلاحة خارج الأوراق: اقتصاد ظلّ يحمي البذور

لا تقف المقاومة عند المؤسسات أو الفضاءات التنظيمية وحدها، بل إن الجزء الأكبر منها ينمو داخل الاقتصاد غير الرسمي السائد في الريف التونسي. فالفلاحة، رغم كل محاولات «التحديث» وفرض آليات التتبع والرقمنة، بقيت خارج القدرة الفعلية للدولة على التنظيم الكامل. لم تستطع الدولة، منذ

الاستقلال، أن تدمج الفلاحين الصغار في نظام فلاحي رسمي قابل للقياس والمراقبة، لأن الفلاحة في جوهرها تقوم على شبكات اجتماعية مرنة يصعب ضبطها، وعلى منطق اقتصادي موازٍ لا يخضع للضرائب ولا لسجلات الإنتاج. هذه «اللامنظومية» ليست ثغرة، بل بُنية اقتصادية متجذرة تشكّل ما يسميه العديد من الباحثين «العمود الفقري للاقتصاد الحقيقي»،[5] أي الاقتصاد الذي يستمر حين تتعطل مؤسسات الدولة.

في هذا الفضاء الموازي، تتحرك البذور المحلية بحرية لأن الدولة نفسها لم تنجح في بناء نظام يمكنه مراقبتها. فحين تكون السلاسل الإنتاجية غير رسمية، وحين يجري البيع والشراء والمقايضة خارج دفاتر الدولة، يعجز القانون عن فرض منطقه. البذور تنتقل من يد إلى أخرى عبر هدايا موسمية، أو عبر مقايضات لا يسجَّل منها شيء، أو عبر شبكات عائلية تربط بين القرى والمناطق. وفي حين تطالب القوانين بتسجيل كل صنف وكأنه وحدة اقتصادية معزولة، يعيش الفلاحون داخل منظومة لا تعترف بهذا المنطق أصلًا. هنا تسمعهم يقولون: «الفلاحة ما تتقراش في الأوراق... تتقرا في الأرض.»

تُخزَّن البذور في البيوت والمخازن الترابية والمطامير، تمامًا كما كانت دائمًا، لأنه لا يوجد مسار رسمي يفرض عليهم غير ذلك. فالاقتصاد الفلاحي ظل غير قابل للتتبع: لا فواتير، لا تصاريح إنتاج، لا بيانات دقيقة حول الكميات المزروعة أو المتداولة. وهذا ما يجعل من تداول البذور المحلية جزءًا طبيعيًا من جهاز اقتصادي «لا مرئي» للدولة، لكنه فعّال جدًا عند الفلاحين. قد ترى الدولة في هذا عدم تنظيم، لكن يراها الفلاح ضمانًا للاستمرار. وبهذا لا يغدو الاقتصاد غير الرسمي مساحة بقاء فحسب، بل مساحة مقاومة سياسية أيضًا، لأنه يحافظ على البذور خارج سلطة الشركات والقوانين الدولية. إن عدم قدرة الدولة على «تأطير» الفلاحة وتحويلها إلى منظومة رسمية تُراقب من الزرع إلى البيع خلق البيئة التي تسمح للبذور المحلية بالبقاء. فحين يفشل الإطار القانوني في اختراق واقع الإنتاج اليومي، تتحول اللامنظومية إلى حاضنة للتنوع البيولوجي ودرع يحمي التراث الزراعي من الاندثار. وبين ما هو رسمي وما هو موازٍ، تستمر البذور في الحركة، وتستمر معها السيادة التي لم

وفي حين تطالب القوانين بتسجيل كل صنف وكأنه وحدة اقتصادية معزولة، يعيش الفلاحون داخل منظومة لا تعترف بهذا المنطق أصلًا. هنا تسمعهم يقولون: "الفلاحة ما تتقراش في الأوراق، تتقرا في الأرض".

تستطع الدولة ولا الشركات تحويلها إلى بيانات قابلة للضبط.

ذاكرة تنبت من جديد: قصص فلاحين مع البذور الأصلية

مقاومة الفلاحين التونسيين ليست مجرّد اعتراض تقني على نمط إنتاج جديد، بل هي معركة متعددة الطبقات، يتداخل فيها الاقتصادي بالثقافي، والاجتماعي بالإيكولوجي. هذه المقاومة تنبع من إدراك عميق بأن البذور الأصلية ليست مجرد وحدات بيولوجية، بل هي أدوات سيادة، وشرط من شروط الاستقلال الفلاحي. فقد أدرك الفلاح، بخبرته اليومية، أنّ التخلي عن البذور المحلية يعني التخلي عن زمام القرار، وعن القدرة على التحكم في الموارد بعيدًا عن احتكار الشركات وشروط السوق التي لا ترحم. ولذلك، تحولت استعادة البذور إلى فعل دفاع ذاتي، ووسيلة لإعادة رسم علاقة الإنسان بالأرض خارج منطق التبعية.

وقد جعل هذا الوعي تجارب الفلاحين اليومية مصدرًا لإحياء أصناف كانت قاب قوسين من الاختفاء، وبناء رؤية جديدة للسيادة الغذائية تقوم على المعرفة المتوارثة واحترام بيئة البلاد وخصوصياتها المناخية. وهكذا أثبتت المقاومة أنّ الفلاح التونسي ليس مجرد منفّذ لخطط الدولة أو خريطة طريق المانحين، بل فاعل اجتماعي يملك خبرة متجذرة وقدرة على حماية تراثه الزراعي واستدامة أرضه. وما تأتيه هذه التجارب اليوم يُعد أحد أهم الردود العملية على القانون عدد 99-42 والمنطق التجاري الرامي إلى تحويل البذور إلى ملكية محصورة.

من بين النماذج البارزة، تجربة «ع.أ» في الجنوب التونسي الذي أصبح رمزًا لمقاومة البذور الهجينة. فقد أعاد زراعة أكثر من 67 صنفًا من القمح المحلي، بعضها اختفى منذ عقود، وأثبت من خلال تجربته قدرة هذه الأصناف على مقاومة الجفاف والآفات، وتحقيق مردودية لا تقل عن الأصناف التجارية.

إذ يردد دائمًا: «الأرض هي المدرسة الأولى، والبذرة المحلية هي روحها. ينجم القانون يمنعك من البيع، أما خبرة الأجداد ما تتمنعش». تلخّص هذه الجملة فلسفة كاملة في مواجهة منطق التسليع: الأرض مصدر معرفة، والبذور المحلية امتداد حي لهذه المعرفة المتوارثة.

وفي منطقة المنستير، يبرز «ح.ك» كنموذج لفلاح أعاد الحياة إلى أصناف تكاد تتلاشى. فقد ركز على إنقاذ بذور بطيخ «تاج الملك» وأنواع من الشعير المحلي، وعمل على توزيعها مجانًا على الفلاحين، غير آبه بمنطق السوق أو حسابات الربح السريع. فأسهم بذلك في بناء شبكة اجتماعية واسعة لحفظ التراث الزراعي، تنتقل البذور فيها من يد إلى يد كما تنتقل القصص والعادات. إذ يقول: «كل بذرة أصلية نحتفظ بها هي رسالة لأولادنا: هذي هويتنا، وهذي أرضنا». إنها مقاومة ناعمة، لكنها قوية بما يكفي لكسر دائرة الاندثار.

ومع تتبّع هذه التجارب، يتضح أن المقاومة لا يمكن فهمها من دون إدراك البعد الرمزي العميق للبذور الأصلية. فالفلاح الحقيقي لا يرى في البذرة وسيلة إنتاج فحسب، بل هي جزء من تاريخ العائلة ومن الذاكرة الجماعية للريف. كل صنف محلي يحمل قصة: موسم جفاف نجا منه، امرأة حفظت بذوره في «العلاّلي»، رجل حمله من قرية إلى أخرى. زرع الأصناف المحلية شكل من أشكال تكريم الأجداد، وجزء مما يمكن تسميته «رأس المال الثقافي الريفي» الذي تحرص المجتمعات الفلاحية على نقله من دون انقطاع. ومع صعود خطاب السيادة الغذائية في المجتمع المدني، اكتسب هذا البعد الثقافي بعدًا سياسيًا جديدًا. أصبح الحفاظ على البذور الأصلية فعلًا نضاليًا يطالب باسترجاع السيطرة على الموارد الزراعية، وربط المعرفة المحلية بالاستدامة البيئية والاجتماعية. فالفلاح الأصلي حين يزرع بذرة، لا يقوم بعملية تقنية فحسب، بل يعلن، بطريقة هادئة، ولكن ثابتة: «نحن نزرع ما نريد... لا ما يُفرض علينا».

الهوامش

1 تقارير حفظ الموارد الوراثية النباتية INRAT 2018–2023.

2 Kacem Chammakhi and Mohamed Ali Dridi, Actual Seed Situation in Tunisia: Agronomics Crops and Vegetables http://q.datakultur.se/~svalofco/wp-content/uploads/2012/12/Tunisia-Seed-Sector-Status-Paper.pdf

3 Ben Othman, S. (2017). Agricultural Heritage and Local Knowledge in Tunisia. University of Tunis.

4 World Bank (1995). Tunisia Agricultural Sector Adjustment Loan Report. https://tinyurl.com/3yeenbfc

5 بلعربي عبد القادر وعبداللاوي محمد إبراهيم، «القطاع غير الرسمي، العمود الفقري للاقتصاد الجزائري»، دفاتر MECAS، العدد 1/7، 2011. متاح على https://asjp.cerist.dz/en/article/9612



عدن، اليمن: سوق في منطقة إنماء بمديرية البريقة في مدينة عدن، خلال شهر رمضان، في 11 مارس/آذار 2025. © أمة الرحمن العفوري، مصورة صحفية ومساهمة في برنامج حلفاء الصورة لمبادرة الإصلاح العربي

الجغرافيا السياسية للسيادة على البذور: منظور إقليمي

خوليا شقير بيثوسو

مقدمة

تمثِّل مسألة مَن يملك البذور ويتحكم بها عنصرًا حاسمًا في السيادة على الغذاء. لمّا كان أكثر من 80 بالمئة من الإمدادات الغذائية العالمية يأتينا من النباتات،[1] فإن فهم ما حدث لطريقة تناولنا للطعام يتطلب فهم كيف تغيرت الأنظمة التي تُنتَج من خلالها البذور وتُكثَّر وتُبادل ويُتَحكم بها.

ولكن بالنظر إلى الطابع العالمي للنظم الغذائية، لِمَ ندرس هذه التحولات من منظور إقليمي؟ يرى هذا المقال أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تُشكِّل حالة كاشفة كونها تبرز بعدين من أبعاد النظم الغذائية المعاصرة يغفل عنهما التحليل المتمحور حول الأسواق العالمية أو الدول الوطنية: أثر العنف العسكري في إعادة تشكيل نظم البذور والغذاء، والطابع متعدد الأقطاب المتنامي لرأس المال الزراعي.

فمن جانبٍ، تُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جزءًا من السياق العالمي الأوسع لتراجع السيادة على البذور، وهي السيادة التي تُفهم باعتبارها حق الشعوب وقدرتها على حفظ البذور وإعادة زراعتها واستنباطها وتبادلها، فضلًا عن المشاركة الفاعلة في صنع القرارات المتعلقة بالسياسات والقوانين واللوائح الحاكمة لوصولهم إلى البذور واستخدامها. وقد أسفر الاستغلال التجاري للبذور وتسليعها، إلى جانب تركز صناعتها وتحويلها إلى ملكية فكرية، عن انتقال السيطرة عليها من المزارعين والمجتمعات المحلية إلى الشركات والدول. في هذا السياق، من شأن التحليل على النطاق الإقليمي أن يتيح رؤية أدق لكيفية تطور هذه العمليات، مع الحفاظ على منظور مقارن.

وفي الوقت نفسه، تُبرز منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أبعادًا أخرى للسيادة على البذور لم تحظَ باهتمام كافٍ في تحليلات النظم الغذائية. أولًا: في حين تركز الدراسات الأكاديمية حول السيادة الغذائية بحقّ على الملكية الفكرية وتركز السوق، إلا أن هذه المقاربة تظل غير كافية في منطقة يؤثر فيها العنف العسكري أيضًا على قدرة الشعوب على الوصول إلى البذور وإعادة إنتاجها وحفظها وتداولها. ونظرًا لوقوع العديد من المجتمعات المحلية على خطوط المواجهة مع العنف الإمبريالي والاستعماري، فقد أصبحت نظمها الغذائية والبذور نفسها أهدافًا للتدمير والسيطرة العسكرية. إن حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي تمارسها إسرائيل في غزة والضفة الغربية وجنوب لبنان، وهي اعتداء مباشر على الحياة في الحاضر وإمكانية استمرارها في المستقبل، تزيد من إلحاح وضرورة النضال من أجل السيادة على البذور. فقد عمدت إسرائيل بوحشية إلى تسليح الحقيقة التي طالما أدركها المزارعون ونشطاء السيادة الغذائية: «من يتحكم في البذور يتحكم في الحياة».[2] وردًا على ذلك، يعمل المزارعون والنشطاء على إبقاء البذور في أيدي المجتمعات المحلية بوصفه عملًا من أعمال المقاومة المادية والثقافية في مواجهة المحو. ثانيًا: يعكس صعود دول الخليج، ولا سيما السعودية والإمارات، كقوة استثمارية زراعية رئيسية، التوجهَ المتزايد نحو تعدد الأقطاب في رأس المال الزراعي، بالتوازي مع التمدد الاقتصادي للصين والقوى الأخرى خارج «الشمال العالمي».

أما من الناحية المنهجية، فيحمي المنظور الإقليمي من مخاطر «القومية المنهجية»، أي الميل إلى التعامل مع الدولة القومية بوصفها الوحدة الأساسية للتحليل. ففي مسائل

السيادة الغذائية، يتيح تجاوز هذا النطاق الضيق تسليط الضوء على العمليات العابرة للحدود المتعلقة بالتراكم الرأسمالي والتجارة والحرب الإمبريالية، فضلًا عن الفاعلين العابرين للحدود الذين تُنظَّم من خلالهم النظم الغذائية ويُتنازع عليها.

يحلل المقال التهديدات الرئيسة أمام السيادة على البذور وتبعاتها على التنوع البيولوجي والمعرفة البيئية والبقاء على قيد الحياة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ثم يتطرق إلى الكيفية التي يقاوم بها المزارعون ونشطاء السيادة الغذائية في جميع أنحاء المنطقة احتكار البذور ويدافعون عن حقهم في الوصول إليها واستخدامها. ويستند البحث إلى 4 مصادر معلوماتية متكاملة: الأدبيات الأكاديمية والمفتوحة المصدر والمواد الصادرة عن المنظمات الدولية ووزارات الزراعة وبنوك البذور وشبكات السيادة الغذائية والإيكولوجيا الزراعية؛ وبيانات تجارة البذور الدولية والدوريات التجارية المتخصصة؛ والملاحظة بالمشاركة في 15 مؤتمرًا وورشة عمل واجتماعًا بين عامي 2022 و2026؛ و20 مقابلة أُجريت بين عامي 2024 و2026 مع مزارعين وموظفي بنوك البذور ونشطاء السيادة الغذائية في كل من مصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس.

ماذا تعني السيطرة على البذور؟

لتحليل السيادة على البذور، تم تطوير إطار مفاهيمي يميز بين 7 أبعاد للسيطرة على البذور، يُعرَض تفصيلها في الجدول رقم 1.

الجدول رقم 1: أبعاد السيطرة على البذور

البعد	السؤال	الفئات الرئيسة
الصنف/ طريقة الإكثار	ما نوع البذور؟	• محلية/ بلدية/ تقليدية/ أصلية/ متوارثة/ أصناف المزارعين/ فلاحية (معظمها ناتجة عن التلقيح المفتوح) • صنف محسّن رسميًا بالتلقيح المفتوح • هجينة (تنتج عن تهجين سلالات أبوية) • معدلة وراثيًا
السيطرة على الاستنباط	من استنبطها؟	• المزارع/ المجتمع المحلي • مؤسسة عامة • شركة خاصة
المنشأ	من أين جاءت؟	• محلية • مستوردة

الوضع القانوني	من يتحكم فيها قانونيًا؟	• مشاع/ مفتوحة المصدر • مملوكة ملكية خاصة/ محمية ببراءة اختراع • مسجّلة/ معتمدة
طريقة الحصول عليها	كيف حصل عليها المزارع؟	• مخزون • التبادل بين المزارعين • نظام البذور المجتمعي • التوزيع العام • الشراء التجاري
الاستقلالية التكاثرية	هل يمكن للمزارع إعادة إنتاجها بنفسه؟	• قابلة للإكثار بحرية • قابلة للإكثار عمليًا ولكن مقيدة قانونيًا • يصعب إكثارها بيولوجيًا
الظروف المادية والسياسية للإكثار	هل يستطيع المزارع إكثارها فعليًا وماديًا؟	• لم يحدث اضطراب كبير • التهجير/ فقدان الوصول إلى الأراضي ومخزونات البذور • تقييد التنقل والتداول • تدمير/ مصادرة مخزون البذور من المحصول السابق أو البنية التحتية الزراعية • الاستهداف المباشر للنظم الزراعية أو نظم البذور

الأبعاد الستة الأولى متمايزة تحليليًا لكنها مترابطة تجريبيًا ويمكن أن تتحد في تشكيلات مختلفة. على سبيل المثال، قد تكون البذور متأقلمة مع البيئة المحلية لكنها مشتراة تجاريًا، أو مسجلة رسميًا، أو مطورة من خلال برنامج تربية عام. بيد أنّ دعاة السيادة على البذور يصوغون في الغالب هذه الأبعاد في تشكيلين مثاليين للتمييز بين الأشكال السيادية عمومًا والأشكال غير السيادية.

- في المسار السيادي النموذجي المثالي: يكون الصنف المحفوظ محليًا مطوَّرًا من قِبَل المزارعين أو المجتمع المحلي، ومحلي المصدر، ويعامل كمشاع، ويُحصّل عبر التبادل أو أنظمة البذور المجتمعية، ويمكن إكثاره بحرية.
- في المسار غير السيادي: تأتي البذور في الغالب عن طريق التهجين أو التعديل الوراثي، وتكون مستوردة في أغلب الأحيان، وتخضع لحقوق ملكية حصرية، ومشتراة تجاريًا، كما يصعب إكثارها بيولوجيًا أو تُفرض عليها قيود قانونية تمنع إكثارها.

ومن الصعب تحديد نسبة البذور المُتكاثرة أو المُتحصَّل عليها عبر كل مسار في كل دولة على حدة،

ناهيك عن مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل، فالبيانات المتاحة لا تعكس هذه التشكيلات. بدلًا من ذلك، تميز الدراسات عادةً بين البذور «المحفوظة في المزرعة» و«المورّدة تجاريًّا»، أو بين أنظمة البذور «غير الرسمية» و«الرسمية»، باستخدام تعريفات ومقاييس غير متسقة.

وكتقدير تقريبي، قدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) في عام 2016 أن «البذور المحفوظة في المزرعة» (وقد عرّفتها بأنها بذور لا يُعرف مربي النبات الذي أنتجها) شكّلت أكثر من 60 بالمئة من استخدام البذور في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا مجتمعتين، وهي نسبة مقاربة لتلك المسجلة في آسيا، وأعلى بكثير من نظيرتها في أمريكا اللاتينية وأوروبا (حيث تقترب كلتاهما من 30 بالمئة) وأمريكا الشمالية (أقل من 10 بالمئة).[3] ومن المهم الإشارة إلى أن انتشار البذور المحفوظة في المزارع يختلف باختلاف المحاصيل، إذ يقارب الصفر في حالة بنجر السكر، بينما يتجاوز 60 بالمئة في محاصيل القمح والشعير والأرز والبطاطس.[4] كما تشير الأدلة على المستوى القطري إلى أنّ الأشكال غير الرسمية لتأمين البذور وتلك التي يسيطر عليها المزارعون لا تزال تؤدي دورًا محوريًا في جميع أنحاء المنطقة. ففي حالة القمح، على سبيل المثال، تبلغ النسب المبلغ عنها من البذور المحفوظة في المزرعة أو المستمدة من المصادر غير الرسمية حوالي 80 بالمئة في تونس،[5] و78 بالمئة في المغرب،[6] و46 بالمئة في مصر.[7]

ويبرز البعد السابع جانبًا من السيادة على البذور يغيب إلى حد كبير عن التصنيفات التقليدية، وهو: الظروف المادية والسياسية التي تتيح إكثار البذور. فالحقوق القانونية والقدرات التقنية وحدها لا تضمن القدرة على إكثارها فعليًا، إذ قد يمتلك المزارعون بذورًا متأقلمة مع البيئة المحلية وقابلة للإكثار بحرية، بالإضافة إلى الحق القانوني في حفظها وتبادلها، لكنّهم قد يعجزون عن ممارسة هذه القدرات إذا هُجِّروا من أراضيهم، أو مُنعوا من نقل البذور أو المدخلات الزراعية، أو إذا دُمِّرت مخزونات البذور والمزارع والبنية التحتية الزراعية أو صودِرت. ويكتسب هذا البعد أهمية خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تحدث الحروب والاحتلال والتهجير القسري تأثيرًا مباشرًا في إمكانية الوصول إلى الأراضي وحرية التنقل والتزود بالمدخلات الزراعية واستدامة البنية التحتية للبذور.

كيف انتقلت السيطرة بعيدًا عن المزارعين؟

البذور نتاج آلاف السنين من التجارب الجماعية التي أجراها المزارعون من خلال اختيار مواد الزراعة وتكييفها وتبادلها وتخزينها منذ بدء تدجين المحاصيل قبل نحو 12 ألف عام. وعلى مدار فترة طويلة من تاريخ الزراعة، ظل إكثار البذور جزءًا لا يتجزأ من الممارسات الزراعية المجتمعية، إذ دأب المزارعون على الاحتفاظ بالبذور من محاصيلهم والحصول على أصناف إضافية عبر الإهداء أو التبادل أو المقايضة أو الأسواق المحلية. بيدَ أنه خلال القرن العشرين، أسفر توسع الزراعة الصناعية عبر "الثورة الخضراء" عن تزايد نقل إنتاج البذور من الأنظمة المُدارة من قِبل المزارعين إلى مؤسسات تربية متخصصة وموردين تجاريين. وقد اتبع هذا التحول مسارين يعزز كل منهما الآخر، أحدهما تقني والآخر قانوني- مؤسسي.[8]

وارتسم المسار التقني في التقدم المحرز في علم الوراثة وتربية النباتات، بما في ذلك تطوير عملية التهجين وتسويقها. تنتج التربية بالتهجين بذور الجيل الأول (F1) التي تجمع بين الخصائص المرغوبة في السلالات الأبوية، وغالبًا ما توفر مزايا مثل زيادة الإنتاجية والتجانس والأداء القابل للتنبؤ. بيد أن الأهم من ذلك، ونظرًا لأن الهجن من الجيل الأول لا تورث خصائصها بشكل متسق في الأجيال اللاحقة، فإن ذلك يجبر المزارعين على شراء بذور جديدة كل موسم بدلًا من إعادة زراعة بذورهم المحفوظة. كما تعزز الأنظمة الهجينة الاعتماد على المدخلات الكيميائية المرتبطة بها، وهو ما يكسر الدورة التقليدية لإكثار البذور ويجعل المزارعين مرتهنين لشركات البذور التجارية للحصول على هذا المدخل الزراعي الحيوي.

وقد مولت الأرباح المتأتية من البذور الهجينة – إذ يُقدَّر حجم سوق البذور التجارية العالمية بـ 85.4 مليار دولار في عام 2024، ومن المتوقع أن يصل إلى 138.3 مليار دولار بحلول عام 2030 [9]– توسع صناعة البذور الخاصة، وعززت التحول من أنظمة البذور المدارة من قِبل المزارعين نحو الإنتاج التجاري المركزي.

أما المسار الثاني الذي فصل المزارعين عن الإكثار المستقل فتمثّل في تطوير آليات قانونية ومؤسسية تحكم ملكية النباتات وتداولها. وتنظم الدول البذور عادةً من خلال نوعين رئيسين من التشريعات: قوانين حماية الأصناف النباتية، وهي التي تحدد وتنظم حقوق مربي النباتات ؛ وقوانين البذور، وهي التي تحكم إنتاج البذور وتسويقها وتجارتها.

كيف تحوَّلت البذور إلى ملكية؟

خلال القرن العشرين، وسعت أنظمة الملكية الفكرية نطاق الحقوق الحصرية بشكل متزايد لتشمل أصنافًا نباتية معينة وجوانب من إكثارها وتسويقها. وقد تطورت هذه الأنظمة في البداية في البلدان الصناعية، ثم أُدرجت لاحقًا في الأطر الزراعية والتجارية التي تؤثر في البلدان النامية، وصولًا إلى التشريعات الوطنية والاتفاقيات الثنائية. وهكذا تحولت البذور إلى مَادَّةٍ خاضعة للحقوق الحصرية.

ويُلزم اتفاق منظمة التجارة العالمية لعام 1994 بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (تريبس TRIPS) الدول الأعضاء بتوفير حماية للملكية الفكرية للأصناف النباتية، وهي قوانين تمنح حقوقًا قانونية حصرية لإكثار الصنف النباتي أو بيعه أو توزيعه تجاريًا لفترة زمنية محددة. وتسمح المادة 27 (3)(ب) من اتفاق تريبس للدول بالقيام بذلك من خلال براءات الاختراع، أو نظام «فريد من نوعه» (sui generis) فعال، أو مزيج منهما. وبتركه تصميم هذا النظام الفريد بيد الحكومات الوطنية إلى حد كبير، من الناحية النظرية يمنح اتفاق تريبس الدول حرية واسعة في تحديد كيفية حماية الأصناف النباتية ومصالح المزارعين.[10]

لكن بدلًا من تطوير أنظمة وطنية متمايزة، اعتمدت العديد من الدول إطار الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة (UPOV، ويُشار إليه فيما يلي بـ«الأوبوف»)، وهو منظمة حكومية دولية مقرها جنيف. وحتى عام 2025، ضمّ الأوبوف 80 عضوًا، من بينهم 5 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يُوردُهم الجدول رقم 2.[11] وتُنشئ اتفاقية الأوبوف، وقد ناقشها لأول مرة عام 1961 مربو النباتات في 6 بلدان من أوروبا الغربية، قبل أن تُراجع وتُعدَّل بصورة جوهرية في عام 1991، نظامًا موحدًا لحقوق مربي النباتات يمنح المربين السيطرة على إنتاج وتسويق الأصناف المحمية لفترات تتراوح بين 20 و25 عامًا.

يقيّد إطار عمل الأوبوف الممارسات التقليدية للمزارعين في مجال حفظ البذور وتبادلها وإعادة زراعتها. وللحصول على الحماية، يجب أن يستوفي الصنف ثلاثة معايير فنية تُعرف اختصارًا بـ(DUS): التمايز (Distinctness)، والتجانس (Uniformity)، والثبات (Stability). وقد تتسبّب هذه المتطلبات في الإضرار بأصناف المزارعين التي تتطور عبر الزراعة المستمرة وتحتوي على تنوع جيني وافر، إذ يعمد المزارعون إلى الحفاظ على سلالات غير متجانسة لأنّ التباين الوراثي يعزز التأقلم مع الظروف البيئية المتغيرة، مما يجعل هذه الأصناف غير مؤهلة للحماية ضمن نظام يُنظم على أساس التجانس والثبات.

كما يشترط الأوبوف معيار الجِدّة (Novelty)، ويعرّفها بألا يكون الصنف قد بيع تجاريًا أو سُجّل رسميًا. ومن خلال التركيز على الجِدّة التجارية بدلًا من استحضار ما إذا كان الصنف يُزرع ويُتشارك منذ فترة طويلة داخل المجتمعات الزراعية، فإن النظام يُكافئ المُربّي التجاري في حين يتغاضى عن الاعتراف بالمجتمعات التي حافظت على الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وطورتها. وبالتالي، قد يستخدم المربي صنفًا من أصناف المزارعين غير محمي كمواد تربية، وإذا استوفى الصنف الناتج معايير الأوبوف، فإنه يحصل على حقوق المربي الحصرية دون وجود آليات ملزمة للاعتراف أو الإفصاح عن المنشأ أو تقاسم المنافع. ويصف الناقدون هذا الاستيلاء غير المتكافئ بالـ«قرصنة البيولوجية» (Biopiracy).

وفي البلدان النامية، جاء تبني الحماية التشريعية على غرار نظام الأوبوف في أغلب الحالات عبر اتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA)، وهي منظمة تجارية تتألف من أيسلندا وليختنشتاين والنرويج وسويسرا. وكما يوضح الجدول رقم 2، جاء انضمام الدول العربية الخمس الأعضاء في الأوبوف في أعقاب التزامات تجارية تجاه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وقد ألزمت اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وكلٍّ من تونس والأردن والمغرب ومصر، وكذا اتفاقيات التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن والمغرب وعمان، هذه البلدان صراحةً بالانضمام إلى الأوبوف. فعلى سبيل المثال، انضم المغرب وعمان إلى الأوبوف في العام نفسه الذي دخلت فيه اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمغرب حيز التنفيذ. وقد وصف تقرير صادر عن اللجنة الاستشارية للتجارة في السياسات الزراعية التابعة للولايات المتحدة انضمام المغرب إلى الأوبوف (وفق وثيقة عام 1991) بأنه إنجاز مفيد لصناعة البذور الأمريكية، متوقعًا أن تشجع الحماية التشريعية المعززة الشراكات الاستثمارية والتجارية بين الشركات الأمريكية والمغربية.[12]

وفي مصر، ألزم اتفاق عام 2007 مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) البلادَ بالانضمام إلى نظام الأوبوف، وهو ما تحقق رسميًا في عام 2019، بعد أكثر من عقد من المساعدات القانونية والتقنية المقدمة من أمانة الأوبوف. وقد صورت الحكومة العضوية على أنها وسيلة لجذب الاستثمارات في قطاع إنتاج البذور وتربية النباتات،[13] وفي المقابل، جادل المعارضون، بمن فيهم عددٌ من أعضاء البرلمان، بأن هذا الانضمام يتصادم مع المادة 79 من دستور عام 2014، التي تُلزم الدولة بأن «تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال».[14]

ألزمت اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وكلٍّ من تونس والأردن والمغرب ومصر، وكذا اتفاقيات التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن والمغرب وعمان، هذه البلدان صراحةً بالانضمام إلى الأوبوف. فعلى سبيل المثال، انضم المغرب وعمان إلى الأوبوف في العام نفسه الذي دخلت فيه اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمغرب حيز التنفيذ.

الجدول رقم 2: الصلة بين الاتفاقيات التجارية والانضمام إلى الأوبوف

الدولة	سنة الانضمام إلى الأوبوف	دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ	هل الانضمام إلى الأوبوف شرط في اتفاقية الشراكة الأوروبية؟	دخول اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة حيز التنفيذ	هل الانضمام إلى الأوبوف شرط في اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية؟
تونس	2003	1998	نعم، بحلول نهاية السنة الرابعة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ	-	لا توجد اتفاقية تجارة حرة (لا ينطبق)
الأردن	2004	2002	نعم، بحلول نهاية السنة الخامسة	2001	نعم
المغرب	2006	2000	نعم، بحلول نهاية السنة الرابعة	2006	نعم، بحلول عام 2006
عمان	2009	-	لا توجد اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي (لا ينطبق)	2009	نعم، بحلول عام 2009
مصر	2019	2004	نعم، بحلول نهاية السنة الرابعة	-	لا توجد اتفاقية تجارة حرة (لا ينطبق)

ومن خلال الترويج لاتفاقية الأوبوف باعتبارها الإطار المفضل لحماية الأصناف النباتية، ضيقت هذه الاتفاقيات التجاريّة المجال السياساتي الذي يتيحه اتفاق تريبس نظريًا للحكومات لتصميم أنظمة حماية بديلة (Sui Generis). وعلى حد تعبير مايكل فخري، المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء: « لا يكاد يترك هذا النوع من الضغط لبلدان جنوب العالم خيارًا حقيقيًا».[15]

ومعظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ممن توفر حماية للملكية الفكرية للأصناف النباتية تقرُّها عبر نظام حقوق مربي النباتات. غير أن العراق يبرز بوصفه الدولة العربية الوحيدة التي تعامل النباتات

والأصناف النباتية والمواد البيولوجية المتعلقة بالبذور على أنها مواد قابلة للحماية عن طريق براءات الاختراع (Patents). ففي أعقاب الغزو الأمريكي عام 2003، عدّل القرار رقم 81 لسنة 2004 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة قانون الملكية الفكرية العراقي لإدخال حماية للأصناف النباتية الجديدة وتعزيز الإطار القانوني الناظم للملكية الفكرية للمواد النباتية – على الرغم من أن العراق ليس عضوًا في منظمة التجارة العالمية أو اتحاد الأوبوف. وقد طورت التشريعات العراقية اللاحقة، بما فيها القانون رقم 50 لعام 2012 والقانون رقم 15 لعام 2013، الإطار التنظيمي الناظم للبذور والأصناف الزراعية. وتمنح براءات الاختراع حقوقًا حصرية محدودة المدة على الاستخدام التجاري، كما تفرض، في حالة النباتات، قيودًا أوسع نطاقًا على إنتاج الأصناف وتسويقها مقارنةً بحقوق مربي النباتات، ما يجعلها موضع خلاف عميق من منظور السيادة على البذور.[16] وقد أدت هذه الإصلاحات التشريعية في العراق إلى تعزيز موقع المربين التجاريين والشركات عابرة القومية، في مقابل تقييد الممارسات التقليدية للمزارعين المتمثلة في حفظ البذور وتبادلها وإعادة إنتاجها.[17]

قيود قانونية أخرى على السيادة على البذور

بالإضافة إلى قوانين الملكية الفكرية، تُلقي لوائح وقوانين البذور الأخرى قيودًا صارمة على السيادة على البذور من خلال تحديد أصناف البذور الجائز تداولها أو بيعها أو تبادلها أو زراعتها بطريقة قانونية وفقًا لمعايير محددة مسبقًا. يلخص الجدول رقم 3 أشكال هذه التشريعات والآثار السلبية والمخاطر الهيكلية المترتبة عليها.

الجدول رقم 3: أنواع قوانين البذور وآثارها الهيكلية والميدانية على السيادة الغذائية

نوع تشريع البذور	نطاق التنظيم والرقابة	التأثير السلبي المحتمل على صغار المزارعين	المخاطر النظامية على السيادة
[الملكية الفكرية] حقوق مربي النباتات / الأوبوف	الحقوق الحصرية على إنتاج وتسويق الأصناف المحمية	• تقييد الإكثار والبيع والتبادل • جعل تسويق الأصناف البلدية أمرًا صعبًا أو غير قانوني • فرض تكاليف إدارية ومالية باهظة • جعل أصناف المزارعين غير مجدية اقتصاديًا • تجريم التبادل بين المزارعين	• القرصنة البيولوجية • فقدان التنوع البيولوجي • فقدان المعرفة والثقافة الإيكولوجية • انخفاض القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والعنف العسكري • زيادة الاعتماد على الأسمدة الكيماوية ومبيدات الآفات • تركيز أسواق البذور
[الملكية الفكرية] براءات الاختراع النباتية	الملكية الحصرية على الاختراعات والمواد الجينية المحددة		
تسجيل الأصناف	تحديد الأصناف المسموح بدخولها وتداولها في السوق		
الاعتماد والجودة	معايير جودة البذور المخصصة للتسويق		

قوانين تسويق البذور	تحديد الشروط والجهات المخولة ببيع وتوزيع البذور
قوانين الصحة النباتية	تنظيم نقل وتداول البذور والمواد النباتية
قوانين السلامة الأحيائية	تنظيم الكائنات المعدلة وراثيًا
قوانين التعبئة والتغليف	تحديد الاشتراطات والشكل القانوني لتقديم البذور

وعلى الرغم من أن قوانين الملكية الفكرية تحظى عادةً بالقدر الأكبر من الاهتمام البحثي، فقد شهدت العقود الأخيرة توسعًا متزايدًا في معايير الاعتماد والجودة عبر بلدان الجنوب العالمي، ما خلق عوائق أمام صغار المزارعين وعزز نفوذ شركات البذور القادرة على تلبية متطلبات التسجيل والاعتماد.[18]

ففي تونس، على سبيل المثال، يُلزم القانون عدد 42 لسنة 1999 بضرورة تسجيل الأصناف النباتية في السجل الرسمي للأصناف (الكتالوغ) كشرط قانوني مسبق لزراعتها أو تبادلها أو تسويقها. ويتطلب التسجيل الامتثال لمعايير التمايز والتجانس والثبات (DUS) المذكورة أعلاه، وهو ما ينعكس سلبًا على الأصناف البلدية والمحلية ذات التنوع الجيني الواسع. ونتيجةً لذلك، أصبحت هُجُن الجيل الأول (F1) تشكل غالبية البذور المسجلة في السجل التونسي، ونشأ نظام تنظيمي يُمهر الأصناف غير المسجلة بطابع غير القانونية،[19] ويُفضي عملًا إلى حرمان المزارعين الذين يُكثرون الأصناف المحفوظة محليًا أو يتبادلونها من الحصول على الدعم الحكومي، والائتمان الزراعي، والتأمين، وسائر الخدمات المؤسسية الرسمية.[20]

وفي لبنان، ينص مشروع قانون قُدم في عام 2025 على إلزام المزارعين الذين ينتجون البذور أو يحتفظون بها أو ينقلونها أو يوزعونها بإخضاع أصنافهم للاختبار والتسجيل، مع فرض غرامات مالية باهظة والعقوبة بالسجن في حال عدم الامتثال. وبالنسبة لصغار المزارعين الذين يمارسون بطبيعتهم حفظ بذورهم وتبادلها، فإن هذه الاشتراطات تُنشئ عوائق إدارية ومالية تعجيزية يَعْسُر عليهم تلبية متطلباتها. وفي حين أن شركات البذور التجارية قادرة على تحمل تكاليف الاختبار والاعتماد والتعبئة والتسجيل، فإن هذه المتطلبات قد تكون باهظة على المزارعين الذين يتبادلون البذور محليًا. كما أثار إدراج متطلبات التمايز والتجانس والثبات (DUS) مخاوف جِديّة من استبدال الأصناف المتأقلمة محليًا بأصناف تجارية مسجلة.[21]

وبالتالي، يمكن لمثل هذه اللوائح أن تحول البذور من موارد زراعية مشاعية تحافظ عليها المجتمعات المحلّية إلى سلع ماديّة تخضع لرقابة صارمة، ما يزيد من الاعتماد على موردي البذور التجاريين والمدخلات المستوردة. ويكمن التهديد الأعمق للسيادة على البذور في قدرة هذه المعايير التنظيمية على نزع شرعية البذور البلدية، وتقييد أشكال الإنتاج والتبادل المستقلة التي يقودها المزارعون.

كيف يُفرض تسييج البذور

يُفرض تسييج البذور بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم عبر تدابير عقابية تشمل مصادرة مواد الزراعة، والدعاوى المدنية، والغرامات المالية، والملاحقة الجنائية، بل وحتى السجن.[22] وعلى الرغم من تأكيدات

اتحاد الأوبوف وممثلي صناعة تربية النباتات أن الهدف من هذا الإنفاذ ليس استهداف المزارعين الصغار، إلا أن الأدلة الواردة من بلدان مختلفة تؤكد أن المزارعين قد يواجهون عواقب وخيمة.[23]

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تُعد تونس أحد أوضح الأمثلة على هذا التطبيق القانوني، إذ يُخضع القانون عدد 42 لسنة 1999 المواد الزراعية المشمولة بالتنظيم لمتطلبات التسجيل والاعتماد، وينص على عقوبات جنائية لبعض المخالفات، ليخلق بذلك أساسًا قانونيًا لتدخل الدولة في تداول البذور. وفي نيسان/أبريل 2022، أفادت تقارير بأن السلطات التونسية صادرت قرابة 30 صنفًا من مزارع صغير معروف بحفاظه على البذور المتأقلمة مع البيئة المحلية ومشاركتها. وقد احتُجز المزارع لعدة ساعات، ووفقًا للتقارير، طُلب منه التوقيع على إقرار يتعهد فيه بعدم توزيع البذور مستقبلًا. وقدمت السلطات هذا التدخل على أنه إجراء صحي وتنظيمي، في حين رآه المزارع ومؤيدوه محاولة لردع جهود الحفاظ على البذور وتبادلها غير الرسمي. وبحسب نشطاء قابلناهم لغايات هذه الدراسة، قد لا تلقى حوادث مماثلة تغطية إعلامية كافية لأن المزارعين قد يترددون في تحدي السلطات التنظيمية أو الإعلان عن مواجهاتهم معها.[24]

ورغم أن تونس أقرت قانون البذور عام 1999 وانضمت إلى الأوبوف عام 2003، فإن توقيت الحملة القمعية في عام 2022 يرتبط بمشاركة البلاد في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)، إذ ترتبط منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ارتباطًا وثيقًا بمبادئ الأوبوف. وفقًا لإيمان اللواتي، الناشطة والباحثة في مجال السيادة الغذائية (ومؤلفة الدراسة الخاصة بتونس في هذه السلسلة): «تتطلب هذه المعاهدة تحرير التجارة بشكل شبه كامل، ما يخلق ضغطًا ملحًا على تونس لمواءمة قوانينها المحلية مع المعايير الدولية للأعمال الزراعية».[25] ويعارض التحالف من أجل السيادة الغذائية في أفريقيا (AFSA)، وهو أكبر منصة للمجتمع المدني في القارة معنية بالغذاء، منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بوصفها تهديدًا لصغار المزارعين والسيادة على البذور.[26]

وقد يكون لمجرد إمكانية تطبيق العقوبات تأثيرٌ زجري، إذ يخلق حالة من عدم اليقين حول الممارسات التي كانت تتم تاريخيًا خارج سوق البذور الرسمي.

> **يُفرض تسييج البذور بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم عبر تدابير عقابية تشمل مصادرة مواد الزراعة، والدعاوى المدنية، والغرامات المالية، والملاحقة الجنائية، بل وحتى السجن.**

وبحسب ياسر السويلمي، الباحث التونسي المتخصص في السيادة الغذائية: «الكثيرون ينظرون إلى القانون ليس كأداة للإنفاذ المباشر فحسب، بل أيضًا كتهديد دائم يخيم على هذه الممارسات».[27] على سبيل المثال، في عام 2022 ألغت الجمعية التونسية للزراعة المستدامة (البيرماكلتشر) مهرجانها السنوي للبذور الفلاحية، مشيرة إلى المخاطر القانونية غير المحسومة لتبادل أو بيع البذور غير المسجلة. أعيد تنظيم المهرجان في السنوات اللاحقة، ووفقًا للروايات المتاحة، أُقيم دون تدخل يذكر.

في المقابل، تقدم مصر مثالًا متباينًا، حيث سار إنفاذ القانون من خلال الدعاوى القضائية الخاصة، والترخيص، وضوابط التصدير. في عام 2022، رفعت شركة «صن وورلد إنترناشونال» (Sun World International)، وهي شركة متخصصة في وراثيات الفاكهة وترخيصها ومقرها كاليفورنيا، دعوى قضائية ضد مزارعين مصريين متهمةً إياهم بإنتاج صنف العنب الأسود عديم البذور «سوغراثيرتين» دون ترخيص. وأصدرت 3 محاكم اقتصادية مصرية أوامر قضائية ضد 4 مزارعين. وحصل المزارعون لاحقًا على تراخيص لزراعة هذا الصنف وإكثاره وتسويق ثماره تحت العلامة التجارية المرخصة.[28]

وتُظهر قضية مصرية ثانية تتعلق بشركة «إيكلاند للتسويق» الكاليفورنية (EMCO CAL)، الوكيل المصري الحصري لبرنامج تربية الفراولة التابع لجامعة فلوريدا، كيفية استخدام ضوابط التصدير. ففي عام 2011، تعاونت الشركة مع سلطات الجمارك في الاتحاد الأوروبي وفرقها القانونية لمنع أكثر من 30 شحنة من الفراولة المصرية يُزعم أنها أنتجت من مواد زراعية غير مرخصة. وقد قام المزارعون والمصدرون المتضررون لاحقًا بتسوية أوضاعهم من خلال اتفاقيات الترخيص، حيث أفادت التقارير بأن أكثر من 40 شركة مصرية حصلت على تراخيص لموسم 2012/2011. كما أفادت التقارير بأن تدخلًا آخر في عام 2022 أدى إلى احتجاز شحنات الفراولة المصرية المجمدة في الموانئ الأوروبية بسبب الاستخدام المزعوم لأصناف محمية من دون دفع رسوم الملكية الفكرية (الإتاوات).[29]

تُظهر هذه الحالات أن إنفاذ القانون لا يقتصر على المحاكم أو السلطات الحكومية فحسب، بل يمتد عبر البنية التحتية التجارية التي يعتمد عليها المنتجون الزراعيون. فمن خلال التدخل عند نقطة التصدير، يستطيع أصحاب الحقوق من القطاع الخاص تحويل النزاعات المتعلقة بالزراعة غير المرخصة إلى قيود تُعرقل الوصول إلى الأسواق الدولية. وبالتالي، فإن إنفاذ القانون لا يقتصر على معاقبة المخالفات الفردية، بل يمكنه إعادة تشكيل الشروط التي يشارك بموجبها المزارعون والمصدرون في سلاسل القيمة الزراعية. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في مصر بوصفها أكبر مصدِّر للفراولة المجمدة في العالم، ويُعد الاتحاد الأوروبي أحد أهم أسواقها،[30] حيث بلغت قيمة صادراتها من الفراولة الطازجة والمجمدة مجتمعة حوالي 520 مليون دولار أمريكي، مما يجعلها واحدة من أعلى الصادرات البستانية قيمة في البلاد.[31]

حين تصبح البذور أهدافًا عسكرية

في ربيع عام 2024، وبعد مرور 6 أشهر على بدء الإبادة الجماعية في غزة على يد إسرائيل، أفادت تقارير بأن عمال إغاثة دوليين اضطروا إلى إزالة نوى التمر بعد أن رفضت السلطات الإسرائيلية شحنة كاملة لمجرد أن الفحص بالأشعة السينية أظهر النوى كـ«جسم مشبوه».[32] وهكذا انضمت نوى التمر إلى القائمة المتوسعة باستمرار، التعسفية والوحشية، للسلع المحظورة أو المقيدة من الدخول إلى غزة – بدءًا من الإمدادات الطبية الأساسية، ومواد التخدير، وأدوية السرطان، وصولًا إلى أجهزة التنفس الصناعي، والعكازات، وأقراص تنقية المياه، ومستلزمات الأمومة، وغيرها الكثير. وتُشكل هذه القيود جزءًا من نظام أوسع حرمت من خلاله إسرائيل الفلسطينيين عمدًا من مقومات الحياة الأساسية، في إطار هندستها للإبادة الجماعية والمجاعة في غزة.

إن منع دخول نوى التمر ليس سوى حلقةٍ في سلسلة طويلة من الاستهداف الإسرائيلي للبذور كجزء من هجومها على مقومات حياة الفلسطينيين. قبل

تشرين الأول/أكتوبر 2023 بوقت طويل، كانت إسرائيل قد فرضت قيودًا صارمة على دخول المدخلات الزراعية والمواد الغذائية إلى غزة، حدَّت بفعله من قدرة الفلسطينيين على الحفاظ على الإنتاج الغذائي المحلي.[33] وكان هذا هو النظام الذي انخرطت فيه السلطات الإسرائيلية في حسابات مروعة[34] تقشعر لها الأبدان تمثلت في تحديد الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة لإبقاء الفلسطينيين على قيد الحياة تحت طائلة الجوع، دون الوصول إلى مرحلة المجاعة (حينها).[35] وخلال الإبادة الجماعية، اشتدت هذه القيود فأخضعت إسرائيل غزة لحصار تجويع شبه كامل، ثم كامل في نهاية المطاف.[36] في صيف عام 2025، ومع اقتراب خطر المجاعة الشاملة من غزة،[37] وإعلان الأمم المتحدة أن 98.4 بالمئة من الأراضي الزراعية إما متضررة أو يتعذر الوصول إليها (أو كلاهما)،[38] هدمت القوات الإسرائيلية وحدة إكثار البذور التابعة لبنك البذور الرسمي الوحيد في الضفة الغربية. وكان هذا البنك، التابع لاتحاد لجان العمل الزراعي في الخليل، يحتفظ بأكثر من 70 صنفًا محليًّا.[39]

كما تسببت الحرب الإسرائيلية على لبنان في تعطيل الأراضي والبنية التحتية وأنظمة البذور التي تعتمد عليها المجتمعات الزراعية في كسب رزقها. فقد اقتلعت القوات الإسرائيلية بالجرافات آلاف أشجار الزيتون والأفوكادو والجوزيات، ودمرت المحاصيل وأنظمة الري والمعدات الزراعية وغيرها من البنية التحتية، بما فيها البذور المتوارثة التي حافظت عليها الأجيال وتعاقبت على زراعتها. كما عرّضت الغارات الجوية الإسرائيلية بنوك البذور المركزية في لبنان للخطر، ففي أيلول/سبتمبر 2024، تعرضت مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية (LARI) في رياق الواقعة في قلب وادي البقاع، لأضرار جراء هجمات إسرائيلية بالقرب منها. وتتولى هذه المصلحة، من خلال البنك الوطني للجينات، جمع التنوع الوراثي للنباتات الأصلية وحفظه وتسجيله لحمايتها من الانقراض. وتساهم منظمات مجتمعية مثل «الحركة الزراعية في لبنان» (Agrimovement) بأصناف بذور محلية في هذه المنشأة التي نمت مجموعتها لتشمل أكثر من 2,000 صنف.[40]

ويُظهر كلٌّ من العراق وسوريا والسودان مدى هشاشة البنية التحتية للبذور في مواجهة الحروب. ففي العراق، دُمر البنك الوطني للبذور في أبو غريب، المؤسَّس في عام 1977، إبان الغزو الأمريكي عام 2003، مما أدى، وفقًا للتقارير، إلى فقدان البلاد لأصنافٍ محفوظة محليًا وموارد وراثية زراعية هامة.[41] وفي سوريا، عرّض اندلاع الحرب بنك الجينات التابع للمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA - إيكاردا) في تل حديا بالقرب من حلب للخطر في عام 2012، ما دفع المنظمة إلى نقل نسخ احتياطية من مجموعات القمح والشعير والعدس والفول إلى الخارج. وبحلول عام 2020، انخفضت قدرة سوريا على توفير بذور القمح المعتمدة من قرابة 300 ألف طن سنويًا قبل الأزمة إلى حوالي 50 ألف طن، وهو ما لا يكفي لزراعة سوى 15 بالمئة من المساحة المخصصة لزراعة القمح، فازداد اعتماد المزارعين على البذور المحفوظة والمستمدة من مصادر غير رسمية.[42]

وفي السودان، دمرت الحرب التي اندلعت في عام 2023 جزءًا كبيرًا من نظام المدخلات الزراعية في البلاد، ومن بينها مرافق التخزين والمستودعات، وكذلك المختبرات وبنوك البذور والمؤسسات البحثية. في دارفور وكردفان والجزيرة، منعت قوات الدعم السريع المزارعين من زراعة أراضيهم، وأجبرت العمال الزراعيين على الفرار أو التجنيد القسري. وكانت المناطق الزراعية المتضررة تنتج أساسًا الذرة الرفيعة والدخن، وهما المحصولان اللذان كانا يغطيان ما يقرب من ثلثي استهلاك البلاد من الحبوب قبل اندلاع الحرب.[43]

وفي اليمن، أظهرت الحرب التي تصاعدت حدتها في عام 2015 كيف يؤدي الاستهداف الممنهج للبنية التحتية الزراعية والتوظيف الاقتصادي لسلاسل الإمداد الغذائي كأداة حرب إلى إحداث مجاعة جماعية وتآكل السيادة على البذور المحلية. وبدلًا من التعاطي مع الاضطراب الزراعي بوصفه مجرد «أضرار جانبية»، يكشف التحليل الأكاديمي عن استراتيجية تعمّد خوض «حرب غذائية»؛ إذ استهدف التحالف الذي تقوده السعودية بشكل منهجي الأراضي الزراعية، والبنى التحتية للري، ومرافق تخزين وتصنيع الأغذية، والأسواق المحلية، محولًا نظام الإنتاج الغذائي لدى صغار المزارعين إلى هدف عسكري.[44] وقد تفاقمت

هذه الهجمات المادية جراء الحصار البحري والجوي على الموانئ الحيوية مثل ميناء الحديدة، وهو ما حدّ من ورود الوقود والأسمدة والمدخلات الزراعية، إلى جانب قرار نقل مقر البنك المركزي اليمني في عام 2016، وهو القرار الذي وظّف القطاع المالي كأداة حرب عبر تعليق صرف رواتب موظفي الخدمة المدنية وإشعال تضخم مفرط كارثي في قيمة العملة. وفي بلد كان يعتمد على الاستيراد لتأمين أكثر من 80 بالمئة من غذائه الأساسي قبل النزاع، أدى الانهيار الناتج في القدرة الشرائية للأسر إلى دفع الملايين نحو العوز الغذائي الحاد وظروف المجاعة.[45]

في خضم الحرب وفي أعقابها، يمكن أن تسهم المساعدات الإنسانية وبرامج إعادة الإعمار في تراجع السيادة على البذور إذا نُظِّم التعافي الزراعي حول مدخلات مستوردة من الخارج بدلًا من استعادة أنظمة البذور الخاضعة للسيطرة المحلية. ففي العراق وسوريا، عززت التدخلات التي صيغت على أنها استجابات ضرورية للأزمات استخدام الأصناف الهجينة إلى جانب المدخلات الكيميائية، ليزداد بالتالي اعتماد المزارعين على الموردين الخارجيين. في العراق، شجعت برامج إعادة الإعمار التي قادتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) على اعتماد البذور الهجينة المستوردة في إطار حزمة إجرائية أوسع تشمل الميكنة والمدخلات الكيميائية، في وقت أضعفت فيه الحرب والنزوح وتدمير بنك الجينات في أبو غريب قدرة المزارعين على الوصول إلى أصناف البذور المحلية.[46] وفي سوريا، كما تناقش أنصار جاسم في مساهمتها في هذه السلسلة، وزعت البرامج الإنسانية والزراعية البذور الهجينة ومبيدات الآفات والأسمدة الكيماوية، وتعاملت في الغالب مع عملية إكثار البذور بأيادٍ محلية على أنها غير عملية أو غير مستدامة في زمن الحرب.[47] فبإعطاء الأولوية للمدخلات المعيارية والموردة من الخارج على حساب استعادة البذور المحلية وإعادة إنتاجها، تُزيح مثل هذه التدخلات المعارف والممارسات المحلية في الوقت الذي تكون فيه المجتمعات في أشد حالات الضعف وبحاجة إلى قدر أكبر من الاستقلالية. وبالتالي، يمكن أن تصبح البرامج الإنسانية وبرامج إعادة الإعمار آليات لترسيخ التبعية، فيضيق المجال أمام أنظمة البذور الخاضعة للسيطرة المحلية ويضعف أسس السيادة على البذور، حتى وهي تسعى ظاهريًا إلى استعادة الإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي.

> **السيطرة على البذور لا تُمارس من خلال الأسواق وأنظمة الملكية الفكرية وحدهما، بل أيضًا من خلال القوة العسكرية، وتدمير البنية التحتية، والتهجير، والحصار، وتعطيل إعادة الإنتاج الزراعي، والمساعدات الإنسانية نفسها.**

تُظهر هذه الحالات مجتمعةً أن السيطرة على البذور لا تُمارس من خلال الأسواق وأنظمة الملكية الفكرية وحدهما، بل أيضًا من خلال القوة العسكرية، وتدمير البنية التحتية، والتهجير، والحصار، وتعطيل إعادة الإنتاج الزراعي، والمساعدات الإنسانية نفسها. تميل التحليلات السياسية والاقتصادية إلى طرح أسئلة من قبيل: من يملك البذور؟ ومن يستنبطها؟ ومن يبيعها؟ وما الأنظمة القانونية الناظمة لإكثارها؟ أما ظروف الحرب والاحتلال فتطرح أسئلة إضافية ومحورية: من يستطيع الوصول الفعلي إلى البذور؟ هل يمكن لمرافق إكثار البذور أن تستمر في العمل؟ هل يستطيع المزارعون الوصول إلى حقولهم؟ هل يمكن للبذور عبور الحدود ونقاط التفتيش؟ هل باستطاعة المؤسسات العامة حفظ الموارد الوراثية وتوزيعها؟ وهل يملك المزارعون القدرة على إكثار أصناف متأقلمة مع البيئة المحلية من موسم إلى آخر؟ وإذ يتحول استخدام الجوع كسلاح إلى استراتيجية سائدة للغزو والسيطرة،[48] بَاتَ من الضروري وضع هذه الأسئلة في صلب قضية السيادة على البذور والغذاء.

من يقرر؟ تفكيك النظام الغذائي المتعدد الأقطاب

احتكارات القلة القديمة والجديدة

من أبرز التطورات في قطاع البذور العالمي تركيز السيطرة في أيدي عدد قليل من الشركات العابرة للقوميات. فتوسع الزراعة الصناعية والتكنولوجيا الحيوية وحماية الملكية الفكرية أسفر عن ظهور صناعة بذور تتطلب رأس مال كثيف، تتركز في ظله عمليات الاستنباط والموارد الوراثية والإكثار والتوزيع في أيدي عدد محدود من الشركات. وقد بلغ هذا التركيز نطاقًا غير مسبوق في الفترة 2016-2017، حين اندمجت شركتا «داو» و«دوبونت»، واستحوذت «كيم تشاينا» على «سينجينتا»، واستحوذت «باير» على «مونسانتو»، لتتقلص مجموعة «الست الكبار» السابقة إلى أربع شركات كبرى فقط في مجال الكيماويات الزراعية والبذور، هي: «باير»، و«كيم تشاينا-سينجينتا»، و«داو دوبونت» (التي أصبحت الآن «كورتيفا أغريساينس»)، و«باسف» (BASF). تسيطر هذه الشركات الأربع الكبار اليوم على أكثر من نصف أسواق البذور ومبيدات الآفات العالمية، ما يجعل كلا السوقين سوق احتكار قلة. وبإضافة شركتي «ليماغرين» و«كي دبليو إس»، ترتفع هذه الحصة إلى ما يقرب من الثلثين. ويتفاقم هذا الاحتكار بدرجة أكبر في المحاصيل المعدلة وراثيًا.[49]

كما تكشف صناعة البذور المعاصرة عن تحولين رئيسيين آخرين: التأثير المتصاعد لمؤسسات رأسمالية الدولة وللكيانات التي تجمع بين نفوذ الدولة ورأس المال الاستثماري، والتأثير المتصاعد للدول الواقعة خارج «الشمال العالمي». فاستحواذ «كيم تشاينا» على «سينجينتا» (الذي يُعد أكبر عملية استحواذ أجنبية تنفذها الحكومة الصينية حتى الآن، وأكبر عملية استحواذ على الإطلاق تقوم بها شركة صينية) وضع إحدى أكبر شركات المدخلات الزراعية في العالم تحت ملكية الدولة الصينية، في حين جاء الاندماج اللاحق بين «كيم تشاينا» و«سينوكيم» ليعزز مكانة الصين في هذا القطاع بدرجة أكبر.

وبالمثل، بدأت دول الخليج التوسع في المراحل الأولية من سلسلة القيمة في مجالي البذور والتكنولوجيا الزراعية. ففي عام 2025، استحوذت شركة «القابضة» (ADQ) الاستثمارية المملوكة لحكومة أبوظبي على حصة تبلغ 35 بالمئة في قسم بذور الخضروات التابع لشركة «ليماغرين»، إلى جانب شراكة مقترحة في مجال البحث والتطوير حول السلالات الوراثية المتأقلمة مع الحرارة والجفاف والملوحة.[50] في عام 2023، دخلت شركة «صلال» (Silal)، إحدى الشركات التابعة لمحفظة «ADQ»، في شراكة مع شركة «باير» لاختبار أكثر من 30 صنفًا من الخضروات في الظروف الصحراوية.[51] وفي عام 2021، استحوذت «ADQ» أيضًا على 45 بالمئة من شركة «لويس دريفوس»،[52] وهي من أكبر شركات تجارة السلع الزراعية في العالم، لتصبح حصة ملكية العائلة فيها — للمرة الأولى في تاريخ الشركة الممتد لـ 170 عامًا — أقل من الحصص الاستثمارية الأخرى.[53]

وقد اتبعت المملكة العربية السعودية استراتيجية مماثلة عبر الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني «سالك» (SALIC)، وهي الذراع الاستثمارية الزراعية لصندوق الاستثمارات العامة (صندوق الثروة السيادية للبلاد)، الذي يستثمر عبر سلسلة القيمة العالمية للأغذية الزراعية.[54] ففي عام 2025، وقّعت «سالك» وشركة «سينجينتا» خطاب نوايا يغطي مشروعات مشتركة محتملة تشمل حلول المحاصيل والبذور.[55]

تعكس هذه الاستثمارات التحول الأوسع في استراتيجيات الأمن الغذائي لدول الخليج. فبما أن هذه الدول تستورد حوالي 90 بالمئة من احتياجاتها الغذائية (بقيمة بلغت 83.5 مليار دولار في عام 2024)،[56] فإن نمو الطلب وقوتها الشرائية العالية منحاها نفوذًا واسعًا في إعادة هيكلة إنتاج الغذاء وتنظيمه خارج حدودها.[57] وقد انتقلت دول الخليج تدريجيًا من مجرد تأمين السلع الأساسية إلى الاستثمار المباشر في الإنتاج والتجارة والتصنيع والخدمات اللوجستية في الخارج، وصولًا إلى الاستثمار في التقنيات الزراعية الحديثة. وقد استحوذ المستثمرون الخليجيون على أراضٍ زراعية ومزارع ومصانع ومعامل معالجة وشركات زراعية في دول متعددة، من بينها مصر والسودان،[58] في حين تمنحهم السيطرة على الموانئ والشحن والتخزين وشبكات التوزيع مواقع استراتيجية ضمن سلاسل الإمداد الغذائية الإقليمية.[59] ومن بين المؤشرات البارزة على النفوذ المتزايد لدول الخليج: في عام 2000، كان جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر دولًا غربية، وبحلول عام 2008 انضمت الهند والصين إلى القائمة، وفي عام 2019 ضمت القائمة 3 دول خليجية و3 دول غربية، إلى جانب تركيا والصين وروسيا.[60] والنتيجة هي تشكّل نظام غذائي يستخدم فيه رأس المال الخليجي والطلب والخدمات اللوجستية بازدياد الأراضي والمياه والقدرة الإنتاجية الزراعية للدول العربية الأخرى.[61] ويأتي الاستثمار في شركات البذور والبحث والتطوير الزراعي ليعزز هذا النفوذ ويمده إلى المراحل الأولى (في المنبع)، مستهدفًا الأسس الوراثية والتكنولوجية للإنتاج نفسه.

وبالتالي، فإن قطاع البذور يحول دون القراءة التبسيطية للرؤى التقليدية التي تختزل القوة الزراعية في مجرد هيمنة الشركات الخاصة التي تتخذ من أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية مقرًا لها.[62] إذ يزداد التفاعل والتشابك بين الشركات المملوكة للدولة وصناديق الثروة السيادية والشركات متعددة الجنسيات والتعاونيات الزراعية عبر الحدود، مدمجةً الأهداف التجارية والأمن الغذائي والتكنولوجي والاستراتيجي. وبذلك، يمثل قطاع البذور حقلًا تحليليًا كاشفًا لدراسة تشكُّل تكوينات جديدة للعلاقة بين الدولة ورأس المال، وفهم الجغرافيا المتغيرة للقوة داخل النظام الاقتصادي العالمي.[63]

الشركات المحلية في الدول التابعة

تكمن بين الشركات العالمية والمزارعين طبقة أخرى من القوة: شركات الأعمال الزراعية الوطنية، وكبار ملاك الأراضي، وتجار السلع الأساسية، وموزعو المدخلات الزراعية، وشركات التصنيع، والمجموعات التجارية ذات الصلات السياسية. تمارس هذه الجهات سيطرة كبيرة على إنتاج البذور وتوزيعها، حتى في الحالات التي يظل فيها الإنتاج الزراعي معتمدًا على التقنيات والمدخلات المستوردة.

تُعد مصر مثالًا على هذه الوساطة المحلية لرأس المال الزراعي العالمي. فمنذ سبعينيات القرن الماضي، توسعت مجموعات الأعمال العائلية والشركات المالية ومستوردو ومصدرو المنتجات الزراعية من خلال علاقات وثيقة مع الدولة والشركات عبر الوطنية، لا سيما في قطاع البستنة ذي الطابع التجاري الشديد.[64] ويُعد إنتاج البطاطس مثالًا كاشفًا إذ تعتمد مصر اعتمادًا كبيرًا على تقاوي البطاطس المستوردة، والتي جاء حوالي 38 بالمئة منها من هولندا و30 بالمئة من اسكتلندا في عام 2022.[65] تمثل واردات التقاوي قرابة نصف تكاليف الإنتاج، غير أن التوزيع المحلي نفسه يتسم بالتركز: إذ تستحوذ 4 جهات فاعلة وهي مجموعة «دومياتك»، و«أغروفود»، و«دلتكس»، والاتحاد المصري لمنتجي ومصدري الحاصلات البستانية (UPEHC)، على قرابة 60 بالمئة من الواردات السنوية، وتستحوذ «دومياتك» وحدها على حوالي 20 بالمئة.[66] ويزداد هذا الاعتماد في بذور الخضروات، فبحلول عام 2019، أنتجت الشركات

الخاصة أو استوردت قرابة 97 بالمئة من أصناف الخضروات المسجلة، في حين لم تتجاوز حصة مركز البحوث الزراعية الحكومي في مصر 3 بالمئة.[67] وتُستورَد قرابة 98 بالمئة من بذور الخضروات، إذ يأتي أكثر من 80 بالمئة منها من 6 دول: الولايات المتحدة، والصين، وتايلاند، والهند، والبرازيل، وتشيلي.[68]

وقد كانت مصالح قطاع الأعمال الزراعية المحلية نشطة في مسيرة مصر نحو الانضمام إلى اتحاد الأوبوف. وقبل الانضمام، شاركت شركات البذور الخاصة مشاركة مباشرة في المناقشات بين الحكومة والقطاع الصناعي الرامية إلى تعزيز حماية الأصناف النباتية، وحضرت ورش العمل التي نظمها الأوبوف تمهيدًا لانضمام مصر. [69]

ويُظهر لبنان ديناميات مماثلة. فقد أفادت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في عام 2011 أن البلاد كانت تعتمد بشكل شبه كامل على التقاوي المستوردة، لا سيما للخضروات، وكان الاتحاد الأوروبي المصدر الرئيسي لها. ولم يكن الإنتاج المحلي للبذور موجودًا إلا لعدد محدود من أصناف الخضروات والحبوب والبقوليات وتقاوي البطاطس، ولم تشكل الأصناف المحلية أكثر من 3 بالمئة من سوق البذور.[70] كما يقدم لبنان دليلًا على أن الشركات المحلية دعت باستمرار إلى إقرار قوانين تشريعية للبذور تعرضت لانتقادات ومعارضة قوية من المجتمع المدني لكونها مستوحاة من أطر الأوبوف.[71]

سيطرة الدولة على المحاصيل الأساسية

يتباين الاقتصاد السياسي للبذور بين المحاصيل البستانية والمحاصيل الأساسية. ففي حين يربط قطاع الخضروات غالبًا شركات البذور العابرة للقوميات بالشركات الزراعية المحلية عبر الأسواق التجارية، فإن الحبوب الأساسية – ولا سيما القمح – تظل أكثر اندماجًا في استراتيجيات الأمن الغذائي الحكومية. وبناءً عليه، تلعب الحكومات دورًا أكبر في استنباط الأصناف، وإكثار البذور، والاعتماد، والشراء الحكومي، والتوزيع، مما ينقل جانبًا من السيطرة من الشركات الخاصة إلى الوكالات الحكومية ومؤسسات البحث العامة، ويجعل المزارعين في كثير من الأحيان معتمدين على أنظمة البذور المعتمدة رسميًا.

في مصر، لا يزال استنباط القمح وإنتاج البذور مرتبطين ارتباطًا وثيقًا بمركز البحوث الزراعية العام، كما يتعاون المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA) مع المؤسسات المصرية في مجالات الاستنباط، وتبادل الأصول الوراثية، وتطوير الأصناف، وتعزيز نظام البذور. وبالتالي، تحتل الدولة موقعًا أكثر مركزية في نظام بذور القمح مقارنةً بدورها في قطاع الخضروات الذي يتسم بدرجة عالية من التسليع. بيد أنّ هذا الدور العام يتعايش مع الاعتماد على الموارد الوراثية والتقنيات والمدخلات الخارجية، ما يوضح أن تدخل الدولة لا يقضي بالضرورة على الأشكال الأوسع للتبعية.

في المغرب، لم تشارك سوى 5 شركات خاصة في سوق البذور المعتمدة، مستحوذةً على 19 بالمئة من استخدام البذور المعتمدة، في حين وفرت الشركة الوطنية لتسويق البذور «سوناكوس» (SONACOS)، المرتبطة بالدولة، قرابة 81 بالمئة. غير أن الشركات الخاصة حصلت أيضًا على تراخيص لتسويق الأصناف التي طورها معهد البحث الزراعي العمومي في المغرب، وهو المعهد الوطني للبحث الزراعي (INRA). وفي بعض الحالات، امتنعت الشركات الحاصلة على التراخيص عن تسويق هذه الأصناف، ما قد يحد من وصول المنافسين إلى المواد الوراثية المطورة من قبل القطاع العام. ونتيجةً لذلك، قد تنتهي برامج الاستنباط العامة إلى إنتاج موارد وراثية تُخضع لاحقًا للسيطرة الخاصة عبر آليات الترخيص والتسويق.

تُزيل هذه الحالات التباين البسيط المفترض بين سيطرة الشركات وسيطرة الدولة. ففي المحاصيل الأساسية، تظل الدولة في معظم الحالات الفاعل الرئيسي في إنتاج البذور وتوزيعها، إلا أن البحوث العامة والشركات الخاصة ومؤسسات البحوث الدولية والأسواق العالمية تظل متشابكة معها بدرجة كبيرة. والنتيجة ليست إعادة سيطرة المزارعين على البذور، بل نشوء نمط مختلف من السيطرة تتوسط فيه الدولة الوصول إلى الموارد الوراثية ومواد الزراعة

المعتمدة، بينما تشارك الجهات الفاعلة الخاصة والدولية في مراحل متفرقة من نظام البذور.

استعادة السيادة على البذور

على الرغم من أن السيادة على البذور كانت في الماضي أمرًا مفروغًا منه إلى حد كبير، فقد أصبحت شيئًا فشيئًا مشروعًا سياسيًا يتطلب الدفاع عنه وإعادة بنائه. تبلور مصطلح «السيادة على البذور» في أحضان الحركة الفلاحية العابرة للحدود «لا فيا كامبيسينا» (La Via Campesina) حوالي عام 2007.[72] غير أنه، شأنه شأن مصطلح «السيادة الغذائية»، يمثل مشروعًا متعدد الأبعاد ومتطورًا باستمرار.[73] ففي المقابلات التي أجريناها مع المزارعين وحافظي البذور والنشطاء وغيرهم من المنخرطين في النضالات المتعلقة بالبذور في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تبرز السيادة على البذور بوصفها مفهومًا مركبًا متعدد الأبعاد ينضوي على حقوق وممارسات سياسية واقتصادية وبيئية وثقافية وزراعية متداخلة، تشمل ما يلي:

استقلالية المزارعين: تُعدّ السيادة على البذور في أبسط مستوياتها دعوة لاستعادة استقلالية المزارعين في اختيار البذور التي يزرعونها ويُكثرونها ويتبادلونها، أي الحق والقدرة على حفظ البذور وإعادة زراعتها واستنباطها وتقاسمها وتبادلها وبيعها، فضلًا عن المشاركة الفاعلة في القرارات التي تحكم الوصول إليها واستخدامها.

السيطرة الجماعية على الموارد الوراثية: تعترف السيادة على البذور بأن البذور موارد حية طورتها المجتمعات الزراعية واختارتها وكيَّفتها وصانتها جماعيًا على مدى أجيال، وليست مجرد سلع أو مدخلات تكنولوجية. وبهذا المعنى، لا تقتصر السيادة على البذور على حصر من يملك البذور في الحاضر، بل تعنى بمن يملك السلطة على تحديد مستقبلها.

التنوع البيولوجي والقدرة على الصمود الإيكولوجي: ساهمت السيطرة المفرطة للشركات على البذور في تراجع التنوع البيولوجي، إذ يفرض الإنتاج والتسويق النمطيان أصنافًا متجانسة وراثيًا. تقدر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن 75 بالمئة من التنوع الوراثي للمحاصيل قد فُقد منذ بداية القرن العشرين.[74] ومن بين 6 آلاف نوع نباتي يُزرع لأغراض زراعية، يساهم أقل من 200 نوع بشكل جوهري في الإنتاج الغذائي العالمي، في حين أن 9 محاصيل لا غير تستأثر بأكثر من 60 بالمئة من الإنتاج العالمي من المحاصيل (وتستأثر 4 محاصيل منها بثلثي السعرات الحرارية التي يستهلكها البشر).[75] وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برمتها، تتذكر الأجيال الأكبر سنًا الأطعمة التراثية التي أصبح من الصعب أو المستحيل العثور عليها. في تونس، تشير التقارير إلى أن نسبة البذور المحلية انخفضت من 65 بالمئة من إجمالي البذور في السبعينيات إلى 5 بالمئة فقط حاليًا،[76] مع وجود 50 صنفًا من البذور الأصلية في 14 ولاية معرضة لخطر الانقراض، وقد انقرضت 11 منها بالفعل.[77]

ولا يتوقف خطر فقدان التنوع البيولوجي عند الخسارة الوراثية فحسب، بل يمتد إلى تقليص القدرة على الصمود والتكيف. فالتنوع الزراعي يوفر سمات بيولوجية تساعد المحاصيل على مقاومة الآفات والأمراض والجفاف وتدهور التربة.[78] ومن ثمّ، فإن اندثار أصناف المزارعين ينطوي أيضًا على اندثار المعرفة الخاصة بالسياق المحلي فيما يتعلق بالقدرة على التأقلم وتحمل الجفاف ومقاومة الآفات.

الاستمرارية الثقافية وأهميتها: تُعد البذور أيضًا مستودعات للذاكرة الثقافية، فهي متأصلة في تاريخ المجتمعات وهوياتها وممارساتها. وغالبًا ما تنتقل من جيل إلى جيل جنبًا إلى جنب مع المعرفة المتعلقة بالزراعة والحصاد والحفظ والإعداد والتبادل. ولذلك، فإن الحفاظ على البذور المتأقلمة مع البيئة المحلية يصون الروابط بين المجتمعات وأراضيها وتراثها الزراعي، في حين يؤدي اختفاؤها إلى اندثار الممارسات الثقافية والمعارف المحلية والهوية الجماعية.

المقاومة والصمود: تُفهم البذور أيضًا على أنها تعبيرات مادية عن الصمود: الثبات والتجذر والعزم على البقاء على صلة بالأرض والمجتمع. في مواجهة

العنف والاحتلال الإسرائيليين في فلسطين ولبنان، يغدو حفظ البذور المتأقلمة مع البيئة المحلية وإكثارها وتبادلها وإعادة زراعتها وسائل حية للحفاظ على الأرض والمعرفة والثقافات الغذائية والهوية الجماعية في مواجهة سياسات المحو.

خيارات المستهلك والسيادة الغذائية: تتحدى السيادة على البذور الفكرة القائلة بأن السيطرة على البذور شأن يخص المزارعين وحدهم. فقد يسفر التركز في أسواق البذور والأسواق الزراعية عن ارتفاع الأسعار[79] وتقليل حوافز الاستثمار في الأبحاث التي تفتقر إلى عوائد تجارية سريعة.[80] والأهم من ذلك، عندما تحتكر مشهد الموارد الوراثية شركات معدودة، تضيق خيارات المستهلكين بين الأطعمة المنتجة والأصناف المتاحة، وتتراجع إمكانية الوصول إلى غذاء متنوع ومغذٍ وذي مغزى ثقافي ومناسب محليًا.[81]

الإيكولوجيا الزراعية والممارسات الزراعية البديلة: تسعى الإيكولوجيا الزراعية إلى العمل بالتكامل مع النظم البيئية لتعزيز التنوع البيولوجي وتقليل الاعتماد على الأسمدة والمبيدات الصناعية والحفاظ على خصوبة التربة وحماية المحاصيل والإنتاجية. وبالتالي، فإن السيادة على البذور والإيكولوجيا الزراعية تعززان بعضهما البعض. فالأولى تسعى إلى استعادة السيطرة على الأسس الوراثية للزراعة، بينما تعمل الثانية على تحويل العلاقات البيئية والاجتماعية التي تُزرع وتُصان من خلالها تلك الموارد.

وهذه الأبعاد ليست مجرد مبادئ نظرية مجردة، بل هي غايات تسعى إليها وتدافع عنها وتعيد بناءها نضالات وممارسات ميدانية ملموسة.

النضالات من أجل السيادة على البذور

استجابةً لتسييج البذور وفقدان التنوع البيولوجي الزراعي والعنف العسكري، تنخرط مجموعة متنوعة ومتنامية من المجتمعات المحلية والمنظمات والشبكات والتحالفات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السعي لتحقيق السيادة على البذور. ويتخذ هذا السعي أشكالًا متعددة اعتمادًا على كيفية تفاعل الجهات الفاعلة مع بنى القوة السائدة والمساحات المؤسسية التي تُمارَس فيها. فتواجه بعض الاستراتيجيات الجهات الفاعلة المهيمنة بشكل مباشر وتسعى إلى إحداث تغيير في المؤسسات القائمة، بينما تعمل استراتيجيات أخرى بالتوازي مع تلك المؤسسات أو خارجها، لتبني أنظمة بديلة لإنتاج البذور وتبادلها ونقل المعرفة المتعلقة بها. يوضح الجدول رقم 4 هذه الممارسات وفقًا لبعدين: مدى عملها داخل أو خارج الفضاءات المؤسسية القائمة للقوة، وطبيعة توجهها إما نحو الاشتباك المباشر مع علاقات القوة السائدة أو بناء بدائل مستقلة عنها.[82]

الجدول 4: ممارسات السيادة على البذور

هل تجري هذه الممارسة داخل أو خارج مساحات السلطة المؤسسية القائمة؟		
التوجه إزاء القوة السائدة	**خارج مؤسسات الدولة**	**داخل مؤسسات الدولة**
الاشتباك المباشر مع القوى المهيمنة	• الاحتجاجات والمظاهرات العامة ضد قوانين البذور التقييدية أو سيطرة الشركات • التشهير العلني بالشركات المتورطة في خصخصة البذور أو القرصنة البيولوجية أو الترخيص التقييدي • الحملات الإعلامية التي تكشف تركيز الشركات وبراءات اختراع البذور والآثار السلبية للوائح التقييدية • حملات التوعية العامة لتعبئة المزارعين والمستهلكين ضد هيمنة الشركات • حملات التضامن العابرة للحدود التي تربط النضالات المحلية بالحركات العالمية المناهضة للهيمنة الزراعية للشركات	• النشاط القانوني: الطعن القضائي في القوانين التي تُخصخص الموارد الوراثية أو تقيد حفظ البذور، مع الدعوة إلى توفير الحماية القانونية للممارسات العرفية • المناصرة والدعوة: السعي نحو تحول زراعي أوسع يعترف بالوصول إلى الغذاء المناسب ثقافيًا والمنتج بشكل مستدام كحق من حقوق الإنسان وليس مجرد سلعة • إنشاء بنوك بذور مجتمعية ورسمية من خلال المؤسسات العامة • تسجيل الأصناف البلدية في أنظمة الحفظ العامة
العمل المستقل عن القوى المهيمنة (العمل المتعامد)	• تبادل البذور غير الرسمي بين المزارعين • تأسيس مكتبات وأرشيفات وبنوك البذور المجتمعية • توثيق المعرفة التقليدية المتعلقة بالبذور ونقلها عبر الأجيال • إنشاء شبكات بديلة وغير متمركزة لتوزيع البذور • التعمد في حفظ البذور وتداولها رغم القيود المفروضة في أوقات الحرب من قبل سلطات الاحتلال أو الحكم • تهريب البذور أو نقلها سرًا عبر نقاط التفتيش والحدود عند حظرها أو عرقلتها • إعادة بناء أنظمة البذور المحلية بعد تدمير البنية التحتية الزراعية الرسمية	• السعي للحصول على اعتراف رسمي أو إذن بتنظيم مهرجانات ومعارض البذور • تطوير نُهج مفتوحة المصدر تُنشئ مشاعات محمية للموارد الوراثية • التعاون مع الجامعات ومراكز البحوث في مجال الاستنباط التشاركي للبذور • توثيق وكشف عمليات التدمير أو المصادرة أو الاستيلاء على الموارد الوراثية الزراعية أثناء النزاعات

تظهر الممارسات الموضحة أعلاه في عدة دول في المنطقة، وفي الغالب تتنقل الجهات الفاعلة والمجموعات بين هذه المسارات وتجمع بين أشكال مختلفة. وتوضح الأمثلة التالية بعض الطرق التي يُسعى من خلالها لتحقيق السيادة على البذور في المنطقة اليوم، مع التركيز على الممارسات التي أصبحت مواقع بارزة للتعبئة المعاصرة: الحملات العامة والنشاط القانوني داخل مؤسسات الدولة وضدها، وحفظ البذور وتداولها كأشكال من الاستقلالية والمقاومة في أوضاع الحرب.

المناصرة والحملات العامة: في لبنان، تعمل حركة ناشئة للسيادة الغذائية كجهة رقابية على السياسة الزراعية، حيث تعبئ ضد مشروع قانون لعام 2025 يهدف إلى تنظيم تجارة البذور والشتول ومواد الإكثار. وقد أصبح التشريع المقترح بؤرة للجدل إذ يرى النشطاء أنه، رغم تقديمه كإجراء تقني لتنظيم الجودة والتجارة، يعيد هيكلة السيطرة على إنتاج البذور وتبادلها ويتسبب في إقصاء صغار المنتجين، كما أنه يهدد التنوع البيولوجي الزراعي.[83] وقد تواصلت منظمات المزارعين ومجموعات الإيكولوجيا الزراعية والفاعلون في المجتمع المدني مباشرة مع وزارة الزراعة، وشاركت في المشاورات الرسمية سعيًا لإدخال تعديلات جوهرية على التشريع المُقترَح أو تعطيل مساره، [84] بالتوازي مع إطلاق حملة مناصرة عامة لكشف الأبعاد السياسية والاقتصادية للقانون.[85] وحتى لحظة إعداد هذا البحث، يبدو أن جهود المناصرة قد نجحت في عرقلة إقرار التشريع المقترح في الوقت الراهن.

النشاط القانوني: في تونس، وهي أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تنضم إلى الأوبوف (عام 2003)، لكنها لم تشهد إنفاذًا فعليًا إلا منذ بضع سنوات، يسعى نشطاء المجتمع المدني والباحثون حاليًا إلى إقرار إصلاحات قانونية لإعفاء أصناف المزارعين من متطلبات التسجيل والاعتماد التقليدية. كما يعملون على إنشاء أنظمة بديلة للاعتراف بالأصناف المحفوظة محليًّا وتسجيلها، وحماية الممارسات العرفية لحفظ البذور وتبادلها، وتأسيس آليات تُشرك المزارعين بفاعلية في القرارات المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية. وتتضمن هذه الجهود الصياغة الاستباقية للتشريعات واقتراحها على النواب والضغط التشريعي، مع تسليط الضوء على الفجوات بين الاعتراف الدولي بحقوق الفلاحين والتنفيذ المحلي.

يلفت النشطاء القانونيون الانتباه إلى 3 صكوك دولية محددة: اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)، والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (ITPGRFA)، وعلى نحو خاص إعلان الأمم المتحدة لعام 2018 بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية (UNDROP)، الذي يذهب إلى أبعد حد في ترسيخ حقوق الفلاحين، بما في ذلك حقهم في البذور بوصفها حقوقًا أصيلة من حقوق الإنسان.[86] وقد صوتت جميع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لصالحه.[87] كما يتطلع هؤلاء النشطاء إلى الدول التي ابتكرت أطرًا تشريعية تعترف بمصالح كل من مربي النباتات والمزارعين، متحررة من الافتراض القائل بأن التشريعات الوطنية المتعلقة بالبذور يجب أن تقتصر على تكرار نموذج الأوبوف. ومن أبرز هذه الدول: الهند وإثيوبيا وكينيا وماليزيا والفلبين.[88]

حفظ البذور كشكل من أشكال المقاومة في زمن الحرب: حيثما تعطل الحرب مؤسسات الدولة وسلاسل الإمداد الإنسانية والأسواق التجارية، أثبتت التجربة الميدانية أن حفظ البذور وتداولها عبر المجموعات المحفوظة في المزارع، وبنوك البذور المجتمعية، ومكتبات البذور، وشبكات التبادل غير الرسمية، تشكل أداة حاسمة للتعافي والصمود والاستقلالية الزراعية.

فخلال الحرب السورية، هرَّب نشطاء بيئيون بذورًا مفتوحة التلقيح إلى المناطق المحاصرة ووزعوها على السكان المحليين، الذين بادروا لزراعتها في أي مساحة متاحة لهم، شملت عتبات النوافذ والشرفات وأسطح المنازل.[89] وفي خضم التدمير الشامل لكل مقومات الحياة في غزة، أصبحت البذور البلدية شريان حياة، تمامًا كالدور الذي لعبته المعارف التراثية اللازمة لاختيار هذه البذور وإكثارها، مما أعاد ربط غزة بتقاليدها الزراعية. ففي عام 2024، نقل سلامة عايش مهنا وابنته هنادي أنشطتهما بحفظ البذور عقب تدمير منشأتهما في القرارة، وواصلا زراعة وتوزيع البذور البلدية المتأقلمة مع البيئة المحلية من دير

البلح. كما طورت مبادرات مجتمعية أخرى أنظمة لتبادل البذور بالتناوب بين المزارعين، ما يسمح بتداول البذور المحفوظة بين المزارع ويقلل من خطر أن يتسبب تدمير مزرعة فردية أو مجموعة بذور في القضاء على صنف كامل. وقبل الإبادة الجماعية، كان ما نسبته 89 بالمئة من البذور الهجينة المعتمدة على المدخلات المستوردة تأتي عبر سلطات الاحتلال، وهو اعتمادٌ تسبب في تضخيم تكاليف الإنتاج وربط المقومات الأساسية للحياة الزراعية الفلسطينية بالتبعية البنيوية للاحتلال.[90] وفي لبنان، تعمل منظمات شعبية مثل «الحركة الزراعية» و«بذورنا جذورنا» على حفظ أصناف البذور المحلية وتداولها، ما يضمن للمزارعين استمرارية الوصول إليها حتى عند استهداف البنية التحتية الزراعية وتعطيل سلاسل الإمداد الرسمية أثناء الحرب.

ويكشف المشهد في السودان عن أهمية أنظمة البذور غير الرسمية على نطاق أوسع. فقبل اندلاع الحرب الحالية، كان زهاء 86 بالمئة من البذور المستخدمة في زراعة المحاصيل إما بذورًا محفوظة من مواسم سابقة أو مشتراة من الأسواق المحلية. ومع تداعي سلاسل الإمداد الرسمية وانعدام الأمن والنزوح والنقص الحاد الناجم عن النزاع، اعتمد المزارعون بشكل كبير على البذور المحفوظة ذاتيًا، والتبادل المباشر مع أقرانهم، والأسواق المحلية. وقد شكلت هذه الممارسات العرفية شبكة أمان حاسمة امتصت صدمات الحرب، لا سيما في الأماكن التي أصبحت فيها البذور المعتمدة أو الموردة تجاريًا شحيحة أو باهظة التكلفة، مما مكّن المزارعين من تأمين المواد الزراعية رغم الانهيار الواسع في القنوات الرسمية.[91]

طالما نادى ناشطو السيادة الغذائية بضرورة إرساء اللامركزية في حفظ البذور كاستراتيجية لتقليل الهشاشة أمام صدمات المناخ وتقلبات السوق. وفي أوقات الحرب، تكتسب هذه الرؤية أهمية قصوى: فتوزيع المخزونات من البذور على مزارع ومجتمعات متعددة يمنع اختزال قدرة الإقليم على إعادة إنتاج محاصيله في ضربة عسكرية واحدة أو استهداف منشأة بعينها. وتتجلى هذه الدينامية جليًا في جنوب لبنان، حيث واجه المزارعون هشاشة البنية التحتية الزراعية عبر الاحتفاظ بمخزونات احتياطية موزعة للبذور في مواقع متعددة.[92]

الخلاصة: ما لا يزال علينا فهمه

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتشكل الظروف التي يزرع فيها المزارعون المحاصيل الغذائية تحت وطأة أسواق بذور تخضع لاحتكار القلة، وأنظمة قانونية تُفرض عبر الاتفاقيات التجارية، فضلًا عن تداعيات الحروب. وتتداخل أشكال النفوذ هذه بشكل متزايد فيما بينها، إلى جانب التأثير المتنامي لصناديق الثروة السيادية الخليجية. وتُظهر الحالات المعروضة هنا أن المزارعين وحافظي البذور ومنظمات السيادة الغذائية يعملون بنشاط على إعادة بناء أشكال من السيطرة الجماعية عبر حفظ البذور وتبادلها، وتأسيس بنوك البذور المجتمعية، والتربية التشاركية، والدفاع القانوني، وبناء شبكات توزيع بديلة – وهي ممارسات تكتسب أهمية مضاعفة حين تتحول النظم الزراعية إلى أهداف للحرب.

مع ذلك، ثمة مجالاتٌ عدة لا تزال تتطلب مزيدًا من البحث والدراسة:

أولًا، توجد حاجة ماسة إلى بيانات إمبريقية أفضل حول كيفية تشكيل أنظمة البذور فعليًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فمن النادر أن تميز الإحصاءات الحالية بين البذور المحفوظة في المزارع، وتلك المتبادلة بين المزارعين، أو الموزعة من القطاع العام، أو المشتراة تجاريًا. كما يندر أن توضح كيفية تقاطع أنواع الأصناف، والسيطرة على عمليات الاستنباط، والوضع القانوني، والمصدر، والاستقلالية الإكثارية. ويمكن للبحوث المنهجية على مستوى الدول والمحاصيل أن تكشف عن المجالات والأماكن التي لا تزال فيها سيطرة المزارعين قوية، وتلك التي تتراجع فيها هذه السيطرة بأسرع وتيرة.

ثانيًا، ينبغي دراسة الاقتصاد السياسي للبذور في ضوء النظام الزراعي والغذائي المتعدد الأقطاب بشكل متزايد في المنطقة. ويجب إيلاء اهتمام أكبر لكيفية

تفاعـل صناديـق الثروة السياديـة الخليجيـة، والشركات الصينيـة، والشركات الأوروبيـة والأمريكيـة الشـمالية، والشركات الزراعيـة المحليـة، ومؤسسـات البحـث العامة، والمنظمـات الزراعيـة الدوليـة داخـل أسـواق بـذور معينـة. ومـن شـأن مثـل هـذه الأبحـاث أن تسـاعد في توضيـح كيفيـة تضافـر النفـوذ الحكومـي والخـاص وتلاحـم السـلطة ورأس المـال لتشـكيل فـرص الحصـول على المـوارد الوراثيـة والتقنيـات الزراعيـة.

أخيرًا، تستحـق العلاقـة بين النزاعـات والمسـاعدات الإنسـانية والسيـادة على البـذور دراسـة أعمـق. فرغـم أن التقاريـر الحاليـة توثـق تـدمير المـزارع وبنـوك البـذور والبنيـة التحتيـة الزراعيـة، إلا أن المعرفـة لا تـزال محـدودة بشـأن الآثـار طويلـة المـدى على التنـوع الـوراثي وقـدرة المـزارعين على إعـادة إنتـاج مـواد زراعتهـم. كمـا يجـب أن تبحـث الدراسـات المقارنـة في كيفيـة إعـادة تشـكيل أنظمة البـذور بفعـل الاحـتلال والحصـار والتهجير والقيـود المفروضـة على الحركـة، وتحديـد الحـالات التي تـؤدي فيهـا برامـج الإغاثـة الإنسـانية وإعـادة الإعمـار إلى ترسيـخ علاقـات التبعيـة بـدلًا مـن معالجتهـا.

1 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقارير جديدة صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة تحذّر من الخطر المحدق بالتنوع الوراثي لنباتاتنا وغاباتنا، 26 آذار/مارس 2025، متاح باللغة العربية على https://www.fao.org/newsroom/detail/the-genetic-diversity-of-our-plants-and-forests-is-at-risk--new-fao-reports-warn/ar

2 مايكل فخري، البذور والحق في الحياة وحقوق المزارعين: تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، 30 كانون الأول/ديسمبر 2021، متاح باللغة العربية على https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/ahrc4943-seeds-right-life-and-farmers-rights-report-special-rapporteur (مايكل فخري، البذور والحق في الحياة وحقوق المزارعين).

3 OECD, Concentration in Seed Markets: Potential Effects and Policy Responses, 4 December 2018, p. 24, https://doi.org/10.1787/9789264308367-en (OECD, Concentration in Seed Markets)

4 OECD, Concentration in Seed Markets, p. 25.

5 Ines Gharbi et al., "Social network analysis of Tunisia's wheat seed system: from centralized structures to inclusive and adaptive governance", Frontiers in Sustainable Food Systems 10 (2026).

6 Yigezu A. Yigezu et al. "Institutional and farm-level challenges limiting the diffusion of new varieties from public and CGIAR centers: The case of wheat in Morocco", Food Security 13 (2021).

7 Zewdie Bishaw et al., eds., Political Economy of the Wheat Sector in Egypt: Seed Systems, Varietal Adoption, and Impacts, International Center for Agricultural Research in the Dry Areas, December 2024.

8 Jack Kloppenburg, "Repurposing the Master's Tools: The Open Source Seed Initiative and the Struggle for Seed Sovereignty", Journal of Peasant Studies 41 (2014).

9 Grand View Research, Commercial Seeds Market (2025-2030), December 2024, https://www.grandviewresearch.com/industry-analysis/commercial-seeds-market

10 Christian Prip, "Farmers' Rights in the Plant Treaty: interrelations and recent interactions with other international regimes and processes", Development Studies Research 11, no. 1 (2024).

11 International Union for the Protection of New Varieties of Plants, "UPOV Members Directory: Connect and Collaborate," UPOV, https://www.upov.int/en/about-upov/members

12 Agricultural Technical Advisory Committee for Tobacco, Cotton, Peanuts and Planting Seeds, The U.S.-Morocco Free Trade Agreement (FTA): Report of the Agricultural Technical Advisory Committee for Tobacco, Cotton, Peanuts and Planting Seeds (ATAC), Office of the United States Trade Representative, 6 April 2004, https://ustr.gov/archive/assets/Trade_Agreements/Bilateral/Morocco_FTA/Reports/asset_upload_file362_3131.pdf

13 صقر النور، البذور كأداة للهيمنة: تقويض السيادة في الزراعة المصرية، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، تشرين الثاني/نوفمبر 2025، متاح على https://rosaluxna.org/publications/seeds-as-instrument-of-domination-the-erosion-of-sovereignty-in-egyptian-agriculture/

14 محمود جاويش، "زراعة النواب" توافق على انضمام مصر لاتفاقية حماية الأصناف النباتية، المصري اليوم، 26 آذار/مارس 2017، متاح على https://www.almasryalyoum.com/news/details/1107881

15 مايكل فخري، البذور والحق في الحياة وحقوق المزارعين.

16 Oxfam Novib and South Centre, The Status of Patenting Plants in the Global South, 2018, available at https://www.southcentre.int/wp-content/ uploads/2019/03/SC_Oxfam_ Research-Report_ The-Status-of-Patenting-Plants-in-the-Global South_2018.pdf

17 Nihaya Khalaf, "Patenting of agriculture biotechnology in Iraq: Widening the gap between the country's development needs and food security", The Journal of World Intellectual Property 27 (2024), https://doi.org/10.1111/jwip.12306

18 Tamara Wattnem, "Seed Laws, Certification and Standardization: Outlawing Informal Seed Systems in the Global South", Journal of Peasant Studies 43, no. 4 (2016), p. 1225.

19 أيمن عميد، البذور المحلية: تاريخ من النهب، شبكة سيادة، 15 آذار/مارس 2021، متاح على https://bit.ly/38ZkDqf

20 Julia Terradot, Tunisiá s Ancestral Seeds: An Important Resource for the Future, Heinrich Boll Stiftung, 15 April 2023, available at https://tn.boell.org/en/2023/04/15/

الهوامش

graines-ancestrales-en-tunisie-un-enjeu-davenir

21 يارا المرّ وخوليا شقير بيثوسو،"الحرب الصامتة على الحياة": النضال من أجل أرض لبنان وبذوره، مصدر عام،7 1 حزيران/يونيو 2026، متاح على https://thepublicsource.org/ar/seeds-food-sovereignty-lebanon (يارا المرّ وخوليا شقير بيثوسو، الحرب الصامتة على الحياة).

22 Karine Peschard, When Saving Seed Becomes a Crime, APREBES, March 2026, available at https://apbrebes.org/criminalization-of-farmers; GRAIN, Seeds, sovereignty & struggle: The ongoing battle against UPOV & seed privatization, 2 December 2024, https://grain.org/en/article/7214-seeds-sovereignty-struggle-the-ongoing-battle-against-upov-seed-privatisation

23 Indonesian Human Rights Committee for Social Justice, "Our seed, our sovereignty - seed law victory in Indonesia", GRAIN, https://grain.org/en/article/4774-our-seed-our-sovereignty-seed-law-victory-in-indonesia

24 مقابلات مع خبراء تونسيين في مجال السيادة الغذائية.

25 مقابلة مع إيمان اللواتي، 4 شباط/فبراير 2026.

26 Alliance for Food Sovereignty in Africa, "Nouveau rapport : L'AfCFTA et les politiques post-Malabo menacent les petits exploitants agricoles et la souveraineté en matière de semences", 6 March 2025, https://afsafrica.org/fr/blog/13416/

27 مراسلات كتابية مع ياسر السويلمي، 14-16 نيسان/أبريل 2026.

28 Produce Report, "Egyptian Courts Issue Injunctions Against Farms Infringing Midnight Beauty Grapes", 21 September 2022, https://www.producereport.com/article/press-release-egyptian-courts-issue-injunctions-against-farms-infringing-midnight-beauty

29 Tom Joyce, "EMCO enforces IP rights in Egypt", Fruitnet, 6 February 2012, https://www.fruitnet.com/eurofruit/emco-enforces-ip-rights-in-egypt/13312.article

30 نادر سيف الدين، إتاوات الملكية الفكرية تحتجز صادرات الفراولة المصرية في الموانئ الأوروبية، مدى مصر، 24 آذار/مارس 2022.

31 Wael M. Elmessery et al., "Machine Learning-Based Prediction of Post-Harvest Losses in Egyptian Strawberry Exports: Cold Chain Analytics, Shelf-Life Estimation, and Export Rejection Risk Modeling", Journal of Food Science 91, no.8 (2026), https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC13434681/

32 Tamara Qiblawi et al., "Anesthetics, crutches, dates. Inside Israel's ghost list of items arbitrarily denied entry into Gaza", CNN, 2 March 2024, https://edition.cnn.com/2024/03/01/middleeast/gaza-aid-israel-restrictions-investigation-intl-cmd

33 OCHA, Farming without Land, Fishing without Water: Gaza Agriculture Sector Struggles to Survive, 25 May 2010, https://www.unocha.org/publications/report/occupied-palestinian-territory/opt-farming-without-land-fishing-without-water-gaza

34 Emma Graham-Harrison, "The mathematics of starvation: how Israel caused a famine in Gaza", The Guardian, 31 July 2025, https://www.theguardian.com/world/2025/jul/31/the-mathematics-of-starvation-how-israel-caused-a-famine-in-gaza

35 مايكل فخري، التجويع والحق في الغذاء، مع التركيز على السيادة الغذائية للشعب الفلسطيني، تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، 17 تموز/يوليو 2024، https://www.un.org/unispal/document/right-to-food-report-17jul24/

36 OCHA, Gaza Humanitarian Response Update, 4 September 2024, https://www.ochaopt.org/content/gaza-humanitarian-response-update-19-august-1-september-2024

37 Integrated Food Security Phase Classification, IPC ALERT: Worst-case scenario of Famine unfolding in the Gaza Strip, 29 July 2025, https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en/c/1159696/?iso3=PSE

38 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، «قطاع غزة: 98.5 في المائة من الأراضي الزراعية غير صالحة للزراعة بينما تلوح المجاعة في الأفق»، 8 أيلول/سبتمبر 2025، متاح على https://www.fao.org/newsroom/detail/gaza-strip--98.5-percent-of-cropland-unavailable-for-cultivation-as-famine-looms/ar

39 Quds News Network, "Erasing Food Sovereignty: Israel's Attack on West Bank Agriculture Peaks with Seed Bank Raid", 11 August 2025, available at https://qudsnen.co/erasing-food-sovereignty-israels-attack-on-west-bank-agriculture-peaks-with-seed-

bank-raid/

40 استوديو أشغال عامة، في مواجهة الإبادة البيئية في لبنان: توصيات للانخراط الرسمي والمجتمعي في التعافي المستدام، مبادرة الإصلاح العربي 12 شباط/فبراير 2026، متاح على https://www.arab-reform.net/publication/responding-to-ecocide-in-lebanon/; Michelle Eid, "Weaponizing Olives: The Strategic Destructions of Lebanon's Agriculture, Economy, and Connection to the Land", in Tanja Tabbara, ed., Weaponizing Hunger: Colonial legacies and stories of resilience from West Asia and North Africa, Rosa Luxemburg Stiftung, March 2026, available at https://rosaluxna.org/ebooks/weaponizing-hunger/ (Tabbara, Weaponizing Hunger)

41 Schluwa Sama and Ansar Jasim, "Imperialism and Iraq's Agricultural System", Seeds of Sovereignty: Contesting the Politics of Food, Alameda Institute and Rosa Luxemburg Stiftung, 2024, p. 45.

42 FAO, "FAO Syria releases Seed Security Assessment findings", 19 June 2020, available at https://www.fao.org/emergencies/resources-repository/news/detail/FAO-Syria-releases-Seed-Security-Assessment-findings/en

43 Anette Hoffmann et al., Sudan's agricultural input supply in times of war: Proposed interventions to counter the unfolding famine, Clingendael CRU Report, December 2024, p. 14, https://www.clingendael.org/publication/sudans-agricultural-input-supply-times-war (Hoffmann, Sudan's agricultural input supply in times of war)

44 Martha Mundy, The Strategies of the Coalition in the Yemen War: Aerial Bombardment and Food War, World Peace Foundation, Tufts University, 1 October 2018, https://worldpeacefoundation.org/publication/the-strategies-of-the-coalition-in-the-yemen-war-aerial-bombardment-and-food-war/; Helen Lackner, Yemen in Crisis: Autocracy, Neo-Liberalism and the Disintegration of a State, Saqi Books, 2019.

45 Integrated Food Security Phase Classification (IPC), Yemen: Acute Food Insecurity and Acute Malnutrition Analysis, IPC Global Support Unit, 25 May 2023, https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/pt/c/1156365/?iso3=YEM

46 Ansar Jasim, From State Monopoly to Commons: Seed Sovereignty in Iraq and Syria, Rosa Luxemburg Stiftung, October 2025, https://rosaluxna.org/publications/from-state-monopoly-to-commons-seed-sovereignty-in-iraq-and-syria/

47 رولا أسد وانصار جاسم، بذور سوريا وسياسة الرعاية: منظور نسوي مادي، مبادرة الإصلاح العربي، 27 فبراير 2026. https://www.arab-reform.net/publication/syrias-seeds-and-the-politics-of-care-a-materialist-feminist-perspective /

48 Tabbara, Weaponizing Hunger; Fakhri, Starvation and the right to food.

49 ETC Group and GRAIN, Top 10 agribusiness giants: Corporate concentration in food & farming - 2026 Update, 30 July 2026, https://grain.org/en/article/7406

50 Inf'OGM, "Limagrain has established a presence in the United Arab Emirates", February 4 2026, https://infogm.org/en/limagrain-establishes-presence-in-the-united-arab-emirates/

51 Rajaa Kantaoui, "Silal and Bayer announce partnership to drive innovation in agriculture", Revista Cultivar, 5 December 2023, https://revistacultivar.com/noticias/silal-e-bayer-anunciam-parceria-para-impulsionar-inovacao-na-agricultura

52 Reuters, "Commodity group Louis Dreyfus completes stake sale to ADQ", 10 September 2021, https://www.reuters.com/world/middle-east/commodity-group-louis-dreyfus-completes-stake-sale-adq-2021-09-10/

53 SOMO, Hungry for profits. How monopoly power tripled the profits of global agricultural commodity traders in the last three years, 30 January 2024, https://www.somo.nl/hungry-for-profits/; ETC Group, Food Barons 2022: Crisis Profiteering, Digitalization and Shifting Power, 20 September 2022.

54 سالك، محفظتنا الاستثمارية، https://www.salic.com/ar/our-portfolio

55 سالك، سالك وسينجنتا توقّعان مذكرة تفاهم لاستكشاف مشاريع زراعية مشتركة تعزّز الأمن الغذائي في المملكة وحول العالم، 20 أكتوبر 2025، https://www.salic.com/ar/news/SALIC-Syngenta

56 Government of Canada, Sector Trend Analysis – Trade Overview – Gulf Cooperation Council, 2025, available at https://agriculture.canada.ca/en/international-trade/reports-and-guides/sector-trend-analysis-trade-overview-gulf-cooperation-council

57 Christian Henderson, Monarchies of Extraction: The Gulf States in the Global Food System, Cambridge University Press, 2026.

58 Adam Hanieh, Money, Markets, and Monarchies: The Gulf Cooperation Council and the Political Economy of the Contemporary Middle East, Cambridge University Press, 2018.

59 Christian Henderson and Rafeef Ziadah, "Logistics of the neoliberal food regime: circulation, corporate food security and the United Arab Emirates, New Political Economy, 28, no. 4 (2023); GRAIN, From land to logistics: UAE's growing power in the global food system, 3 July 2024, https://grain.org/en/article/7170-from-land-to-logistics-uae-s-growing-power-in-the-global-food-system ; Sarah Townsend, ¨Seeds of Gulf-Africa Agribusiness¨ , The Cairo Review of Global Affairs, Winter 2020, http://thecairoreview.com/essays/seeds-of-gulf-africa-agribusiness/

60 Marion W. Dixon, The Frontiers of Corporate Food in Egypt, Oxford University Press, 2023, p. 9. (Dixon, Frontiers of Corporate Food in Egypt)

61 Christian Henderson, "Extractive Agribusinesses—Guaranteeing Food Security in the Gulf", MERIP, 17 July 2024, https://www.merip.org/2024/07/extractive-agribusinesses-guaranteeing-food-security-in-the-gulf/

62 Paul Belesky and Geoffrey Lawrence, "Chinese state capitalism and neomercantilism in the contemporary food regime: contradictions, continuity and change", The Journal of Peasant Studies 46, no. 6 (2019); Philip McMichael, "Does China's 'going out' strategy prefigure a new food regime?" The Journal of Peasant Studies 47, no. 1 (2020).

63 Ilias Alami and Adam D. Dixon, The Spectre of State Capitalism, Oxford University Press, 2024.

64 Dixon, Frontiers of Corporate Food in Egypt.

65 Mohamed Ramadan, Markets, power, and potatoes: An analysis of agricultural trade between Egypt and Europe, TNI Issue Brief no. 2, December 2023, https://www.tni.org/en/publication/markets-power-and-potatoes

66 المرجع نفسه.

67 USDA, Egypt Planting Seeds Sector Overview – A Growing Opportunity for U.S. Seeds, 14 March 2019.

68 المرجع نفسه.

69 مقابلة مع مزارعين وباحثين مصريين: الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة، الدورة العادية الثامنة والأربعون، جنيف، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2014.

70 FAO, TCP/LEB/3302 - Seeds and seedlings policy, https://www.fao.org/agriculture/crops/agp-project-work/detail/en/c/75195/

71 يارا المرّ وخوليا شقير بيثوسو، الحرب الصامتة على الحياة .

72 La Via Campesina, Seed heritage of the people for the good of humanity: Women Seed Forum. Seoul, South Korea, 2007.

73 Karine Peschard and Shalini Randeria, "'Keeping seeds in our hands': the rise of seed activism", The Journal of Peasant Studies 47, no. 4, 2020.

74 United Nations, "Conserving Plant Genetic Diversity Crucial for Future Food Security", UN News 26 October 2010, https://news.un.org/en/story/2010/10/357072

75 Sabrina Fernandes, "Food for Internationalist Thought", Seeds of Sovereignty: Contesting the Politics of Food, Alameda Institute and Rosa Luxemburg Stiftung, 2024, p. 65.

76 Teycir Ben Naser, "Les graines paysannes en Tunisie, un enjeu de souveraineté nationale", Nawaat, 23 November 2022, https://nawaat.org/2022/11/23/les-graines-paysannes-en-tunisie-un-enjeu-de-souverainete-nationale/

77 Institut Tunisien des Études Stratégiques (ITES), "Le rôle de la Banque Nationale des Gènes dans la conservation de la diversité biologique et la sécurité alimentaire en Tunisie", March 2019, pp. 20-22.

78 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التقرير الثالث عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم، 2025 https://openknowledge.fao.org/handle/20.500.14283/cd4871ar

79 OECD, Concentration in Seed Markets; Jennifer Clapp, "Bigger is Not Always Better: Drivers and Implications of the Recent Agribusiness Megamergers", March 2017.

80 Jorge Fernandez-Cornejo and David Schimmelpfennig, "Have Seed Industry Changes Affected Research Effort?", US Department of Agriculture, 1 February 2004, available at https://www.ers.usda.gov/amber-waves/2004/february/have-seed-industry-changes-affected-research-effort

81 Jennifer Clapp, “The Global Food Crisis in the Age of Catastrophe”, Seeds of Sovereignty: Contesting the Politics of Food, Rosa Luxemburg Stiftung, 2024, pp. 17-18.

82 الإطار العام مقتبس بتصرف من: خوليا شقير بيثوسو، النضال البيئي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: أجندة بحثية، مبادرة الإصلاح العربي، 9 أيار/مايو 2025، متاح على https://www.arab-reform.net/publication/environmental-struggle-in-the-middle-east-and-north-africa-a-research-agenda/

83 National Human Rights Commission, “National Human Rights Commission Issues Legal Opinion on the Draft Law Regulating the Trade of Seeds, Seedlings, and Propagation Materials”, 5 November 2025, available at https://nhrclb.org/en/archives/3599

84 مقابلات مع مشاركين في الاجتماعات الاستشارية التي عقدتها وزارة الزراعة حول مشروع القانون؛ الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان المتضمنة لجنة الوقاية من التعذيب، «الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في اجتماع استشاري حول مشروع قانون البذور»، 16 كانون الأول/ديسمبر 2025، متاح على https://nhrclb.org/en/archives/3842

85 الحركة الزراعية في لبنان، «دليل مناصرة لمناهضة مشروع قانون تنظيم تجارة البذور والشتول ومواد الإكثار في لبنان»، 12 كانون الأول/ديسمبر 2025، متاح على https://agrimovement.org/knowledge/publications/advocacy-guide-against-draft-law-regulating-trade-seeds-seedlings-and/

86 Christophe Golay, The right to seeds and intellectual property rights, Geneva Academy, 2017; Christophe Golay, Karine Peschard, Olivier de Schutter, Hilal Elver, José Esquinas and Michael Fakhri, Implementing the International Treaty on Plant Genetic Resources for Food and Agriculture (ITPGRFA) in light of the United Nations Declaration on the Rights of Peasants and Other People Working in Rural Areas (UNDROP), APBREBES and Geneva Academy, 2022.

87 Geneva Academy, The Implementation of the United Nations Declaration on the Rights of Peasants and Other People Working in Rural Areas, 2019.

88 Fakhri, Seeds, Right to Life and Farmers’ Rights.

89 Annia Ciezadlo, “A Syrian Guide to Starvation”, in Tabbara, Weaponizing Hunger, p. 23.

90 Georgina McAllister et al., “Erasing Gaza's Foodways: Colonial Modern Genocide and Women's Refusal”, Journal of Agrarian Change, 2026.

91 Hoffmann, Sudan’s agricultural input supply in times of war.

92 مقابلات مع مزارعين لبنانيين ومنظمين على مستوى القاعدة الشعبية.

السير الذاتية

أنصار جاسم – باحثة في العلوم السياسية وناشطة في مجال السيادة الغذائية.

آية بسيسو – باحثة وكاتبة مستقلة مقيمة في الأردن.

إيمان اللواتي – مديرة برنامج الإيكولوجيا السياسية في مؤسسة روزا لوكسمبورغ، مكتب شمال أفريقيا.

خوليا شقير بيثوسو – زميلة أولى غير مقيمة في مبادرة الإصلاح العربي.

رولا أسعد – صحفية نسوية وباحثة.

زياد ياغي – باحث في السيادة الغذائية في لبنان ومحاضر جامعي.

طيف الخُضيري – طالبة دكتوراه في جامعة كامبريدج.

عبد العزيز الصالحي – باحث في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية.

غابرييلا نويبرت – مساعدة المناصرة والأبحاث في "العربية لحماية الطبيعة".

كنج حمادة – مؤسس مشارك لمؤسسة حلول التنمية الاقتصادية.

ليسا شاهين – منسقة المناصرة والبحث في "العربية لحماية الطبيعة".

مريم الجعجع – المديرة العامة للمجموعة "العربية لحماية الطبيعة".

ياسر السويلمي – مستشار أبحاث في مبادرة الإصلاح العربي.

سلسلة السياسات البيئية

يهدف برنامج مبادرة الإصلاح العربي للسياسات البيئية إلى وضع البيئة في صميم مجالات البحث والسياسة والنشاط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فضلاً عن أننا لا نتعامل مع البيئة بوصفها مجموعة من الموارد الطبيعية فحسب، بل أيضاً باعتبارها مساحة عامة مشتركة، ومجال للصحة العامة، وأحد ميادين الاقتصاد السياسي. وبالنسبة لنا، لا يقتصر مفهوم حماية البيئة والدفاع عنها على كونه مسألة «تقنية» فحسب، بل هو نهج لا ينفصل عن المناقشات السياسية والاقتصادية الأوسع نطاقاً في المنطقة، ويستلزم حواراً منتظماً ومنهجياً ينطوي على مشاركة مختلف الجهات المعنية والتخصصات المختلفة، وإبراز أصوات أولئك الأكثر تأثراً من الأضرار البيئية.

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

contact@arab-reform.net
باريس - بيروت - تونس